مجدى كامل



بلاك ووتر

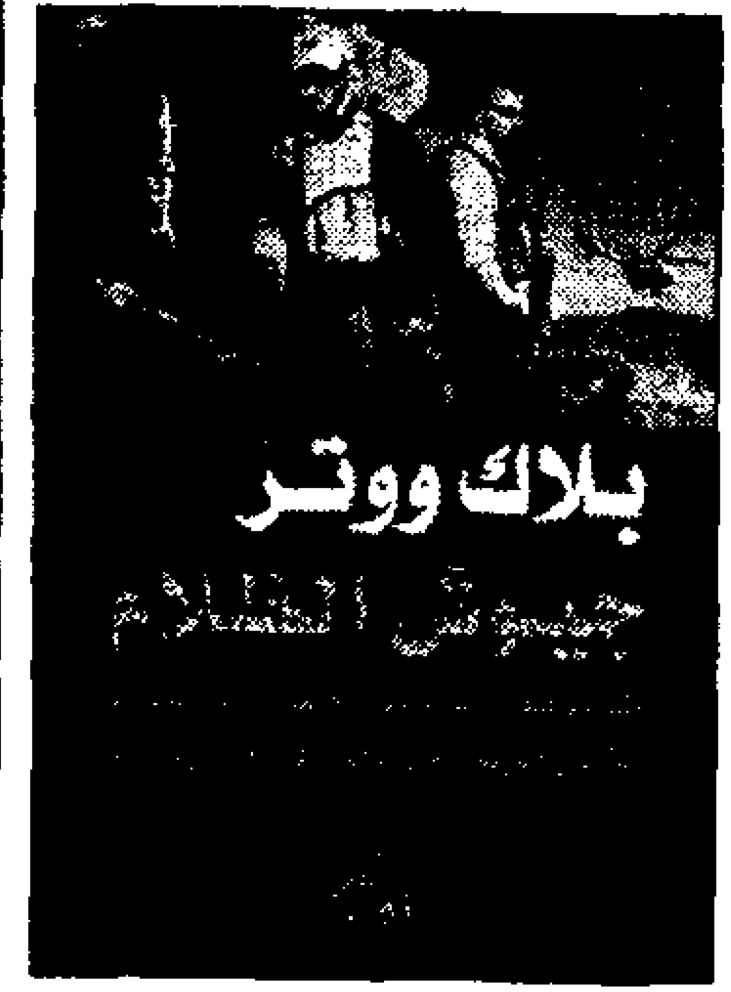
جيوش الظلام

المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب
بزنس الموت على الطريقة الأمريكية

دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

"بـــلاك وُوتـــر"..

جيـوش الظَّـلامِ!!



اسم الكتاب: "بلاك ووتر".. جيوش الظلام!!

اسم المؤلف: مجدي كامل

المراجعة اللغوية والتدقيق: طه عبد الرؤوف سعد

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٦١٤٣/ ٢٠٠٧

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977-376-357-9

التنفيذ الفني: أجمد وليد ناصيف

الإشراف الفني: محمد وليد ناصيف

الإشراف العام: أ. أسعد بكرى كوسا

تطلب كافة منشوراتنا:

حلب: دار الكتاب العربي - الجميلية أمام مسرح نقابة الفنانين - ت: ٢٢٥٦٨٦٠

دمشق: مكتبة رياض العلبي - خلف البريد - ت: ٢٢٣٦٧٢٨

مكتبة النوري - أمام البريد ت: ٢٢١٠٣١٤

مكتبة عالم المعرفة - جسر فيكتوريا - ت: ٢٢٢٨٢٢٢

مكتبة الفتال- فرع أول - ت: ٢٤٥٦٧٨٦

فرع ثاني- ت: ٢٢٢٢٣٧٣

الطبعة الأولى
٢٠٠٨



سوريا - دمشق - الحجاز - شارع مسلم البارودي تلفاكس: ٢٢٣٥٤٠١ ص.ب ٣٤٨٢٥
مصر - القاهرة - ٥٢ شارع عبد الخالق ثروت - شقة ١١ تلفاكس: ٢٣٩١٦١٢٢ - ٢٣٩٣٣٦٧١
لبنان - تلفاكس: ٤٣٤١٨٦/ ٠٥ - تليفون: ٠٣/٦٥٢٢٤١ - ص.ب.٣٠٤٣ الشويفات
E-mail: darkitab2003@yahoo.com - daralkitab-nassif@hotmail.com

"بلاك ووتر"..

جيوش الظلام!!

◆

تأليف: مجدي كامل

◆

الناشر
دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

تـقـديـم

استيقظ العرب ومعهم العالم في عام ٢٠٠٧ على حقيقة بشعة غاية في البشاعة، هذه الحقيقة هى أن بلادهم قد أصبحت مرتعاً لنوع جديد من المرتزقة القتلة المأجورين، الذين وصلوا بلادهم "العراق" مع الغزو الأمريكي، ليعيثوا فيها قتلاً وخراباً وتدميرا .. صحيح أن الجيوش الظلامية هذه (المرتزقة المأجورين) موجودة منذ دخول الأمريكيين لأول مرة العراق عانم ٢٠٠٢، إلا أن التعتيم الرسمي الأمريكي على ما ترتكبه فرق الموت -كما تسمى- من جرائم نجح في تغطية أخبارها، حتى جاءت مذبحة "ساحة النسور" في بغداد، لتفترش الأرض بجثث الأبرياء من ضحايا هذه الفرق، ووحشية وهمجية مرتزقتها الجدد، الذين يقتلون ضحاياهم بدم بارد!!

وقامت الدنيا ولم تقعد بسبب هذه المذبحة.. إدانات، استنكارات، مطالبات بتحقيقات ومحاكمات .. ومع ذلك فقد انتهى الأمر بالعرب إلى أن استيقظوا على حقيقة أبشع، وهى أن يد العدالة لا تستطيع أن تمتد إلى القتلة المأجورين، لكي تقتص منهم، وأن لا عزاء لأسر الضحايا !!

لم تكن تلك هي أول مرة ترتكب فيها فرق الموت التي تتكون من المرتزقة الجدد جريمة شنعاء، فقد ارتكبت عشرات من قبل، بل هى التي تولت تدمير مدينة الفالوجة، وقتل الألاف من سكانها في عملية الاجتياح الشهيرة، التي استهدفت قواعد المقاومة العراقية بالمدينة، رغم إعلان جيش الاحتلال الأمريكي مسئوليته عنها زاعماً أنها تأوي إرهابيين من القاعدة !!

وبدأ العالم يفتح الملف الأسود لما اصطلح على تسميته بـ "جيوش الشيطان في العراق"، ومن هنا قفز اسم شركة أمنية معينة إلى دائرة الضوء، باعتبارها هي التي توظف، تدير، وتشرف على فرق الموت، وتدفع لهم أموالاً باهظة، لا تعد شيئاً بالنسبة لما تسرقه من ثروات العراق من عشرات المليارات من مبيعات النفط العراقي.. هذه الشركة هي "بلاك ووتر" أو الماء الأسود الأمريكية موضوع هذه الدراسة !!

وفي فصول هذا الكتاب نستعرض ما توصلت إليه عملية تأصيلنا لظاهرة بلاك ووتر، لنتعرف على السر في ظهور هذه الشركة وأخواتها من شركات الأمن الخاصة، وسر العلاقة المقدسة، التي تربطها بتيار المحافظين الجدد، وحلفائه في تيار اليمين المسيحي المتطرف، وإدارة الرئيس جورج بوش الابن، المتحدث الرسمي باسمهما!!

وسوف نتوقف بعد تناول ظاهرة المرتزقة الجدد، وكيف سيكونون أخطر أسلحة المستقبل، عند ظروف وملابسات نشأة هذه الشركة من خلال تتبع الشخصيات الرئيسية، التي ولدت الشركة على أيديهم، وصعدت على أكتافهم، من رأسماليين انتهازيين، وسياسيين فاسدين، ومسئولي مخابرات سابقين لهم تاريخهم الحافل بالإجرام، وعسكريين متقاعدين هم قتلة مأجورون، يبيعون خدماتهم لمن يدفع !!

وسوف نتطرق أيضاً للصلة الدينية بين جميع هذه الشخصيات من الرئيس بوش إلى نائبه ديك تشيني ووزير دفاعه السابق دونالد رامسفيلد وحاكمه السابق في العراق بول بريمر، ثم سفيره جون نجروبونتي، فمؤسس وصاحب الشركة إريك برنس، فكبار مدراء الشركة، على رأسهم كوفر بلاك رئيس وحدة مكافحة الإرهاب السابق في وكالة المخابرات الأمريكية "سي . آي . إيه" وغيرهم !!

ويتطرق هذا الكتاب أيضا لدراسة جرائم شركات الأمن، وخاصة بلاك ووتر في العراق، وكيف لا تخضع للمساءلة أو المحاسبة أو أية قوانين عراقية، حتى من جانب حكومة نوري المالكي، وموقف القانون الدولي منها، ومن ظاهرة المرتزقة الجدد بوجه عام !!

ومن أهم ما تتضمنه هذه الدراسة هو ما تشير إليه مثل هذه الشركات من توجهات في الخارج نحو خصخصة الحرب وخلق جيوش مرتزقة جديدة تحارب حروب الجيوش النظامية بالوكالة !!

هذا الكتاب هو – كما أسلفنا – عملية تأصيل لظاهرة اسمها "بلاك ووتر" !!

مجدي حسين كامل

المرتزقة الجدد..

جيوش الظلام

حــرب القرن الـ ٢١!!

الفصــل الأول

الفصل الأول

أعادت المجازر التي ارتكبتها عناصر المرتزقة التابعة للشركة الأمريكية الأمنية الخاصة المعروفة باسم "بلاك ووتر" –الماء الأسود – في العراق .. أعادت هذه المجازر ظاهرة "المرتزقة" إلى الواجهة ولكن هذه المرة بشكل مختلف للغاية.

فالمسألة لم تعد تتعلق بقتلة مأجورين يحاربون خارج بلادهم، أو يسخرون بنادقهم لخدمة جهة أجنبية، مقابل المال، وإنما بجيوش عصرية مسلحة على أعلى مستوى تمارس هذه المهام القذرة، من خلال شركات معترف بها رسميّاً، وتستعين بها الحكومات وفي مقدمتها الولايات المتحدة في مناطق الحروب والنزاعات – كما في العراق، وفي أفغانستان، وفي السودان في الطريق - بصورة علنية، وتوفر لها الحصانة اللازمة لكي لا تحاسب على جرائمها، أو انتهاكها لقوانين الدولة، التي تمارس عملياتها على أراضيها !!

ويكفي أن المرتزقة الذين جاءت بهم شركات الأمن الأمريكية – اسم مهذب لما يعرف تاريخياً بالمرتزقة - أصبحوا يشكلون الآن في العراق مثلاً ثاني أكبر جيش نظامي في العراق بعد جيش الاحتلال !!

والغريب أن شركات المرتزقة هذه – بلاك ووتر نموذج – لا تتقاضى أتعابها من الجيش الأمريكي الذى تعمل لخدمته، وبقاتل مرتزقتها لحسابه بدلاً من جنوده، حتى لا تنسب إليه ما يرتكبونه من جرائم يندى لها الجبين. هذه الشركات الأمنية تستنزف ثروات الشعب العراقي أرباحًا طائلة من وراء نشاطاتها المرعبة في العراق.

فشركة بلاك ووتر على سبيل المثال تقاضت ٢١ مليون دولار من أجل تأمين الحماية مثلاً لبول بريمر الحاكم المدني السابق في العراق، كما أنها تحصل في

العام الواحد على ما يقرب من مليار دولار، في حين تحصل شركة إجيس البريطانية على حوالي ٣٠٠ مليون دولار سنويا، تدفعها بطبيعة الحال الخزينة العراقية.

ويتقاضى المرتزق أجورًا كبيرة للغاية تتراوح بين ٥٠٠ و١٥٠٠ دولار يوميا، في الوقت الذي يتقاضى الشرطي العراقي أقل من ٤٠٠ دولار شهريا، ويتقاضى الجندي الأمريكي النظامي من رتبة جندي عادي وحتى قائد فصيل مبلغا يتراوح بين ١٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ دولار شهريا .

وبطبيعة الحال تتغير أجرة المرتزق تبعًا لطبيعة المهمة المكلف بها، والمنطقة التي يعمل فيها، حتى إن البعض قدر قيمة التعاقد السنوي مع المرتزق المحترف في العراق بحوالي ١٩٠ ألف دولار، وقد يصل أجره اليومي في حال التعاقدات القصيرة الأمد في المناطق الساخنة بالعراق كالفلوجة مثلاً إلى ٢٠٠٠ دولار يوميا .

وكانت العادة قد جرت على أن "المُرْتَزق" اسم يطلق على شخص يخدم في القوات المسلحة لبلد أجنبي من أجل المال. ومعظم الرجال والنساء المرتزقة يفعلون ذلك من أجل المال أو لأنهم يحبون الحرب والمغامرة .

وقد استخدمت بلاد فارس واليونان وروما، في الأزمنة القديمة، المرتزقة. وشاع استخدامهم خلال الفترة من القرن الثاني عشر حتى القرن السادس عشر الميلاديين.

فقد استأجر كثير من الحكام - آنذاك - جنوداً محترفين مدربين لحماية دولهم. كما أن بعض الحكام ربحوا أموالاً بتأجير جيوشهم لدول أخرى للعمل مرتزقة. استأجرت بريطانيا أثناء الثورة الأمريكية (١٧٧٥ - ١٧٨٣) جنوداً ألمان لمحاربة السكان الأمريكيين.

من جهة أخرى، كان هناك القادة العسكريون من أمثال كاسيمير بولاسكي البولندي، وبارون فون شتوبن البروسي، اللذين ساعدا السكان الأمريكيين مرتزقة أيضًا . ولكن ظهور الجيوش الوطنية أنهى الحاجة إلى المرتزقة .

ولكن مع الوقت تغير مفهوم المرتزقة، فأصبحوا يعملون في العلن، ومن خلال شركات لها مكاتب مرخصة، والأخطر لهم حصانة من المساءلة في المناطق التي يعملون بها كشركة بلاك ووتر الأمريكية !!

قديما كان المحاربون الأشداء يؤجرون أنفسهم للبلاط الملكي في الممالك القديمة كجنود ومصارعين يستخدمون عضلاتهم وقوتهم الجسدية مقابل المال، وبعضهم كان يستخدمهم الملوك في حلبات المصارعة في وقت السلم، وفي ميدان الحرب في المعارك، وكان لهم دور في توسع إمبراطوريات كبرى مثل "الرومانية".

ومع الوقت وتطور الحروب والزمن، تطور دور هؤلاء المحاربين –المرتزقة- الذين يبيعون قوتهم ومهاراتهم الحربية لمن يدفع، بحيث أصبحوا جيوشا كاملة تؤجر نفسها وليس مجرد أفراد حتى أن ٣٠ ألفا من الجنود المرتزقة الألمان المعروفين بـ "الهسيانز" شاركوا في الحرب الأهلية الأمريكية قبل ظهور الولايات المتحدة الحالية.

ومع خروج قوات الاستعمار الغربية من القارة الأفريقية وآسيا، بدأت هذه الدول تسعى عبر أجهزة مخابراتها في تشكيل شركات أمنية خاصة يشرف عليها عسكريون سابقون بهدف تأجيرها من الباطن للقيام بالأعمال القذرة والحروب الصغيرة في بعض البلدان التي ترغب الدول الاستعمارية في استمرار السيطرة عليها بوسائل أخرى غير تقليدية بعدما انتهت المرحلة الاستعمارية .

هذه الشركات الخاصة – أغلبها غربية – بدأت بالنمط التقليدي للمرتزقة في تلقي تعهدات مختلفة، خصوصا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، لحماية رؤساء دول ديكتاتوريين، أو تدبير انقلابات لصالح فئات سياسية معينة، أو حماية آبار البترول، أو مناطق إنتاج الماس وغيرها مقابل نصيب من ثروات هذه البلدان .

وسريعا ما تطور نشاط هذه الشركات وتوسع ليتضمن أنشطة أخرى تكنولوجية وفنية واقتصادية بجانب النشاط العسكري، واختلف بالتالي دور المرتزقة العاملين في

هذه الشركات من العسكري الذي يلبس اللباس العسكري، ويحمل أسلحته ومعداته الحربية، إلي أشكال متعددة من المرتزقة منهم الفنيون، الذين يديرون شبكات الرادارات العسكرية وأجهزة الملاحة الدقيقة، وخبراء البرمجيات والكمبيوتر الذين يخططون المعارك ويديرون التقنيات الحديثة.

وساعدت عدة تطورات على انتشار شركات المرتزقة هذه، وعلى ظهور المرتزقة الجدد في العصر التكنولوجي الحديث منها : رغبة الحكومات في التخفي عند القيام ببعض الأعمال القذرة، أو خشية السياسيين من أن تؤثر مشاهد توابيت القتلى من جيوشهم المسلحة - في حالة استخدامها بدل المرتزقة - في إثارة غضب الرأي العام الداخلي ضدهم، بعكس المرتزقة الذين لا بواكي عليهم.

ومنها أيضا ميل الخبراء العسكريين وخبراء التكنولوجيا والاتصالات والكمبيوتر لبيع خدماتهم لهذه الشركات الخاصة التي تدفع مبالغ مالية أعلى من الحكومات، ومن ثم اتجاه الحكومات للاستفادة من هذه الشركات في القيام بالعديد من الأعمال خصوصا في الحروب والغزوات لمساعدة قواتها.

والأهم من هذا وذاك أن الاعتماد على المرتزقة في الحروب يقلل من أعداد القتلي الرسميين - باعتبار أن أرقام قتلى المرتزقة لا تذكر رسميا — ما يسمح للحكومات بالكذب فيما يخص خسائرها البشرية لتظهر نفسها منتصرة أحيانا، وهذه حالة ظاهرة في حالة الغزو الأمريكي للعراق حيث أعداد القتلى تتوزع على جنود أمريكيين هم الذين يجري إعلان عدد قتلاهم فقط، وجنود أمريكان آخرون ليسوا حاصلين على الجنسية بشكل كامل وإنما "جرين كارد".

وهؤلاء لا يذكر عدد قتلاهم لأنهم ليسوا جنودا رسميين، ثم المرتزقة أو "المتعاقدون العسكريون أو المدنيون" وهم أيضا لا تذكر أي أرقام دقيقة عن خسائرهم !

كما ساعد على انتشار خدمات المرتزقة في الربع الأخير من القرن الماضي الصراع بين القوى الدولية على ثروات بلدان الجنوب وعجز الأمم المتحدة عن

القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، ثم تطورت هذه المهنة حتى أصبحت هناك شركات عسكرية، قطاع خاص للمرتزقة الأجانب منتشرة في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل وجنوب أفريقيا، وتقدم خدماتها لمن يدفع المال، مثل قلب نظام حكم أو جماية رئيس دولة، أو شن حرب صغيرة ضد دولة مجاورة، وحماية آبار النفط أو مناجم الماس.

وأفاد التقرير الثاني الأخير لمجموعة عمل الأمم المتحدة حول استعمال المرتزقة أن الشركات العسكرية وشركات الأمن الخاصة العاملة في مناطق النزاع بدأت تنحو في عملها نحو امتهان أشكال من الارتزاق .

وسجلت مجموعة العمل التي تقدم تقاريرها في الجمعية العامة، الارتفاع المهم في عدد الشركات العسكرية وشركات الأمن الخاصة، التي تعمل في مناطق النزاع، خصوصا في أفغانستان والعراق.

وأوضحت أن ما يعرف برجال الأمن الخاصين العاملين في هذه الشركات ليسوا مدنيين ولا محاربين، رغم أنهم مدججون بالسلاح، مشيرة إلى أن هؤلاء بدأوا ينحون نحو امتهان أشكال جديدة من الارتزاق أو هم مقاتلون بدون قضية .

وأبرزت المجموعة في تقريرها أيضا أن الدول التي تشغل مثل هذه الخدمات يمكن أن تكون مسؤولة عن انتهاكات المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل مستخدمي هذه الشركات، وخصوصا إذا كانت هذه الشركات مؤهلة لمزاولة وظائف قانونية أو تعمل من أجل تنفيذ الأوامر أو حراسة حكومة ما، معربة عن صدمتها لكون أن ٣٠ دولة فقط صادقت على الاتفاقية الدولية ضد توظيف واستعمال وتمويل وتكوين المرتزقة، وغياب تقنين إقليمي ووطني يحدد طبيعة عمل الشركات العسكرية وشركات الأمن الخاصة التي تعمل بدون مراقبة وبمنطق اللاعقاب.

وحثت مجموعة العمل الأممية التي تتكون من ستة خبراء مستقلين، الدول المصدرة لهؤلاء المستخدمين على تفادي منح الحصانة للشركات العسكرية وشركات الأمن الخاصة وكذا إلى مستخدميها

وأعرب التقرير عن أسفه لأنه رغم إشعار الحكومات بما فيها حكومات الدول التي زارتها المجموعة الأممية، بهذه القضايا، إلا أن توظيف قدماء العسكريين ورجال الشرطة كـ "حراس للأمن" للعمل في مناطق النزاع كالعراق مازال متواصلا!

وقد اشتهرت مجموعات فردية كثيرة من المرتزقة، كما اشتهرت شركات المرتزقة الغربية التي تتولى هذه الأعمال مقابل المال مثل : جماعة "مايك المجنون"، قادها عسكري يدعى "هوار" ولعب دورًا في قلب عدة حكومات أفريقية، منها انقلاب جزر سيشيل عام ١٩٨١، وجماعة " السترات السوداء" بقيادة الفرنسي بوب دينار الذي شارك عدة مرات في قلب النظام في جزر القمر !

ومن وجهة النظر القانونيّة، يخرج المرتزقة عن نطاق التعريف الوارد في البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف، وغيره من المعاهدات ذات الصلة حول تعريف المقاتلين وتمييزهم عن المرتزقة، وتؤكد اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر على جواز ملاحقتهم قضائياً في حالة ارتكابهم جرائم تنم عن عدم احترامهم القانون الدولي أثناء النزاعات المسلحة.

ويعرف ألان بيليه، أستاذ القانون الدولي في جامعة نانتير الفرنسية، عنصر المرتزقة بأنّه هو "الشخص الذي يدخل طرفاً في نزاع بدافع الربح، وهو عمل يمنعه القانون الدولي" !

المهم أنه مع الوقت توسع نشاط هذه الشركات الخاصة العسكرية وزادت أعدادها حتي بلغت قرابة ١٠٠ شركة وأصبح حجم نشاطها المالي يفوق ميزانية الحكومات، ويزيد علي ٢٠٠ مليار دولار وفق بعض التقديرات .

وبعد أن كانت الجيوش المحاربة في الغرب تضم نسبة ١٠-٢٠٪ من المرتزقة للقيام بوظائف مختلفة (حماية – تأمين إمداد القوات المحاربة بالمؤن والسلاح – تدريب– وظائف فنية)، أصبح الاستعانة بجيوش المرتزقة الجدد من الشركات الخاصة أكبر حجما ويصل أحيانا لنصف هذه الجيوش المحاربة وأكثر، حتى إن دراسات أمريكية وتقريرا نشرته وكالة رويتر كشف عن أن عدد المتعاقدين الأمنيين المرتزقة في العراق بلغ ١٠٠ –١٣٠ ألف مرتزق متعاقد في حين أن عدد القوات الأمريكية الرسمية ١٥٠ ألفا !؟

وهكذا أصبح العالم علي أبواب نوع جديد من المرتزقة يمكن تسميتهم بـ "المرتزقة الجدد" أو – كما يحلو للبعض تسميتهم بـ "مرتزقة العصر"، ونوع جديد من الحروب هي حروب "القطاع الخاص" أو "الحروب المخصخصة".

وأصبحت "خصخصة الحروب" هي آخر صيحة في عالم حروب اليوم، بعدما انتشرت شركات المرتزقة، وأصبحت تطلق علي نفسها أسماء أكثر لياقة، وتنبذ كلمة "مرتزقة" مثل تسمية نفسها "شركات حماية" أو "متعاقدون مدنيون" أو "متعهدون أمنيون".

أما الحقيقة فهي أن هذه الشركات تعمل من الباطن مع الحكومات، بل وغالبا ما يديرها مسئولون سابقون سياسيون أو عسكريون، وقد يعين بعض مسئوليها كوزراء في الدول المختلفة – تشيني نائب بوش كان رئيس شركة "هاليبرتون" التي لها عدة تعاقدات في العراق – وبالتالي فهي تدير الحروب والغزو وتدير الأزمات نيابة عن الحكومات التي تظل كامنة بعيدا في الظل تنفي عن نفسها التورط في هذه الجرائم!

ومع تضخم شركات المرتزقة الجدد، بدأت هذه الشركات تلجأ للبحث عن غطاء أخلاقي أو سياسي أو اقتصادي" أو حتى من الأمم المتحدة، لتبرر نشاطها وتحظى بمصداقية وشرعية دولية، وكي توفر لعملائها من المرتزقة الجدد قدرا من

الحماية خصوصا أن القانون الدولي والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة تجرم نشاط هؤلاء المرتزقة وتعتبرهم مجرمين وقتلة ولا تعترف بهم – لو وقعوا في الأسر – كمجرمي حرب أو أسرى.

وفي سبيل ذلك بدأت هذه الشركات – تساندها الحكومات التي تديرها أو تستفيد منها – تتجمل وتسعى للترويج لنفسها باعتبار أنها شركات تقدم خدمات تكنولوجية وتدريب وخدمات، وأن دورها ليس إشعال الحروب أو القيام بأي أنشطة تتعلق بالصورة السلبية القديمة للمرتزق حامل السلاح وقاتل الأبرياء.

وكان النموذج الذي طرحته هذه الشركات لنفسها هو الدور الذي قامت به شركة "أكسكيوتف أوتكوم" أو "النتائج المضمونة" الجنوب أفريقية في سيراليون عام ١٩٩٥ حينما نجحوا في إعادة الاستقرار للبلاد وطرد المتمردين، وإعادة ٣٠٠ ألف لاجئ إلى وطنهم نظير نصيب من ثروات البلاد من البترول والماس، أي دورها كشركات لحفظ السلام لا للحروب !

من هنا بدأت شركات المرتزقة الجدد تتحرك لتحظى بموافقة مسئولي الأمم المتحدة على إسناد مهام لها، وبدأت في البحث عن غطاء أخلاقي وديني عبر التعاون مع بعض الحكومات أو المنظمات المشهورة بدورها الخيري المعلن، والتي لا يعرف أحد تاريخها الأسود مثل دولة ما يسمي "فرسان مالطا" التي تشبه "الفاتيكان" وتوجد مقراتها داخل الفاتيكان في إيطاليا، والتي ينتمي لها غالبية رؤساء شركات المرتزقة الجدد ولها تاريخ قديم في أعماق الحروب الصليبية التي استهدفت السيطرة على كنوز الشرق !!

ويعود تاريخ تجنيدعصابات المرتزقة المسلحة إلى نهج اتبعته وكالة المخابرات الأمريكية "سي. إيه" ووزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون"، وليس هذا النهج جديدا بل قديما يعود إلى مطلع الستينيات من القرن الماضي فترة الاستعمار والثورات المناهضة له .

وهذه الاستراتيجية تكمن فى العنف المسلح الذى تلجأ إليه الحكومة الأمريكية من أجل إقامة أنظمة مخلصة لها، والحفاظ عليها فى البلدان الأخرى، واستخدامها كرؤوس حربة فى محاربة نظام معاد لسياستها، أو من أجل دعم وتقوية دولة على حساب فرض السيطرة والنفوذ على دول الجوار، أو من أجل المصالح الاقتصادية والسياسية التى تسعى إلى تحقيقها.

وقد أنشأ عملاء دائرة الاستخبارات المركزية فى مطلع الستينيات جيشاً من المرتزقة من قبيلة ميو ٣٥ ألف شخص وبعد إعداد هذا الجيش إعداداً خاصاً فى معسكرات على أراضي تايلاند جرى توجيهه ضد قوي باتيت لاو فى "لاوس".

كما شاركت فصائل من المرتزقة بصورة مباشرة فى التدخل ضد أنجولا. وكانت "سي آي. إيه" وبالاشتراك مع أجهزة مخابراتية مماثلة فى دول اخرى تزود النظام فى روديسيا الجنوبية بالمرتزقة،

وحسب صحيفة "صنداي تايمز" البريطانية، كانت تشكيلات المرتزقة عام ١٩٧٨ تؤلف ربع عدد أفراد جيش روديسيا الجنوبية. وكانت مهمتها حماية الأوضاع العنصرية والقيام بأعمال تنكيلية ضد قوى زيمبيابوى الوطنية، وبهجمات على أراضي مو زنبيق وسائر الدول المجاورة. كما جندت قيادة بكين عصابات من المرتزقة من أعداد الجواتسيار وترسلها إلى البلدان المجاورة للصين.

ومما يلاحظ أن المخابرات المركزية والبنتاجون قد جندا عصابات المرتزقة المسلحة لتقوم بأعمال المساندة لدعم الأنظمة المخلصة لها. وهذه العصابات كانت تقوم بأعمال تنكيلية ضد الأبرياء المدنيين.

ولكن هذه العصابات قفزت خطوة عملاقة للأمام مع أول حروب القرن، الحرب على أفغنستان، ثم قفزة أخرى أكبر مع الحرب على العراق!

كان لغزو العراق مبررات واهية اتخذها الأمريكيون "الاستعماريون الجدد" ذريعة وحجة لغزو العراق واحتلاله دون غطاء من الأمم المتحدة.

فى التاسع من أبريل سقطت بغداد فى يد الاحتلال الجائر وفي الأول من مايو ٢٠٠٣، أعلن الرئيس الأمريكي انتهاء العمليات الحربية فى العراق ليبدأ العراق عصر الفوضى والمليشيات والقتل.

وعندها تولى بول بريمر الحاكم المدنى للعراق اتخذ قراره المجرم بتسريح الجيش العراقى وقوات الأمن ليجعل من العراق مسرحا للفوضي، ثم يترك الحبل على الغارب لشركات الأمن "القتل" الأمريكية لكي تأتي، وتفعل ما يحلو لها في هذا البلد المستباح !!

وعند تشريعه القانون الصادر بعام ٢٠٠٤ خلا القانون من نص يحرم ويجرم أعمال المرتزقة، وأسقط عنهم أى سند قانوني من أى طرف لمحاسبتهم ومحاكمتهم وإدانتهم.

وأصبح جلياً أن القانون العراقي لايطول جرائم هذة الفئة المسلحة من المرتزقة التى تقدم على أعمال القتل والتنكيل ضد أبرياء العراق ونجد أن القانون الصادر فى ظل وجود الحاكم المدني السابق قد خدم هذه الفئة، بأن جعلهم أبعد من أن تطالهم يد العدالة، وتقدمهم إلى المحاكمة العادلة ضد ما ارتكبوة من جرائم ضد الأبرياء المدنيين .

وأتى إلى العراق مايقارب ثنتي عشرة أو أكثر من الشركات الأمنية الخاصة وأبرز هذه الشركات بلاك ووتر، وتضم فى صفوفها عشرات الألاف من المرتزقة من جنسيات مختلفة، وهى تشكل – كما أسلفنا – ثانى قوة أجنبية بعد الجيش الأمريكي.

وهناك قضية أخرى يتعين التطرق إليها هنا، وهي بمثابة أمر واقع، ونلخصها في أن "مرتزقة الغد هم عسكريو اليوم" !!

فقد خلف الاستعمار الغربي لدول العالم العربي والإسلامي في أفريقيا وآسيا وراءه ظاهرة بغيضة تسمى المرتزقة عبارة عن مجموعات من العسكريين الغربيين

المتقاعدين ممن يبيعون خدماتهم العسكرية لحكومات عميلة أو رؤساء دول قفزوا إلى السلطة بغير رغبة شعوبهم، حتى أصبح من الطبيعي أن نشاهد حاكما من دول العالم الثالث يحرسه مرتزقة أجانب أوروبيون، أو حكومة ديكتاتورية تستأجر عملاء ومرتزقة أجانب لحمايتها بقوة السلاح من شعبها.

وساعد على انتشار خدمات هؤلاء المرتزقة في الربع الأخير من القرن الماضي الصراع بين القوى الدولية على ثروات العالم الإسلامي وأفريقيا، وغياب وعجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وقد تطورت هذه المهنة البغيضة حتى أصبحت هناك شركات عسكرية (قطاع خاص) للمرتزقة الأجانب منتشرة في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والدولة الصهيونية وجنوب أفريقيا، وتقدم خدماتها لمن يطلب نظير المال، مثل قلب نظام حكم ما، لطالما تكرر هذا السيناريو كثيرًا في أفريقيا، أو حماية رئيس دولة، أو القيام بحرب صغيرة من الباطن ضد دولة مجاورة، وربما حماية آبار بترولية أو مناجم ماس.

وقد اشتهرت مجموعات فردية كثيرة من هؤلاء المرتزقة، كما اشتهرت شركات لهؤلاء المرتزقة الغربيين كانت تتولى القيام بهذه الأعمال القذرة مقابل المال مثل: جماعة "مايك المجنون" التي يقودها عسكري يدعى "هوار" لعب دورًا في قلب عدة حكومات أفريقية، منها انقلاب جزر سيشيل عام ١٩٨١، وجماعة "السترات السوداء" بقيادة الفرنسي بوب دينار الذي شارك عدة مرات في قلب نظام الحكم في جمهورية جزر القمر الإسلامية، ومجموعة "تيم سبايسر" التي لعبت دورًا في المحاولة الانقلابية الفاشلة في بابوا "غينيا الجديدة"، وغيرها الكثير.

أما شركات المرتزقة فحدث ولا حرج عن أعدادها التي تعد بالمئات، وتنتشر خصوصًا في أمريكا وفرنسا وجنوب أفريقيا وإسرائيل، ويقودها جنرالات عسكريون سابقون كونوا ثروات بالملايين من وراء عملياتهم المشبوهة ونشر الفساد في العالم.

فما هي قصة هؤلاء المرتزقة ؟ وكيف تحول نشاطهم من مجرد مجموعات صغيرة تقوم بعمليات صغيرة خاطفة يطلق عليها اسم "كلاب الحرب" إلى جيوش مرتزقة تقودها شركات مرتزقة معتمدة، تعمل من الباطن مع أجهزة المخابرات، وتحدد مصير العالم ؟!

القصة بدأت مع انتهاء الاحتلال البريطاني والفرنسي للعديد من الدول الأفريقية والآسيوية، حيث رأت هذه الدول أن لها مصالح في بعض هذه الدول تسعى للحفاظ عليها عبر حكام ساعدتهم في الوصول إلى السلطة أو آخرين ترغب في توليهم السلطة في هذه البلدان، فبدأت عملية محدودة لاستئجار جنرالات وعسكريين سابقين متقاعدين للقيام بهذه المهام القذرة.

ومع مرور الوقت وانتشار صيت هؤلاء المرتزقة تزايد الطلب عليهم من قبل حكام أفارقة لحمايتهم، وكان أبرزهم الرئيس الليبيري السابق صمويل دو الذي كان يحرسه مرتزقة صهاينة، وتزايد الطلب عليهم للقيام بعمليات انقلاب أو اضطرابات في دول أخرى لصالح معارضين طامحين في الحكم.

وتحولت هذه المجموعات الصغيرة من المرتزقة تدريجيًّا إلى شركات مرتزقة معلنة رسميًّا في العديد من الدول تقدم خدماتها في الحراسة أو الحماية أو التدريب العسكري أو الحروب، واستعانت بهم العديد من الحكومات في عمليات محدودة لا ترغب في الكشف عنها أو الظهور على مسرح أحداثها، ولم يكشف النقاب عن أغلب هذه العمليات.

بل إن الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان فكّر في الاستعانة بهؤلاء المرتزقة في رواندا مع تصاعد أعمال الإبادة الجماعية عندما كان أمينًا عامًّا مساعدًا للأمم المتحدة مكلفًا بشؤون عمليات حفظ السلام، وأصدر تصريحًا شهيرًا في ذلك الوقت قال فيه : "يوم احتجنا إلى جنود مدربين للفصل بين المقاتلين واللاجئين، فكرت في احتمال اللجوء إلى شركة خاصة، لكن العالم ليس مهيأ ربما لخصخصة السلام".

ولكن إذا كان تعامل الأمم المتحدة مع هؤلاء قد يسبب مشاكل لها ورفضا من قبل بعض الأعضاء، فإن هذا لم يمنع حكومات غربية من التعامل مع هؤلاء المرتزقة المتطوعين، الذين تنظمهم الشركات الخاصة من أجل شن الحروب أو القيام بمهام حربية، حيث يعملون غالبًا لصالح الحكومات المحلية أو الشركات (شركات المناجم والطاقة خاصة) أو المؤسسات الدولية (البنك الدولي والأمم المتحدة).

فقد أصبحت هذه الشركات تلبي عددًا أوسع من الحاجات تتراوح بين تقدير المخاطر بالنسبة للمستثمرين في بلد محدد، وتقديم الاستشارة للحكومات في مجال التنظيم العسكري، أو شراء المعدات وحتى تدريب الجنود في المعارك مرورًا بالدعم اللوجستي للعمليات الإنسانية أو لقوات الأمم المتحدة، كما تقوم هذه الشركات بتقدير كلفة حفظ الأمن في المواقع التابعة للشركات، ونزع الألغام من المناطق الملغومة.

وقد دفع تزايد نشاط هذه الشركات حكومات إلى متابعة الظاهرة وبحث مخاطرها، خصوصًا أنها تشبه عصابات الجريمة المنظمة ولا يحكم أعمالها أي وازع أخلاقي، وكل ما يهمها هو الربح المادي أيًّا كان مصدره، حتى إن مجلس العموم البريطاني أعد تقريرا حول الموضوع في ١٢ فبراير ٢٠٠٢ تساءل فيه عن النشاط الحقيقي لهذه "الشركات العسكرية الخاصة" بعبارات لا تصنّفها بالضرورة في خانة الأشرار، بهدف طرح إطار سياسي للنقاش حول الارتزاق العسكري.

ومن أشهر شركات المرتزقة الأولى العاملة في هذا المجال شركة "النتائج الحاسمة" Executive Outcomes، وهى شركة جنوب أفريقية، وشركة "لفدان" الإسرائيلية، والبريطانية "ساندلاين"، والأمريكية "مبيري"، والبريطانية أيضاً "نورث بريدج"، و"كيلوج براون آند روت"، و"داين كورب".

وهذه الشركات تدخلت في العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي المهم كالنفط في أنغولا والألماس في سيراليون بعدما حولت نشاطها تدريجيًّا من العمل العسكري البحت إلى أعمال الحماية أو تخليص الرهائن والمختطفين.

فقد تأسست شركة النتائج الحاسمة عام ١٩٨٩ على أيدي عسكريين سابقين من جنوب أفريقيا، وأبرمت عقدها الأول عام ١٩٩٢ مع شركات نفطية من أجل تطهير بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة منظمة أونيتا في أنغولا وحمايتها. وبعد نجاحها الأول، حصلت على عقدين بقيمة ٨٠ مليون دولار مع الحكومة الأنغولية.

وتعاقدت سيراليون مع الشركة بعد أن اكتشفت أن مختلف نشاطات الأمم المتحدة (قوات التدخل والمراقبون) أكثر كلفة من التعاقد مع الشركة بكثير، فضلاً عن أن عمليات الأمم المتحدة عديمة الفعالية.. لقد كان العقد الذي أبرمه نظام الكابتن ستراسنر مع شركة Executive Outcomes عام ١٩٩٥ في سيراليون (٣٥ مليون دولار) مقابل ٢١ شهرًا من العمليات لحماية الماس من عمليات المتمردين أقل كلفة من المبالغ (٢٤٧ مليون دولار) التي أنفقت على عمليات نشر مراقبي الأمم المتحدة لمدة ٨ أشهر والتي لم تكن ذات فعالية!

وفي أوج نشاطها كانت هذه الشركة موجودة في أكثر من ٣٠ بلدًا أفريقيا مع ٥٠٠ موظف في أنغولا وسيراليون، ولكن تمت تصفية هذه الشركة رسميًّا عام ١٩٩٨. مع حالة الكساد في أسواق الارتزاق!

وقد أشار تقرير هام نشرته صحيفة "لوموند ديبلوماتيك" الفرنسية المتخصصة في ٢٩ إبريل ٢٠٠٣ إلى أن الدخل الأساسي لشركات المرتزقة الآن لم يعد يأتي من بلدان ما وراء البحار الفقيرة كالسابق، بل من دول الشمال الغنية، حيث الجيوش الغربية المحترفة التي "تخصخص" نشاطاتها أكثر فأكثر مثل: الحراسة والصيانة والتدريب والتعاون.

وقالت إن قطاع النشاطات الأمنية الخاص الموسع يحقق وحده حجم أعمال يبلغ حوالي ٥٠ مليار دولار في جميع المجالات، ويعمل فيه مليون شخص من بينهم ٨٠٠ ألف في أوروبا.

ففي فرنسا وحدها -كما يقول ضابط سابق في الشرطة "بول باريل" الذي تحول إلى الأمن الخاص- فإن هذا القطاع تقدر أعماله بـ ١,٥ مليارات دولار ويوفر ٩٠ ألف وظيفة، أي ما يعادل عدد الشرطة الوطنية! كما يمكن إحصاء وجود حوالي ٣٠٠ ألف شركة أمن ومساعدة عسكرية من مختلف الأحجام في العالم. وهناك أكثر من مائة شركة (للمرتزقة) ذات حجم دولي تعمل بموجب عقود في أفريقيا أو في بلدان مثل كولومبيا وإندونيسيا.

ويزيد من رواج هذه الشركات أن الأيدولوجيا الليبرالية تسمح للمؤسسات المالية الدولية أو التابعة للدول (الأنجلوسكسونية) بالأخذ بصيغ الاعتماد على القطاع الخاص، لا سيما في مجال التدريب العسكري أو الدعم اللوجستي، كما أن تحول الجيوش إلى الاحتراف والتكنولوجيا وانخفاض عدد العسكريين في البلدان المتطورة بعد نهاية الحرب الباردة أدى إلى تسريح ما يقارب من خمسة ملايين رجل بين ١٩٨٥ و١٩٨٦ من دون أن ترافق هذا التسريح تدابير اقتصادية واجتماعية مناسبة، الأمر الذي وفّر لشركات الأمن الخاصة يدًا عاملة واسعة.

ويكره غالبية رؤساء هذه الشركات الآن وصفهم بالمرتزقة على اعتبار أن طبيعة عملياتهم أمنية وخدمية وتستعين بهم الحكومات، ومنهم "أندرو وليامز" من شركة نورث بريدج للخدمات والتي تشكلت قبل عامين بمعرفة وليامز المظلي السابق الذي حارب في فوكلاند وشارك في عمليات تمتد من الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية، حيث قال في حوار مع وكالة "رويتر" يوم ٩ مايو ٢٠٠٧ : "لسنا مرتزقة.. نورث بريدج شركة عسكرية مشروعة تعمل فقط لحكومات منتخبة ديمقراطيًا أو وكالات معترف بها".

ويقول وليامز: إن حكومات اليوم مثل أفغانستان والبلقان والآن العراق تعاني جيوشها الوطنية من مشاكل ومثقلة بالأعباء، ويمكننا أن نقدم للحكومات ما تحتاجه من مساعدة لحفظ السلام، كما "نستطيع بالعمل مع الأمريكيين أن نضع كتيبة من خمسة آلاف جندي على الأرض بكل معداتها في أي مكان بالعالم خلال ٣ أسابيع!".

ويبلغ عدد شركات المرتزقة المرخص لها للعمل في الولايات المتحدة حتى الآن ٣٥ شركة وتسمى "شركات تعهدات عسكرية"، من بينها: شركة كيلوج براون آند روت، وداين كورب، وفينيل وسايك ولوجيكون وغيرها، أما أشهر هذه الشركات فهي شركة "إم بي آر آي" التي تدعي أن فيها نسبة جنرالات أكبر من نسبة جنرالات البنتاجون نفسها!!

ويبدو أن سوق عمل هؤلاء المتعاقدين يتنامى بسرعة فائقة، فخلال حرب الخليج عام ١٩٩١ لم تكن نسبتهم تتجاوز واحدا من بين كل ٥٠ عسكريًّا على الأرض، ولكن في عام ١٩٩٦ -مع حرب البوسنة- ارتفعت النسبة بشكل ملحوظ لتصل إلى واحد من بين كل عشرة، ولا يعرف أحد بالتحديد حجم هذه الصناعة السرية، ولكن بعض الخبراء العسكريين يقدرون السوق العالمية لها بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار.

وتحقق شركات التعاقدات العسكرية هذه أرباحًا طائلة في أمريكا، حيث يتزايد الاعتماد عليها.. فشركة "إم بي آر آي" مثلاً تحقق دخلاً سنويًّا يزيد على ١٠٠ مليون دولار، وذلك نتيجة عقود مع البنتاجون ووزارة الخارجية الأمريكية، ويحقق العسكريون المتقاعدون العاملون في هذه الشركة -وفق إحصاءات أمريكية- ضعفين إلى ثلاثة أضعاف ما كانوا يتقاضونه من البنتاجون، بالإضافة إلى ميزات كثيرة أخرى.

ويشكل استخدام المتعاقدين العسكريين جزءاً من سياسة وزارة الدفاع الأمريكية لملء الفراغ الذي يتركه انخفاض أعداد العسكريين النظاميين. فخلال حرب الخليج، كان هناك ٧٨٠ ألف عسكري أمريكي تحت السلاح، أما الآن فقد انخفض العدد إلى ٤٨٠ ألف جندي.

والمشكلة أن العاملين في هذه الشركات ليسوا ملزمين بتلقي الأوامر أو اتباع **التعليمات العسكرية الروتينية، وبالتالي ليس لهم قانون يردعهم، ولا يعرفون أي قيود أو شروط أخلاقية أو إنسانية أو وطنية في عملهم سوى المال الذي يتقاضونه؛ وهو ما يؤدي لمشاكل كثيرة، وهناك سوابق لهذه التجاوزات.**

فقد اتهم أحد موظفي شركة "داين كروب" للتعهدات العسكرية سابقًا الشركة بأنها كانت تدير شبكة دعارة في البوسنة بجانب عملها المتعلق بتوريد المعدات العسكرية والصيانة، وأن موظفي الشركة احتجزوا فتيات بوسنيات قاصرات واستخدموهن لأغراض الدعارة وتاجروا بهن كقطع أثاث -إحدى الفتيات تم بيعها بمبلغ ١٠٠٠ دولار-، وكانت الشركة تعلم بتصرفات موظفيها، ولكنها تتغاضى عن تلك التصرفات.

وفي بيرو في العام ٢٠٠٦، أطلق أحد هؤلاء المتعاقدين النار على طائرة خاصة تقل منصرة أمريكية وطفلها عن طريق الخطأ، وتم إسقاط الطائرة بعد أن اعتقد "المتعاقد" أن الطائرة تعود إلى أحد مهربي المخدرات، وقد قُتل جميع من كان على الطائرة.

وتشير دراسات أمريكية إلى أن ما يسمى "الحرب على الإرهاب" وخوض جولتين حربيتين حتى الآن في أفغانستان والعراق ضاعف من تعاون الإدارة الأمريكية مع المرتزقة للقيام بأعمال من الباطن، حيث يُطلق عليهم اسم "متعاقدون عسكريون من القطاع الخاص"، وأن البنتاجون لا تستطيع خوض حرب من دونهم.. فهم يحلون محل الجنود المقاتلين في كل شيء من الدعم اللوجستي إلى التدريب الميداني والاستشارة العسكرية في الداخل والخارج.

فبعض هؤلاء المتعاقدين المرتزقة يساعدون في التدريبات الميدانية باستخدام الذخيرة الحية للجيش الأمريكي في الخليج، وقد تم التعاقد مع إحدى هذه المؤسسات أخيرًا لحماية الرئيس حامد كرزاي رئيس أفغانستان بعد تعرضه لمحاولة اغتيال، كما تتردد معلومات عن الاستعانة بهم أيضًا لحماية حكام العراق الجدد المفترضين الموالين لأمريكا!

وفي هذا الصدد تؤكد صحف أمريكية أن واشنطن تفضل إرسال هؤلاء المرتزقة للقيام بأعمال ما لصالحها في مناطق التوتر الحساسة في العالم، حيث يتم التعاقد

معهم للذهاب إلى أماكن تفضل البنتاجون عدم الظهور فيها، وأنه في السنوات القليلة الماضية تم إرسال عدد من هؤلاء إلى البوسنة ومقدونيا وكولومبيا ومناطق ساخنة أخرى.

وقد كشف خبراء عسكريون أمريكيون عن تجاوزات فيما يتعلق باستخدام وزارة الدفاع الأمريكية هؤلاء المرتزقة بكثرة، حيث يقول الكولونيل هاكوورث الذي حصل على عدة أوسمة خلال حرب فيتنام: "هؤلاء المرتزقة الجدد يعملون في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية بينما يتغاضى الكونجرس عن ذلك، وهذا يسمح لنا بدخول حروب، حيث نتردد في إرسال الجيش أو المخابرات المركزية .. وفي النهاية فإن دافع الضرائب الأمريكي يدفع لجيش المرتزقة التابع لنا، وهذا يناقض تعاليم آبائنا المؤسسين".

كذلك فإن وجود مثل هذه الشركات يسمح للإدارة الأمريكية بتنفيذ أهداف متعددة في السياسة الخارجية دون الخوف من الاهتمام الإعلامي الذي يترافق مع إرسال جنود أمريكيين في توابيت بعد أن قُتلوا في معارك خارج البلاد، والإنكار هنا "للمهمة" أسهل على الحكومة عندما يكون أولئك العاملون في الخارج غير مرتدين للزي العسكري الرسمي.

وقد ترددت أنباء عن الاستعانة بالعديد من هذه الشركات عبر وزارة الدفاع الأمريكية في العراق لنقل توريدات عسكرية أو القيام بمهام عسكرية وحماية مناطق معينة، أو تنظيف مناطق بترولية من الألغام العراقية المزروعة أو بقايا القنابل العنقودية الأمريكية.

ولأنهم صيادو جوائز وأموال، فقد دخل المرتزقة في لعبة البحث عن عناصر ترصد المخابرات الأمريكية مبالغ باهظة للقبض عليها مثل جنود مقاتلى تنظيم القاعدة.

فقد ذكر جندي سابق في شركة المرتزقة "إس آي إس" أنه كان على علم بأربع محاولات من قبل جنود بريطانيين سابقين لتتبعهم في قاعدتهم في أفغانستان، فيما قال أحد المحاربين القدامى في القوات الخاصة بأن العمليات الخاصة تتصاعد من جانب صائدي المكافآت من أمريكا وبريطانيا، بعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة في أفريقيا في أغسطس ١٩٩٨، وتمت زيادة قيمة لتصل إلى ٣٠ مليون دولار بعد ١١ سبتمبر.

وقد اعترف "بريان بوكويست" من شركة إنترناشيونال تشارتر، وهي شركة مرتزقة تصف نفسها بأنها شركة "أمن وإمدادات للملاحة الجوية" أنه لم يندهش لعلمه بأن صائدي المكافآت يحاولون تقفي أثر مقاتلى تنظيم القاعده، وقال : لا يوجد أي شيء غير عادي في أن يقوم موظفو مخابرات عسكرية متقاعدون بجمع معلومات عن هذا الموضوع بمقابل مالي.

أيضًا كان هؤلاء المرتزقة يسعون فيما بعد وراء مكافأة قدرها ١٠ ملايين دولار رصدتها إدارة الرئيس السابق جورج بوش الأب في عام ١٩٩٢ لاستعادة صواريخ "ستينغر" التي تُحمل على الكتف والتي كان يزود بها الغرب الأفغان خلال الحرب مع الروس.

ولأن فكرة الدولة الصهيونية تقوم على تجمع كبير للمرتزقة اليهود من دول غربية وشرقية، فلم يكن مستبعدًا أيضًا أن تسعى الدولة الصهيونية - مع تزايد هرب مواطنيها من تأدية الخدمة العسكرية- للاستعانة بشركات المرتزقة، وأن تدرس الحكومة الإسرائيلية خطة لإنشاء وحدات عسكرية خاصة من الجنود المرتزقة يتم استجلابهم من دول أفريقية وآسيوية للقيام بمهام الحراسة والأمن على الحدود الفاصلة بين الدولة العبرية والمناطق التي تحتلها في الضفة الغربية وقطاع غزة لحماية نفسها من الانتفاضة.

ونقلت نشرة "ويكلي ديفينس ريفيو" في أكتوبر ٢٠٠٢ عن مسئولين في الحكومة الإسرائيلية قولهم: إن تلك الخطة قدمها اللواء احتياط جدعون شيفر نائب

رئيس سلاح الجو الإسرائيلي منذ أسابيع إلى الحكومة، وتقضي باستجلاب جنود مرتزقة من دول أفريقية وآسيوية فقيرة من أجل التغلب على مشكلة رفض الجنود الإسرائيليين العمل في تلك المناطق.

وقد تم الكشف بالفعل عن وجود مرتزقة أوروبيين في الجيش الصهيوني عندما أُعلنت هوية بعض قتلى الاحتلال على أيدي رجال المقاومة الفلسطينية منهم هولنديون ومهاجرون من غرب أوروبا.

أما الخبر الطريف بالفعل، فهو أن المرتزقة الإسرائيليين أنفسهم من الضباط والجنود المتقاعدين الذين شكلوا شركات للمرتزقة تعمل لصالح دول أفريقية وآسيوية، بدءوا يعانون من البطالة مؤخرًا مع تغير أحوال السوق بتغير الظروف الدولية!

وقد ظهر بوضوح في حالة شركة "يغال للخدمات الأمنية" التي سرحت عددًا كبيرًا من المرتزقة العام الماضي، وقال نائب رئيسها "جابي أرنون" الذي عمل في السابق كضابط برتبة "بريغادير جنرال" في الاستخبارات العسكرية لراديو الجيش الإسرائيلي: إن شركته التي كانت تبرم عقودًا مع العديد من أنظمة الحكم في أفريقيا تقوم بموجبها بتوفير خدمات التدريب للحراس الشخصيين للقادة الأفارقة وفي أمريكا الجنوبية، أصبحت تعاني من نوع من البطالة بسبب تحول العديد من الأنظمة الديكتاتورية إلى نظم ديمقراطية!

ويعمل هؤلاء الخريجون ضمن عقود عمل سنوية، بحيث يتقاضى المدرب الواحد أجرًا لا يقل عن مائة ألف دولار في العام، حيث إن مجمل الأرباح التي كانت تجنيها الشركة لا تقل عن مائة مليون دولار في العام الواحد عندما كانت الأنظمة الديكتاتورية تمسك بزمام الأمور في أمريكا الجنوبية.

ترى ماذا سيفعل المرتزقة الأمريكان الآن في العراق؟ .. هل من مهامهم مثلاً قتل علماء العراق الذين قُتل عدد منهم مؤخرًا بشكل غير طبيعي؟ أم هل من وظيفتهم

حماية حكام العراق الجدد على غرار ما جرى في حالة حكام أو عملاء أمريكا في أفغانستان؟

وهل تضيع أموال العراقيين على هؤلاء المرتزقة كما ضاعت من قبل على أعوان نظام صدام؛ ليظل العراقيون دومًا يندبون حظهم بسبب عدم الاستفادة من ثروات بلادهم في عهد الاستقلال والاحتلال معًا؟!

لم يكن أمراً غريباً ولا مباغتاً – كما يقول المفكر العربي الكبير بسام العسلي– في تناوله لظاهرة المرتزقة الجدد، أن تتصدر واجهات الأماكن العامة المحترمة في أوروبا (ومنها الفنادق والمطاعم والمقاهي) في عصر جيوش المرتزقة التي سبقت الثورة الفرنسية (١٧٨٩) لوحاتٌ حملت مثل هذه الكتابات: (يمنع دخول الساقطات والجنود والكلاب)، وذلك أن سلوك الجنود المرتزقة؛ وممارساتهم غير المقبولة وغير المسؤولة جعلت منهم عنصراً مرفوضاً من المجتمعات الأوروبية بصورة عامة.

فهؤلاء المرتزقة لم يكن لديهم قضية يقاتلون من أجلها؛ ولا قيم أو فضائل يدافعون عنها؛ ولا روابط أو قيود تضبط ممارستهم في ميادين القتال وخارجها، وكان (الراتب) هو الوسيلة الوحيدة لربط المرتزق بمجموعته المقاتلة؛ وكان الانضباط الصارم والشديد هو سلاح الرتباء (الضباط) للسيطرة على جنودهم. ورغم ذلك فنادراً ما كانت تتحقق هذه السيطرة.

ولكن رغم فساد هذه النظام فقد كانت له فضائله أيضاً فالجندي المرتزق عندما يحترف حياة الجندية يكتسب قدرة قتالية وكفاءة عالية لا تتوافر لمن لا يعيش حياة الجندية بصورة دائمة. ولهذا فعندما لم يعد النظام الاستعماري (الغربي) يفرض وجوده على العالم؛ اضطرت الدول الاستعمارية لتنظيم جيوش من المرتزقة نظراً لاتساع مسارح العمليات وكثرة الحروب. ويظهر أن الحروب الحديثة قد أعادت العالم مجدداً عصر جيوش المرتزقة.

ويظهر تطور الجيوش عبر التاريخ أن هناك مراحلَ كانت ذات تأثير مباشر فيما حدث من تطور. ومن العوامل المؤثرة في تلك المراحل:

١ - اتساع دوائر الحروب والحاجة للجيوش الكبرى.

٢ - تطور التسلح تقنياته، مما فرض زيادة الاعتماد على الجنود المحترفين العاملين.

٣ - زيادة عدد الأطراف المشاركة أو المتورطة في الحروب والانتقال من حروب الدول إلى حروب تكتلات الدول (الأحلاف).

هذا علاوة على العوامل السياسية والاقتصادية التي كان لها تأثيرها في الانتقال من جيوش المرتزقة إلى جيوش المواطنين، ثم إلى جيوش الجنود العاملين (أو جيوش التقانة).

ولقد اعتبرت تجربة الثورة الفرنسية (١٧٨٩) نقطة التحول الحاسمة في تنظيم الجيوش الحديثة في أوروبا، فقد كانت جيوش المرتزقة (أو جيوش الملوك) ذات أعداد محدودة، وتعتمد على تجنيد أبناء البلاد. وقد أنجب ذلك النظام جيوشاً رائعة في نظامها المفروض بالقوة: "إذ كان من الضروري تخويف الجنود من ضباطهم بأكثر ممّا يخافون من أخطار الحرب، لأن أقل استرخاء في النظام والانضباط يؤدي إلى تحويلهم إلى وحوش برابرة".

وعندما توسعت الجيوش بصورة مذهلة بفرض نظام التجنيد بعد تفجر الثورة الفرنسية؛ استطاع نابليون بونابرت تجنيد حوالي ثلاثة ملايين مجند من أصل ٢٦ مليون نسمة؛ واستطاع الشماليون أثناء الحروب الأهلية الامريكية تجنيد ٢،٥ مليون من أصل ٢٦ مليوناً. إلا أن اتساع الحروب أرغم قادة أوروبا على زيادة تجنيد الأجانب المرتزقة وهذا ما يبرزه النص التالي:

"استمرت الإمبرطوريات في زيادة أعداد المجندين من الأجانب. وعندما قام نابليون بونابرت بغزو روسيا سنة ١٨١٢ كان أكثر من نصف (الجيش الكبير) من

الأجانب، وعندما تشكلت الجمهورية الثالثة، بعد سنة ١٨٤٨، زادت نسبة العناصر الأجنبية ورجال المستعمرات في الجيش الفرنسي من ٣ بالمئة حتى٣٠ بالمئة بين عامي١٨٧١، ١٩١٤.

وكان جنود المستعمرات في الحربين العالميين الأولى والثانية هم وقود تلك الحروب"من الهند الصينية (فيتنام) والهند وحتى المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) علاوة على جمهوريات أفريقيا التى شكلت خزاناً ضخماً للقدرة القتالية للدول الغربية (الاستعمارية). وكان يتم تصنيف هذه الجيوش جميعاً في نطاق (جيوش المرتزقة) على قاعدة أنها كانت تخوض الحروب مقابل ما تتلقاه من رواتب وتعويضات وما تحصل عليه من امتيازات، وتقاتل من أجل قضايا لا علاقة لها ولبلادها بها.

لقد جاءت حروب ما بعد عصر الحرب الباردة لتضع حروب المستقبل في نطاق (العولمة العسكرية) أو (الحروب العالمية)، فالحرب (من نوع الحرب على الإرهاب) أو (الحرب الاستباقية) أصبحت تتهدد كل أرض وكل شعب بالحرب؛ وتطور التسليح وتقنيات الحرب وإدارتها بصورة مذهلة؛ وتزايدت الحاجة لجيوش من المرتزقة، تتجاوز حدود الجنسيات الاقليمية او الانتماء الوطني والقومي أو حتى الارتباط القاريّ وبذلك بدأ تنظيم جيوش المرتزقة يأخذ أشكالاً متطورة؛ ويقوم بواجبات مستحدثة؛ تتناسب مع متطلبات (حروب عصر العولمة) .

وقد ظهر ذلك بصورة أكثر وضوحاً في الحروب الانغلو أمريكية على العراق، إذ ظهر منذ بداية هذه الحرب في ١٩ مارس ٢٠٠٣، بل قبل ذلك أيضاً، أن هناك أعمالاً قتالية متنوعة تضطلع بها مجموعات، على هامش تحرك جيوش الغزو النظامية (الأنغلو أمريكية).

ورغم عدم توافر بيانات واضحة أو معلومات وثائقية عن دور مثل هذه التنظيمات من جيوش المرتزقة؛ إلا أنه بالمستطاع التوقف عند بعض ما تسرب من شواهد ومعلومات، ومن ذلك ما ورد في صحيفة "انديبندنت" البريطانية يوم ٢٧ مارس

٢٠٠٤ وكان فيه: "خصصت كل من وزارتي الخارجية والتنمية الدولية البريطانيتين مبلغ ٢٥ مليون جنيه إسترليني- أي ما يعادل ٣٧،٥ مليون يورو- للتعاون مع حراس شخصيين لحماية موظفيها المدنيين في العراق، وأصبحت الشرطة الخاصة اليوم من اكثر الصادرات البريطانية الى العراق، منذ النهاية الرسمية للحرب على العراق في مايو ٢٠٠٠ .

واعتبر مدير شركة جانوسيان الأمنية البريطانية ديفيد كلايدج، بأن الشركات البريطانية قد حققت أرباحاً تبلغ ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني أي نحو ١٢٠٠ مليون يورو بفضل العقود التي حصلت عليها في العراق بعد سنة على اجتياحه .وقد وقعت شركة (ميتيوريك سوليوشن) الجنوب أفريقية عقداً بمبلغ ٢٧٠ ألف جنيه استرليني، مع وزارة التنمية الدولية البريطانية لتزويدها بحراس شخصيين وسائقين لكبار المسؤولين لديها في العراق ولفريق صغير من مساعديهم .

كما أن الشركة البريطانية (أرمور جروب) أبرمت عقداً بمبلغ ٨٧٦ ألف جنيه استرليني (١٣١٢ مليون يورو)؛ مع وزارة الخارجية البريطانية لتزويدها بحوالي عشرين حارساً شخصياً، مع إضافة ٥٠ بالمئة على هذا العدد بعد تسلم العراقيين للسلطة.

وهكذا تشكل جيش من آلاف المرتزقة في كبرى مدن العراق، وكثير منهم من قدماء الجنود البريطانيين والأمريكيين الذين تعاقدت معهم السلطات الامريكية البريطانية وعشرات الشركات التي تخشى على حياة موظفيها" .

ومع انقضاء العالم الأول على بداية الحرب الأنجلو أمريكية في العراق، ورغم كل الجهود لعزل ما يجري في العالم عن أسماع أهل الدنيا وأبصارهم؛ أخذت انحرافات المرتزقة الذين جندتهم الشركات الحربية الخاصة في استثارة ذوي العلاقة بالحرب والمتابعين لاعمالهم، فقد تسارع تضخم هذه الشركات حتى تجاوز عدد المرتزقة الذين تم استخدامهم في العراق ١٥ ألف مقاتل.

ولا شك أن الخزانة الأمريكية قد أنفقت مبالغ مثيرة لاستئجار هؤلاء، الذين يشاركون قوات الغزو أعمالها، دون أن تتحمل الإدارة الامريكية، ووزارة الدفاع بخاصة، أي قدر من المسؤولية عن أعمالهم وانحرافاتهم وممارساتهم، على أساس أن المرتزقة لا تلتزم بقواعد الانضباط العسكري أو مبادئ العمل في ميادين القتال، فلديهم حرية العمل الكاملة لتنفيذ الواجب أو المهمة؛ دون الخوف من أي حساب أو عقاب إذا ما حدثت اختراقات للقوانين الدولية أو حقوق الانسان بالاستخدام المفرط للعنف والقوة، حتى وصل الأمر إلى تحرر تنظيمات المرتزقة من هيمنة القيادة الامريكية؛ مما زاد من تأثيرها على إدارة الحرب في العراق.

ويمكن بإيجاز شديد تحديد ملامح أوضاع الشركات الأمنية ومرتزقتها الجدد بما يلي:

١ - يقوم قادة كبار -جنرالات- من المتقاعدين بقيادة هذه التنظيمات الحربية؛ وتسليحها وإدارة أعمالها، مستفيدين من مكانتهم السابقة لإبرام العقود مع الدولة.

٢ - ظهر في العراق تعاظم دور هذا التنظيم وزيادة قدراته من حيث امتلاكه لوسائط قتالية متطورة بما فيها الطائرات المروحية مع إقامة شبكات واسعة للاستخبارات الخاصة.

٣ - نجحت هذه الشركات الخاصة رغم تعددها وكثرتها، في تنسيق التعاون بعضها مع بعض، فشكلت أكبر جيش خاص من المرتزقة في العالم، وهو يمتلك معداته ووسائله الخاصة واستخباراته واتصالاته المستقلة. وقد استخدمت هذه الشركات في الإغارة على الفالوجة في نهاية مايو ٢٠٠٤ حواماتها وأسلحتها لدعم مقاتليها في المدينة.

٤ - لقد شاركت هذه الشركات الخاصة في دعم الجيش الامريكي في كولومبيا، وفي البوسنة حيث عمل أحد التنظيمات على استخدام النساء للقيام بأعمال إباحية

ومنها شركة دين كور غير أنها لم تصل في كل ممارساتها الى ما وصلت اليه في العراق.

٥ - لا تقوم الشركات الأمنية الخاصة باختيار جنودها على قاعدة أخلاقية، أو على أساس فضائل إنسانية، بل على العكس من ذلك، إذ لا يهمها طبيعة من يعمل لديها، بقدر ما يهمها كيف يمكن لهؤلاء -المرتزقة- تنفيذ أعمالهم بنجاح.

٦ - لا ريب أن باستطاعة الإدارة الأمريكية أن تفرض سيطرتها على تنظيمات المرتزقة. ولكنها لا تريد أن تفعل ذلك، في إطار سياستها وأهدافها من الحرب.

لقد اعترفت القيادة الأمريكية للرئيس جورج بوش ووزير خارجيته السابق كولن ووزير دفاعه السابق دونالد رامسفيلد) بتعاظم المقاومة العراقية بعد مضي عام على بداية الحرب، وأن هذه المقاومة تجاوزت كل ما كان متوقعاً، مما وضع الإدارة الأمريكية في مأزق صعب، فحاولت هذه الإدارة البحث عن مخرج بكل الوسائل الممكنة، وبكل السبل المتاحة، وكان أولها: زيادة حجم جيوش المرتزقة وثانيها نقل السيادة الى العراقيين في نهاية شهر يونيو ٢٠٠٤، وإلقاء أعباء الوضع الأمني المتردي على كاهل الحكومة الانتقالية.

وبالتالي وضع هذه الحكومة أمام مشكلة جيوش المرتزقة الذين بلغت أعدادهم أرقاماً مخيفة لدرجة دفعت حتى ٣١ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي من الديموقراطيين، للإعراب عن قلقهم من وجود الجيوش الخاصة في العراق، والتي لا تخضع للسلطة الأمريكية، وتزامن موقف هؤلاء النواب الديموقراطيين في مواجهة وزير الدفاع – آنذاك – دونالد رامسفيلد مع تصاعد الجدل القانوني والأخلاقي بشأن مهمة المسلحين – المرتزقة- الذين تستعين بهم قوات الاحتلال في العراق، سواء أطلق عليهم اسم عناصر أمنية، أم حملوا صفتهم الحقيقية في تنظيم جيوش المرتزقة مع موازنة ما يتم إنفاقه على هذه الجيوش من الأموال وما يتم منحهم من المكاسب والامتيازات بالمقارنة مع تسببه ممارساتهم من نتائج خطرة ومن اختراقات للقوانين المدنية وحقوق الانسان.

وقد ورد في تقرير مهم لوكالة الصحافة الفرنسية بثته يوم ١٦ يونيو عام ٢٠٠٤ ما يلي: "تتراوح واجبات هؤلاء العملاء بين حماية آبار البترول، وحراسة رئيس الإدارة المدنية الأمريكي السابق بول بريمر وهم يتبعون لعدد من الشركات، وينتمون لعدد من الجنسيات".

وقد ظهرت مشكلة هؤلاء واضحة بين الحكومة العراقية المؤقتة التي أرادت إخضاع تنظيمات المرتزقة وأفرادها من المسلحين للقوانين العراقية والسلطة العراقية اعتباراً من يوم ٢٣ يونيو ٢٠٠٤ وهو موعد انتقال السلطة للعراقيين، وبين الإدارة الأمريكية التي مارست ضغوطها على الحكومة العراقية التي تستعين بهم من أجل إبقائهم خارج نطاق المساءلة القانونية ومعاملتهم معاملة خاصة".

ولا تعني الحماية الأمريكية للمرتزقة إضفاء الصفة الشرعية على هذه التنظيمات المقاتلة، فتوافر طائرات عمودية ومدرعات خفيفة، وأسلحة ثقيلة، وصواريخ متطورة ووسائط اتصال، لدى تنظيمات الشركات الحربية الخاصة إنما يبرهن على أرض الواقع أن هذه التنظيمات تمثل أرقى جيوش النوعية فمن الواجب بالتالي إخضاعها للقواعد والقوانين التي تطبق على جيوش الدول المتحاربة في ميادين القتال.

كما أن الحماية الأمريكية لقوات المرتزقة، لا تعطيها الصفة الشرعية ولا القانونية ولهذا فقد امتنع القانون الدولي عن الاعتراف بشرعية تنظيمات المرتزقة وهذا ما يدفع للتساؤل: ما هو الدور الذي مارسته هذه التنظيمات- كلها أو بعضها- في تعرض رجال العراق ونسوة العراق وأطفال العراق لانتهاكات لأبسط حقوق الإنسان؟

لقد أصبح واضحاً أن أوضاع الأمن في العراق تتزايد تدهوراً يوماً بعد يوم، فيما يتزايد بالنسبة ذاتها -أو ربما أكثر- عدد أفراد المرتزقة في تنظيمات الشركات الحربية الخاصة بحيث تشير أفضل التقديرات إلى أن عدد هذه الشركات قد وصل في مطلع شهر يوليو ٢٠٠٤، إلى أكثر من ثلاثين شركة، مما يؤكد زيادة عدد المرتزقة أو رجال الأمن كما تسميهم سلطات الاحتلال، بما يتناسب مع زيادة هجمات المقاومة

العراقية، وذلك لحماية الشخصيات القيادية، وضمان أمن المنشآت الحيوية، وشركات البناء الأجنبية التي حصلت على عقود للبناء.

وتضم صفوف المرتزقة رجالاً من العسكريين السابقين وعناصر الأمن وعناصر المخابرات والشرطة وسواهم، وقد سبق لهم العمل في البلقان وأفغانستان وإسرائيل- وتوافرت قناعة لدى هؤلاء أن عدد أفراد الشركات الحربية الخاصة سيزداد باستمرار "بعد أن شهدت صناعة الأمن ازدهاراً حقيقياً في العراق، مما شجع الشركات الراغبة في العمل، على الافادة من هذه الظروف لدخول سوق العراق، حيث من المتوقع بقاء حالة غياب الأمن والاستقرار مستمرة لفترة طويلة".

وتزعم القوات الأمريكية أن هؤلاء المرتزقة يتحملون مسؤولية أعمالهم التي قد تعرض على القضاء في بلادهم، فيما يستبعد هؤلاء المرتزقة أن يتم تقديمهم للقضاء حتى في بلادهم، وهذا مما يدفع المرتزقة إلى ممارسة كل الأعمال -اللا أخلافية واللانسانية، ويشجعهم على تجاوز كل القيود التي تفرضها الأنظمة والقوانين والشرائع.

ولاشك أن مثل هذا التطرف في العنف قد شكل عاملاً من جملة العوامل التي حولت الحرب على العراق إلى مأساة انسانية حقيقية، فالتطرف ضد العنف لا يمكن إلا أن يقود للتطرف المضاد وأمثولة محاربة الإرهاب والإرهاب المضاد في التجربة الإسرائيلية ستبقى من الأمثولات التاريخية على التوازن في حوار الإرادات المتصارعة، حتى لو كان هناك غياب كامل للتوازن العسكري.

وهذا ما اعترف به أحد أصحاب الشركات الحربية الخاصة بقوله: مخاطر الحرب في العراق هائلة، بل إنها أكثر مخاطر عرفها العالم، وقد تعرضت لإطلاق نار ونجوت من انفجار قنبلة زرعت على الطريق.

وقال أحد رجالنا الذي عمل في هذا المجال من ١٨ سنة: إن عمليات القتال في العراق تتميز بطبيعتها المتبدلة والمباغتة، والاعتماد على الحظ للبقاء على قيد الحياة، مع إشراقة كل يوم جديد.

وتعتبر الشركات الحربية الخاصة ومرتزقوها أن تنظيمات المتطوعين - المسلمين- من امثال القاعدة والانقاذ وجيش المهدي والتوحيد والجهاد وأنصار الإسلام وأنصار السنة والرد الإسلامي والمقاومة العراقية وسواها من التنظيمات التي تظهر بصورة مباغتة على مسرح الأحداث هي العدو الأول للمرتزقة، وبهذا لم يعد أمراً غريباً أن يأخذ الصراع شكل حرب شرسة بين المتطوعين والمرتزقة أو بين المحاربين من أجل قضية نبيلة باعتقاد أصحابها على الأقل وبين المحاربين غير الشرعيين الذين يمتلكون كل وسائط التفوق المادي.

ليست الحرب الضارية بين تنظيمات المتطوعين على اختلاف هذه التنظيمات وكثرة تنوعها واختلاف مقاييسها وأحجامها، وبين تنظيمات المرتزقة- على تباين هذه التنظيمات ووفرتها- هي حرب محددة بالأفق العسكري؛ أو مقيدة بالعمل القتالي، وإنما هي حرب سياسية- إعلامية، بالدرجة الأولى، فأعمال القتل الجماعية، والسيارات المفخخة والالغام المزروعة في الطرقات وأماكن عامة، والإغارات التي تصيب أعداداً من المدنيين العراقيين الابرياء، وعمليات الاختطاف لمتعاونين مع سلطات الاحتلال... كل ذلك مما يشكل مادة فعالة للإعلام (والدعاية).

ونظراً لامتلاك الدعم لمصلحة المرتزقة فإنه ليس من الصعب اتهام وإدانة التنظيمات الإسلامية من المتطوعين. وليس هناك من يستطيع تقديم البرهان أو الدليل على أن مقاتلي المرتزقة هم الذين يمارسون مثل هذه الأعمال لزيادة تدهور الأوضاع، وحتى لو توافرت البراهين والشواهد على قيام المرتزقة بأعمال منحرفة وارتكاب جرائم حقيقية، فإن قوة الإعلام والعمل السياسي قد يشكل غطاء كافياً للدفاع عن أعمال المرتزقة، وليس من الضروري البحث عما اذا كانت المقاومة العراقية.

ويظهر بشكل واضح أن مناخ غياب الأمن، وضياع الاستقرار، وهو ما تبحث عنه تنظيمات المرتزقة، وليس من الضروري البحث عما إذا كانت المقاومة العراقية هي

سبب نشاط الشركات الحربية الخاصة أو أن وجود هذه الشركات هي عامل في تطور المقاومة العراقية، فالمسؤولية في كل الحالات هي مسؤولية الاحتلال التي قادت ما يسمى بعمليات مكافحة الارهاب الى طريق الارهاب المظلم.

ولأن إسرائيل - بكل ما فيها ومن فيها - تتعايش على الحرب، ولهذا لم يعد أمراً مجهولاً في الأفق العالمي البحث عن الوجود الإسرائيلي وعن الدور الإسرائيلي في كل حرب، فحيثما توجد حرب توجد إسرائيل.

ومن هنا كان متوقعاً وجود إسرائيل في العراق منذ الأيام الأولى للغزو، إذ ظهرت هناك مجموعة من الشواهد تشير إلى أنه من الصعب استبعاد الدور الاسرائيلي فيما يحدث على أرض العراق، مثل مطاردة العلماء والاغتيالات وأعمال تخريبية وسرقة آثار وإشاعة فوضى وتشكيل المستنقع المناسب لنمو العصابات التخريبية المافيا. وتبع ذلك شهادات عراقية وأجنبية أكدت الدور الإسرائيلي النشط وغير الاعتيادي في مدن العراق الكبرى ما بين كركوك وبغداد والبصرة.

ولكن على الرغم من محاولة القيادة الأمريكية الإسرائيلية إبقاء الدور الإسرائيلي محجوباً في الظل، فإن مثل هذه الأمور لا يمكن أن تبقى بعيدة عن الأنظار لفترة طويلة؛ وبدأت تقارير أجهزة الإعلام والدوائر الدولية التي تتابع أحداث الحرب في العراق بالكشف عن بعض الحقائق تباعاً.

ومن أحدث ما صدر بهذا الصدد تقربر مراسل الصحيفة الفرنسية "لوفيغارو" الذي نشر يوم أول أغسطس ٢٠٠٤ وقال فيه : "بات من المؤكد وجود مستشارين عسكريين إسرائيليين يعملون مع قوات الاحتلال الأمريكي في العراق. وتفضل القيادة الامريكية أن تبقي علاقاتها مع المستشارين الإسرائيليين سرية؛ ولكن الأمر تجاوز حدود السرية، وأصبح معروفاً لدى الجميع تعاون قوات الاحتلال الأمريكي مع الإسرائيليين لثقتها بأن تجربتهم في مواجهة المقاومين الفلسطينيين لاتقدر بثمن.

وهناك اتصالات على أعلى المستويات مع المخابرات الأمريكية . وقد تبنى الجيش الأمريكي الأساليب العسكرية الإسرائيلية ذاتها وأخذ في إعادة تطبيقها في العراق. ومن ذلك لجوء القوات الأمريكية للتفتيش داخل الأزقة والحارات الضيقة والشوارع منزلاً منزلاً للقبض على من يصفهم بالمشتبه بهم، وبالطريقة التي مارستها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قرية جنين سنة ٢٠٠٠ وقتلت - آنذاك - عشرات المدنيين الأبرياء.

وقد أعيد هذا السيناريو ذاته في مدينة الفالوجة العراقية في أبريل ٢٠٠٤ مما أدى الى قتل ٢٠٠ عراقي.

واقتبس الأمريكيون أيضاً عن الإسرائيليين أسلوب استخدام الطائرات الحربية في قصف وتدمير الأهداف المدنية، واستخدام القنابل الموجهة بالليزر من وزن (٢٥٠) كيلوغراماً، والقيام بإغارات انتقامية ضد مواقع للمقاومة، وكذلك استخدام الطائرات بدون طيار لمراقبة ملاجئ عناصر المقاومة، واستخدام المناظير المزودة بأجهزة تصوير، مع استخدام الحوامات (الهيليكوبتر) في الهجمات الليلية لتدمير منازل وأماكن، يشتبه بأنها للمقاومة على نحو ما يفعله الإسرائيليون تماماً.

وأصبح استخدام الأمريكيين والإسرائيليين للأسلحة الثقيلة ضد المقاومة عملاً مألوفاً ومعروفاً في كل من العراق وفلسطين، على الرغم مما يسببه هذا القصف من وقوع ضحايا كبيرة في صفوف العراقيين، مما يشكل عامل تحريض لكل الشعب في فلسطين والعراق لمقاومة الاحتلال".

وبعد ذلك نشرت صحيفة إسرائيلية "جيروزاليم بوست" مقالاً يوم ١٨ أغسطس ٢٠٠٤، كان مما ورد فيه: "هناك قوات أمريكية تتدرب حالياً على أساليب حرب المدن والعصابات في قاعدة إسرائيلية، وتلك القوات من العاملة في العراق".

وعلى إثر ذلك صرح ناطق باسم السفارة الامريكية في تل أبيب بما يلي: "تنفي السفارة الأمريكية نفياً قاطعاً ما ورد في الصحيفة الإسرائيلية. وكل ما في الأمر أن

الولايات المتحدة تجري ما بين فترة وأخرى تدريبات مع اسرائيل، ولاتستطيع الخوض في مزيد من التفاصيل".

وقد تعرضت أجهزة إعلام عربية وعالمية، بكثير من الحذر؛ إلى تعاون إسرائيل وعناصر استخباراتها مع الأكراد في الشمال البشمركة. وربما كان من الصعب تأكيد ما ظهر من معلومات أو نفي تلك المعلومات. غير أن الثابت أن الدور الإسرائيلي في كل العراق وشماله بخاصة هو أكبر بكثير من مجرد تقديم دعم للقوات الانغلو أمريكية، إذ من المتوقع أن تمارس اسرائيل دوراً خاصاً بها، ويتناسب مع دورها الوظيفي المحلي والعالمي ولهذا ليس مباغتاً أن تمارس، عبر تنظيماتها، أدواراً سياسية واجتماعية وعنصرية- وهي أدوار لن تكون إلا تدميرية -تخريبية- وهذا ما أشار اليه – آنذاك - وزير الخارجية التركي عبدالله غول- الرئيس الحالي لتركيا- في تصريح له يوم ٢٦ يونيو ٢٠٠٤ فيه جاء :

"قامت تركيا بإبلاغ إسرائيل قلقها بشأن التقارير التي تحدثت عن تحركات إسرائيلية شمال العراق. وتؤكد أنقرة أنها لن تقبل بأي تحرك قد يؤدي الى تجزئة العراق، لأن ذلك ينطوي على مخاطر كبيرة".

وفي اليوم الأول من أغسطس ٢٠٠٤ صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في حديث له مع صحيفة "همشهري" الإيرانية جاء فيه: "تؤكد تركيا موقفها بضرورة بقاء العراق موحداً وهي تحذر من العواقب الوخيمة للتغلغل الإسرائيلي في شمال العراق. ولن تقف تركيا بالتأكيد مكتوفة الأيدي تجاه هذا الخطر الذي سيخلق مشكلات جديدة في المنطقة". ويعتبر هذا الموقف التركي بمثابة برهان جديد على حقيقة الدور الإسرائيلي في المنطقة والعالم، فصحيح أن إسرائيل هي مجموعة فرق مسلحة للقيام بدور وظيفي في المنطقة لمصلحة أمريكا!!

وإذاً فإن إسرائيل، ورغم كونها أكبر تنظيم لهيئات وشركات المرتزقة في العالم إلا أنها تتميز عن كل تنظيمات المافيا وشركات المرتزقة فهذه التنظيمات تمارس

حرفها بنوع من التخصص، فهناك كما هو معروف (مافيا لتهريب المخدرات) و(مافيا لتهريب الأسلحة وتجارتها) ومافيا لتبييض الأموال، ومافيا التجارة الرقيق الأبيض، ومافيا للابتزاز والاختطاف ولكن إسرائيل تجمع كل هذه التخصصات وسواها أيضاً بحيث بمكن القول، بكثير من الدقة: إن إسرائيل هي مجمع المرتزقة لتقديم كل الخدمات للزبون الامريكي، وربما لمن يستطيع أن يدفع أكثر.

وعلى الرغم من عدم وصول الحرب في أفغانستان والعراق وفلسطين إلى نهاية سعيدة تضع حدّاً للاقتتال، فإن الدروس المستخلصة من هذه الحروب حتى الآن شكلت قاعدة لإعادة التنظيم الشامل للجيوش وتسلحها وأساليبها القتالية من أجل الإعداد لحروب المستقبل.

ولا شك أن إعادة التنظيم هذه لم تقتصر على الأطراف المباشرة التي شنت الحروب - أمريكا وانكلترا وإسرائيل- وإنما تجاوزت ذلك إلى كثير من الدول في ظل العولمة العسكرية. ولقد ظهر واضحاً أنه تم وضع مخططات لإعادة التنظيم خلال السنوات القادمة؛ الى جانب إعادة تنظيم محدود لتجاوز المرحلة الراهنة، على أن تشمل إعادة التنظيم كل صنوف الاسلحة والتنظيمات المقاتلة.

وحرى بنا هنا أن نتوقف عند واجبات جيوش المرتزقة "شركات الأمن الخاصة" في حروب المستقبل .

خرجت الصحف الأمريكية في واشنطن يوم ١١ اغسطس ٢٠٠٤ وفي صدر صفحاتها الأولى الخبر التالي :

"طلبت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" من الكونغرس الموافقة على منحة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لإنشاء وتنظيم شبكة من **الميليشيات الصديقة** في العالم لكشف الإرهابيين في المناطق الخارجة على سيطرة **السلطات الامريكية** . وسيستخدم هذا المبلغ في تدريب وتجهيز قوات أمنية محلية، وليس جيوشاً فقط

لمكافحة الارهاب وحركات التمرد والعصابات. وقد تستفيد من هذه المخصصات مجموعات من العملاء الذين يمارسون نشاطهم على الحدود الباكستانية الافغانية وفي العراق والقوقاز والقرن الافريقي؛ وفي عدد من جزر الفلبين حيث ينشط مقاتلون إسلاميون متطرفون".

ويذكر أن القيادة الأمريكية قد سبق لها أن استخدمت هذه الاستراتيجية في أفغانستان عندما أقامت تنظيماً من قوات خاصة أمريكية تحالفت مع زعماء حرب. مما ساعد على الإطاحة بنظام الطالبان سنة ٢٠٠١. وإن من أهم حلفائنا في الحرب على الإرهاب كما صرح بذلك مساعد وزير الخارجية الأمريكي- المسلمين الذين يتطلعون إلى الحرية ويعارضون التطرف ؟! ".

وكانت صحيفة "صنداي تلغراف" البريطانية قد نشرت يوم ٢٥ يوليو ٢٠٠٤، تقريراً جاء فيه :

"تعتزم بريطانيا تشكيل قوة جديدة خاصة لاختراق صفوف الجماعات الإسلامية المتشددة ومن بينها تنظيم القاعدة - وستحمل القوة الجديدة اسم "فوج الاستطلاع والمراقبة" الذي سيعمل على التعاون بصورة وثيقة مع وحدات "القوة الجوية الخاصة" و"قوة الزوارق الخاصة" وستكون المهمة محددة باختراق صفوف تلك الجماعات وتحويل الإرهابيين إلى عملاء مزدوجين.. وستكون للقوة الجديدة حرية العمل في أنحاء العالم، بالتنسيق مع أجهزة الاستخبارات الصديقة في امريكا واسرائيل وغيرهما.. ومن المتوقع أن تعمل القوة الجديدة التي ستضم حوالي ٦٠٠ فرد، على إدارة شبكة من العملاء لتزويد الغرب بمعلومات استخباراتية دقيقة بشأن العمليات الإرهابية المتوقعة أو المحتملة".

ويظهر من خلال ما سبق، أن حروب المستقبل ستأخذ - بحسب ما يتم الإعداد له - أشكالاً متعددة، ومن ذلك :

- أن التخطيط لحروب المستقبل على قاعدة أن الكرة الأرضية، بكل قاراتها، هي مسرح واحد للأعمال القتالية؛ قد أظهر الحاجة المتزايدة للحصول على معلومات دقيقة ومستمرة؛ ورغم ما ظهر من تنظيم عالمي للتعاون بين شبكة الاستخبارات الامريكية وشبكات الاستخبارات في معظم دول العالم وبخاصة في الأقاليم العربية والاسلامية في أعقاب أحداث يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فإن هذه الاستخبارات لم تتمكن من منع المباغتات أو الحصول على ما يكفي من معلومات على مسارح الاعمال القتالية، مما أظهر الحاجة لتدخل (جيوش الحرب الخاصة أو المرتزقة) إلى جانب تنظيم شبكات عالمية في العالمين العربي والإسلامي ترتبط بصورة مباشرة بإدارة الحرب (في البنتاغون) وفي قيادة الجيش البريطاني.

- من غير المتوقع الاستغناء بصورة كاملة عن خدمات المرتزقة، ولكن من المتوقع إخضاع هذه التنظيمات لسيطرة القيادة العسكرية على مسارح العمليات القتالية، مما يضمن تحقيق مجموعة من الأهداف:

أولاً: المركزية في تنظيم الواجبات والأهداف.

ثانياً: منع الازدواجية وإزالة التناقضات بين فروع وتنظيمات المرتزقة.

ثالثاً: الحد من الانحرافات والتجاوزات التي تلحق الضرر بالروح المعنوية للقوات المقاتلة من نوع انحرافات سجن "أبو غريب".

-ستكون التنظيمات الجديدة المرتزقة تابعة بصورة مباشرة لشبكات الاستخبارات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية ومرتبطة بها وستكون عاملة بصورة دائمة، مما يضمن توافر كفاءة استخبارية عالية قد لا تتوافر لتنظيمات المرتزقة في شركات الحروب الخاصة أو التنظيمات المماثلة.

-سيتركز الصراع في الحروب القادمة في جانب كبير منه على تنظيمات شبكات الاستخبارات والعملاء والمتعاونين من المرتزقة. وليست عمليات اختطاف المتعاونين

أو العملاء للقوات الأجنبية في العراق إلا بداية هذ التركيز في حرب شبكات الاستخبارات.

وفي الواقع، فإن هذا النوع من الحروب ليس جديداً وقد كانت برلين خلال الوجود السوفييتي، وطوال عصر الحرب الباردة - هي القاعدة للحرب الخفية السرية والدامية بين المعسكرين المتصارعين، وبقيت إسرائيل أيضاً من أكبر القواعد للصراع بين عملاء اسرائيل واستخباراتها وبين الشعب الفلسطيني، إذ سيأخذ هذا الصراع الشكل النشط والفعّال (لحوار الارادات المتصارعة)، مما يضفي على الصراع صفة القدسية والفضيلة.

وبإيجاز شديد، فإن تنظيم المرتزقة، رغم تطوره السريع والمذهل في حرب العراق، فإنه لايشكل أكثر من النموذج المكبر لحروب المرتزقة في المستقبل .

وتقول ديبورا آيفنت أستاذة العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا، إن نسبة النمو في الصناعة الأمنية هائلة، ولقد أكد هذا النزاع الحالي في العراق !

لقد ازداد الاهتمام الإعلامي العالمي خلال هذا الأسبوع بهذا الميدان بشكل خاص بسبب ما أفرزته عملية قتل المدنيين العراقيين على يد شركة "بلاك ووتر" الأميركية في بغداد، مما أدى إلى قيام الحكومة العراقية بطلب سحب هذه الشركة التي يقع مقرها الرئيس في ولاية كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة، إلا أن "بلاك ووتر" مسئولة عمليا عن حماية المئات من كبار المسئولين العراقيين والأميركيين في العراق من السفير رايان كروكر إلى وفود الكونغرس، التي تزور العراق بين الحين والآخر. ومع ذلك فإن هنالك حقيقة متداولة لدى الدوائر الدبلوماسية والعسكرية بأن هذا الطلب لن يتحقق !

وتعود أصول هذه الشركات التي هي في الواقع جيوش ظل، إلى بدايات التسعينيات من القرن العشرين، ونهاية حقبة الحرب الباردة. وفي هذا الصدد يقول بوب آيرز،

خبير الأمن لدى مؤسسة شاتهام في لندن : "في أواخر أيام الحرب الباردة، كانت هنالك قوتان عظميان ارتأتا ترك غطاء على مناطق نفوذهما عبر العالم" وهو يشبّه انهيار الاتحاد السوفييتي السابق بقوله إن ذلك بمثابة : "زوال غطاء عن القدر الضاغطة، وما عايشناه اعتبارا من ذلك كان بروز مجموعات معارضة قومية متطرفة ذات انتشار دولي بشكل أثار تهديدات متعددة للأمن العالمي".

بالإضافة إلى ذلك فإن الفترة الحالية شهدت أيضا قيام عدد من الدول بخفض عدد قواتها النظامية بالتوازي مع ارتفاع حالة من انعدام الأمن العالمي، ومع توفر خبرات عسكرية جاهزة لم يكن من الممكن تفويت فرصة عمل كهذه .

حاليا، تبرز تجارة المرتزقة بشكل منفرد لتعرض خدماتها التخصصية، فهي تبدي استعدادها لتقديم خدمات أمنية تحت غطاء الشركات العسكرية.

وقد قامت هذه الشركات بكل ما في وسعها لأجل إزالة مصطلح المرتزقة عنها، فضلا عن أنها تفضل استبدال صفة "العسكرية بصفة "الأمن" حيث إن آيرز يقول: "إن تعبير مرتزق ليس دقيقا" فهو يعتبر أن أفراد الجيش الذين يؤدون أدوارا دفاعية لا يختلفون كثيرا عن الأفراد الذين يتحركون لأجل غايات مادية.

ليس هنالك أي علاقة بين هؤلاء وبين الجنود المستعدين للتأجير، إذ إن هذه الشركات الخاصة لا تمثل سوى التجارة في شكل جديد، من خلال "منظمات في شكل كيانات عمل مهيكلة حول خطوط عامة ترسمها الشركات، وبالتالي فهم يمثلون التطور المريع لشركات التجارة الجشعة" كما يقول سينجر الذي كان من أوائل الذين حذروا من إمكانية الانفجار العالمي جراء الإفراط في الاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة.

إن هذه الأخيرة ترمز إلى تغير التوجهات الواسعة في الاقتصاديات العالمية المتحولة من التصنيع إلى الخدمات، والوظائف التي أوجدتها ثورة الاتصالات، بشكل يقال

إنه يحفظ كيانات الدول. لقد أضحى العراق مجال اختبار لهذه الصناعة الهائلة النمو، فهي تخلق فرصا تشغيلية مدهشة، إلا أنها مع ذلك أيضا تطرح معضلات أخلاقية كبرى على حد سواء.

ثم إنه لا أحد من هؤلاء الـ ٤٨ ألف مستخدم في العراق حاليا – هذا هو الرقم المفترض لهم – أدين بجريمة، فضلا أنه لا أحد يستطيع معرفة عدد العراقيين الذين قتلوا على أيديهم حتى الآن، علاوة على أن عدد القتلى من بينهم غير معروف على وجه الدقة، لأن الولايات المتحدة تصر على عدم تسجيل ذلك !

وتشير تقارير إلى أن أكثر من ٨٠٠ مستخدم عسكري خاص في العراق لقوا مصرعهم فيما يجري الحديث عن وجود نحو ٣٣٠٠ جريح من بينهم.

هذه الأعداد في الواقع هي أعظم نسبة خسائر مسجلة لدى أي فرع من فروع الجيش الأميركي، وأكبر من عدد الإصابات التي سجلتها بقية قوات دول التحالف الأخرى مجتمعة.

يقول أحد كبار القادة العسكريين الأميركيين في العراق: "يتحرك هؤلاء الرجال بحرية مطلقة في البلاد، ويقومون بأعمال قذرة، إذ ليست هنالك سلطة تشرف عليهم. لذلك فلا أحد يستطيع استعمال القوة معهم حينما يقررون العمل، إنهم يطلقون النار على الناس".

في سجن "أبو غريب" على سبيل المثال، يقال إن كل المترجمين ونحو نصف عدد الذين يقومون بعمليات الاستنطاق والتحقيقات، هم من المتعاقدين المرتزقة.

إلى ذلك فإن هؤلاء الجنود الخواص يشتركون في كل مراحل الحرب من التدريب والمناورة قبل الاحتلال، إلى تسليم التجهيزات، وإعداد المعسكرات فمخيم "الدوحة" في الكويت مثلا، بناه المتعاقدون المرتزقة .

الواقع أن الجيش ليس هو الجهة الوحيدة، التي تتجه نحو الخصخصة، فالوكالات الإنسانية أيضا تعتمد عليهم من البوسنة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) مما يعطينا صورة واضحة عن الشكل الذي ستكون عليه الأسواق والصناعات مستقبلا: عمليات حفظ للأمن، ولوبيات ضغط لتأمين الظفر بالصفقات بما تحققه من مكاسب مالية جمة.

وبكشف تقرير حديث للأمم المتحدة أن صناعة الجيوش الخاصة، التي تدخل في إطار قالب جديد من أشكال الارتزاق، في تزايد مطرد، وأن حربيّ العراق وأفغانستان وراء تنامي الظاهرة.

وقال خبراء حقوق الإنسان، الذين أعدوا التقرير، إن مذابح بلاك ووتر في العراق تعكس مخاطر استخدام هذه الشركات.

وقال الخبير الإسباني خوسيه لويز غوميز ديل برادو، رئيس اللجنة الأممية المكونة من خمسة خبراء، إن التقرير، الذي استغرق إعداده عامين، سيرفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر المقبل.

وجاء في التقرير أن "خصخصة الجيوش من قبل بعض الدول الأعضاء خلال الأعوام العشرة الماضية أسفرت عن تنامٍ مطرد في في ظاهرة الجيوش الخاصة والشركات الأمنية."

وزارت اللجنة الأممية، خلال إعداد التقرير، خمس دول: هندوراس، وبيرو، وتشيلي، والإكوادور فضلاً عن فيجي للوقوف على عمليات تجنيد وتدريب "المرتزقة".

ويشير التقرير إلى أن الشركات الأمنية الخاصة تجند عناصر سابقة من الجيش والأمن إلا أن تلك العناصر أصبحت مقوماً "لجيوش عسكرية مسلحة."

وتوفر الشركات الأمنية الخاصة تدريبات عسكرية لمجنديها في الولايات المتحدة، والأردن والعراق "لممارسة مهام عسكرية"، وفق ما تكشف للخبراء في تشيلي.

وأوضح ديل برادو أن الشركات الأمنية الخاصة جندت كذلك عناصر من إسبانيا والبرتغال ودول أوروبية أخرى بجانب روسيا وجنوب أفريقيا.

وأضاف قائلاً "لا أدري إذا جندوا للعمل لبلاك ووتر، ولكن هذه الشركات الأمنية تجند عناصرها من كافة أنحاء العالم."

ويشير التقرير الأممي إلى أن الحصانة التي يكفلها القانون الوطني للعناصر المسلحة الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة، تؤدي لانفراط في سلوكياتهم.

وأورد التقرير: "يبدو أن الجهة الوحيدة المخولة بمحاسبة هؤلاء المتعهدين هي شركاتهم." ورفض مسؤولو البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة في جنيف التعقيب على التقرير.

وهناك دراسة قيمة للخبير الاستراتيجي والعسكري الباحث اللواء الركن مهند العزاوي بعنوان "جيوش الظلام- جنود المصائب: المرتزقة الشركات الأمنية الخاصة في العراق" تناول فيها ظاهرة مرتزئة العصر، أو المرتزقة الجدد من كل زواياها .

ويقول في دراسته إن عملية الارتزاق تمر اليوم بمراحل معقده يتم التخطيط لها بدقه شديده من حيث، دراسة الارض التي ستجري عليها العمليه، والمواقع التي سيتم السيطره عليها بالإضافة لطبيعة الأرض المحيطة بها، خاصة تلك التي تستخدم في الوصول إلى الأهداف أو التي سيقام عليها "مركز القيادة والسيطرة والاتصالات لإدارة العمليات"، ناهيك عن دراسة الطرق التي تستخدم في الانسحاب بعد تنفيذ العملية بنجاح أو في حالة فشلها لإجلاء المرتزقه كما يتم دراسة وتحليل قدرات الخصم القتالية والنفسية والثقافية بالإضافة إلى اختيارنوع التسليح المناسب لمتطلبات العملية ونوعية الخصم ووضع تسلسل قيادي واضح وصارم وترتيب وجود قوه دعم عسكري وطبي مستعده للتدخل في حالة حدوث اي طارئ غير متوقع ويتم اختيار المجند بالتوافق مع نوع المهمه وطبيعة العملية .

كما يتم منح المرتزقة جانباً كبيراً من أجورهم قبل بدء تنفيذ العملية، لأنه لامعنى للقبول بالموت في أرض غريبة دون أن يكون في البنك ما يضمن حياة مرفهة لعائلته في حالة قتله،ومن الطبيعي أن يجري إرسال قوة استطلاع تكون الطليعة الأولى قبل البدء بالعمل للقوة الرئيسية من المرتزقة لغرض تطابق جهد المعلومات على الأرض وتزويد مركز القياده والسيطره والاتصالات لإدارة العمليه بالتقارير اللازمة في تطابق المعلومات المعطاة.

وقد سجلت شركة الخدمات العسكرية الخاصة نشاطا واسعا ومريبا في البلقان والتي تسببت في تقسيم دولة الاتحاد اليوغسلافي في أوئل التسعينات عقب انهيار المعسكر الشيوعي في بلدان اوربا، وتسببت في نشوب عدة حروب أهلية في هذه المنطقة كانت أخطرها وأشدها وطأه ثلاث حروب اشتعلت في كرواتيا والبوسنة وكوسوفو ومارست القوات التابعة لحكومة بلغراد جرائم قتل طول ثلاثة أعوام بحق نظرائهم البوسيين والكروات ولم يكن جنود البوسنة وكرواتيا يمتلكون الأسلحة الحديثة ويفتقرون للتدريب الجيد في حين كانت القوات لا الصربية الأكثر حرفية في القتال والأحدث تسليحا والأكثر تدريبا وتنظيما غير أن الأمور انقلبت رأسا على عقب في ربيع عام ١٩٩٥.

ففي عملية خفية لم يسمع بها من قبل ضمن الصراع أعلاه استطاعت القوات الكرواتية أن تستعيد مدينة "كراجينا" التي كانت القوات الصربية قد احتلتها وكان قد نفذها مجاميع من الجنود المرتزقة المحترفين المسلحين والمدربين في شركات الخدمة العسكرية الخاصة وأطلق عليها اسم "العاصفة".

وبالتاكيد لم يأت هذا الانتصار من فراغ أو بالصدفة، بالرغم من العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة، فقد نجح خبراء شركة الموارد الهندسية العسكرية امبيري في مساعدة القوات الكرواتية، ولكن بعد ذلك وفي مفاوضات دايتاون أعلن مفاوضو البوسنة المسلمون بشكل واضح وصريح كيف كان لهذه الشركة دور حاسم في تحديد نتيجة الحرب .

وتقوم الشركات الأمنية بأدوار مماثلة في أفغانستان، حيث تولت بعد الحرب التي دارت في أفغانستان وتتولى تدريب الجيش الأفغاني وقوات الأمن هناك، هذا بالإضافه الى حراس شخصيين من شركة خاصه يان كورب-Dyn Corp- يقومون بتوفير الحمايه الشخصيه للرئيس الافغاني حامد قرضاي، ووزراء حكومته، كما تتولى شركات اخرى استجواب معتقلي طالبان وتنظيم القاعدة وترحيل الخطرين منهم إلى قاعدة جوانتانامو الأمريكية في كوبا .

وفي إسرائيل تقوم نفس الشركة بتوفير إجراءات الأمن للدبلوماسيين الأمريكين، وهي عملية في غاية الخطوره لكونهم من ضمن المستهدفين من قبل المقاومة الفلسطينيه كما ان اسرائيل لاتتردد في تنفيذ عمليات اغتيال ضد امريكين وتخريب منشأتهم والصاق التهمة بالفلسطينين وشهرة اسرائيل في ذلك معروفة .

وهكذا بلغت صناعة المرتزقة الجديدة ممثلة في شركات الخدمات العسكرية أو الأمنية الخاصة ذروتها مع الإعداد والتجهيز للحرب في العراق . وقد تم تكليف هذه الشركات بأربع مهام رئيسية :

١ - تقديم الدعم العسكري المتواصل للقوات النظامية الأمريكية المحتلة في جانب العمليات-المعلومات-المهام القتاليه-المهام اللوجستيه-التدريب-إمداد المواد الغذائية والوقود-نقل المعدات-حراسة السجون-حراسة الشخصيات - استخدام وصيانة أنظمة التسليح ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تستخدمها القوات النظامية.

٢ - تنظيم وتسليح وإعداد وتدريب المؤسسات الدفاعية والأمنية العراقية، لتكون قادرة على سد النقص العددي والفراغ الأمني التي لاتستطيع قوات الاحتلال من إشغاله وتشمل هذه المؤسسات-الجيش الحالي-الشرطه الحالية-الحرس الوطني على غرار الحرس الوطني الأمريكي-المخابرات-الدفاع المدني .

وبات من الواضح نتائج هذا التدريب في خلق وحوش بشرية لاتمت بصلة للوطنية أو الإنسانيه أوحفظ الأمن أو تطبيق القانون والجرائم والمجازر التي ارتكبتها هذه القوات بحق الشعب العراقي من المدنين الأبرياء العزل لاتزال ترتكب كل يوم في ظل الاحتلال الأمريكي ونفوذ المؤسسات الأمنية في العراق، وإضافة لواجبات الاستشارة العسكرية والأمنية لقيادات هذه المؤسسة، وللشركات الاقتصادية العاملة في مجال إعادة الإعمار في العراق (أكبر عمليه نصب وسرقة في العالم ونهب ثروات العراق تحت باب إعمار العراق).

٣ - تنفيذ عمليات عسكرية ذات صبغة خاصة ضد أهداف منتقاة عند اللزوم- وهذه العمليات مثل زرع العبوات في المناطق المكتظة بالسكان-إدخال العربات والشاحنات المفخخة بشكل خاص وممزوجة بعوامل كيماوية إلى عمق المناطق الآمنة المتعددة السيطرات-عمليات التصفية الجسديه لقيادات المقاومة ومفاصلها-عمليات الاختطاف - الاغتيالات السياسية - سرقة المصارف والبنوك- إخلال الأمن في المناطق الغير مضطربة -يجري تنفيذ هذه المهام القذرة وفق برنامج سياسي معد لهذا الغرض ولأحداث التغيرات السياسية والإعلامية وعمليات المخادعة الدعائية والمخابراتية وبالتأكيد يجري الاستفادة من التجهيزات والأسلحة وهويات التعريف الخاصه بالجيش النظامي في تنفيذ هذه المهام.

٤ - حماية المنشآت النفطية وخطوط نقل النفط وحقوله وخزانات المياه ومحطات الكهرباء والماء وغيرها من المنشآت إضافة إلى توفير الحماية للشركات الأجنبية العاملة في مجال مايسمى إعادة الاعمار.

٥ - ويجري هذا التعاون بين قوات الاحتلال وهذه الشركات الخاصة وعناصر من المخابرات المركزية وقيادات الجيش الامريكي ويجري التعاون والتنسيق لتجنب المشاكل المهنيه اثناء سير العمليات، ونظرا واقع هذه الشركات لاينتمي الى مؤسسة الجيش، ولا إلى مؤسسة أمنية أو عسكرية خاصة واحدة ذات قيادة موحدة تنفذ

مخططا استراتيجيا موحدا ذا اهداف ومهام محدده ولكنها عدة شركات كل منها مستقله عن الأخرى ولا رابط بينهما، وقد شاركت عناصر هذه الشركات في معارك شرسة ضد المقاومة العراقية الباسلة وخسرت العديد من مقاتليها،

وقد أثار الكشف عن هوية الأمريكين الأربعة، الذين قتلوا في الفالوجة أنهم تابعون لشركة (بلاك ووتر)، والتي جرمت بأكثر من ٢٢٠حادث قتل لمدنيين أبرياء من العراقيين وفي مناطق مختلفه" وطرحت تساؤلات عديده عن حقيقة الدور الذي تلعبه هذه الشركات في الحرب الدائره في العراق، وسبب استعانة البنتاغون بهم في تنفيذ مهام قتاليه هي من صميم عمل القوات النظاميه ومدى ارتباط البنتاغون والجيش الامريكي بهذه الشركات .

وقد اتضح أن هذه الشركات تعد بالمئات وتشغل الآلاف من الموظفين والجنود السابقين وتتقاضى مليارات الدولارات من البنتاغون في مقابل ما تؤديه من أعمال يهدف البنتاغون من ورائها الى تقليل خسائر القوات النظامية الأمريكية وتخفيف الكلفه السياسيه للحرب، خاصة او أنها ليست ملزمة كما هو الحال مع العسكريين النظاميين بإبلاغ أهل هؤلاء المرتزقة في حالة قتلهم بل تترك الأمر لأرباب العمل .

وفي دراسة مهمة أعدها الباحث الاستراتيجي ديفيد ايزنبرج، رصد من خلالها عمل شركات الخدمات العسكرية الخاصة في العراق ذكر فيها أن العراق تحول إلى البازار الأكبر للجيوش الخاصة وأصبحت شركة هاليبورتون والفروع التابعة لها هي الأكثر اهتماما من بين ما يقارب من أربعين شركه تعمل في العراق وبلغ حجم عقودها حوالي ستة مليارات دولار. وأبرز هذه الشركات:

١ - شركة الموارد المهنية العسكرية :

سبق وأن أشرنا إليها ويديرها مجموعة من ضباط الجيش والمخابرات الأمريكية المتقاعدين ممن يتمتعون بشبكه واسعه من العلاقات في كل من البنتاغون ودوائر

المخابرات ورئاسه هيئة الاركان المشتركه وكما اشرنا يدير هذه الشركه –كارل فيونو ويعاونه الجنرال السابق كروسبي سانت، "تولى منصب قيادة الجيش الامريكي في اوربا (١٩٨٨ – ١٩٩٢) ويعاونه نائب المدير التنفيذي للعمليات الجنرال السابق إذسويستر الذي شغل منصب مدير المخابرات العسكريه وتقاعد عام ١٩٨٨ وومعظم عقود هذه الشركه تتم مع الحكومه الامريكيه لتنفيذ سياستها الخارجيه لاسيما في بعديها الدفاعي الامني خاصه في مجال تدريب الجيش الامريكي والجيش الحالي الجديد بالاضافه الى عقودها في نيجريا-كرواتيا-البوسنه-افغانستان ، وتتميز هذه الشركه بتجنيد العسكريين السابقين وعناصر القوات الخاصه والجواسيس السابقين،

٢ - شركة دايني كورب :

مركزها كاليفورنيا وتقوم بدور مهم في تدريب الشرطة العسكرية بعقود تصل إلى ٨٠٠ مليون دولار وتتولى عملية تجنيد المرتزقه من مختلف دول العالم وذلك بالتعاون مع شركة فسنسل سيكسوريتي التي لديها مسرح عمليات كبيره في منطقة الشرق الأوسط.

٣ - شركتا سايك وبيتاك:

وتتوليان تجنيد العسكريين السابقين في الجيوش الأمريكيه والأجنبية للخدمة في العراق، لاسيما في القيام بالعمليات الخاصه، وتعمل شركة بيتاك مع قيادة العمليات الخاصه بالبنتاغون وتنظم عمليات عسكريه للاطاحه بانظمة الحكم في العالم الثالث.

٤ -شركة ايرينيس:

وتتولى هذه الشركة قوة شبه عسكرية لحماية خطوط النفط ومنشآته وحقوله في العراق، وقد لفت النظر اليها عندما استخدمت عسكريين سابقين من جنوب

افريقيا سبق ان شاركوا في عمليات قمع الى جانب نظام التمييز العنصري في تلك الدوله.

٥ -شركتا -فينيل كورب ، وشركة نورمبيري:

ومركزها فرجينيا تشترك هذه الشركات في تدريب وتشكيل الجيش الحالي بكلفة تبلغ ملياري دولار، ومن اللافت أن عقود شركة نورمبيري قد علقت بعدما ظهر انها مرتبطه ب احمد الجلبي المعروف عن تامره على العراق ومؤشر في وثائق المحرضين على غزو العراق ويوصفون بـG٧ وهم عدد ممن اشتركوا بورش عمل ضمن اروقة البنتاغون والـ سي آي إيه للتخطيط والتنفيذ لغزو واحتلال العراق ولعب ادوار تدميريه بعد الاحتلال.

٦ - شركتا تيتان وكاسي انترناشيونال :

وتتوليان عمليات المراقبة والأمن واستجواب المعتقلين، وقد اتهمت هاتان الشركتان بالضلوع في عمليات تعذيب المعتقلين جسديا ونفسيا وبشكل وحشي ولا انساني، وقد ورد ذكرهما في تقرير الجنرال انطونيو تاجوبا عن أحداث أبي غريب ونشرته صحيفة نيويوركر، وبعد تفجر هذه الفضيحة ارتفعت أصوات في الكونغرس تطالب الرئيس بوش بتعليق فوري العقود المبرمة مع هذه الشركات، وتحاول شركة تيتان إخفاء فضيحتها التعذيب في سجن (أبو غريب) بعدما ثبت تورط موظفيها في هذه الفضيحة ولهذه الشركة تاريخ في المخالفات القانونية حيث اتهمت من قبل إدارة الأسواق المالية الأمريكية ووزارة العدل بدفع مبالغ غير شرعيه لمسئولين في دولهة أجنبية، وتحاول شركة لوكهيد- مارتن، وهي من الشركات العملاقه في الصناعات الحربيه أن تشتري هذه الشركه تيتان بحوالي ٢،٥مليار دولار، لكن الغموض يلف قضية الشراء بعد تفجر الفضيحة المتهم بها كل من جون إسرائيل وعادل نخلة العاملين لديها بصفه رسمية كمترجمين لدى إحدى مجموعات الاستخبارات والاستجوابات في العراق.

٧ - شركة (كيلوج براون أند روت):

هذه الشركه تابعة لشركة هاليبورتون وتقوم بتامين الخدمات اللوجستية للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان وبعقود بمليارات الدولارات وسبق أن عملت في البلقان مع القوات الأمريكية.

٨ - شركة بلاك ووتر :

وقد سبق الإشارة إليها، وتتولى مهام حراسة الشخصيات السياسية والعسكرية الأمريكية والعراقية المرافقة للاحتلال. وقد تقاضت من أجل حماية بول بريمر ٢١ مليون دولار سنويا وكانت تؤمن له كل تنقلاته بواسطة مروحيتين عسكريتين، وقد قام مرتزقة هذه الشركه بدور مهم في عمليات استعادة مقر قوات الاحتلال في النجف بعد ان سيطرت عليه مليشيات جيش المهدي، وقد كشف الناطق الرسمي باسم الشركة عن حقيقة الدور الذي لعبته في صدامات النجف التي وقعت عام ٢٠٠٤ وان الشركة موقعه عقود لتوفير الامن لسلطة الاحتلال، وان عناصرها تعمل في ظل ظروف محفوفه بالمخاطر في مناطق حرب حقيقية.

٩ - شركة كلوبال رسك:

وهي إحدى الشركات البريطانية العاملة في مجال الشركات للخدمات العسكرية الخاصة، ومركزها هامبتون في ميدلسكس تعد هذه الشركه اللاعب الاكبر في تزويد جيوش الاحتلال بالمرتزقه من نوعية الجركز في نيبال، ويخدمون في الجيش البريطاني والجيش الهندي تستأجرهم هذه الشركة وقوات شبه عسكرية من فيجي بالإضافة لمتطوعين سابقين في فرقة القوات الخاصة لحراسة مقر بول بريمر في بغداد، وتأمين مواقع لرئيسيه بينها ٢٥ مقرا في ما يسمى المنطقه الخضراء، وإضافة لذلك تقوم بحراسة قوافل الإمداد التي تمر في المناطق التي تسيطر عليها المقاومه العراقية.

١٠ - منظمة المنطقة الاستشارية للرقابة على الأخطار:

تستمد اسمها من الوضعية التي تقوم بها شركات تقديم النصائح والاستشارات العسكريه لقوات الاحتلال الامريكي لتقليل الاخطار التي قد تتعرض لها ويرأس عملياتها ريشارد فنينج ومقرها لندن،وتتوقى تلك الهجمات المحتملة المنوها عنا من قبل هذه الشركات، وقد تحولت هذه الوظيفه الى اضخم النشاطات في سوق الخطر في العراق ولها دور رئيسي الى جانب الشركات الاخرى التي تم ذكرها اعلاه، وفي تصريح لرئيس ادارة العمليات قال انهم فتحوا باب التجنيد للعمل في العراق لمن لهم الكفاءه للقيام بالمهمات القذره وقتل العراقيين" طبعا هذا ليس تجنيد إرهابي لقتل العراقيين ولكن المتطوعين للدفاع عن العراق ضد الاحتلال يعتبر إرهابيا ويحاكم وفق قانون الإرهاب هذه الازدواجية التي تمارسها إدارة بوش ومن تحالف معها للهيمنه على العالم " ويفضل في هذا التجنيد الجنود السابقين في بريطانيا واستراليا ونيوزلنده وياتي هذا التجنيد لخفض الفاتوره السياسيه لقوات الاحتلال وتخفيف عبئ المواجه مع الراي العام الشعبي الأمريكي والغربي الرفض للحرب على العراق، وقدرت ارباح هذه المنظمة عام ٢٠٠٣ بـ ١،٩مليار دولار، وكان ٥٠ مليون دولار في عام٢٠٠٢ قبل أن تتوسع في أعمالها، وتعمل إلى جانب قوات الاحتلال الأمريكي بجميع النواحي العسكرية ومشاريع مايسمى بإعادة الإعمار (سرقة الأموال) وتعمل في المجال الاستخباري والاستشاري ضد نشاط المقاومة العراقية وتقدم الوصايا والتقييم المرحلي للأخطار، التي ستواجههم في حالة إنشاء أي مشروع اقتصادي جديد،

١١ - شركة أجيس للخدمات الدفاعية:

منحت هذه الشركة البريطانية عقدا قيمته ٢٩٣ مليون دولار قبل مايسمى انتقال السلطه للعراقيين بشهر واحد، للقيام بدور التنسيق مع أكثر من خمسين شركة خاصة تعمل في مجال الأمن لتولي مهمة دعم الأمن السياسي لقوات الاحتلال، وهذا

مايعكس زيف وتناقض مايسمى تسليم السلطة للعراقيين، وبات من الواضح جليا تعاظم الدور المستقبلي لشركات الأمن الخاصة الأجنبية في العراق ومايسببه من تعارض في المسئوليات الأمنيه بين الأجهزة الأمنية العراقية المليشياوية من جهة، وهذه الشركات من جهة ثانية وقوات الإحتلال من جهه ثالثة.

ويشير هذا إلى حجم الوجود الأمني الأجنبي والمتخفي تحت ستار شركات تقوم بأعمال غير عسكرية، لكنها تمارس نشاطات أمنية مريبة، تعتبر جزءا من الدور العسكري الأجنبي في العراق. وترتكب الكثير من الجرائم المشوهة المعالم، والتي تلصق ببعض فصائل المقاومة لغرض زرع الفتنة، وتقليص حجم التأييد الشعبي لرجال المقاومة العراقية.

١٢ - شركات أخرى :

تعمل الكثير من الشركات الأخرى في مجال الخدمات العسكرية والأمن، وتوسعت أنشطتها في العراق مثل شركة سارسن البريطانية التي ورثت شركة النتائج الحاسمة ساند لاين-شركة كلوبلارمور جروب -شركة رسك -ارسكن- كوا ومركزها نيويورك ورونكو ومركزها واشنطن وتعمل شركتا سارسن وساند لاند من مقرات لها في دول مختلفة، على سبيل المثال الولايات المتحدة، بريطانيا، سنغافورا، هونج كونج، كوريا الجنوبية، إندونوسيا، الصين، أستراليا، إضافة إلى ٢٥ دولة إفريقية من خلال وكلاء وشركات وواجهات للتمويه، منها انجولا، راوندا، أو غندا، الكونغوبرازفيل، الكونغو الديمقراطية، أفريقيا الوسطى، موزمبيق، ناميبيا، سيراليون، ليبريا، غينيا، السنغال، الجزائر، كينيا، السودان .

كما يوجد لهاتين الشركتين ممثلون غير رسميين ومصالح في عدد من الدول وفي الوقت ذاته عمدت الشركتان إلى اقتحام مجالات مدنية بقصد الاستثمار من ناحية، ومن بين المجالات الجديده التي اقتحمتهما الشركة : السياحة -الانتاج الإعلامي- تحلية المياه-المقاولات-النقل بانواعه المختلفه.

وبالرغم من أن عدد العاملين في هذه الشركات الذين تستخدمهم قوات الاحتلال الأمريكي ما زال محاط بكل السرية، وكذلك الأموال المخصصة للعقود معها، فهي تتحاشى التمييز بين أعمالها المدنية والعسكرية.

أما عدد المرتزقة العاملين فيشير إلى أن ٥٠ ألف مرتزق يعمل في الدعم اللوجستي وأكثر من ٣٥ ألف مرتزق أجنبي و١٦ ألف مرتزق من العراقيين يعمل في مجال الحراسة الأمنية والمهام الخاصة .

ومن بين ٤٠ ألفاً إلى ٧٥ ألفاً يعملون في مجال إعادة الإعمار، يشكل المرتزقة من العراقيين حوالي ١٢ ألفاً منهم، وتعتبر ثاني أكبر قوة عسكرية في العراق بعد الجيش الأمريكي.

- وتضم هذه الشركات عناصر قذرة وأسوأ وأشرس هذه الحثالة البشرية هم الذين يطلق عليهم عناصر (الكتيبة ٣٢ عمليات خاصة)، والتي كانت تقوم بمهام قذرة لصالح مخابرات النظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا، إضافة لعناصر الشرطة السابقين، الذين عملوا مع هذا النظام العنصري الوحشي - عناصر من المليشيات الصربية كانت تسمى بـ "النسور البيضاء".

كما كان لها دور واضح في عمليات الإبادة الجماعية، التي تعرض لها المسلمون في البوسنة وكوسوفو في إطار سياسة التطهير العرقي، التي كان يمارسها نظام سلوبودان ميلوسيفيتش الرئيس السابق ليوغسلافيا، كما يتعرض لها اليوم المسلمون في العراق وأفغانستان، وكذلك شركة مكافحة الشغب في ساوبالو.

وبذلك تحولت بغداد الى عاصمة عالميه لشركات الأمن والخدمات العسكرية الأخرى الخاصه، تحتوي على أحط وأقذر نوعيات المرتزقة المطلوبين في جرائم ضد الانسانيه وانتهاك حقوق الانسان وارتباطهم الوثيق بعمليات التعذيب، وتتنوع جنسيات هؤلاء المرتزقة بين أمريكين وبريطانيين واسترالين وروس وبلغار وجنوب

افارقه وأوكرانيين وصرب وشيلين سبق وان ارتكبوا العديد من الجرائم ويمكن مشاهدة معظم هذه الجنسيات في مطاربغداد حيث يقومون بالدفاع عنه.

ولقد أصبح هناك علاقة استراتيجية واسعه للتحالف ما بين وزارة الدفاع الأمريكية وشركات الخدمات العسكرية الخاصة، وتظهر بشكل واضح كلما زادت أعمال العنف في العراق، وعندئذ يتسع دور هذه الشركات.

وقد شاركت هذه الشركات في جميع المهام القتالية، التي تكلف بها القوات النظامية في الفالوجة والفرات الأوسط والموصل ومناطق أخرى .

وقد علق "مايكل بتلز" مؤسس إحدى هذه الشركات على الدور الذي تقوم به فقال" إن هذه الشركات المدنية تعمل وسط أشد المناطق عداء في هذا الصراع .

ووصف بتلز هذه العمليات التي تقوم بها بأنها صناعة وحرب لتحقيق المكاسب للباحثين عن الثروة.

ويجيب سايمون فولكز المدير التنفيذي لشركة أمن بريطانية عن السؤال من أين جاء هؤلاء الرجال، الذين تستخدمهم هذه الشركات، أجاب إنهم من جنسيات متعددة ومختلفة ومتنوعة. وأنهم مرتزقة يعملون لقاء اجر.

وبالمحصلة، فإن هذه الشركات قد أصبحت تمثل منفذا لتسلل أي منظمات أو دول أو أجهزة مخابرات للتخريب وإثارة الفتن والفوضى في العراق، أو للعمل لحساب دولهم داخل هذه الحالة من الفوضى، وكان منهم عملاء للمخابرات الإسرائيلية الذين وجدوا في العمل كعناصر أمن فرصة للتنقل بحرية في جميع أنحاء العراق كما يرغبون !

- وعند وصول جون ديمتري نيجروبونتي بتاريخه الأسود مع المرتزقة، وكما يطلق عليه رجل الفتن إلى العراق، وهو وجه ليس خفيا على المتابع للولايات المتحدة وثوبها الإمبراطوري، وكان قد استلم منصب سفير الولايات المتحدة في العراق بعد أن كان سفيرها في هيئة الأمم المتحدة، عند وصوله كسفير كان قادرا على التخفي والمناورة، ولعب الدور القديم !!

ويعد نجروبونتي مقرباً من أصحاب نظرية "الدبلوماسية الواقعية"، ورائدها هنري كسينجر مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأسبق في إدارة نيكسون خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ونظرا لتاريخه الممتلئ بالبقع السوداء ن ومنها اتهامه من قبل بالتورط في فضيحة (ايران -كونترا عام١٩٨٧) عندما قامت أمريكا ببيع أسلحة لإيران لتحارب بها العراق، ثم تحويل عائدات الأسلحة إلى قوات الكونترا المعارضة في نيكاراكوا، التي كانت تمدها المخابرات المركزية الأمريكية بعناصر مرتزقة بجانب السلاح والذخائر والمعدات !!

وقد ترددت هذه الاتهامات في جلسة الاستماع التي كان قد عقدها الكونجرس للموافقه على تعيينه سفيرا للولايات المتحده في العراق، كما واتهم عندما عمل سفيرافي الهندوراس عام١٩٨١ بمساعدة الكتيبة ٣١٦ التي دربتها المخابرات المركزية، واقترفت جرائم ضد المعارضين، إضافة إلى اتهام السفارة الأمريكية - حينها - بالإشراف على تأسيس قاعدة جوية لاستخدامها كمعتقل سري، إلى جانب إخفائها معلومات تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان، وفي المكسيك حين كان سفيرا فيها عام ١٩٨٩ تم اتهامه بمساعدة حكومة المكسيك لمحاربة ثوار (الزاباتاتيستا).

كما يحظى الملف الفلسطيني بعدائية شديدة تجاه نيجرو بونتي، الذي استخدم الفيتو أربع مرات لعدم تمرير مشاريع وقرارات تدين إسرائيل، وآخر الملفات التي تولاها ملف(محكمة جرائم الحرب الدولية) التي رفضت الولايات المتحدة التوقيع على بروتوكول إنشائها، وتحاول هدمها سياسيا.

وقد استطاع هذا السفير "رجل الفتن" من إحداث شرخ كبير في النسيج الاجتماعي العراقي وهندسة الفتن الطائفية الاستراتيجية، وزرع الجواسيس والعملاء في صفوف المقاومة، وإدارة مفاصل، وأدوات التطهير الطائفي والعرقي، لكي يستتب الأمر لقوات الاحتلال، ومعه يتم تقليل خسائرها مع "شرعنة" وجود هذه القوات على أرض العراق !!

"بلاك وُوتر"...

القصة الدرامية

لصعود أكبر جيوش

المرتزقة فى التاريخ!

الفصـل الثانى

الفصل الثانى

قد يتصور البعض أن شركة بلاك ووتر هي مجرد تجمع لمرتزقة من شتى أنحاء العالم تحت لافتة تجارية تشير إلى بيزنس يستهدف فقط الربح، حتى ولو كان هذا البيزنس يعمل بتجارة الموت. فالمسألة أبعد وأعمق من ذلك بكثير.

بلاك ووتر بشكلها الذي وصلت إليه الآن هي – من وجهة نظر مؤلف هذا الكتاب– هي دمج لثلاثية مقدسة كانت تحكم طريقة تعامل أمريكا حتى وقت قريب في ضلع واحد من أضلاعها. هذه الثلاثية كانت تمثل "التاجر، والمبشر والعسكري".. أي حكم العالم من خلال الشركات العملاقة التي تنهب الدول الصغيرة، والآلة العسكرية التي تحميها وتمهد لها الطريق، ورجال الدين الذين يضفون الشرعية على هذه السياسات القذرة، ويعملون على نشر اليمينية المسيحية المتطرفة، التي تسبح بحمد أمريكا المستغلة .

بلاك ووتر جاءت بجيوش الظلام المدججين بشتى أنواع الأسلحة، التي تشتريها من مصانع السلاح الأمريكية، بموافقة الإدارة الأمريكية، وبمباركة وزارة الدفاع الأمريكية ط البنتاجون "لتختزل - فيما تمارسه من بيزنس الموت - كل وظائف التاجر والمبشر والعسكري، تحت غطاء أمريكي رسمي تباركه، وتسانده الإدارة الأمريكية من الرئيس إلى أصغر مسئول في الدولة !!

وعندما كنت أبحث في ملف بلاك ووتر للاستشارات الأمنية" الفرع القتالي من شركة بلاك ووتر الأم، مَنْ الرجل الذي طرح فكرة إنشائها لأول مرة، إلى الرجل الذي أسسها بماله، إلى السياسين الذين باركوا الفكرة، وشجعوه، وسمحوا له بانتزاع جزء كبير من اختصاصات الجيش الأمريكي من الدعم اللوجيستي إلى المهام القتالية، وحتى مدراء الشركة ومسئوليها .. اكتشفت أن بلاك ووتر قامت على

أكتاف شخصيات أمريكية تمثل هذه الثلاثية القديمة "التاجر والمبشر والعسكري" مع تغير بسيط، وهو أن التاجر هنا هو أيضاً مبشر من اليمين المسيحي المتطرف!!

والعسكري هنا هو أيضاً مبشر من اليمين المسيحي المتطرف . وحتى السياسيين الذين يوفرون لها الغطاء والدعم وفي مقدمتهم الرئيس جورج بوش مبشرين من اليمين المسيحي المتطرف .. والجميع في النهاية دعاة حرب، يريدون إعادة رسم خريطة العالم بالقوة .. والعراق خير شاهد !!

وهكذا، لم تكن شركة بلاك ووتر مجرد شركة ظهرت إلى الوجود - فجأة - من العدم، وإنما هى وليدة فكرة شيطانية اختمرت في عقول متطرفين دينيين، وسياسيين فاسدين، ومستثمرين انتهازيين لا ضمير لهم، وعسكريين ملاعين يبحثون عمن يقتل ضحاياهم نيابة عنهم، أو على الأقل يتولى بدلاً من جنودهم المهام القذرة !!

وسوف أحاول هنا عزيزي القارئ تناول قصة ظهور وصعود شركة بلاك ووتر للاستشارات الأمنية، أو جيوش الظلام، أو جيوش الشيطان، كما يطلق عليها من بين ما يطلق من ألقاب، من خلال تناول الشخصيات التي تمثل كل منها مرحلة في صعودها، حتى بلغت ما هى عليه الآن .

هذه الشخصيات حسب ترتيب دورها هي صاحب الفكرة الشيطانية، ثم صاحب الشركة الذي رحب بفكرتها وقام بتأسيسها، ثم الرئيس بوش الأب الذي باركها، ثم ديك تشيني أكبر دعاة الحرب نائب الرئيس بوش الإبن الذي قرر — منذ أن كان وزيراً للدفاع في إدارة بوش الأب - فتح الطريق أمام تحولها من شركة تقدم دعما لوجيستي، إلي جيش قتالي من مرتزقة يتم جمعهم من شتى أنحاء العالم، ثم وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، الذي قرر إسناد مهام قتالية إليهم في العراق بمئات الملايين، ثم الرئيس بوش الإبن الذي أعتبرهم المخرج المثالي من كابوس الإعلام، لأن أفرادهم ليسوا جنوداً يحسبون عليه حال مقتلهم، وإنما مرتزقة حثالة لا يهم لو ذهبوا للجحيم، ثم مدراء الشركة ومنهم مسئولون سابقون كبار في المخابرات المركزية الأمريكية "سي . آي . إيه" ومؤسسات وأجهزة أمنية واستخباراتية أخري وغيرهم !!

في البداية سنتوقف عند صاحب فكرة إقامة شركة أمنية خاصة قتالية "بلاك ووتر للاستشارات الأمنية" لنجدها من بنات أفكار رجل المخابرات الأمريكية "سي. آي. إيه" جامي سميث حيث خطرت له لأول مرة أثناء حرب الخليج الاولى .

ويعد جامي سميث من أشد أقطاب اليمين المسيحي تطرفاً، وأحد أهم وأخطر أعضاء مجلس إدارة مؤسسة "الحرية العالمية للمسيحيين"، وهي مؤسسة غير ربحية لها أنشطة مشبوهة حول العالم، وفي الوقت الذي يصف موقعها الالكتروني على الإنترنت عملها بأنها "تسعى لتقديم المساعدة للمسيحيين المضطهدين في العالم" نجدها في واقع الأمر تقود أكبر عمليات تنصير في العالم، وخاصة في الدول الإفريقية المسلمة !!

ويقول سميث عن مولد فكرة إنشاء بلاك ووتر للاستشارات الأمنية : "كانت هناك في ذلك الوقت شركات تقوم بأعمال مشابهة مثل شركة "دينكورب" وشركة "سايك" ولم يكن يعرف عنها الكثير آنذاك.

ويضيف سميث بأنه أدرك أن الجيش كان قد بدأ باستخدام قوات خاصة لحماية المنشآت العسكرية، وأنه شعر بأن هذا التوجه سائر في طريق الاستمرار والتوسع .

ويشرح سميث كيف أنه لم يكن يملك المال الكافي لتأسيس شركة قتالية تقدم مثل هذه الخدمات، حتى جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ليتلقى بعدها مكالمة هاتفية من إريك برنس رئيس شركة "بلاك ووتر" التي كانت تقدم خدمات لوجستية فقط للجيش، يدعوه فيها إلى الالتحاق بشركته.

ويقول سميث إن برنس لم يقتنع منذ البداية بفكرة الشركة الأمنية القتالية، لكن سميث الذي التحق رسميا ببلاك ووتر في يسمبر ٢٠٠١ استطاع أن يقنعه. ولم يأت يوم ٢٢ يناير ٢٠٠٢ إلا وكانت شركة "بلاك ووتر للاستشارات الامنية" قد رأت النور.

وقد جاء في الوثيقة التأسيسية لشركة بلاك ووتر الأمريكية للاستشارات الأمنية. التي توفر الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة، النص التالي :

"مهمة الشركة دعم الأمن العالمي والعمل على إرساء مبادئ الحرية وتعزيز الديمقراطية عن طريق دعم السياسات الوطنية الأمريكية والدولية للدفاع عن المضطهدين ومن لا صوت لهم، وبناءً على ذلك يلتزم الرجال والنساء ببلاك ووتر بأن يكونوا في الصفوف الأمامية في الحرب على الإرهاب" .

وفي إبريل ٢٠٠٢ وقعت شركة "بلاك ووتر للاستشارات الأمنية " أول عقد لها مع وكالة الاستخبارات المركزية "سي. آي. إيه" واستلمت الشركة مبلغ ٥,٤ مليون دولار نظير عقد لم يعلن للمناقصة تتولى بموجبه الشركة تأمين الحماية لمحطة الـ "سي. آي. ايه" في كابول بأفغانستان لمدة ستة أشهر.

وفي مايو من العام نفسه، أمضى رئيس شركة بلاك ووتر اريك برنس أسابيع في أفغانستان يلعب هو وقواته الخصوصية دور "مجندي السي. آي. إيه" حسب تعبيره.

ويبدو أن الدور قد راق له كثيرا إلى الحد الذي دفعه الى محاولة الالتحاق رسميا بوكالة الاستخبارات المركزية، لكن الأقاويل تشير الى أن طلبه رفض، لأن نتائج اختبارات كشف الكذب لديه جاءت غير حاسمة.

ومع ذلك، فقد احتفظ برنس بعلاقة حميمة مع الوكالة، التي زودته "بالشارة الخضراء" التي يستطيع من خلالها الدخول إلى أغلب محطاتها، حيث يجتمع بكبار مسؤوليها وبالأخص مدراء العمليات .

ومن خلال المهمات التي أنجزتها بلاك ووتر لـ "سي. آي. إيه"، ومن خلال العلاقات السياسية والعسكرية لرئيسها برنس، ستطاعت الشركة أن تحصل على أهم زبائنها على الإطلاق وهي وزارة الخارجية الأمريكية .

يقول سميث : "ما إن جاءت وزارة الخارجية وأبرمت عقدا معنا حتى انفتحت أمامنا أبواب مختلفة . فها أنت تضع رجلك عند الباب من خلال دائرة حكومية لها فروع في كل دول العالم إنه يشبه الانتشار السرطاني . فما إن تصل إلى الدم حتى تضمن وصولك إلى كل الأطراف في غضون يومين" .

ومع كل هذه النجاحات، فإن "ضربة المعلم" – كما يقال – بالنسبة لشركة بلاك ووتر كانت ما تزال بالانتظار. ولسوف تأتي – في القريب العاجل – مع زحف القوات الأمريكية باتجاه بغداد في مارس عام ٢٠٠٣، حيث وقع برنس عقدا ينيط برجاله مهمة حماية رجل بوش الأول في العراق بول بريمر.. وكانت نقطة الانطلاق !!

كان ذلك يعني لبرنس أنه سيكون في دفة قيادة قوات خصوصية نخبوية، تنتشر على خط جبهة حرب، طالما سعت إليها القوى التي شكلت حركة المحافظين الجدد. لقد تجاوزت بلاك ووتر كثيرا حدود مستنقع الماء الأسود في نورث كارولينا الذي أقيمت بالقرب منه، واتخذت اسمه، لتصبح طرفا معترفا به من قبل إدارة بوش كجزء حيوي من أساطيل حربها على الإرهاب . ولم يمر وقت طويل حتى اعلنت بلاك ووتر صراحة ان قواتها فوق القانون.

وهكذا أصبحت بلاك ووتر، بجيوش مرتزقتها، صاحبة النصيب الأكبر في الحصول على عقود الإدارة الأمريكية في العراق، فوفقًا لتقارير حكومية أمريكية، حصلت بلاك ووتر من إدارة بوش منذ يونيو ٢٠٠٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٦ على عقود مشروعات يزيد قيمتها عن ٣٢٠ مليون دولار، وذلك في مقابل خدمات الحماية التي توفرها للدبلوماسيين الأمريكيين في العديد من دول العالم وليس السفارة الأمريكية في العراق فقط .

وهكذا، بعد عقد واحد فقط من تأسيس الشركة أصبح لها قواعد عسكرية في أكثر من تسع دول على مستوى العالم؛ لتُكوّن أكبر جيش خاص لديه إسطوله الكامل من الأسلحة الخفيفة والثقيلة والطائرات والمعدات اللوجيستية، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية تعرضت بلاك ووتر لسيل من الاتهامات بقتل المدنيين في

العراق وأفغانستان والاتجار بالبشر، كما ارتبط اسمها بفضيحة سجن "أبو غريب" الشهيرة، لتصبح الشركة الراعي الرسمي لانتهاك حقوق الإنسان في العالم، وبذلك يُرفع الستار عما جاء في وثيقة التأسيس الخاصة بها التي اتخذت من الديمقراطية والحرية حجة لتحقيق مليارات الدولارات.

وبعد أن تعرضنا في السطور الماضية لشخصية جامي سميث صاحب الفكرة الشيطانية، التي ولدت من خلالها شركة جيوش الظلام، أو بلاك ووتر للاستشارات الأمنية، سنتناول هنا شخصية أخرى .. إريك برنس صاحب شركة بلاك ووتر للخدمات اللوجستية، الذي اقتنع بفكرة سميث رجل الـ "سي. آي. إيه" بإقامة بلاك ووتر جديدة، ولكن للخدمات القتالية .

يعتبر إريك برنس من غلاة اليمين المسيحي المتطرف في أمريكا، ولن نجافي الحقيقة إذا قلنا بالوراثة !

فقد جاء برنس من سلالة مسيحية يمينية متطرفة للغاية، وذات ثراء فاحش في ولاية ميشيغان الأمريكية، لأب يدعى إيدجار برنس بنى مؤسسة كبرى تحمل اسم العائلة هى "برنس مانيوفاكتشرنج كورب" لصناعة مكونات السيارات .

نشأ الشاب إريك برنس منذ صغره وهو يراقب والده يستخدم الشركة لتوليد المال اللازم لتمويل نشوء وصعود ما يعرف اليوم باليمين المسيحي في الولايات المتحدة، وتبرعه بأموال طائلة إلى جاري بوبير لتأسيس ما يسمى بـ "مجلس البحث العائلي" وهو تنظيم انجيلي، وكان برنس ضمن المجموعة الأولى من المقيمين للخدمة في هذا التنظيم .

كما تبرعت عائلته بأموال كبيرة إلى جيمس دوبسون، ومجموعته التي تدعى "فوكاس أون فاميلي" مركز نشاط العائلة والتي تعتبر الآن شبكة تنظيم إنجيلية رئيسية في الولايات المتحدة والتي تسمى "برايز ورياز" أو "جنود الصلاة" .

الغريب أن إيريك برنس كان قد عمل كمتدرب في البيت الأبيض في عهد الرئيس الأسبق بوش الأب، لكنه اشتكى بأنه – أي بوش الأب - لم يكن يمينيا محافظا بما فيه الكفاية. كما عمل كمتدرب لعضو الكونجرس اليميني المحافظ لولاية كاليفورنيا دان روراباخر.

إيريك برنس أيضا ذهب الى افغانستان في أيام شبابه قبل إلتحاقه بالقوات البحرية الخاصة "المارينز" وكان يتفاخر بأنه وقف بجانب المجاهدين الأفغان الذين يحاربهم الآن من خلال مرتزقة شركته "بلاك ووتر".

هذا هو إريك برنس مؤسس وصاحب الشركة، الذي يدخل مقر وكالة الاستخبارات الأميركية "سي آي إي" ساعة يشاء ليجتمع مع من يشاء من كبار المسؤولين فيها؟!

وتقول مصادر إن والدي إريك عضوان في «مجلس من أجل سياسة قومية»، وهو منظمة مسيحية متشددة جداً وشبه سرية، أعضاؤها رموز المحافظين الجدد في إدارة بوش، مثل نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد والحاكم العسكري السابق للعراق بول بريمر . ويؤمن أعضاء هذا المجلس بـ" التدخل البشري في الخطة الإلهية لتعجيل مجيء المسيح الثاني، عبر مساعدة دولة إسرائيل وشن الحروب ضد أعداء الله"!

ويعد برنس أيضاً من أبرز أعضاء عصابة "فرسان مالطا". وهي ميليشيا كاثوليكية متشددة، تأسست قبل ٩٢٧ عاما. وتتفاخر اليوم بكونها كيانا مستقلا، لها دستورها ومؤسساتها العمومية، وتصدر جوازات سفر خاصة بها. وتقيم علاقات مع ٩٨ دولة، من بينها دول إسلامية وعربية .

وكان تقرير نشرته مجلة "ذا نيشين" الأمريكية بعنوان "جيش بوش في الظل"، قد كشف العلاقة الدينية بين شركة بلاك ووتر أكبر الشركات الأمنية الخاصة المتعاقدة مع الإدارة الأمريكية في العراق، و"جماعة فرسان مالطا" الدينية المسيحية

التي تعد أخر جماعة للمحاربين باسم الكنيسة لا تزال موجودة منذ آخر الحروب الصليبية .

وقال التقرير : "من الصعب تخيل أن إدارة الرئيس الأمريكي بوش لم يكن لها دور في نجاح بلاك ووتر، فمؤسس الشركة إيريك برينس يتشارك مع بوش في معتقداته المسيحية الأصولية، حيث جاء من عائلة جمهورية نافذة في ولاية ميتشيجان، وأبوه إيدجار برينس ساعد جيري بوير وهو سياسي محافظ معروف بعلاقاته مع الجماعات المسيحية الإنجيلية، كما يعرف بتأييده اللامحدود لإسرائيل، وإيمانه بضرورة استخدام القوة العسكرية لحماية مصالح الولايات المتحدة" .

وكشف الباحثان الأيرلندي سيمون بيلز والأمريكية ماريسا سانتييرا اللذان تخصصا في بحث السياق الديني والاجتماعي والسياسي للكنيسة الكاثوليكية الرومانية، عن أن أبرز أعضاء جماعة "فرسان مالطا" من السياسيين الأمريكيين رونالد ريجان وجورج بوش الأب رئيسا الولايات المتحدة السابقان، وهما من الحزب الجمهوري، كما يشير موقع "فرسان مالطا" على شبكة الإنترنت، أن من بين الأعضاء البارزين في الجماعة بريسكوت بوش وهو الجد الأكبر للرئيس الحالي جورج بوش الابن، وهو ما يكشف الخلفية الحقيقية لتصريحات الرئيس بوش عقب هجمات ١١ سبتمبر من هذا السياق حين أعلن أنه سيشن "حرباً صليبية" على الإرهاب وذلك قبيل غزوه لأفغانستان عام ٢٠٠١.

وبحسب الموقع الرسمي لدولة "فرسان مالطا" يلقب رئيس المنظمة بـ"السيد الأكبر" وهو حاليا الأمير البريطاني فرا أندرو بيريتي الذي تقلد رئاسة المنظمة عام ١٩٨٨، ويقيم السيد الأكبر في روما، ويعامل كرئيس دولة بكل الصلاحيات والحصانات الدبلوماسية.

وينص القانون الدولي على سيادة دولة فرسان مالطا التي لها حكومتها الخاصة ولها صفة مراقب دائم في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وتدار الأنشطة المختلفة

للمنظمة عن طريق ستة أديرة رئيسية متفرع منها خمسة فرعية و٤٧ جمعية وطنية للفرسان في خمس قارات، وللمنظمة علاقات دبلوماسية مع ٩٦ دولة على مستوى العالم منها مصر والمغرب والسودان وموريتانيا، بحسب الموقع الرسمي للجماعة.

وكان الكاتب المصري الكبير محمد حسنين هيكل قد كتب منتقداً أن : "شيمون بيريز نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي كان قد طلب من مصر الاعتراف بدولة فرسان مالطا واعترفت مصر" . وتعجب هيكل من : "اعتراف البلد غير الكاثوليكي في العالم بهذه الجماعة الكاثوليكية الرومانية، والتي تأكدت العلاقة بينها وبين شركة بلاك ووتر التي تقود حرب مرتزقة في العراق" !!

وقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فرصة مواتية على طبق من ذهب لبرنس، وشركته بلاك ووتر، التي استفادت من وجود صديقه ومن قبل صديق والده الحميم دونالد رامسفيلد في وزارة الدفاع الأميركية، ودعوته القطاع الخاص بقوة لتقاسم الأعباء والمسئوليات مع وزارته !!

وبالطبع كانت دعوة رامسفيلد متناغمة مع رؤية برنس حول ضرورة مساهمة شركته في تحويل وزارة الدفاع إلى منظمة أكثر سرعة ورشاقة، من خلال الاستعانة بشركته، التي لطالما كان يردد أنها "امتداد للجيش الأميركي" !!

وكان العقد الأول الذي كافأ به رامسفيلد صديقه برنس هو شراء خدمات بشركته في أفغانستان، لتدريب الأفرع الأمنية التابعة لوزارة الداخلية الأفغانية، ثم ساعدها على تولي تدريب المجموعات الأمنية الخاصة، المكلفة بأمن دورة الألعاب الأولمبية بأثينا عام ٢٠٠٢-٢٠٠٤، والفوز بعقد آخر مع حكومة أذربيجان عام ٢٠٠٥، لتدريب قواتها البحرية !!

ولم يكن من الممكن أن ترى الشركات الأمنية النور أصلاً في أمريكا لولا مجيء ديك تشيني وزيراً للدفاع في عهد الرئيس بوش الأب، فهو صاحب فكرة الخصخصة،

التي طورها من بعده للأسوأ أيضاً الوزير الذي خلفه في منصبه، في إدارة بوش الابن التي أصبح هو فيها نائباً للرئيس !!

فقد جاء ميلاد شركة "بلاك ووتر" في الوقت الذي كان فيه الجيش الامريكي وسط حملة واسعة وغير مسبوقة للخصخصة كانت قد بدأت إبان تولي ديك تشيني لوزارة الدفاع للفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٣ ايام رئاسة جورج بوش الاب !!

ففي عامه الأول في وزارة الدفاع، خفض الوزير ديك تشيني – آنذاك – الإنفاق العسكري بمقدار عشرة مليارات دولار. وعاما بعد عام اعتبارا من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٣ كانت ميزانية الدفاع تتقلص تحت امرة تشيني، كما يقول دان برايودي في كتابه "أجندة هاليبرتون" .

كان اعتماد الجيش على المتعاقدين المدنيين محدوداً جداً في مطلع التسعينيات، لكن تشيني كان عازما على تغيير تلك الحال . كانت فكرته تقوم على توفير عدد أكبر من الجنود للمهمات القتالية، في حين يتولى المتعاقدون الخصوصيون الاعمال اللوجستية. كما أنها كانت طريقة "نظيفة" للتعامل مع الكابوس الاعلامي، الذي كان يواجه الإدارات الأمريكية في كل مرة تقوم فيها واشنطون بإرسال قواتها فيما وراء الحدود، فالمزيد من المتعاقدين يعني جنودا أقل وقبولا سياسياً أكبر.

وفي أواخر أيامه في منصبه كوزي للدفاع كلف تشيني شركة "براون اندروت" وهي إحدى الشركات المتفرعة عن شركة "هاليبرتون" للقيام بدراسة سرية حول كيفية خصخصة غالبية الخدمات اللوجستية في العمليات العسكرية الخارجية، التي يقوم بها الجيش الأمريكي فيما وراء البحار.

ولا يمكن الفصل بين مولد بشركة بلاك ووتر الأم، والتي ستطور نشاطها – فيما بعد – وتنشئ من رحمها شركة بلاك ووتر للاستشارات الأمنية "جيوش المرتزقة". وشخصية أول رعاتها الرسميين وزير الدفاع ونائب الرئيس فيما بعد.

ويجدر بنا هنا التطرق لشخصية هذا الرجل الذي وصف بأنه اختطف الرئاسة من بوش الابن، وأصبح الرئيس الفعلي لأمريكا !!

ولد تشيني عام ١٩٤١بمنطقة لينكولن في ولاية نيبراسكا، ثم حصل على البكالوريوس والماجستير في الآداب والعلوم السياسية من جامعة يومنج عام١٩٦٦. ليبدأ مشواره السياسي في نهاية الستينيات، عندما شغل عدة مناصب متواضعة في إدارة نيكسون، ثم أصبح وهو في سن ٣٤ أول رئيس أركان حرب في إدارة الرئيس جيرالد فورد، ثم رئيساً للطاقم الرئاسي، ثم انتخابه عام ١٩٧٧ عضوا بالكونجرس عن ولاية وايومنغ خمس دورات، ثم أعيد انتخابه خمس مرات، ثم وزيراً للدفاع ١٩٨٩ – ١٩٩٣ في إدارة الرئيس بوش الأب، ثم تركه المجال السياسي ليتجه إلى عالم المال والأعمال حتى أصبح رئيسًا لشركة "هاليبرتون" إحدى شركات الطاقة العملاقة في ولاية دالاس.

ويرى جميع الكتاب والمحللين السياسيين أن تشيني هو الأسوأ في تاريخ نواب الرؤساء الأمريكيين، بصفته الرجل الذي اختطف القرار السياسي من الرئيس بوش وجر الأمريكيين للمستنقع العراقي، باعتباره داعية الحرب ومهندسها، والآن يستميت للدخول بهم إلي مستنقع جديد، بجرهم لحرب أخرى ضد إيران، وبينما يعتبر الكتمان والسرية من أهم ما يضاف لرصيد تشيني، يكاد يتفق الجميع في أمريكا على أنه وراء أسوأ ما تم اتخاذه من قرارات في تاريخها، وأنه رمز للفساد المالي والاقتصادي، وأنه يمارس "البيزنس" مرتدياً عباءة السياسة، لخدمة مصالحه الشخصية !!

ويعد تشيني أقوى نائب رئيس في التاريخ الأمريكي، وأكثر من يتحركون في الخفاء كالشبح، حتى إن أحداً بالكاد يلحظه في تحركاته، وأكبر كاتم للأسرار أيضاً عرفته أمريكا من بين كل سياسييها !

وقد رد تشيني عندما سئل ذات مرة في عام ٢٠٠٤ عن رأيه في وصف البعض له بأنه رجل يحب أن يعمل في الظلام فقال: "هل أنا شيطان عبقري إلى هذه الدرجة،

منزو في أحد الأركان، لا أحد يراه ، وهو يخرج، ويدخل من فتحات صغيرة مجهولة" ثم أتبع ذلك بعبارة : "إذا كان الأمر كذلك فأنا أرى أنها طريقة مثالية لمباشرة الأعمال" !!

ويرى بعض المراقبين السياسيين الأمريكيين أن بوش لطالما كان ولا يزال يحاول تجميل صورة تشيني شعبياً، ولكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، ولم تنجح في إخفاء التجاعيد السياسية في وجه مسئول أمريكي كبير مغضوب عليه من جانب أغلبية الشعب، لا سيما وأنه أصبح ينظر إليه علي أنه الرئيس الفعلي لأمريكا وليس نائب الرئيس !!

ويتهم الأمريكيون تشيني بالانحراف بسياسات بوش في غير صالح الأمريكيين، ووفق رؤيته الذاتية، ومصلحته الشخصية، ووصفه جون دين المستشار السابق للرئيس الراحل ريتشارد نيكسون في كتابه "محافظون بلا ضمير" مثلاً بأنه" نذير شؤم علي الأمريكيين، وفي موضع آخر من كتابه بأنه "موسوليني" ..

كما وصفه جورج تينيت في مذكراته في قلب العاصفة : سنواتي في سي آي إيه بأنه "دائماً يحرك بوش من وراء الكواليس للأسوأ " !!

في الوقت نفسه، تتعالي الأصوات في أمريكا للمطالبة بإقصاء تشيني كـ "شخص شديد الخطورة وغير مرغوب في وجوده" .

ويبرر المطالبون بعزله مطلبهم بأنه لحماية أرواح الأمريكيين، الذين سيموتون في الحروب المقبلة التي يخطط لها تشيني كالحرب مثلاً ضد إيران، التي يريدها هو، ويدفع باتجاهها، أكثر من أي مسئول آخر في إدارة بوش.

وهكذا ففي كنف تشيني وزير الدفاع، ولدت شركة بلاك ووتر. وابتدأ مؤسسها اريك برنس بتجميع اكبر ترسانة خاصة للسلاح داخل الولايات المتحدة، وعلى مسافة لا تبعد سوى بضع ساعات بالسيارة عن العاصمة واشنطن .

وفي السادس والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٩٦، أسس برنس مركز بلاك ووتر للتدريب في "نورث كارولينا" بالقرب من مستنقع أخذت منه الشركة اسمها الذي يعني "الماء الاسود".

وبحلول عام ١٩٩٨، كانت بلاك ووتر تدير تجارة رائجة من خلال دورات التدريب على استخدام الأسلحة، التي كانت توفرها لجهات حكومية وخاصة.

وفي سبتمبر ١٩٩٩، أنشأت بلاك ووتر مدرسة جديدة أطلقت عليها اسم "آر. يو. ريدي"، كانت أولى زبائنها الجمعية الوطنية للضباط التكتيكيين، التي صارت ترسل للمدرسة أربعة آلاف ضابط شرطة سنويا ليتلقوا التدريب فيها.

بعد ذلك، وقعت الشركة عقدا لمدة خمس سنوات مع إدارة الخدمات العامة في الحكومة الامريكية، تبيع من خلاله للمؤسسات الفدرالية المختلفة الخدمات والبضائع ذات الطابع العسكري.

وكانت قيمة العقد الأول ١٢٥ ألف دولار، لكن القيمة ارتفعت إلى ٦ ملايين دولار عند توقيع العقد الثاني لمدة خمس سنوات أخرى.

ولم يمض الكثير من الوقت، حتى جاءت فرصة بلاك ووتر الذهبية، عندما تعرضت المدمرة الامريكية "يو اس اس كول" لهجوم إرهابي أسفر عن تفجيرها أثناء رسوها بميناء عدن في اليمن.

ويقول كريس تيلور نائب رئيس الشركة إن: "البحرية الأمريكية أدركت عندها حاجة جميع البحارة إلى تدريب مكثف ومتطور حول أساليب الحماية، ووضعت البحرية على عجل برنامجا للتدريب أضطلعت شركة بلاك ووتر بتنفيذ الجزء الاعظم منه".

أما القفزة الحقيقية في نشاطات بلاك ووتر فلم تأت إلا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. فقد كان دونالد رامسفيلد – وزير الدفاع السابق – قد جاء إلى

وزارة الدفاع ، وهو مصمم على توسعة الدور، الذي تلعبه الشركات الخاصة مثل بلاك ووتر في حروب أمريكا.

فقبل ساعات من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وتحديداً يوم العاشر من سبتمبر ٢٠٠١، اعتلى رامسفيلد المنصة في الوزارة ليلقي واحداً من أهم خطاباته كوزير للدفاع، وقتها لم يكن معظم الشعب الأمريكي قد سمع عن القاعدة، أو تخيل أنه يمكن أن يحدث له ما حدث من هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

فقد تحدث رامسفيلد في خطابه في ذلك اليوم عن أن "الولايات المتحدة تواجه تهديداً حقيقياً" . وقال : "العدو أصبح قريباً من الوطن، وهو ما يتطلب إحداث نقلة شاملة في أسلوب إدارة البنتاجون، واستحداث نموذج جديد يقوم على القطاع الخاص .. ليست لدي أي رغبة في مهاجمة البنتاجون، ولكنني أريد أن أحرره، إننا في حاجة إلى إنقاذ البنتاجون من نفسه" !!

هكذا قال رامسفيلد عشية زلزال ١١ سبتمبر. وفي صباح اليوم التالي، وقع الزلزال الذي سيغير وجه أمريكا بالفعل، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية على موعد مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لتأتي الفرصة لوزير الحرب رامسفيلد لكي ينفذ ما ورد في خطابه من الاعتماد على شركات أمنية خاصة، ومن بين هذه الشركات شركة بلاك ووتر.

وهكذا عجلت هجمات ١١ سبتمبر بتنفيذ هذه الأجندة. فبعد أسبوعين من الهجمات كانت بلاك ووتر توقع عقودا مع مكتب التحقيق الفيدرالي "أف . بي . آي" بقيمة ٦١٠ آلاف دولار .

وسرعان ما أصبحت بلاك ووتر تدير دورات تدريب لكل النشاطات ذات الطابع العسكري والأمني، التي تحتاجها دوائر الحكومة الامريكية من وزارة الطاقة إلى دائرة الامن النووي .. ومن دائرة فرض القانون في الخزينة المركزية إلى وزارة

الصحة والخدمات الانسانية. ومع أن أحداث سبتمبر قد وسعت كثيرا من نشاطات بلاك ووتر" وأرباحها إلا أن شهرتها الحالية لم تتحقق، إلا بعد تأسيس "شركة بلاك ووتر للاستشارات الأمنية" عام ٢٠٠٢، وهي الشركة التي دخلت بها بلاك ووتر الى عالم "جنود للإيجار".

وهكذا ولدت جيوش الظلام – فعلياً – على أيدي رامسفيلد. ويجدر بنا هنا أن نتوقف عند مسيرة داعية الحرب هذا، الذي كان دائماً مع كل فكرة أو قرار يخرج معه بقواته فيما وراء الحدود، ونظراً لكثرة الحروب المنتظرة كان يريد دعماً قتالياً ولكن على طريقة حرب العصابات !!

يعتبر رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي الحادي والعشرون في عهد جورج بوش الابن منذ العشرين من يناير ٢٠٠١ حتى الثامن من نوفمبر ٢٠٠٦. وكان الأكبر سنا بين شاغلي هذا المنصب. وكان أيضا وزير الدفاع الثالث عشر بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ في عهد الرئيس جيرالد فورد، الأصغر سنا على الإطلاق وقتها. وفي الثالث من ديسمبر) ٢٠٠٤ أعاد الرئيس بوش تعيينه لولايته الثانية رغم التكهنات الواسعة النطاق بتقاعده بعد الولاية الأولى. وهو متزوج من جويس رامسفيلد ولهما ثلاثة أبناء وخمسة أحفاد.

ولد دونالد رامسفيلد في ٩ يونيو ١٩٣٢ بشيكاغو، ايلينوي، سليل أسرة ألمانية، وتلقى تعليمه العالي بجامعة برينستون. ولدى تخرجه منها عام ١٩٥٤ التحق بسلاح البحرية طيارا حتى ١٩٥٧.

وفي ذلك العام (أثناء إدارة الرئيس أيزنهاور)، توجه إلى واشنطن العاصمة وعمل مساعدا لأحد أعضاء مجلس الشيوخ من اوهايو. وبعد فترة وجيزة من عمله في شركة للاستثمار، انتخب إلى مجلس النواب عن ولاية إيلينوي عام ١٩٦٢ وهو في الثلاثين من العمر. وأعيد انتخابه في الأعوام ١٩٦٤ و١٩٦٦ و١٩٦٨.

وفي عام ١٩٦٩، استقال رامسفيلد من الكونغرس، قبل إكمال ولايته الرابعة، ليعمل مديرا للمكتب الأميركي للفرص الاقتصادية ومساعدا للرئيس ريتشارد نيكسون وعضوا بمجلس الوزراء (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠)، ثم مستشارا للرئيس، ومديرا لبرنامج الاستقرار الاقتصادي، ثم عضوا بمجلس الوزراء (١٩٧١ ـ ١٩٧٢).

وعام ١٩٧٣ غادر رامسفيلد واشنطن للعمل سفيرا لدى حلف شمال الأطلسي (الناتو) في بروكسيل، بلجيكا (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤). وفي اغسطس ١٩٧٤ استدعي الى واشنطن للعمل في إدارة الرئيس جيرالد فورد مديرا للجنة نقل الرئاسة إلى فورد أولا ثم رئيسا لطاقم العاملين بالبيت الأبيض برتبة وزير (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) ثم وزير الدفاع الثالث عشر (١٩٧٥ – ١٩٧٧).

وفي تلك الفترة كان دوره رئيسيا في تعزيز قوة المؤسسة العسكرية على حساب «سي آي إيه». وساعدته في تحقيق هذا الهدف حجته القائلة إن الاتحاد السوفياتي رفع ميزانية دفاعه الى حد كبير وإن الرد المناسب على ذلك هو تصعيد سباق التسلح. هذا مع ان تقارير "سي آي ايه" كانت تشير الى تدهور الأحوال الاقتصادية السوفياتية وعجز موسكو عن مجاراة واشنطن في مجال الإنفاق العسكري، وأيضا رغم التقارب الذي حدث مع العملاق الشيوعي في عهد نيكسون.

وعام ١٩٧٦ كان رامسفيلد وراء نقلة جورج بوش الأب من سفير لدى بكين إلى منصب مدير "سي. آي. إيه" . وقيل إن هذه الخطوة كانت محاولة لإحباط طموحات بوش الرئاسية، وأدت الى نوع من العداوة بينهما.

ومن ١٩٧٧ إلى ١٩٨٥ عمل رامسفيلد مديرا تنفيذيا ثم رئيسا لمجلس إدارة "جي دي سيرل آند كومباني" للمواد الصيدلية. وبين ١٩٨٥ و١٩٩٠ واصل نشاطه في قطاع الأعمال الخاصة لكنه عمل أيضا في القطاع الحكومي في عدد من الوظائف الاستشارية سبقت هذه الفترة وتخللتها وتجاوزتها. ومن أبرز تلك الوظائف:

١ - عضو لجنة الحد من التسلح الرئاسية الاستشارية (١٩٨٢ - ١٩٨٦) في إدارة رونالد ريغان.

٢ - كبير مستشاري لجنة ريغان للأنظمة الاستراتيجية (١٩٨٣ - ١٩٨٤).

٣ - مبعوث ريغان الخاص إلى الشرق الأوسط (١٩٨٣ - ١٩٨٤).

٤ - رئيس اللجنة المكلفة تقييم خطر الصواريخ البالستية على الولايات المتحدة (١٩٩٨ - ١٩٩٩).

وأثناء الفترة التي عمل فيها مبعوثا خاصا إلى الشرق الأوسط، كان رامسفيلد هو القناة الأساسية التي انتقلت عبرها إلى صدام حسين الاستخبارات العسكرية الأميركية المهمة والأسلحة والمشورة الاستراتيجية في حربه ضد إيران التي كانت الولايات المتحدة تريد حاجزا بينها وبين حكومتها الإسلامية.

وكان العراق هو ذلك الحاجز مع أن واشنطن كانت حذرة في تعاملها مع نظام بغداد الذي كان يربط مصالحه مع مصالح الاتحاد السوفياتي. وأثناء زيارته العراق في ١٩ و٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ اجتمع رامسفيلد بصدام حسين لفترة ساعة ونصف الساعة وناقشا عددا من المواضيع أهمها الوجود السوري في لبنان، وكيفية منع سورية وإيران من التوسع، والحيلولة دون حصول طهران على السلاح من دول أخرى، وزيادة الإنتاج النفطي العراقي عبر أنبوب جديد محتمل على أراضي الأردن. لكن النقاش لم يشمل إنتاج العراق أسلحته الكيماوية رغم ان ايران اشتكت مرارا في الشهرين السابقين من استخدام بغداد صواريخ كيماوية لضرب أهداف على أراضيها وأن وكالة الأنباء الإيرانية ظلت تذكر منذ عام ١٩٨٠ ان العراق يستخدم الأسلحة الكيماوية.

وفي ما بعد صار رامسفيلد أحد المؤسسين لما يعرف بتنظيم «القرن الأميركي الجديد» الذي يهدف إلى "زعامة أميركية للعالم" والذي دعا عام ٢٠٠٠ لغزو العراق.

وقد تميز عهده في وزارة الدفاع باثنين من أهم الأحداث الدولية هما غزو أفغانستان لإطاحة طالبان بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وغزو العراق للإطاحة بنظام البعث عام ٢٠٠٣. ووجد قراره غزو العراق بأقل عدد من الجنود ثناء بعد النصر السريع الذي تحقق. لكن القرار نفسه كان وراء انزلاق البلاد، السريع أيضا، في الفوضى الأمنية.

ووجد رامسفيلد، الذي عرف بتشدده ولذاعة لسانه، أنه يخوض حربا أخرى على الصعيد الدبلوماسي عندما وصف الدول الأوروبية التي كانت تعارض الغزو (أبرزها ألمانيا وفرنسا) بأنها جزء من "أوروبا القديمة".

وفي مايو ٢٠٠٥، احتجزت القوات الأميركية لفترة شهرين المخرج السينمائي الأميركي سايرس كار عندما كان في العراق لتصوير فيلم وثائقي عن ملك الفرس سايرس العظيم. بعد إطلاق سراحه، رفع في ٧ يوليو ٢٠٠٦ دعوى قضائية على رامسفيلد ومسؤولين عسكريين آخرين باعتبار اعتقاله ينتهك حقوقه الإنسانية والدستورية. وعزز دعواه بما ورد في تقرير لمنظمة حقوق الإنسان يعلن أن "السواد الأعظم من حوالي ١٥٠٠ معتقل عراقي يعيشون في السجن بدون تهم ضدهم، أو محاكمة، أو عون قانوني، أو السماح لهم بالطعن في اعتقالهم، وأن ٢٠٪ من ذلك العدد ظلوا يعيشون في هذا الوضع لأكثر من عام".

وفي الأول من مارس ٢٠٠٥، رفع الاتحاد الأميركي للحريات المدنية ومنظمة حقوق الإنسان دعوى قضائية في محكمة فيدرالية في ايلينوي نيابة عن ثمانية عراقيين عذبوا على يد القوات الأميركية التابعة لإمرة وزير الدفاع. وتتهم هذه الدعوى رامسفيلد بانتهاك الدستور الأميركي والقانون الدولي الذي يحظر التعذيب والعقوبات غير الإنسانية والوحشية والمهينة.. هذا هو رامسفيلد أحد أهم من ساهموا في فتح الباب على مصراعيه لدخول شركات الأمن الأمريكية ساحات القتال أو الحرب بمرتزقيها، وفي مقدمتها بلاك ووتر المستفيد الأكبر هى ورئيسها ومؤسسها إريك برنس.

المهم، عندما أسس إيريك برنس شركة بلاك وتر، مستفيدا من جمعه بين خبرات سياسية ودينية وعسكرية، ضم معه عدة رجال من القوات الخاصة السابقين من ذات اليمين المسيحي المتطرف، بهدف بيع الخدمات الأمنية والتدريب العسكري، ولهذا نجحت علاقات غالبية هؤلاء المتعاونين معه ومع إدارة بوش اليمينية في تأمين عمل ضخم لهذه الشركة جعلها من كبري شركات المرتزقة رغم أنها ليست الأولي العاملة في هذا المجال.

ومن هنا فلم يكن من قبيل المصادفة أن يعين برنس على رأس شركته أصولي مسيحي شديد التطرف هو جاري جاريسون الضابط السابق في البحرية الامريكية!!

ولا يمكن تناول بلاك ووتر وفرق الموت التابعة لها دون التوقف قليلاً عند شخصيتين محوريتين قدمتا لها – كما يقولون – خدمة العم .. هاتان الشخصيتان هما بول بريمر الحاكم العسكري للعراق، ومن بعده مواطنه وسفير بلاده – فيما بعد – في بغداد جون نجروبونتي مهندس فرق الموت القديم !!

وبالنسبة لبريمر فقد كان هو الرجل الذي أقول بكل ثقة إنه تعمد تخريب الأمن في العراق، وتمهيد الأرض لوصول فرق مرتزقة بلاك ووتر، كي تجني المليارات والمليارات من الدولارات !

والسؤال : ماذا فعل بريمر كي يمنح بلاك ووتر هذه الفرصة لكي تتغول وتأكل كل شيء في العراق .. ميزانية الدولة .. وأرواح الناس ؟!

كان أخطر القرارات المجرمة التي عجلت بانهيار الأمن، وتقويض الاستقرار في العراق هو قرار بريمر بحل الجيش العراق، والأجهزة الأمنية، ليترك فراغاً أمنياً رهيباً لا يزال يدفع الشعب العراقي ثمنه !!

ولم يكن هذا القرار من قبيل المصادفة، إنما هو في حقيقة الأمر جزء من حملة مدروسة لإعادة تقديم صناعة ارتزاق يتبناها أقطاب تلك الصناعة، ومعهم صناع السياسة، والموظفون الرسميون، وغيرهم من أصحاب القرار في واشنطن .!!

ولم يكن من قبيل المصادفة أيضاً أن يترك ينتزع بريمر مهمة حمايته الشخصية كحاكم عسكري من القوات الأمريكية، ويسندها لشركة أمن خاصة هى بلاك ووتر، على عكس كل ما هو معمول به، ومتعارف عليه !!

وبعد أن دمر بريمر الجيش والشرطة، أبرم مع شركة بلاك ووتر أولى عقودها في العراق، تحت مظلة "توفير الحماية للدبلوماسيين الأمريكيين والمرافق التابعة لهم في العراق لقفز مكاسب الشركة بنسبة ٣٠٠٪ " .

وقد بدأ ذلك العقد في عام ٢٠٠٣ بقيمة ٢١ مليون دولار أمريكي بالتكليف المباشر لتوفير الحماية للحاكم الأمريكي بول بريمر. وتبع هذا العقد توقيع عدد لا حصر له من التعاقدات بين الشركة والإدارة الأمريكية – بناء على طلب بريمر - حتى أن التعاقدات التي وقعتها الشركة مع الخارجية الأمريكية فقط بلغت قيمتها ٧٥٠ مليون دولار منذ شهر يونيو ٢٠٠٤ وحتى بداية ٢٠٠٧.

ثم توالت عمليات تغلغل بلاك ووتر في البلاد، بناء على قرار أصدره بريمر في السابع والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٤ منح الشركات الأمنية وفي مقدمتها بالطبع بلاك ووتر، حرية العمل في العراق، كما منحها حصانة قضائية ضد ملاحقة القانون العراقي لها .

كما يبيح القرار لهذه الشركات استخدام معدات تقترب من الجيش النظامي؛ إذ إنها تستخدم أدوات قتالية متوسطة، وفي بعض الأحيان ثقيلة، بل إن جزءاً منها تستخدم الهيلوكبتر والمدرعات لتنفيذ أعمال قتالية وهجومية .

ففي الثامن والعشرين من شهر أغسطس ٢٠٠٣، وبعد ثلاثة أشهر من التحاق الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر، حصلت بلاك ووتر على عقد بقيمة

٧, ٢٧ مليون دولار يتضمن قيامها بتأمين الحماية الشخصية زائد مروحيتي حراسة لبريمر.

وهذا العقد الذي حصلت عليه الشركة من دون مناقصة، ولا منافسة يشير إلى الكيفية التي ترجمت فيها الفوضى في العراق الى نجاح مالي ساحق لـ بلاك ووتر.

ويقول مدير شركة بلاك ووتر هاري جاكسون : "درست دوائر الأمن السرية موضوع حماية بريمر، ووضعت تقديراتها الخاصة، واستنتجت أن الامور أكثر خطورة مما كان في الحسبان . . وهكذا لجأوا الينا" !!

أما بريمر فقد قال في كتابه "سنتي في العراق" : "رفع وجود بلاك ووتر في العراق الإحساس بان الوضع في البلاد يزداد خطورة " !

وكان فرانك جالاجير، الذي كان المسؤول عن الحراس الشخصيين لهنري كيسنجر في التسعينيات، قد أصبح مسؤولا عن فريق حماية بريمر في العراق. وكتب بريمر عنه "أعرف فرانك وأحبه. وأثق به ثقة تامة".

لقد كان استخدام مرتزقة بلاك ووتر كحراس شخصيين لبول بريمر محصلة للسياسات النيوليبرالية التي دعا اليها على امتداد سنوات عمله والتي شرع بتطبيقها في العراق .

كما أنه كان نقطة تحول مهمة في العملية التي ابتدأها في بداية التسعينيات وزير الدفاع في حينه ديك تشيني، عندما تعاقد مع شركة "براون اند روت" لغرضاستطلاع المدى الذي يمكن أن يتحقق على مستوى خصخصة الأعمال اللوجستية على حد قوله.

كما أن هذه الخطوة تمثل خروجا خطيرا على المبدأ الذي ظل سائدا حتى حينه، والذي يقول "إن الجيش الأمريكي لا يسلم المهمات الحرجة للمتعاقدين الخصوصيين" . . اليوم يسلم الجيش جزءا من حربه إلى المرتزقة !!

ومن واقع مراجعة الوثائق والأوراق الرسمية لسلطة بريمر يمكن القول إنها لم تنفق سوى ٢ ٪ فقط من إجمالي ١٨,٤ مليار دولار، تم تخصيصها لكي تنفق منها على مشروعات الإعمار، أما بقية هذه المبالغ فقد ذهبت لشركات الأمن الخاصة في العراق غير المسبوقة في تاريخ أي منطقة أخرى في العالم .

وتكشف الوثائق إن صندوق التنمية الذي أسسه بريمر من مبيعات النفط العراقي برأسمال ٢٠ مليار دولار، نالت منه شركة هاليبرتون الأمريكية أكثر من ١,٦ مليار دولار أتعابها وبصفة أساسية عن عن نقل الوقود في للعراق، رغم استمرار أزمة الوقود وتصاعدها " !!

وفي الوقت الذي غادر فيه بريمر العراق في يونيو ٢٠٠٤، كان عدد الجنود الخصوصيين قد بلغ ٢٠ الفا، وتحول العراق إلى مرتع لشركات مقاولات الأمن الخاصة، وعلى رأسها بلاك ووتر !!

ورسميا، تفيد السجلات بأن مقاولي الأمن، الذين تم التعاقد معهم لتوفير الحماية الأمنية خلال السنة التي عمل فيها بريمر في العراق، تلقوا مبلغ ملياري دولار أي حوالي ٣٠ بالمئة من ميزانية "إعادة إعمار العراق" .

ولا يشمل هذا الرقم المبالغ المدفوعة من قبل الشركات الخاصة، التي كانت تستأجر أعدادا كبيرة من المرتزقة لأغراض الحماية.

واعتبارا من مطلع ٢٠٠٤، أخذ الوضع الأمني في العراق ينهار بصورة مأساوية، ليشهد المزيد من الصفقات لشركات الأمن العسكرية الخاصة، وبالطبع ذهب نصيب الأسد لشركة بلاك ووتر !!

وعندما غادرت طائرة بريمر السرية العراق بعد ترك منصبه في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤، ترك وراءه حالة من العنف والفوضى والارتباك اختار البيت الابيض بعدها شخصية ساهمت في توحش شركة بلاك ووتر، واستيلائها على المزيد من المال ولتوسعة

أنشطتها، وافتتاح شركات فرعية جديدة، وحصولها على المزيد من السلطة والنفوذ والأهم عدم الخضوع لأية مساءلة .. هذه الشخصية لم تكن سوى السفير الجديد خليفة بريمر مهندس فرق الموت القديم جون نجروبونتي !!

لم يكن السفير نجروبونتي غريبا على عمليات سفك الدم المفرطة وفرق الموت، وهو الذي عمل تحت إمرة هنري كيسنجر خلال الحرب الفيتنامية ،

كما أن كان نجروبونتي السفير الأمريكي في العراق هو نفسه رجل إدارة الرئيس الأمريكي الراحل دونالد ريجان الذي تولي منذ عام ١٩٨٦ تغذية فرق الموت في دول أمريكا الوسطى .

ومن موقعه كسفير للولايات المتحدة في هندوراس، كان نغروبونتي يدير ثاني أكبر سفارة للولايات المتحدة، وأكبر محطات وكالة المخابرات الأمريكية "سي.آي.إيه " على الإطلاق في العالم .

ومن ذلك الموقع، عمل نجروبونتي على تنسيق دعم واشنطن السري لفرق الموت التابعة للكونترا في نيكاراغوا، والتغطية على جرائم الكتيبة ٣١٦ الدموية التابعة للمجلس العسكري الحاكم في هندوراس.

وكان جاك آر.بينز السفير الأمريكي الذي سبق نغروبونتي في هندوراس قد ذكر في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز": أن نغروبونتي لم يكن يشجع على تبليغ واشنطن باخبار الخطف والتعذيب والقتل التي تنفذها وحدات الجيش الهندوراسي سيئ الصيت". ويمضي بينز الى القول : "أعتقد أن نغروبونتي كان متواطئا مع حالات الانتهاك تلك" !

كما نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال الأمريكية" أن "نفوذ نجروبونتي في هندوراس مدعوما بمبالغ هائلة من الدعم الأمريكي كان عظيما إلى حد يفوق نفوذ رئيس البلاد".

وقد علقت الصحيفة نفسها بعد تسمية نجروبونتي سفيرا في العراق بأن " الرئيس بوش إختاره لتكرار ذلك الدور في العراق هذه المرة " !!

عند وصوله الى بغداد، ومنذ اللحظة الأولى أوكل نجروبونتي مهمة حراسته الشخصية إلى شركة بلاك ووتر. وصعد نغروبونتي عملية إسناد المهام القتالية القذرة في العراق إلى مرتزقة الشركة، وعندما طور السفارة الأمريكية في بغداد لتصبح السفارة الأكبر في العالم بموظفيها، الذين يزيد تعدادهم على ٣٧٠٠ كان من ضمنهم ٢٥٠٠ موظف أمني معظمهم من مرتزقة بلاك ووتر !!

ومن أخطر ما فعله نجروبونتي في العراق هو أنه استطاع من خلال بلاك ووتر، وبأموال حكومية أمريكية شراء خدمات مقاتلين عراقيين، وتكوين فرق موت في الخفاء، من الطائفتين الرئيسيين السنة والشيعة، وتكليف فرق الموت من كل طائفة باغتيال زعماء الطائفة الأخرى، بهدف شغل الشعب العراقي بمقاتلة بعضه البعض، بعيداً عن مقاومة قوات الاحتلال !!

وكانت مجلة "نيوزويك" الأمريكية قد نشرت في ٨ يناير ٢٠٠٥، أي بعد ستة أشهر من وصول نجروبونتي إلى العراق، تقريرا يفيد بأن الولايات المتحدة شرعت في تطبيق أسلوب جديد لدحر التمرد في العراق، وهو أسلوب يرتبط بالعمل القذر، الذي مارسه نغروبونتي قبل عقدين .ويعرف ذلك الاسلوب بـ "الخيار السلفادوري"، الذي" يعود تاريخه الى استراتيجية لا تزال قيد السرية تتعلق بالمعركة التي خاضتها إدارة ريجان ضد التمرد اليساري، الذي شنه رجال العصابات في السلفادور في مطلع الثمانينيات. وعودة إلى أخطر الشخصيات التي لعبت وتلعب دوراً محورياً في شركة بلاك ووتر، سنجد شخصية أخرى على غرار جون نجروبونتي، ولكنها ليست مثله في مواقع السلطة، وإنما على رأس بلاك ووتر.. إنه كوفر بلاك الملقب بـ "الشيطان" نائب رئيس الشركة، والذي توسعت بلاك ووتر في عهده، وبمساعدة الأموال العراقية، حتى أصبحت أخطبوطاً ينشر خيوطه حول العالم !!

ومن المعروف أن كوفر بلاك كوفر أصولى متطرف، وثعلب عتيق من ثعالب المخابرات المركزية الأمريكية "سي . آي . إيه"، الذي أمضى في الخدمة أكثر من ٢٨ سنة، وكان آخر منصب له رئيس وحدة مكافحة الإرهاب في الوكالة !!

وكان كوفر بلاك أحد مسئولي المخابرات المركزية الرئيسين في أفريقيا خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي.

وكان كوفر بلاك هو الذي وصل إلى السودان في أوائل التسعينيات متنكرا تحت غطاء دبلوماسي لمتابعة الإشراف على اصطياد الإرهابي العالمي كارلوس وأدى دوراً رئيسياً في عملية اقتناصه في الخرطوم، وهي العملية التي جرت بتنسيق محكم كما هو معروف، بين الاجهزة الأمنية السودانية والفرنسية والأميركية، وانتهت بكارلوس حبيسا في أحد سجون فرنسا !!

وقد أفلت بلاك في السودان في منتصف التسعينات – كما تكشف بعض التقارير – من مطاردة تنظيم القاعدة له هناك لاصطياده . فقد كانت عيون خلايا القاعدة الوليدة تطارده، وكادت أن تقتنصه أيضا، لكنه أفلت وعاد بسرعة إلى واشنطون!!

وبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كان كوفر بلاك هو الذي أشرف ونسق عمليات مواجهة الارهاب الدولي، وعهد اليه البيت الابيض تنفيذ خطة مطاردة قيادات القاعدة، وعلى رأسهم اسامة بن لادن في كهوف تورا بورا في أفغانستان، وكان هو رأس الحربة في ادارة حملة بوش للقضاء على ما أسمته بـ "الإرهاب الدولي" .

وبعد أكثر من ٢٨ عاما، غادر كوفر بلاك وكالة "سي . آي . إيه"، لا ليذهب الى بيته ويرتاح، بل ليلتحق بمؤسسة بلاك ووتر !!

وإلى جانب كوفر بلاك هناك زميله أكبر مستشاريى بلاك ووتر جوزيف شميتز وهو المفتش العام السابق في وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" !!

وكان شميتز جنديا عقائديا يذود عن قضايا المعسكر اليميني الأمريكي المتعصب، ثم اتهم بالتضليل من قبل الكونغرس في عملية تحقيق جنائية، فترك عمله ليسبح

في ماء بلاك ووتر الأسود برتبة مستشار، في الوقت الذي يشرف فيه على إدارة العمليات القتالية !!

ففي شهر مارس ٢٠٠٣، وبعد مرور عام على تولي شميتز منصبه كمفتش عام في البنتاجون، وجد نفسه مسؤولا عن التحقيق في فضيحة تناولت أحد كبار مهندسي السياسة الامريكية إزاء العراق، وهو ريتشارد بيرل مؤسس مشروع القرن الامريكي الجديد، ومدير مجلس سياسة الدفاع، وأحد أبرز المحافظين الجدد، وكان بيرل مقربا من وكيل وزير الدفاع بول وولفوفيتز وكان مكتبه مجاورا لمكتب رامسفيلد في وزارة الدفاع.

وهنا يأتي شخصية أخرى من صقور بوش وهو بيرل أبرز منظري المحافظين الجدد، وأكبر أقطاب اللوبي اليهودي في أمريكا .

ففي الوقت الذي كان العمل فيه جاريا على غزو العراق، كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" ومجلة "ذي نيويوركر" عن استخدام بيرل مركزه لصالح زبائن من أصحاب الشركات في تعاملهم مع وزارة الدفاع .

وفي الوقت الذي كان يقدم فيه بيرل يقدم - بصفته مديرا لمجلس سياسة الدفاع- النصيحة لوزارة الدفاع حول شؤون الحرب، كانت شركة "غلوبال كروسينغ" للاتصالات اللاسلكية تستأجر خدماته لمساعدتها في التغلب على ممانعة وزارة الدفاع لصفقة تهدف الشركة من ورائها بيع معدات لدولة أجنبية .

كما كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" عن أن الشركة وعدت بيرل بمبلغ ٧٢٥ ألف دولار في حالة نجاحه في تذليل ممانعة الوزارة .

وبعد انتشار الخبر، أضطر بيرل إلى الاستقالة من رئاسة مجلس سياسة الدفاع، لكن المفتش العام جوزيف شميتز " لم يجد أدلة كافية للاستنتاج بأن بيرل قد تصرف بشكل غير مقبول " !!

بعد وقت قصير من انكشاف تعاملات ريتشارد بيرل، أثيرت قضية أخرى تخص مسؤولا كبيرا من داخل دائرة رامسفيلد في البنتاجون هو الجنرال ويليام بويكين، نائب وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات .

كانت القضية تتناول مشاركة بويكين في عدد من التجمعات المعادية للإسلام التي كان يحضرها، ويتحدث فيها، وهو يرتدي بزته العسكرية الرسمية. ومن بين ما قاله بويكين في تلك الاجتماعات إنه : "على ثقة من أن الولايات المتحدة سوف تنتصر على العدو المسلم" .

كما اتهم بويكين المسلمين بـ "الرغبة في تدمير أمريكا، لأننا شعب مسيحي لن يتخلى أبدا عن إسرائيل" .

وعن الرئيس بوش قال بويكين : "لماذا نجد هذا الرجل في البيت الأبيض ؟ .. إن غالبية الأمريكيين لم تنتخبه . فلماذا نجده هناك .. دعوني أقول لكم إنه هناك لان الله وضعه هناك"، في هذا الزمن الذي فقدت فيه دول أخرى قيمها وأخلاقها في حين ان امريكا لا تزال دولة مسيحية" .

كان بويكين، الذي سبق له أن عمل في الـ "سي. آي. إيه" قبل التحاقه بوزارة الدفاع، واحدا من كبار المسؤولين الأمريكيين، الذين شاركوا في تأسيس فرق الموت في العراق، وفي تحقيق أجراه الكونغرس سئل بويكين عن أوجه الشبه بين برنامج فينكس "العنقاء" الذي نفذه الأمريكيون في فيتنام والعمليات الخاصة الداخلة في الحرب ضد الارهاب فكان جواب بويكين: "أعتقد أننا نستخدم ذلك النوع من البرامج .

وتابع بويكين قائلاً : فنحن نلاحق الأشخاص.. إن قتل هؤلاء الأشخاص أو أسرهم مهمة مشروعة من مهمات وزارة الدفاع .. أعتقد أننا نقوم الآن بما كان يقوم به مشروع "فينكس"، ولكن من دون كل تلك السرية التي رافقت المشروع" .

وقد كتب المحلل العسكري ويليام آركين في حينه يقول : "عندما يعبر بويكين علنا عن آرائه المتشددة وهو يرتدي البزة العسكرية، فإنه يوحي بأن رأيه رأي رسمي ومجاز وأن الجيش الأمريكي هو حقا جيش مسيحي" .

ويستطرد آركين قائلا: "لكن هذا ليس سوى جزء من المشكلة.. فبويكين يحتل موقعا مهما في مجال صنع القرار في البنتاجون، وإنها لغلطة فادحة أن يسمح لرجل يؤمن بـ "الجهاد" المسيحي بأن يتولى مثل هذا المنصب".

عندما تعرض بويكين للانتقاد بسبب تعليقاته المعادية للإسلام، سارع رامسفيلد وبقية كبار المسؤولين في البنتاجون إلى الدفاع عنه.

ويقول سيدني بلومنثال كبير مستشاري الرئيس السابق بيل كلينتون إن: "بويكين لم يفصل أو ينقل . . إنما تم انتدابه لمهمة سرية في سجن "أبو غريب" بالعراق !!

وتحت وطأة الحملة الواسعة التي شنتها عليه جماعات حقوق الانسان والمنظمات العربية والاسلامية، طلب بويكين بنفسه أن تحقق دائرة جوزيف شميتز في أفعاله، وبعد مراجعة دامت عشرة أشهر أصدر مكتب شميتز تبرئة لبويكين.

وفي يونيو ٢٠٠٤، توجه جوزيف شميتز الى العراق وافغانستان، وألقى عند عودته خطابا بعنوان "المبادئ الأمريكية كأسلحة وكضحايا في الحرب العالمية ضد الإرهاب". في ذلك الوقت كانت فضيحة التعذيب والانتهاكات في سجن" أبو غريب" تهز امريكا، لكن شميتز الذي كان مسؤولا عن التحقيق في الفضيحة، عمل كل ما في وسعه للتخفيف منها، حيث ألقى اللوم على قلة ممن أطلق عليهم "البيض الفاسد" في "أبو غريب". وأكد شميتزعلى براءة إدارة بوش ومسئوليه وقال: "لا أجد أية أوامر غير قانونية صادرة عن زعمائنا".

وفي تجمع عقد في نادي المدينة في كليفلاند، خطب شميتز يقول بأنه: زرت " أبو غريب" وغيره من مراكز الاعتقال في أفغانستان، وأعتقد بأننا مدينون بالامتنان للنساء والرجال الذين يخدمون فيما وراء البحار".

وحتى بعد انكشاف وجود تعذيب منهجي في سجن "أبو غريب" كان كل ما قاله شميتز: "ما زلنا بعون الله منارة الأمل في هذا العالم" !!

وفي يونيو ٢٠٠٥، كتب جوزيف شميتز مذكرة رسمية يقول فيها إنه يعتذر عن النظر في التحقيقات ذات العلاقة لشركة بلاك ووتر لأنه يتفاوض مع الشركة حول إمكانية التحاقه بها، ولا تقدم المذكرة القصيرة أي سبب دفع شميتز إلى الكشف عن تعامله مع الشركة، لكنها جاءت بعد عام كامل من عودة شميتز من زيارة للعراق عمل خلالها بصحبة بول بريمر، أفضل زبائن بلاك ووتر على الاطلاق، على تأسيس شبكة من ٢٩ مفتشا عاما أمريكيا، تم تعيينهم في جميع الوزارات العراقية، تمهيدا لتسليم السيادة، وهي الشبكة التي رأى بعض المراقبين أن تشكيلها لمراقبة الحكومة العراقية الجديدة يشبه " الطلب من ثعلبين تقرير الكيفية التي ينبغي بها حماية عش الدجاج".

وكان شميتز قد قدم للإدارة الأمريكية بعد هجمات سبتمبر رؤيته للحرب على الإرهاب مستخدما نظرية التفوق الكاثوليكي المتطرف، ويحرص على التباهي بعضويته – كما رئيس الشركة إريك برنس – في عصابة " فرسان مالطا Knights of Malta ". وهي – كما أسلفنا -ميليشيا كاثوليكية متشددة، تأسست قبل ٩٢٧ عاما . وتتفاخر اليوم بكونها كيانا مستقلا، لها دستورها ومؤسساتها العمومية، وتصدر جوازات سفر خاصة بها. وتقيم علاقات مع ٩٨ دولة، من بينها ١٦ دولة إسلامية. وتسع دول عربية !!

ومن مخضرمي شركة المرتزقة بلاك ووتر أيضا روبوت ريتشر، وهو عضو في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أيضا، وبمساعدة إيرك برنس أسسا شركة جديدة ضمن بلاك ووتر تدعى "توتال إنتيليجينس سوليوشن" لخصخصة الحصول على المعلومات الاستخبارية .

وهناك أيضاً روبرت ريتشر النائب الثاني لرئيس الشركة، أحد أعضاء اللوبي اليهودي، والذي تم تعيينه مباشرة بعد استقالته من منصبه كنائب لمدير العمليات في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سي . آي . إيه " في عام ٢٠٠٥. كما شغل قبل ذلك منصب رئيس قسم الشرق الأدنى في نفس الوكالة .

ومن خلال استعراضنا في السطور الماضية للطريقة التي صعدت بها شركة بلاك ووتر، حتى أصبحت كما نراها الآن غول كبير يبتلع مليارات الدولارات من خزائن الدول الفاشلة والمستباحة كالعراق وأفغانستان والسودان، من خلال ما تسنده إليها الإدارة الأمريكية المتحالفة معها من مهام قتالية إليها "على حساب صاحب المحل" – كما يقال – من خلال هذا الاستعراض سنخرج بحقيقة مأساوية هي أن المليارات العراقية كانت المصدر الرئيسي والأساسي للتوسعات الرهيبة التي شهدتها شركة بلاك ووتر منذ غزو العراق عام ٢٠٠٣، وفوزها بأكبر عقد في تاريخها على أيدي الحاكم العسكري السابق للعراق بول بريمر !!

شركة بلاك ووتر تمتلك اليوم مثلاً أسطولاً جوياً يتكون من أكثر من ٢٠ طائرة نقل عسكرية، وطائرات عمودية تعمل في العراق أيضا لنقل الجنود والمرتزقة والقيام بعمليات عسكرية وأمنية لقتل العراقيين، خارج نطاق فعاليات الجيش النظامي الأمريكي، وبعيدا عن النظم والقوانين التي تتحكم بالعمليات العسكرية النظامية أو حتى المدنية منها.

وقد كشفت مذابح بلاك ووتر الأخيرة في العراق كشفت كيف أن هذه الشركة ترتكب جرائمها رغم أنف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي نفسه، وترفض قرارات حكومته، ومعتبرة نفسها الحاكم الفعلي في العراق، وليس حكومة المالكي ولا وزارة داخليته !

وربما يكون هذا هو أحد الأسباب التي دفعت الشركة لشن عدة حملات دعائية لتحسين صورتها فشلت جميعها في ذلك .

الغريب أن الشركة حاولت أيضاً في إطار عمليات تجميل الصورة تغيير شعار الشركة، وكأن تغيير الشعار بديلاً لتغيير السياسة، ووقف مسلسل القتل !!

ويتمثل شعار بلك ووتر في مخلب دب مطبوعا في شعره دوائر التهديف الخاصة بالبنادق باللون الأحمر على الناس . وتقول الشركة أنها اكتشفت فيه نوعاً من العنف، وتسعى إلى تغيير صورتها لدى الجمهور، من خلال تغييره !!

وتتألف شركة بلاك ووتر اليوم من تسع شركات أبرزها :

• مركز "بلاك ووتر" للتدريب : ويقدم هذا المركز خدمات التدريب التكتيكي والتدريب على استخدام السلاح لوكالات وأجهزة عسكرية وحكومية وأمنية داخل وخارج الولايات المتحدة. كما يتيح المركز العديد من الدورات الدراسية المفتوحة للتسجيل وبشكل دوري على مدار السنة، تتدرج من دورات التدريب على القتال الفردي إلى التدريب على أنشطة القناصة.

• بلاك ووتر تارغيت سيستيمز: تقدم هذه الشركة دورات عسكرية في التدريب على فنون إصابة الأهداف.

• بلاك ووتر سيكيورتي كونسالتينغ: وتنهض هذه الشركة في تقديم خدمات الإستشارة الأمنية. تأسست هذه الشركة في عام ٢٠٠٢ وأصبحت واحدة من ١٨٠ شركة أمنية خاصة تعمل في العراق على حماية المسؤولين والمنشآت. وتتضمن أنشطة هذه الشركة تدريب قوات الجيش والشرطة الجديدة في العراق وتقديم أشكال أخرى من الدعم لقوات التحالف الموجودة في العراق.

ويشار إلى أن هذه الشركة أصبحت مجهزة بشكل جدي ويعرف عنها إمكانية استخدام أنواع عديدة من طائرات الهيليكوبتر بضمنها يتيل بيرد" و"سكورسكي".

• بلاك ووتر كي – ٩: وهي عبارة عن مركز لتدريب الكلاب البوليسية على العمل ضمن دوريات متخصصة في العمليات العسكرية وفي اكتشاف المتفجرات والمخدرات إلى جانب وظائف متنوعة أخرى ضمن الواجبات العسكرية ومهمات فرض القانون.

• بلاك ووتر إيرشيب إل إل سي: تختص هذ الشركة التي تأسست في يناير ٢٠٠٦ بتصنيع طائرات من دون طيار يتم التحكم بها عن بعد.

• بلاك ووتر ماريتايم سيكيوريتي سيرفيسيز: وتقدم هذه الشركة خدمات التدريب التكتيكي لوحدات القوات المتخصصة في حماية المناطق البحرية.

• ريفين ديفيلويمنت جروب: تأسست هذه الشركة في عام ١٩٩٧ بهدف تصميم وبناء مرفق للتدريب تابع لشركة "بلاك ووتر" في ولاية نورث كارولاينا.

• جريستون ليمتيد: وهي شركة خاصة للخدمات الأمنية مسجلة في جزيرة باربيدوس وتوظف ثلث سكان هذا البلد للقيام بأعمال أمنية بحرية.

أما المقر الرئيسي لشركة بلاك ووتر في ولاية نورث كارولاينا فيتكون من عدة منشآت داخلية وخارجية، تمتد على مساحة ٢٨ كيلومترا مربعا.

وتعد هذه المرافق واحدة من أكبر المنشآت للتدريب على السلاح في العالم. وتؤكد دعايات الشركة بأن بلاك ووتر تدير "أكبر مرفق في الولايات المتحدة للتدريب على السلاح".

وفي شهر نوفمبر عام ٢٠٠٦، كانت بلاك ووتر تعلن عن استحواذها على مرفق مساحته ٢٤٠ كيلومتراً في ولاية شيكاغو، أطلق عليه اسم "بلاك ووتر نورث". وقد بدأت الشركة العمل بهذا المرفق خلال العام ٢٠٠٧.

كما تسعى الشركة لافتتاح موقع آخر لها بالقرب من مدينة بوتريرو في ولاية كاليفورنيا مخصص لعمليات التدريب العسكري.

الجديد أن مجموعة بلاك ووتر قد بدأت قبل نهاية عام ٢٠٠٧ في دخول مجال التجسس بقوة، ويبدو أنها بعد احترافها الأمن "القتل"، ونجاحها في اختطاف دور وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون"، سال لعابها لاختطاف دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية "سي. آي. إيه"!!

وهكذا بدأت الشركة في عمليات البحث عن معلومات استخبارية بخصوص الكوارث الطبيعية، والحكومة الصديقة، والتنظيمات واللوائح الخارجية، والتطورات السياسية العالمية، لحساب عملاء في قطاعي الصناعة والحكومة!!

وقد أطلق على الشركة الجديدة اسم "حلول استخبارية شاملة"، وتضم مجموعة من الشخصيات الكبرى في وكالات مثل وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الاستخبارات الدفاعية. وهو ما يعكس وضع المسؤولين العسكريين السابقين الذين يديرون بلاكووتر.

وتقدم الشركة الجديدة التي أسندت رئاستها إلى مات ديفوست خبير الأمن الالكتروني وإدارة المخاطر، يعاونه كوفر بلاك نائب رئيس الشركة الأم خدمات استخبارية. وبسبب تبعيتها لصاحب الشركة الأم اريك برنس الملياردير والضابط السابق في القوات الخاصة الاميركية المعروفة باسم سيل، فإن توسعات بلاك ووتر أصبحت تعكس تداخل الخطوط بين الحكومات والصناعة والنشاطات التي كان يقوم بها في الماضي عملاء يعملون في الظل.

ويوجد مقر الشركة الاستخباراتية الجديدة "توتال انتل" في الطابق التاسع في عمارة في "بالستون" على غرار مركز مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية الذي كان يديره كوفر بلاك، ويجلس المحللون في حجيرات مفتوحة في وسط الغرفة وفي مكاتب زجاجية لكبار المسؤولين على الأطراف.

ويجلس مجموعة من المحللين في العشرينيات والثلاثينيات من أعمارهم على أجهزة كومبيوتر متطورة، يفحصون مواقع الأنترنت، وقواعد المعلومات والصحف وغرف الدردشة.

ويطلق على الغرفة مركز الدمج العالمي، يعمل على مدار الساعة، حيث يبحث المحللون عن تحذيرات حول كل شيء من المؤامرات الإرهابية في مواقع الجماعات الإسلامية المتطرفة إلى اضطرابات سياسية محتملة في آسيا، وإضرابات العمال في أميركا الجنوبية وأوروبا، والاضطرابات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على أعمال شركة ما.

ويقول كوفر بلاك : "لسنا شركة مخبرين خاصين. نقدم معلومات استخبارية لعملائنا. لا تتعلق بإلتقاط الصور. هذا استخبارات في مجال الأعمال. ونجمع المعلومات المتوفرة علنية. وهو عمل مشروع تماما. ولا ننتهك أية قوانين".

وقد أسس برينس توتال انتل. قبل عشر سنوات مركزا لتدريب قوات تطبيق القانون، تحول مع مرور الوقت إلى شركة برأسمال قدره نصف مليار دولار يطلق عليها بلاك ووتر وورلدوايد .

ولدى برينس- كما أسلفنا - تسع شركات أخرى في مجموعته، تقدم مجموعة واسعة من الخدمات الأمنية والتدريب، منها بلاكووتر سكيوريتي كوتسالتينغ التي ارتكب مرتزقتها مذبحة ساحة النسور في العراق !!

وقد أسس برينس الشركة بشراء شركتين يملكهما مات ديفوست خبير الأمن الالكتروني وادارة المخاطر هما مركز ابحاث الارهاب وتكنيكال ديفنس ودمجهما مع مجموعة بلاك ووتر كونسالتينغ غروب .

ويدير ديفوست العمل اليومي، ويشرف على ٦٥ موظفا يعملون طوال الوقت. وفي مركز الدمج العالمي، يراقب محللون شباب النشاطات في اكثر من ٦٠ دولة. ولا تكشف الشركة عن معلوماتها المالية ولا اسماء عملائها ولا غيرها من التفاصيل.

وما دمنا قد تطرقنا إلى أنشطة بلاك ووتر المترامية، وتوسعاتها، فإنه يجدر بنا التوقف عند دورها في السودان، الذي تضعه نصب أعينها بعد العراق !!

وكانت تقارير لمجلة "فيرجينيا بايلوت" الأميركية قد أشارت - في عددها الصادر يوم ١٧ يناير عام ٢٠٠٧ - إلى أن شركة بلاك ووتر أنشأت شركة متفرعة عنها اسمها "جري ستون ليمتد" خطط لها أن تتخصص في تقديم الخدمات الأمنية لعمليات الأمم المتحدة الانسانية، في مناطق النزاعات، التي تنوي المنظمة الدولية التدخل فيها ومنها السودان !!

كما أكدت مجلة أميركية أخرى اسمها "فيرجينيان ريبورت" في ٢٠ يناير، أي بعد ثلاثة أيام من نشر التقرير السابق، أن "بلاك ووتر في صدد الدخول في تعاقد لتقديم خدمات أمنية في جنوب السودان المسيحي". وأضافت أن "إزيكيل لول جاتكوث" الذي وصفته بأنه ممثل حكومة جنوب السودان في واشنطن، ذكر أن: "بلاك ووتر" ستشرع في تقديم برامج تدريبية خلال عام ٢٠٠٧ في جنوب السودان خصوصا أن الحكومة الأميركية قد رفعت قيودا جزئية عن شركات أميركية لتعمل في جنوب السودان!!

وكان دبلوماسي سوداني كبير قد كشف عن أن: "شركة الجنود المرتزقة الأمريكية بلاك ووتر ذات العلاقات الوثيقة مع كبار مسئولي الإدارة الأمريكية تسعى حاليًّا للحصول على الأذون اللازمة من حلف الناتو، أو الإدارة الأمريكية، أو الأمم المتحدة، كي تباشر نشاطها في السودان، وخصوصًا في إقليم دارفور" !!

وألمح السفير جمال محمد إبراهيم الناطق الرسمي السابق باسم وزارة الخارجية السودانية وسفير الخرطوم الحالي في بيروت إلى "أنها ستدخل السودان تحت اسم شركة أخرى هي: جري ستون ليمتد" !!

وتساءل السفير جمال محمد إبراهيم مستنكراً في مقال نشره يوم ٢١ أكتوبر عام ٢٠٠٧ بصحيفة "النهار" اللبنانية: "هل يكون في دخول مؤسسة بلاك ووتر تحت اسم جري ستون ليمتد إلى جنوب السودان، أو إلى دارفور عبر ثغرة توفير الحماية الأمنية للقوات الدولية، فيما إذا تيسرت لها الأذون اللازمة، هي في مصلحة تحقيق الأمن والاستقرار في السودان ؟ .

ونقل السفير عن تقارير لمجلة "فيرجينيا بايلوت" الأمريكية بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٠٧ تأكيدها أن مؤسسة "بلاك ووتر" -التي أثارت مشاكل مؤخرًا مع الحكومة العراقية- أنشأت شركة متفرعة عنها اسمها "جري ستون ليمتد"، خطط لها أن تتخصص في تقديم الخدمات الأمنية لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية في مناطق النزاعات التي تنوي المنظمة الدولية التدخل فيها، ومن بينها إقليم دارفور.

ويقول السفير في مقاله أيضاً : إن مجلة أمريكية أخرى اسمها "فيرجينيان ريبورت" نشرت أيضًا في يناير الماضي أن مؤسسة بلاك ووتر في صدد الدخول في تعاقد لتقديم خدمات أمنية في جنوب السودان، وأن السيد أزيكيل لول جاتكوث الذي وصفته بأنه ممثل حكومة جنوب السودان في واشنطن، ذكر أن مؤسسة "بلاك ووتر" ستشرع في تقديم برامج تدريبية لصالح هذه الحكومة خلال أسابيع في جنوب السودان، خصوصًا أن الحكومة الأمريكية قد رفعت قيودًا جزئية عن شركات أمريكية لتعمل في جنوب السودان.

وأفرد السفير السوداني في لبنان مساحة كبيرة في مقاله للحديث عن علاقة بلاك ووتر بالمحافظين المسيحيين في إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش ومساعيها للدخول إلى دارفور، بحجة حماية القوات الدولية (الهجين) والتي وافقت الخرطوم على انتشارها بدارفور، كي يدلل على النوايا غير الحسنة تجاه تدخل شركات المرتزقة في السودان.

كما أسهب في الحديث في مقاله المعنون: (كوفر بلاك وبلاك ووتر وبلاك سودان) عن "كوفر بلاك (رجل المخابرات الأمريكية) الذي وصفه بأنه "الرجل الذي أدى دورًا رئيسيًّا في عملية اقتناص الإرهابي كارلوس، حين كان مختبئًا في الخرطوم العقد الماضي، وهي العملية التي جرت بتنسيق محكم كما هو معروف، بين الأجهزة الأمنية السودانية والفرنسية والأمريكية، وانتهت بكارلوس حبيسًا في السجون الفرنسية.

وكشف عن أن عيون "القاعدة" الوليدة كانت تطارد كوفر بلاك، وكادت أن تقتنصه أيضًا، في منتصف التسعينيات، لكنه أفلت، وتم نقله بعد ذلك من الخرطوم إلى رئاسة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في لانجلي، حيث أشرف على تنفيذ خطة لمطاردة قيادات "القاعدة"، في كهوف تورا بورا في أفغانستان.

وغادر "كوفر بلاك" وكالة الاستخبارات ليلتحق بمؤسسة "بلاك ووتر" الأمنية الخاصة في فبراير عام ٢٠٠٥ وفي مارس عام ٢٠٠٦، شارك كوفر بلاك في ورشة

عمل شبه أكاديمية في الأردن، وأعلن هناك أن مؤسسة "بلاك ووتر" ستكون على استعداد للمشاركة بقوات مخصصة في قوات حفظ السلام ترسل إلى دارفور، وأن "بلاك ووتر" تسعى للحصول على الأذونات اللازمة: إما من الأمم المتحدة، أو من "الناتو"، أو من حكومة الولايات المتحدة، كما جاء في مقال السفير جمال إبراهيم بالنهار اللبنانية.

والمعروف أن الثري الأمريكي "أريك برينس" صاحب بلاك ووتر، والعضو الناشط في الجماعات المسيحية قد دأب على تنظيم الحملات المعارضة للحكومة السودانية .

ويقول سفير السودان في بيروت أن كوفر بلاك شارك في شهر مايو عام ٢٠٠٦ في ورشة عمل شبه اكاديمية في الاردن ، واعلن هناك ان مؤسسة بلاك ووتر ستكون على استعداد للمشاركة بقوات مخصخصة في قوات حفظ السلام ترسل الى دارفور،

هذه هي بإيجاز شديد قصة صعود شركة بلاك ووتر، أو شركة "الماء الأسود" كما تقرأ الترجمة الحرفية لاسمها . ونلاحظ هنا أن أخطر ما في هذه الشركة هو نشأتها الصليبية، وسعيها للمزاوجة بين الدين وبين العمل السياسي والعسكري، الأمر الذي ينعكس علي طريقة أداء مرتزقتها في المناطق العربية والمسلمة، والدليل ظهر بوضوح في الفلوجة حينما تعمدوا قصف وتدمير قباب المساجد وتدمير المنازل علي أهلها ولم يسلم منهم لا طفل ولا شيخ وكأنهم يقلدون الصليبيين القدامي في قتلهم الشيوخ والعجائز في القدس !

وتحت عنوان "الرؤية لدعم الأمن والسلام والحرية والديموقراطية في كل مكان" يستقبلك الموقع الرسمي للتجنيد في بلاك ووتر . ويشدّد على أن جميع المتعاقدين عليهم أن يحملوا الجنسية الأميركية ويقسموا على احترام الدستور الأميركي في المستويات العليا من التجنيد.. لكن واقع أكبر جيش خاص في العالم يختلف عن الصورة الملمعة للشركة المتورطة في عشرات الانتهاكات، والاعتداءات، وتهريب السلاح والقتل، وسفك الدماء في العراق، وأماكن أخرى من العالم .

"بلاك وُوتر"...
وقضية خصخصة
الحرب !!



الفصل الثالث

الفصل الثالث

كان الأمن ولايزال هو هاجس البشرية على مر العصور، بل هو مطلب أساسي لحياة الإنسان، ولا بديل عنه، ويتوقف عليه كل إنجاز تنموي حضاري، وهو مقياس لتقدم الأمم ورقي الشعوب، فمن البديهي ألا يستطيع الناس العيش والإنتاج وإقامة أي نوع من أنواع الحضارات أو بناء الأوطان إلا إذا شعروا بالأمن والأمان، والشعور بالأمن يجب أن يكون شعوراً مستمراً، فاضطراب الأمن للأفراد في أي مجتمع يؤدي إلى اضطراب الأمن في الدولة.

وقد نال التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص قسطاً وافراً من الاهتمام، وقد يكون تحويل ملكية مشروعات القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص حلاً لمشكلات القطاع العام الإدارية والاقتصادية، وقد يكون تخصيص بعض الخدمات الأمنية حلاً أيضاً، وإزاء ذلك ظهرت فكرة خصخصة الخدمات الأمنية، والتي تعتبر من الوظائف التقليدية للدولة، ولكن ازدياد خطر الجريمة واتساع آثارها المدمرة ألقى على كاهل الأجهزة الأمنية أعباء، لم تعهدها من قبل، الأمر الذي دعا إلى الوراء، لخصخصة بعض الخدمات الأمنية بهدف توزيع العمل الأمني، ومشاركة القطاع الخاص في تحقيق الأمن، والحفاظ عليه . . ولكن في نطاق محدود، لا يختطف دور الدولة الوطنية، أو تحل محل أجهزتها الأمنية أو مؤسستها العسكرية !!

ويعرف التخصيص بأنه عملية تغيير في الملكية، أو الإدارة للمؤسسات والمشاريع والخدمات العامة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، وهو يحدث عندما تحول الحكومة مسؤولية تقديم الخدمات العامة، التي كانت تتولاها إلى شركات خاصة، ويدفع المستفيدون من هذه الخدمات أجوراً مقابل الحصول عليها .

ومن هنا رأى البعض أن خصخصة المهام الأمنية وإسنادها للقطاع الخاص المؤهل سيساعد كثيراً على توفير المناخ الأمني في المنشآت والمرافق الحيوية في الوطن، مما يساعد في زيادة الإنتاجية والتوسع في المزيد من الاستثمارات الخدمية والتجارية .

وعن مفهوم الخصخصة الأمنية في نطاقها الطبيعي قبل أن يحولها الأمريكيون إلى جيوش موازية من المرتزقة، وتجار الموت، يمكن القول إنها تعني إيجاد محور أمني تعاوني بين السلطات الأمنية للدولة والقطاع الخاص بما يضمن اضطلاع القطاع الخاص بمسؤولية تطبيق الإجراءات والنظم الأمنية على المرافق الصناعية والتجارية والخدمية التي يستفيد منها المواطن .

ويجب أن يحدد هذا الجهد التعاوني المهام الأمنية المراد تحويلها للقطاع الخاص بما يخدم تحقيق الأمن الوطني العام لغرض إغلاق جميع الثغرات الأمنية، وبأسلوب حضاري علمي متميز يحقق أهداف الدولة في الحفاظ على أمن متميز يساعد المؤسسات الخدمية والتجارية والصناعية في البلاد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية بطريقة تكفل تأمين الخدمات الأمنية لجميع المواطنين، وباستخدام الإجراءات والأساليب الحديثة لتقديم الخدمة.

كما أن هناك بعداً اقتصادياً لخصخصة بعض الخدمات الأمنية يتمثل في تحريك رؤوس الأموال المجمدة لدى البنوك، وتعزيز جهود القطاع العام في مساندة وتقديم خدمات أمنية متميزة من حيث الكفاءة الآلية والبشرية، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين من خلال التدريب والتوظيف .

أما الخدمات الأمنية التي يمكن أن تخضع للخصخصة، فهي قطاعات الدفاع المدني، أمن الطرق، الخدمات المرورية، وخدمات الجوازات، والبنوك، والمؤسسات المصرفية، التي تنقل الذهب والأموال عبر عربات مصفحة، والشركات بمختلف نشاطاتها، والمصانع، وشركات الطيران، وشركات الكهرباء والغاز الطبيعي

وشركات المياه، والمستشفيات والمرافق الصحية، والفنادق والمجمعات السكنية، والمتاحف ودور الآثار، وشركات النقل، والجامعات والمرافق التعليمية، ومحطات الإذاعة والتلفزة وشركات الصحف والمجلات .

ولكن هذا المفهوم اتسع بصورة مأساوية، منحرفاً بشكل صارخ عن مجالاته الممكنة ليمارس الدور المستحيل !!

ومن هنا جاءت الشركات العسكرية الخاصة كشركات تجارية مثل غيرها تسعى للربح، لكنها تقدم خدمات هي تقليدياً من اختصاص القوات المسلحة الوطنية التي لا يجب أن ينازعها فيها أحد ، فأصبحت هناك شركات أمريكية مدنية من النواحي القانونية والهيكلية التنظيمية، مثل بلاك ووترز، وإن كانت تستخدم مرتزقة، وعناصر وضباطاً من قدامى الجيوش النظامية .

وتعمل هذه الشركات في أكثر من خمسين منطقة ساخنة في العالم، لكن زبونها الأول هو دافع الضرائب الأميركي . فقد وقعت واشنطن أكثر من ثلاثة آلاف عقد مع مثل هذه الشركات خلال العقد المنصرم . وجاء ذلك في ظروف انتهاء الحرب الباردة، وتقليص حجم القوات المسلحة الأميركية إلى الثلث تقريباً وتطور أجهزة المراقبة والانتشار، ومكننة الحرب العصرية.

وحتى في الحرب على العراق بقيت الصناعة العسكرية الخاصة طي الكتمان، فعندما أسقطت طائرة لـ "سي. آي. إيه" بطريق الخطأ، طائرة مدنية تقل عدداً من المرتزقة الأميركيين فوق البيرو عام ٢٠٠١، كان قليل من الناس يعرفون أن طائرة الـ "سي. آي. إيه" تستخدمها شركة خاصة بموجب عقد، هي شركة "أفيايشن دفلويمنت كورب" .

وعندما قتل مسلحون فلسطينيون ثلاثة أميركيين في غزة في خريف عام ٢٠٠٣، معظم الناس كانوا يجهلون أن هؤلاء الثلاثة يعملون لشركة عسكرية خاصة من فرجينيا هي "داين كورب" .

ورغم أنها حديثة العهد - منذ حوالى عشر سنوات - فإن وزارات الدفاع والداخلية وقوات الأمن والاستخبارات التابعة لدول غربية كبرى باتت تلجأ إلى خدمات هذه الشركات الخاصة التي باتت تحقق دخلاً سنوياً يربو على مئة مليار دولار، وأضحى لها لوبيات وجماعات مصالح حقيقية ذات نفوذ في واشنطن.

ففي عام ٢٠٠١، وحده أنفقت عشر شركات عسكرية خاصة أكثر من ٣٢ مليون دولار في عمليات "لوبيينغ". وقدمت ١٢ مليون دولار: للحزبين الرئيسيين في واشنطن.

فقد دفعت شركة هاليبرتون ٧٠٠ ألف دولار بين ١٩٩٩ و٢٠٠٢ منها ٩٥ في المئة للحزب الجمهوري، ودين كورب دفعت ٥٠٠ ألف، ٧٢ في المئة منها للحزب نفسه.

وقد انخفضت مساهمات هاليبرتون إلى النصف بعد وصول ديك شيني نائب بوش إلى البيت الأبيض، لأنها لم تعد مضطرة إلى دفع المال، بعد أن أضحت في مركز القرار حيث ارتفعت قيمة العقود التي وقعتها إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه .

وكانت هذه الشركات العسكرية الخاصة حاضرة لتنفيذ عمليات قذرة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، ليس فقط في أفغانستان، بل وفي نقاط ساخنة أخرى من العالم .

ففي الفيليبين، حاربت ضد الجماعات الاسلامية، أمنت شركة دين كورب كل العمليات اللوجستية الضرورية، وكانت قد انخرطت في الحرب على مهربي المخدرات في كولومبيا. وعندما أرسلت الولايات المتحدة فرقة للتدريب العسكري في جيورجيا كانت مؤلفة في مجملها، من العاملين في شركات عسكرية خاصة.

وفي غوانتانامو حُبس أعضاء من طالبان والقاعدة في سجن عسكري بنته شركة "كي . بي آر" المتفرعة من هاليبرتن تشيني، واستجوبوا بمساعدة متعاقدين من شركة "تيتان" الخاصة.

ولكن مع حرب الخليج الثانية بدأت هذه الصناعة العسكرية تصبح حقيقة صناعة راشدة. لقد كانت مساهمة الشركات الخاصة أساسية في التحضيرات والتدريبات والتموين، وحتى في رسم خطط المعارك .

وفي شهري مارس وأبريل عام ٢٠٠٣، خلال المعارك الكبرى ساهمت الشركات الخاصة في كل شيء تقريباً : من التموين إلى اللوجستيك إلى سكن الجنود وصيانة الأسلحة حتى المتطورة منها مثل طائرات الشبح، وإف -١١٧، والتجسس U-٢، والأباتشي، والجلوبال هاوك، ودبابات م -١، ونظم الدفاع المضاد للطائرات على السفن الحربية.

وقد اعتمد الإنجليز والأوستراليون وغيرهم من حلفاء أميركا – فيما بعد– أي في غزو الغراق على الشركات الخاصة التي ازدادت مساهمتها بمقدار عشرة أضعاف، عما كانت عليه في حرب الخليج الثانية.

وهكذا يتفق المراقبون على أن الحرب على العراق كانت الحرب الأولى "المخصخصة" في التاريخ.

وبعد الاحتلال ومع الانحسار التدريجي للآمال والتوقعات المتفائلة، زاد الاعتماد على القطاع العسكري الخاص إلى درجة أن الأرقام، ولو غير الدقيقة، تتكلم عن وجود حوالى عشرين أو ثلاثين ألف مرتزق ينتمون إلى عشرات الشركات الخاصة في العراق اليوم التي تعمل في مجالات الدعم العسكري والتدريب والاستشارات والقيام ببعض المهام التكتيكية والأمنية، فضلاً عن حراسة الشخصيات المهمة .

وهكذا نجد هذه الشركات تمارس مهاما أساسية، وإن كانت الشركات الخاصة لاتشكل جزءاً من القوات النظامية، الأمر الذي يؤدي إلى بعض التضارب والتخبط في تقاسم المعلومات وفي الحقوق والمسؤوليات لدى خوض المعارك .

ومن المؤكد أن نصيب القطاع العسكري الخاص سوف يزداد في العراق مع الفشل الأميركي في الإمساك بالوضع . هذا القطاع يسهم في التخفيف من الكلفة السياسية للحرب، ومن الحاجة للمزيد من جنود الاحتياط والحلفاء، فضلاً عن أن الشركات الخاصة ليست ملزمة بالإعلان عن خسائرها البشرية والمادية، ولا عن نشاطاتها، وعدد عناصرها وغيره، كما هي حال الجيوش النظامية .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات، بعناصرها المنتمين لأكثر من ثلاثين جنسية، توفر لإدارة بوش تحالفاً دولياً من نوع مختلف في العراق . هؤلاء يزيد عددهم على أي قوة نظامية حليفة بما فيها البريطانية نفسها.

لقد بات العراق منجم ذهب حقيقياً، حيث تزيد الأرباح على المخاطر رغم كل شيء . هذا ما يقوله دونسان بوليفانت مدير شركة "هندرسون ريسكز" البريطانية. ويكسب جنود الشركات العسكرية الخاصة ثلاثة أضعاف ما يكسبه زملاؤهم في القوات النظامية. ويعكس سلم الرواتب ذلك حيث يقبض عنصر النخبة الأميركي الآتي من " القبعات الخضر " حوالى ألف دولار في اليوم الواحد، وهو مبلغ يتقاضاه الجندي النيبالي أو الفيدجي في الشهر.

ويطرح هذا علامات استفهام عن قدرة الجيوش النظامية على منافسة القطاع الخاص مع الوقت ومنع عناصرها من الانشداد إلى إغراءاته والانصراف إليه . الحقيقة أن هناك رؤساء أنظمة كانوا يلجأون منذ وقت طويل إلى خدمات المرتزقة، ومنذ وقت ليس بالطويل أخذت الجيوش النظامية تنخرط في اقتصاد السوق، واللجوء إلى خدماته . لكن خصخصة الدفاع وتدريب الجنود وقيادة العمليات الهجومية والنقل واللوجستيك وغيره هي أمر جديد بالتأكيد. الجديد أكثر من ذلك أن هذه الخصخصة لم تعد اليوم موضوعاً يتطرق إليه بعض الخبراء والاستراتيجيين بكثير من الحياء والخفر. إنه تطور بدأ يفرض نفسه بقوة وبسرعة البرق باسم العقلنة الاقتصادية والفاعلية وسياسة الحد الأدنى من الخسائر البشرية . فلماذا نرسل

جنودنا إلى الموت إذا كان ثمة من يقدم نفسه للذهاب بدلاً منهم في مقابل حفنة من المال ؟! سؤال يحظى بتأييد الرأي العام في الدول الغربية، التي لم تعد تخفي اعتمادها على قطاع يبدو أن أمامه عصر ذهبي، فالطريق لا يزال في بدايته وهو واعد بالربح والمزيد من الحروب.

وهناك دراسة في غاية الأهمية للباحث والمفكر السياسي الأمريكي تشالمرز جونسون بعنوان : "هذا هو المستقبل: حين تصبح الحرب أكثر الأعمال ربحًا، علينا أن نتوقع المزيد منها" تتحدث عن خصخصة الجيش الأمريكي وتضم معلومات غاية في الأهمية تساعد على فهم ما يحدث في العراق، وعلى فهم بعض جوانب نشاط المقاومة التي تبدو لعدد من الناس غير مفهومة أو غير مبررة .

يقول الكاتب : خلال حرب العراق الأولي في ١٩٩١ ، كان واحد من كل مائة جندي أمريكي موظفًا من قبل شركة خاصة. في حرب العراق الثانية اقتربت النسبة إلي واحد من كل عشرة وقد نشرت الـ " واشنطن بوست " تقريرا بأن ثلث نفقات حرب العراق الآخذة في الزيادة سريعا تذهب إلي حسابات خاصة في البنوك الأمريكية.

كانت الفكرة الأصلية من هذا التدفق للدولارات الفيدرالية هي توفير الأموال. ففي رؤية دونالد رامسفيلد، سوف تعكس خصخصة الجيش نفس انضباط السوق علي الحرب نفسها في ١٩٩٥ .

وقبل عودته إلى واشنطن بوقت طويل، قدم رامسفيلد إلي أمريكا (أفكارا من عالم المال حول تقليص دور الحكومات) وهي دراسة أوحت بها خبرته كرئيس موظفي البيت الأبيض ووزير للدفاع (في إدارة جيرالد فورد) ورئيس مجلس إدارة لشركتين أمريكيتين عملاقتين (جنرال انسترومينت كورب وجي دي سيرل) .

وقد كتب في دراسته يقول : "إن برامج الحكومة معزولة بشكل كبيرعن اهتزاز السوق ولهذا لايسمح لها بإمكانية الفشل. وأحيانا لاشيء أقل من خصخصة صريحة يمكن أن تعيد الانضباط" .

لاحظوا النسبة المتصاعدة خلال أقل من خمسة عشر عاماً من واحد إلى مائة إلى واحد لكل عشرة جنود .

ويتابع الكاتب شارحاً سبب عمل هؤلاء المدنيين المتعاقدين مع الجيش الأمريكي فيقول : "وخلال أعوام التسعينيات بدأ البنتاجون يتعاقد مع الشركات الخاصة لتوفير كل خدمة يمكن تخيلها في الجيش ماعدا إطلاق البنادق وإسقاط القنابل. ونتيجة لذلك انبثقت شركات كثيرة جديدة يحدوها الأمل في الحصول علي عقود بمبالغ كبيرة وأرباح مضمونة. وقد قامت هذه الشركات بأعمال الصيانة والأمن وبالتالي، فقد ولت أيام قيام الجندي بواجبات الحراسة أو تنظيف المراحيض إلي غير رجعة" .

وأفضل مثال على هذا هو معسكر بوندستيل الفاخر في البلقان الذي تديره شركة كيلوج وبراون وروت. وحدث أنه فور انتهاء حملة قصف يوغسلافيا في يونيو ١٩٩٩ انتزعت الولايات المتحدة من الملاك ألف هكتار من الأرض الزراعية في يوروسيفاك في جنوب شرق كوسوفو قرب الحدود المقدونية وأقامت عليها في أقل من أربعة شهور معسكر بوندستيل وهو أكبر وأغلى قاعدة منذ حرب فيتنام حيث بلغت تكاليف بنائها حوالي ٦ر٣٦ مليون دولار وتكاليف إدارتها ١٨٠ مليون دولار سنويا.

وتقوم شركة كيلوغ وبراون وروت بصيانة الثكنات وإعداد الطعام ومسح الأرض ونقل كل التجهيزات وتشغيل أنظمة الماء والصرف الصحي. يعمل لديها حوالي ١٠٠٠ عسكري أمريكي سابق وحوالي ٧٠٠٠ من الألبان سكان المنطقة. وتوفر الشركة ٦٠٠٠٠٠ جالون ماء كل يوم وكهرباء يكفي مدينة من ٢٥٠٠٠ نسمة وتغسل ١٢٠٠ حقيبة ملابس وتطبخ وتقدم ١٨٠٠٠ وجبة طعام كل يوم. وكان المعسكر مكتظا إلي درجة أن الشركة كانت تنظف المكاتب ٤ مرات باليوم والثكنات ثلاث مرات(٢) ويقول الجنود العاملون في بوندستيل علي سبيل الفكاهة إن الزي الذي يرتدونه ينقصه باج واحد يقول (برعاية براون وروت) وتقدم الشركة خدمات مماثلة في القواعد فى تركيا وأوزبكستان وغيرهما.

أي أن هؤلاء المرتزقة، الذين يعملون في شركات الأمن الخاصة، يطبخون وينظفون ويغسلون وينقلون العتاد العسكري .. وبالتالي فقد انحصرت مهمة الجندي الأمريكي إلى إسقاط القنابل فقط . ويترتب على هذا الأمر ضياع الحدود الفاصلة بين ما هو مدني وما هو عسكري . فالذي يقوم بحراسة المعسكرات والذي ينقل العتاد أو يطبخ داخل المعسكرات ويعمل لحساب شركة أمن خاصة . هل هو مدني أم عسكري ؟ مع العلم أنه، في التنظيم التقليدي للجيوش، إن الأعمال التي يقوم بها هذا المرتزق هي من صلب أعمال العسكريين . وإن قطع خطوط الإمداد ومهاجمة حراس المعسكرات وقوافل العتاد هو في صلب الأعمال العسكرية . فهل من يقومون بهذه الأعمال غير عسكريين ؟!

لكن هل يتوقف الأمر عند هذا الحد ؟ أبداً استعانت قوات الاحتلال بالمرتزقة حتى في الأعمال العسكرية فهم يقومون بالتفجيرات ومنهم تتشكل فرق الاغتيال وحراسة الشخصيات الهامة. وقد لجأت قوات الاحتلال للاستعانة بهم لأنهم ليسوا بعسكريين ظاهرياً .

وبالتالي، فعندما يقتلون لا يحسبون ضمن الخسائر العسكرية، التي يعلنها البنتاجون وهذا أمر له أهميته للرأي العام الأمريكي شديد الحساسية تجاه خسائره البشرية . كما أنهم يعملون بعيداً عن الأعراف العسكرية وبعيداً عن إتفاقيات جنيف، التي لا يزال خرقها يشكل إحراجاً للجيوش النظامية .

وقد كثر الحديث - مؤخراً - عن استخدام الشركات الأمنية كوسيلة لخصخصة الحروب، أو خوضها بالإنابة عن جيوش الدول النظامية، بعد فضيحة شركة بلاك ووتر في العراق، عندما كُشف عن إقدامها على قتل المواطنين المدنيين العراقيين بدم بارد، وعرف بنفس الوقت الحماية الأمريكية القانونية المعطاه لأفرادها، بحيث تسمح لها هذه الحماية بالقيام بأبشع الجرائم ضد المواطنين الأبرياء، ولا يخضع مرتكبو هذه الأفعال البشعة من منتسبيها للملاحقة القانونية. أكان ذلك من الحكومة العراقية او من القانون الأمريكي نفسه.

وهذه "الحماية القانونية" لا يتمتع بها جنود الاحتلال الأمريكي أنفسهم. ويدلل على هذا تقديم بعض الجنود الأمريكيين للمحاكمة العسكرية الأمريكية، بسبب ارتكابهم لأعمال قتل ضد المواطنين المدنيين العراقيين .

وبمعزل عن تقيمنا لهذه المحاكمات ومدى انسجامها مع الجرم الذي ارتكبه هؤلاء الجنود. إلا أن "الحماية القانونية" للشركات الأمنية ومنتسبيها، يضعهم فوق القانون الدولي باعتبار القوات الأمريكية قوات احتلال، والقانون الأمريكي والقانون العراقي.

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد أثيرت الكثير من الأسئلة في أمريكا نفسها سواء على مستوى الكونغرس والصحافة والشارع معاً، عقب انكشاف جرائم الشركات الأمنية، والذي أحضرها معه بول بريمر حاكم العراق الأمريكي الأول، بعد احتلاله عام ٢٠٠٣ . ليس حول جرائمها فقط، وإنما حول جهة المسؤولين الرسمية عنها، هل هي وزارة الخارجية ؟! .. أم وزارة الدفاع ؟!، وعن التمويل المالي الضخم لهذه الشركات والمنظم بعقود مع الحكومة الأمريكية.

الحقيقة أن هذه الشركات تذكرنا بجيوش المرتزقة التي اشتهرت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، والتي قامت بأعمالها خدمة للقادة الدكتاتوريين لأكثر من بلد في العالم، ولمصلحة الشركات الأمريكية وغيرها من الشركات، وقامت بعمليات تيغير أنظمة، وإقامة أنظمة بديلة كما حدث في مدغشقر في حينه . وبرز من بين قادة جيوش المرتزقة الفرنسي الشهير بوب دينار.

وهكذا فجرت فضيحة شركة بلاك ووتر الأمريكية في العراق قضية في غاية الأهمية والخطورة، ألا وهي " خصخصة الحرب " !!

فالحرب لم تعد حكراً تختص به الدولة، بمعنى أن الدولة لم تعد عضواً مركزياً فاعلاً في القيام بالحرب، بل أصبح بإمكان الأخيرة أن توكل شركات خاصة كي

تحارب نيابة عنها. ولأن المسألة أصبحت واقعاً مأساوياً، تتجلى أثارها في العراق والسودان وغيرها من مناطق الأزمات، كان من اللازم دراستها، ووضعها تحت المجهر، لا سيما وأنها تطرح سؤالاً مهماً : "هل يتم خصصة مسؤوليات الدولة القانونية، وخاصة في الدول الفاشلة أو المنهارة أو الدول في طور النمو ؟!

وقد سبق أن نشرت نيويورك تايمز افتتاحية تنعي فيها على القيادة الأميركية اعتمادها الباعث على القلق على المقاتلين المرتزقة، البنادق المأجورة على نحو ما عبرت الصحيفة الكبرى، وهو المصطلح الذي يستخدمونه في الأدبيات الأميركية دلالة على القاتل بأجر أو على محترف الإجرام وخاصة من دوائر عصابات المافيا وما في حكمها من عتاة المجرمين. وأشارت الصحيفة إلى المبدأ الذي صار ذائعا ومعتمدا في دنيا الاقتصاد والإدارة في أميركا، وهو مبدأ الاستعانة بالمصادر الخارجية. وفي أساسه، يقضي هذا المبدأ بأن تستعين هذه الشركة أو يستعين ذلك المصنع بإمكانات متاحة في بلد أجنبي من أجل إتمام عملية الإنتاج.

وتواصل نيويورك تايمز الحديث قائلة: يبدو أن البنتاغون آخذ في الاستعانة بالمصادر الخارجية (بعيدا عن القوات الوطنية الرسمية المسلحة والمعتمدة دستوريا) وبمعنى إسناد جوانب من المسؤولية عن تأمين العراق إلى تلك المصادر بدلا من مواجهة الحاجة التي باتت تدعو إلى تعبئة مزيد من الجنود (النظاميين).

ومن الطبيعي أن هذه التطورات أقضّت مضاجع المعارضة من الحزب الديمقراطي، وهكذا سارع ١٣ عضوا ديمقراطيا في مجلس الشيوخ إلى كتابة عريضة قدموها إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد يطالبون فيها البنتاغون بأن يُصدر إحصاءات رسمية موثوقة عن العدد الدقيق للعاملين في العراق من الأفراد المسلحين التابعين لجهات من القطاع الخاص. ومضت عريضة الديمقراطيين قائلة: هؤلاء المتعاقدون الأمنيون مسلحون، ويعملون بطريقة يصعب التمييز بينها وبين القوات (النظامية) المسلحة ولا سيما قوات العمليات الخاصة.

ومع ذلك لا تخضع شركات الأمن الخاصة هذه لأي سيطرة عسكرية ولا للقواعد التي توجه سلوك الأفراد المنخرطين في سلك العسكرية الأميركية. وسبق أن صرح السناتور الديمقراطي دينيس كوسينتش الذي يعد واحداً من أكثر المعارضين لعمل المرتزقة في العراق: لدينا ٢٠٠ ألف جندي في العراق نصفهم لا يمكن حسابهم، والخطر أن نسبة محاسبتهم على ما يفعلون هي صفر، واصفاً ما يحدث في العراق على أنه حرب مخصخصة .

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" فد رفضت بشدة أن تكون العودة إلى التجنيد الإجباري ي الجيش الأميركي "خيارا مطروحا" يجب التفكير به، بعد أن نجحت في فكرة تنفيذ عملياتها العسكرية العدوانية خارج البلاد بواسطة شركات أمن خاصة.

وقال بريان وايتمان المتحدث باسم البنتاجون "أستطيع أن أؤكد أنه لا يجري التفكير مطلقا بالعودة إلى التجنيد الإجباري فقد فاقت أعداد المتطوعين – في إشارة مبطنة لمجموع من يتطوع من الأمريكيين للجيش زائد مرتزقة شركات الأمن الخاصة - كافة التوقعات"على حد قوله.

وكان الجنرال دوغلاس لوت نائب مستشار الأمن القومي في البيت الابيض والمسؤول عن تنسيق قوات الاحتلال الأمريكية في العراق قد أكد أن القوات الأميركية المؤلفة بالكامل من متطوعين"تقوم بعمل جيد للغاية" على حد قوله، مضيفا أن الادارة لم تقرر أنها تحتاج الى استبدلها بقوات من المجندين . إلا أنه قال : "أعتقد أن من المنطق التفكير في ذلك.. واستطيع ان أقول لكم إن هذا الخيار كان مطروحا دائما على الطاولة".

وأكد "ولكن في النهاية فإن هذه مسألة سياسة تتعلق بتلبية الاحتياجات الأمنية للبلاد بطريقة أو بأخرى" . كان لوت قد صرح في حديث إذاعي الجمعة أن الزعماء العسكريين محقون في قلقهم بشأن تأثير ما أسماه "عمليات نشر القوات الأميركية"

على معنويات واستعداد الجيش، في إشارة إلى تعدد الجبهات التي يحتلها جيش الامبراطورية الأمريكية.

وقد أصبحت مسألة إعادة العمل بالتجنيد أمرا محرما تقريبا منذ انتهاء العمل به في عام ١٩٧٣ عند انتهاء حرب فيتنام، وحلت محل ذلك قوات من المتطوعينللخدمة في الجيش أقل عددا ولكن تحصل على رواتب أفضل.

وقرر الجيش الاميركي انه يفضل اللجوء الى سياسة التطوع في الجيش بدلا من التجنيد لان ذلك يعني مشاركة جنود افضل تعليما واكثر دافعية من الراغبين في العمل في الجيش.

وأعرب عدد من المحافظين عن قلقهم من أن غياب التجنيد العسكري سيقود إلى خلق جيل من الزعماء المدنيين الذين يفتقرون إلى الخبرة العسكرية.

وقال البعض إن عبء الحرب لم يوزع على عامة الشعب. إلا أن المعارضة لعودة التجنيد لا تزال قوية حتى بعد أن خفض الجيش من معاييره واصبح يدفع حوافز مالية ضخمة وعلاوات وينشر الإعلانات لاستقطاب المجندين.

وقال وزير الحرب الأميركي السابق دونالد رامسفلد أمام الكونغرس عام ٢٠٠٥ "إن إعادة التجنيد أمر مستحيل". يشار إلى أن رامسفيلد هو مهندس الاحتلال الأمريكي للعراق، وهو الذي اقترح إدخال عمل شركات الأمن الخاصة "المرتزقة" أشهرها شركة "بلاك ووتر" والتي تقوم بأعمال جرائم حرب غير مسبوقة خاصة في العراق وأفغانستان، وهي غير خاضعة لأي قانون داخل أمريكا أو خارجها، مما يجعل منها عصابات حرب كبيرة تهدد الأمن العالمي كله.

وقد ذكرت التقارير أنه يوجد حالياً في العراق ما يقرب من ٢٠ شركة أمن خاصة، تتولى حماية المنشآت الحيوية (آبار النفط، وأبنية الوزارات، والشخصيات الهامة منهم السفير الأمريكي)، وبعض تلك الشركات كونت فروعًا خاصة بتجميع

وتحليل المعلومات، وزودت موظفيها بأحدث التقنيات الأمنية والعسكرية، مثل شركة "جلوبال ريسكس" التي تتعهد حالياً بحماية مطار بغداد الدولي، والتي جندت لهذا الهدف ٥٠٠ مرتزق من نيبال و٥٠٠ من جزر فيجي، وهم من الجنسيات الأقل تكلفة من بين ٣٠ جنسية مختلفة تتواجد حالياً على أرض العراق، تعمل لحساب من يدفع أكثر دون حسيب أو رقيب.

وجاء في تقرير نشرته صحيفة التايمز اللندنية في مايو ٢٠٠٤" أن عدد البريطانيين العاملين في هذه المجالات الأمنية قد تضاعف خلال عام ٢٠٠٣، ووصل في عام ٢٠٠٤ إلى ١٥٠٠، وأن من بينهم ضباط شرطة بريطانيين سابقين وضباط ورجال مظلات وبحرية بريطانيين سابقين" .

وقد اعترف المسؤولون العراقيون بأنهم لا يعرفون عدد المرتزقة الموجودين على أراضيهم، في الوقت الذي ذكر فيه وزير الدفاع الأمريكي السابق رونالد رامسفيلد أن عددهم يمكن أن يكون قد وصل في عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٠ ألف، وأرجع سبب استخدامهم إلى أن قوات التحالف لا تستطيع توفير الحماية للدبلوماسيين ورجال الأعمال الأجانب، كما أنه قدر حجم الأموال التي تنفق على شركات الأمن الخاصة بحوالي مليار جنية استرليني سنوياً.

ويذكر "بيتر سينجر" مؤلف كتاب : "محاربو الشركات"، والذي يعمل محللاً في مؤسسة "بروكنز" الشهيرة للأبحاث في أمريكا، أن معظم الحروب التي شاركت فيها الولايات المتحدة في التسعينيات قامت فيها الشركات الخاصة بدور مساعد، وضرب مثلاً لذلك بحروب الصومال وهايتي ورواندا والبلقان وإقليم تيمور الشرقية، أما أبرز الحروب في القرن الحادي والعشرين التي ساهمت فيها الشركات الخاصة بمجهود كبير، فهي الحرب في أفغانستان والعراق .

وعلى الرغم من أن القتلى من المرتزقة لا يحسبون عادة عند الإشارة إلى خسائر قوات التحالف، فإن وزير الخارجية البريطاني الأسبق جاك سترو أعلن — قبل

رحيله عن الحكومة - عن قلق بريطانيا المتزايد إزاء توحش شركات الأمن الخاصة في العراق، والتي لا يخضع أفرادها لسيطرة القانون.

وهكذا يضاف فتح أبواب العراق من جانب قوات التحالف أمام المرتزقة الاجانب للقيام بمهام عسكرية خاصة، إلى الفتن والقلاقل الداخلية في العراق، ويثير الشكوك فيمن يقومون بكثير من العمليات التي تسئ إلى سمعة العراق والإسلام، وخصوصًا عمليات خطف وذبح الرهائن والاعتداء على المؤسسات والمباني الدولية.

ومع اندلاع حرب الخليج الثالثة (غزو العراق)، وبقاء قوات التحالف في العراق، تجدد الحديث عن دور المرتزقة في الحروب، ومدى إسهامهم في هذه الحرب، وتسترهم وراء مسميات عديدة لا تنطلي على أحد، وهذه المسميات ابتدعتها الشركات التي توظفهم وتوفدهم إلى العراق وتنفق عليهم بسخاء يفوق بكثير ما ينفق على نظرائهم في القوات المسلحة النظامية، وأغلب هذه الشركات أمريكي أو بريطاني، وهذه الفئة شاركت وتشارك في العديد من المهام التي تكلف بها، وأهمها حماية الشخصيات والمواقع الهامة لدى قوات التحالف، إضافة إلى أعمال الإمداد والتموين والاستخبارات وغيرها.

كما ظهرت ضمن أدبيات الحرب الحديثة في أواخر القرن العشرين مسميات كثيرة مثل : "الحرب عن بعد"، و"الحرب بالوكالة"، و"الحرب غير المتماثلة"، وسمعنا مؤخراً ضمن هذه الأدبيات المستحدثة عن "خصخصة الحروب"، ويقصد بهذا التعبير الحروب التي تشنها أو تشارك فيها قوات مستأجرة من شركات القطاع الخاص ولا تخضع للقوات المسلحة النظامية، فهي مرتبطة بظاهرة الإرتزاق (مرتزقة قتلة للإيجار) !!

ولكن ماذا عن ظاهرة الارتزاق ؟ .. الارتزاق ظاهرة طالما ازدهرت في أعقاب الحروب الكبرى، حيث يتم خفض عدد القوات المحاربة، سواء في صفوف الجيوش المتنصرة أو المنهزمة، ونتيجة لذلك تسعى العديد من تلك العناصر التي تم تسريحها

إلى استثمار خبرتها القتالية بعرضها للإيجار لمن يدفع أكثر، وقد اعتقد الكثيرون أن ظاهرة الارتزاق سوف تنخفض بانتهاء الحرب الباردة لانتفاء المواجهة بين الشرق والغرب، إلا أن ما حدث هو العكس تمامًا، فبدلاً من أن تنتهى الظاهرة، فإنها اتخذت شكلاً وغطاءً وآباءً روحيين جددًا، وكثيرًا ما يطلق عليهم لفظ "المستشارين العسكريين"، وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنشطة المرتزقة في جمعيتها العامة المنعقدة في ٣٠ يناير ١٩٦٨، كما أدانها مؤتمر جنيف الدبلوماسي المنعقد عامي ١٩٧٤، ١٩٧٧، ووضع تعريفًا جامعًا مانعًا للمرترقة في المادة (٤٧) من البرتوكول الأول الملحق باتفاقية جنيف لسنة ١٩٧٧، جاء فيه أن المرتزق هو:

١ - من يجري تجنيده خصيصاً - محلياً أو في الخارج - ليقاتل في نظام مسلح.

٢ - من يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية.

٣ - من يكون حافزة الأساسي من الاشتراك في القتال الرغبة في تحقيق مغنم شخصي.

٤ - من ليس من رعايا طرف من أطراف النزاع، ولا متواطنًا في إقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.

٥ - من ليس عضوًا في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

٦ - من ليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفًا في النزاع بوصفة عضوًا في قواتها المسلحة.

وهكذا نجد أن هناك ارتباطاً قائماً "بين صناعة المال وصناعة الحرب"، وعلى جميع الاطراف المتحاربة أن تأخذ في اعتبارها تأثير عنصر المال في الحرب، لأن إنفاق المال كثيراً ما يسبب حالة من التضخم التي تطيل أمد الحرب .

وتعتبر حرفة الارتزاق عن طريق المتاجرة والمشاركة في الأعمال العسكرية من أقدم الحرف التي احترفها الإنسان - ولا يزال - منذ نشوب الصراعات بين الطوائف والجماعات، وإن كانت هذه الحرفة قد اختلفت طقوسها، وتطورت أساليبها، وحرفت مسمياتها مؤخرًا، ومع ذلك بقى الارتباط وثيقًا بين صناعتي المال والحرب.

وتحكى لنا كتب التاريخ القديم أن العبرانين القدامي كانوا من المرتزقة منذ بداية ظهورهم، فكلمة "عبراني" تشير إلى العبد الذي تحول إلى العبودية برضاه، ليصبح عن طواعية أداة في يد الآخ .

كما أن كلمة "الخابيرو" تعني العبرانيين أي الجنود المرتزقة، وكانت هذه الكلمة تطلق على جماعات من الرحل أو الغرباء أو الأشقياء المستعدين للانضمام إلى صفوف أي جيش لقاء أجر أو نظير اقتسام الغنائم.

وقد ظهر جلياً دور المرتزقة في حروب القرن العشرين . فقد انغمس العالم في ذلك القرن في أتون الصراعات العرقية أو المحلية، التي أوقعت به في سباق تسلح رهيب استنزف ثروات البلاد النامية والفقيرة وضاعف من فقرها، حتى أن عدد الحروب بلغ في هذا القرن ١٧٢ حربًا تقريبًا، منذ إلقاء قنبلتي هيروشيما ونجازاكي.

وفي معظم هذه الحروب، أسهمت فئة المرتزقة العسكريين بقدر لا يستهان به من الكوارث الإنسانية والدمار والخسائر الضخمة في العتاد والأرواح، لأنها فئة لا تحارب دفاعًا عن وطن، وإعمالاً لمبادئ، ولا نشر لرسالة، ولا نصرة لمظلوم، إنما تحارب من أجل جمع الثروات، وفي صف من يدفع أكثر، وتتلون كالحرباء، وتنشر الرعب والخراب حيثما حلت، فهى فئة بلا وازع من ضمير ولا رادع من قيم، ترفع شعار: " قوات جاهزة تحت الطلب لمن يدفع أكثر "، ومهما تسترت هذه الفئة وراء الشركات وغيرت من الأسماء، فستبقى وصمة عار في جبين العسكرية، ونقطة سوداء في تاريخ الإنسانية .

ويمكن القول إن الحرب أصبحت مشروعاً تجارياً يستهدف الربح، فالتربح من صناعة الحرب أصبح هو الهدف الأسمى .

وإذا كانت بعض الحروب والصراعات التي يشهدها العالم مؤخراً تنشب لأسباب عرقية أو دينية - كما في كوسوفا - أو من أجل الصراع على السلطة والنفوذ - كما في أوغندا والكونغو - أو بسبب أعمال اللصوصية - كما في "سيراليون" - أو لاحتراف تجارة محظورة كالأفيون - كما في "أفغانستان" - أو الكوكايين - كما في "كولومبيا" - فإن ذلك يؤكدأن العديد من الحروب الحديثة أصبح يدخلها عنصر التربح التجاري، خصوصاً في الدول ذات الموارد الغنية أو الحكومات الضعيفة والفاسدة.

فالحروب في مثل هذه الدول تخدم بعض المشاركين فيها بدرجة كبيرة، حيث يوفر العنف الغطاء اللازم لاستخراج وتهريب ثروات البلاد، ويفتح المجال واسعًا أمام المرتزقة الذين يعملون ضمن الجيوش الخاصة.

وتعد إفريقيا المنطقة الاستراتيجية الأكثر تزعزعا على مستوى العالم، حيث سقطت دولها في أتون حروب أهلية لانهائية وصراعات عرقية مستمرة، وحروب فعلية واسعة النطاق، ومذابح جماعية وصلت إلى حد الإبادة، مما جعل أجزاء كبيرة منها تقع فريسة الفوضى الشاملة، وأصبحت نظرة الكثيرين إليها لا تعدو كونها بئرًا بلاقرار، خصوصاً بعد أن استعانت حكومات إفريقية بقوات من المرتزقة لفرض سيادتها على كامل ترابها الوطني، في مقابل حصول هؤلاء المرتزقة على نصيب من ثروات البلاد.

وهناك أسباب محلية وعالمية وراء رواج الارتزاق في إفريقيا . فقد راجت وازدهرت صناعة الارتزاق العسكري في الدول الإفريقية لأسباب عديدة؛ بعضها إفريقي، يرجع إلى التقاليد المنتشرة في الكثير من مناطق القارة، والتي تجعل القبول بفكرة الارتزاق مقبولة ومستساغة، حيث يسود الاعتقاد في هذه المناطق بأن الحكم ينبغي أن يكون لمن يحوز المال والأنصار والعصيبة القبلية، بصرف النظر عن الحق.

كما أن انهيار النظام العنصري البائد في جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٩٤، والذي كان قائماً على التعصب أدى إلى توافر فوائض من الكوادر ذات الخبرات العسكرية والمخابراتية التي لديها معرفة دقيقة بالدول المجاورة التي سبق أن حاربت على أرضها من قبل، ومازالت تلك الكوادر في قمة لياقتها العسكرية، كما أنها في الوقت نفسه ليست موضع ترحيب من النظام الجديد في بلدها بسبب تاريخها الأسود في سجل التفرقة العنصرية .

في الوقت نفسه، يصعب إخضاعها للسيطرة الكاملة مع وجود السوق المزدهرة بالإغراءات في القارة، وصعوبة التكيف مع الحياة المدنية دون رفقاء السلاح.

أما أسباب رواج ظاهرة الاسترزاق العالمية، فترجع إلى تطور العلاقات الدولية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وانتهاء الحرب الباردة، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة ملء الفراغ الناتج عن انسحاب الدول الكبرى من إفريقيا، وذلك بالتركيز على تطوير علاقات استراتيجية بين المنظمات غير الحكومية والشركات عابرة القارات، بدلاً من علاقات الدولة دولة التي كانت سائدة في أوروبا زمن الحرب الباردة، كما أن نهاية الحرب الباردة شهدت شبه توقف من الدول الكبرى عن تزويد الدول الإفريقية - وبخاصة جنوب الصحراء - بالأسلحة المجانية، مما أثّر بشدة على مستوى التسليح بتلك الدول، خصوصاً التي تفتقد البنية الأساسية الاقتصادية .

كما أن الإمكانات العسكرية للقوات المسلحة في معظم دول الجنوب الإفريقي لم تعد تمكن الحكومة من فرض كامل سيطرتها على أراضيها ويرجع ضعف هياكل القوات المسلحة في تلك الدول إلى الاستعمار الذي حرص في تكوينة لهذه الهياكل على أن تكون كافية فقط للقيام بمهمة قمع حركات التحرر التي يمكن أن تواجهها.

ويمكن القول إن انتهاء المنافسة الأمريكية السوفيتية لم تضع حداً في الواقع للحرب المتفجرة في إفريقيا، وكل ما حدث أنها قلّلت من الأهمية الاستراتيجية لهذه القارة،

ومنذ ذلك الحين لم تعد هناك جدوى من خطب ود الدول الإفريقية بغية حشد المزيد من أصوات الدول الحليفة والصديقة، كما أن العديد من الدول الأوروبية - بسبب التقاليد، أو ربما بسبب عدم توفر الإدارة الكافية - قد تحفظت على فكرة التدخل العسكري خارج منطقة حلف شمال الأطلسي، وبصفة خاصة في إفريقيا.

ومنذ بداية التسعينيات، تغيرت مواقف فرنسا من إفريقيا، حيث اتجهت إلى التركيز على شؤون الوحدة الأوروبية، والأخذ بنظام التطوع العسكري منذ عام ١٩٩٧، مما أعجزها عن توفير العنصر البشري الكافي لقواعدها في إفريقيا، ولهذا بدأت في خفض قواتها العاملة في ست دول إفريقية هي: السنغال، والجابون، وإفريقيا الوسطى، وساحل العاج، وجيبوتي، وتشاد، ومن المتوقع أن يصل حجم القوات الفرنسية العاملة في إفريقيا في غضون السنوات الأربع القادمة إلى أقل من خمسة آلاف جندي، بعد أن كانت تقدر في الستينيات بأكثر من ثلاثين ألف جندي.

لقد أدى انتصار الرأسمالية على الشيوعية إلى سيطرة الروح التجارية، حتى في مجال أمن الشعوب، لحساب شركات الارتزاق، كما أن المواجهات التي كانت تحدث بين القوى العظمى، تحولت إلى العديد من الحروب والصراعات الصغرى في بؤر كثيرة تفتقد الاستقرار مثل : الكونغو، وزائير، وسيراليون.

كل هذه الأسباب الإقليمية والعالمية وغيرها، كانت وراء ازدهار سوق القوات المرتزقة، حتى إنها أصبحت تشكل صناعة وتجارة مربحة، على الرغم من عمليات التجميل المصطنعة، والتستر تحت حماية الدول المعرضة للقلاقل في آسيا وأمريكيا الجنوبية وأوروبا، وليس في أفريقيا وحدها. وقد بذلت شركات الارتزاق جهودًا كبيرة لتحويل الصورة التقليدية للارتزاق من نشاط إجرامي، محاولة أن تضفي عليه مسحة من الشرعية تحت مسمى الشركات عابرة القارات.

لقد أصبح العمل العسكري في إطار الجيوش الخاصة تجارة مزدهرة وصناعة متنامية، وادعى محترفوه أن أهداف منظماتهم هي نشر الاستقرار والأمن في الدول

الضعيفة، وتأهيل قوات نظامية قادرة على حفظ الأمن الداخلي والخارجي لهذه الدول، مع تقديم العتاد اللازم، وهؤلاء يرفضون بشدة صفة المرتزقة، ويفضلون أن تطلق عليهم صفة "الجنود المتعاقدين"، لأن الارتزاق كلمة سيئة السمعة وتحمل في طياتها معاني السلب والنهب وسفك الدماء .

أما الجنود المتعاقدون فهم فئة من رجال الأعمال، يديرون عملهم من المكاتب الفخمة، وفي إطار منظمات خاصة تقدم خدمات التدريب والحماية والقتال نيابة عن الغير وعلى نفقته.

إن أغراض شركات الارتزاق واضحة للعيان، مهما تخفت وراء الاقنعة، فهي تقوم بمهام: التجسس، والاغتيالات، وشن حرب العصابات على الدول المجاورة، علاوة على جلب الأسلحة، وتدريب قوات المتمردين في جنوب القارة الإفريقية، والقيام بعمليات التخريب وراء خطوط العدو، وتخطيط وتنفيذ الحملات الدعائية والسياسية، وتوثيق العلاقات مع الشركات العاملة في مجال تعدين الماس والذهب، والدفاع عن ثروات الحكام ونفوذهم، وممارسة التخريب، ونشر الفقر والدمار، لأنها جيوش خاصة لا تخضع لقوانين.

ومن أشهر شركات المرتزقة الحديثة والرائدة في جنوب إفريقيا شركة "النتائج الحاسمة"، وهي شركة متخصصة في شن الحروب السرية والقيام بدوريات القتال الجوية، وينضم تحت لوائها آلاف المجندين، وقد ظفرت بعقود عمل في دول إفريقية عديدة، بلغت قيمتها مئات الملايين من الدولارات.

وقد نصت عقود هذه الشركة على أنها تقدم خدمات أمنية مقابل البترول والماس، كما يدعي مسؤولوها أن شركتهم لا تتعامل إلا مع الحكومات أو بموافقتها.

وتتكون هيئة العاملين بالشركة من عناصر الدفاع والشرطة المسرحين من جيش وشرطة جنوب إفريقيا، إلى جانب طيارين من أوكرانيا؛ والشرط الأساسي

في اختيار هذه العناصر هو الخدمة السابقة في جيش أو شرطة جنوب إفريقيا، وتستخدم ضمن إمكاناتها طائرات ميج - ٢٧ المقاتلة، والمروحيات الروسية إم -٢٤ "M-24".

ولا تقتصر شركات الارتزاق على جنوب إفريقيا وحدها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، اشتهرت شركة عرفت باسم "شركة الموارد المهنية العسكرية" وتعرف اختصاراً باسم MPRL، وتضم عسكريين أو شبه عسكريين أمريكيين سابقين، وتحتل موقعاً على شبكة الانترنت تحت دعوى أنها تقوم بمهام التدريب على الطائرات العمودية. ويؤكد العاملون بهذه الشركة على أنهم ملتزمون بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ومرخص لهم من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، وينفون عن أنفسهم صفة المرتزقة.

وفي بريطانيا تم اكتشاف الجمعيات التي تضم المرتزقة وتمتلك المقار الضخمة، ومهمتها تأجير السلاح والقوات إلى سيراليون، متحدية قرار الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، ومن أهم الشركات العاملة في هذا المجال شركة " النظم الدفاعية البريطانية المحدودة" وتعرف اختصاراً باسم DSL، وهي تستأجر الجنود الذين سبق لهم أن عملوا في سلاح "الخدمات الجوية الخاصة" البريطاني، وقد قامت قوات هذه الشركة بتدريب القوات على التصدي للتمرد ورجال العصابات في كل من غينيا الجديدة وسيريلانكا وموزمبيق وكولومبيا.

وتمتلك شركة "النتائج الحاسمة" المسجلة في كل من المملكة المتحدة وجنوب إفريقيا جيشًا من المرتزقة يقدر قوامه بخمسة آلاف مرتزق، كما تمتلك أسطولاً من طائرات النقل المدنية والعسكرية، وعدداً من طائرات التجسس والاستطلاع، وأسطولاً من الطائرات العمودية الهجومية من طراز ميج - ٢٤، وشركة طيران مدنية تحمل اسم "شركة ابيس" وتشمل رحلاتها دولاً إفريقية وشرق أوسطية وأوروبية.

كما تمكنت هذه الشركة من شراء عشرات من شركات المرتزقة المنافسة، وكذلك شركة لإدارة امتيازات البترول والمعادن في كل من أنجولا وسيراليون وأوغندا وشمال شرق كنيا وتنزانيا وموزمبيق.

وفي عام ١٩٩٦، حصلت على عقد مع حكومة سيراليون لطرد قوات الجبهة الثورية الموحدة بقيادة "فوداي سنكوه"، وحققت في ذلك نتائج باهرة، وقد قال رئيس شركة "النتائج الحاسمة" في تصريح له: "إن استراتيجيتنا هي الدخول في حوار مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لكي نوضح لهم: من نحن؟ وما الخدمات التي يمكن أن نقدمها؟ وما مدى أهمية هذه الخدمات؟ ونشرح لهم أسباب تميزنا وانخفاض تكلفة عملياتنا التي تصل إلى ١٠٪ فقط من تكاليف عملياتهم".

أما شركة "إفريقيا للأمن"، التي أسسها ضابط فرنسي سابق يدعى "باتريك تورن" في عام ١٩٩٠، فيعمل بها ما يقرب من ٢٥٠٠ مجند، يقومون بأعمال إخماد المعارضة لحكومات روندا والجابون والكامرون.

ويبلغ مرتب الجندي المرتزق في بعض شركات الارتزاق ما بين عشرين وثلاثين ألف فرنك فرنسي شهرياً، علاوة على تكاليف الإقامة والإعاشة، كما أن شركة E-O تدفع ثلاثة عشر ألف دولار أمريكي شهرياً لكل طيار أو جنوب إفريقي، وألفي دولار لكل ضابط صف، وهذا الدخل يمثل أربعة أمثال ما يدفع لزملائهم في جيش جنوب إفريقيا الذين مازالوا في الخدمة.

والخلاصة إنه عالم غريب، يضم فلول الجيوش المنهارة التي تلهث وراء الشهرة والمال والآثار، بعيداً عن كل اعتبارات وأخلاقيات الشرف العسكري.

إذن خصخصة الحرب أو العنف ليست ظاهرة جديدة، فالتاريخ حافل بالأمثلة على رجال وجماعات باعوا "قدراتهم القتالية" لجهة ما في مقابل مادي. يكفي أن نشير إلى الحرس السويسري العامل لدى البابا في دولة الفاتيكان، والذي كان في

السابق يتشكل من كتيبة من المرتزقة السويسريين، كلفتهم الكنيسة الكاثوليكية عام ١٥٠٦ بحماية البابا.

الجديد في هذه الظاهرة هو عولمتها المتنامية، والدور المتزايد للقطاع الخاص في "الصناعة الأمنية"، وإلى المدى الذي لم يعد فيه انتهاك حقوق الإنسان وممارسة العنف المنظم حكراً على الدول فقط، بل أصبح شأناً اقتصاديا خاصاً ومربحاً.

أحد الملامح المميزة لهذه الظاهرة هو أن الدول التي تلجأ إليها عادة ما توصف بالهشاشة - أي الدول التي لا زالت في طور النمو، أو الدول المركزية التي واجهت أوضاعاً أدت إلى انهيار مؤسساتها.

وبصورة أكثر تحديداً، يمكن القول أن لدينا الكثير من الدول التي هي في طور البناء، فقد رأينا صراعاً بين القيادات الوطنية - في السنوات الأربعين الماضية في الكثير من الدول الحديثة والمستعمرة السابقة - صراعاً من أجل بناء دول حديثة ومؤسسات جديدة وبناء الدولة في صورة شاملة جداً. إذن هي دول في طور البناء .

السودان تعتبر مثلاً جلياً لدولة هشة في طور النمو. هذه الهشاشة تبدو جلية في قلة الرقابة الممارسة على المليشيات، وأن هناك أعداداً كبيرة من السكان تعيش بلا حماية، ولا تحوز على أي خدمات أساسية، أو أي حقوق ديمقراطية في الوقت الراهن، إضافة إلى عدم وجود آلية للتعامل مع المجرمين والنزاعات، صحيح أن هناك أنظمة للتعامل معهما، ولكنها ليست كافية إلى حد كبير.

أما الدول الهشة المنهارة في المقابل فهي دول كانت سابقاً قوية، وتعاني من تدهور في مؤسساتها وقدراتها لاحظنا هذا في كل المنطقة التي كانت تابعة للإتحاد السوفيتي سابقاً، في الكثير من الدول في وسط آسيا، هناك تآكل للاحتكار السابق للقوة، وتدهور الأمن، وتعدد الفاعلين في الساحات العسكرية والأمنية، والتي لم تعد تخضع لأي سلطة حكومية .

ومن هنا أصبح ذلك أرخص بالنسبة للدولة، هم يستأجرون إناس، يأتون بصفة أساسية من دول فقيرة، ويحصلون على أجور كبيرة، وهم ليس لديهم ما يخسرونه، ولذا فهم أكثر استعدادا للمجازفة .

وهكذا تحولت ظاهرة "خصصة العنف" أو "خصخصة الأمن" أو "خصخصة الحرب" إلى سوق عالمية رائجة، يعمل فيها مئات الآلاف من "المرتزقة، وتقدر حجم تعاملاتها المالية بنحو ٢٠٠ مليون سنوياً .

أما أحد معالمها الرئيسية فيطلق عليها أسم "الشراكة العامة الخاصة" — أي إسناد الدولة لمهامها إلى شركات القطاع الخاص، التي تنقسم عادة إما إلى شركات عسكرية خاصة أو شركات أمنية خاصة.

والمسرح الرئيسي لعمل هذه الشركات اليوم هو العراق تحديداً، الذي تتواجد فيه ما بين ٥٠ إلى ٦٠ شركة خاصة، توظف لديها ما بين ٢٠ إلى ٥٠ ألف مرتزق أجنبي و١٥ ألف عراقي، وتمارس مهامها بناءً على عقود وقعتها معها الولايات المتحدة، أو أطراف أخرى كالسفارة السويسرية في بغداد، التي توظف لديها حراس أمنيين خاصين لحماية العاملين لديها.

أما جاذبية هذه "الشراكة" تتمثل في قلة الخسائر البشرية التي تتكبدها الدولة في أوضاع الحروب، وفي "حرفية" العاملين في هذه الصناعة وقدراتهم التدريبية والقتالية على حد سواء.. قوات أكثر حرفية، وأكثر فعالية من جيش ضعيف، وغير مدرب في أطر محددة، وقد تساعد في جلب بعض النظام في وضع فوضوي في دولة هشة، شريطة تواجد قيادة واضحة من الشريك العام .

لكن الحروب عادة ليست ساحة مثالية للتعبير عن قدرات القيادة السياسية في الرقابة. على العكس من ذلك، المشكلة كما كان واضحاً من مثال سجن أبو غريب، هو في غياب هذه القدرات .

ولذلك فإن سلبيات هذه الشراكة تتبدي في كونها ليست شفافة، إنها مخصصة، وتعتمد على مصالح اقتصادية قصيرة المدى، تعتمد على عقود خاصة، ولا تخضع للرقابة العامة.

والأهم إن الشركات الخاصة لا يمكن اتهامها أو تقديمها إلى المحكمة الدولية الجنائية. هي ليست خاضعة لأية مواثيق دولية وفي مقدمتها اتفاقات جنيف !!

وقد نظم "مركز دراسات المستقبل" حلقة نقاش لكتاب خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة" لمؤلفه الدكتور حسن الحاج علي، اشترك فيها لفيف من الخبراء والباحثين والمهتمين، الكتاب الذي صدر ضمن سلسلة دراسات استراتيجية، عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وجد حظاً وافياً من النقاش والتداول، نقدم فيما يلي عرضاً موجزاً له :

المؤلف الدكتور حسن الحاج علي، قال إنه قسم كتابه إلى ستة محاور يتناول أولها أهم المصطلحات والمفاهيم الواردة في الكتاب، ويركز الثاني على المدارس الفكرية الرئيسية التي درست مصطلح الأمن، ويتعرض المحور الثالث لتاريخ العمل العسكري الخاص وتطوره، فيتناول الاستخدام التاريخي للمرتزقة وقيام جيوش خاصة كانت جزءاً من الشركات الأوربية ثم تناول أنواع الشركات العسكرية الخاصة .

أما المحور الرابع فإنه يحلل الدوافع والأسباب التي أدت الى خصخصة الأمن، وفي المحور الخامس يحدد مجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتشمل النزاعات الداخلية حيث انتشرت شركات الأمن والحراسة، ويتعرض المحور السادس للآثار المترتبة على خصخصة الأمن، معرفاً الخصخصة بأنها "مجموعة من الأنشطة والخدمات والإجراءات والوسائل التي تهدف الى حماية الممتلكات أو المعلومات أو الأفراد، والتي تقدم ويركز عليها ضمن اطار السوق الخاص" .

أما تعريف الأمن فإن حاج علي يرى أن الأفق هو تعريفه بـ"الأمن القائم على تحقيق الطمأنينة وغياب الخوف من المهددات" ، لأنه يجمع بين توفر الأمن للإنسان على المستوى الفردي وتحقق أمن المجتمع .

وعن المرتزق يشير الى تعريف المادة ٤٧ من البروتوكول الأول الذي اضيف عام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف الاربع لحماية ضحايا الحرب الذي يقول ان المرتزقة هم الأشخاص الذين يتم تجنيدهم للنزاعات المسلحة بوساطة - أو في - بلد ليس بلدهم الأصلي، ويكون دافعهم الأساسي الكسب المادي، مشيراً الى أن الشركات الأمنية والعسكرية الجديدة تسعى لنفى شبهة الارتزاق عنها والتأكيد على أنها شركات تعمل وفق القانون، مؤشراً الى إتجاهين يرى الأول أن الشركات الأمنية الخاصة ما هى الا امتداد وتطور طبيعي لاعمال قدامى المرتزقة، بينما يرى الاتجاه الآخر أن هناك فرقاً واضحاً بين عمل المرتزقة وعمل الشركات الخاصة التي أصبحت مثل سائر الشركات العاملة في السوق .

ويحدد الدكتور حسن نوعين من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، الأولى شركات تقدم خدمات عسكرية للعملاء وتسعى للتأثير العسكري في الميدان وتشارك في العمليات، والثانية شركات تقدم خدمات أمنية دفاعية لحماية الافراد والممتلكات.

ويمضي حاج علي إلى القول بوجود ثلاث مدارس فكرية لدراسة الأمن هى: مدرسة كوبنهاجن، ومدرسة الأمن الانساني، إضافة الى رؤية اسلامية للأمن تجمع بين الاهتمام بأمن الفرد وأمن المجتمع.

ويتعرض حاج علي في تاريخ العمل العسكري الخاص وتطوره إلى الجيوش الخاصة للأعمال والشركات التجارية والوحدات الأجنبية الملحقة بالجيوش الأوربية كالجيرخا والفيلق الاجنبي الفرنسي، منتقلاً بعدها الى اسباب ودوافع خصخصة الأمن التي يجملها في التوجه العالمي نحو الخصخصة وانتشار السلاح وضعف الحكومات وضعف الجيوش والتحول في طبيعة الحرب، مشيراً في هذا إلى زيادة

قوة الفاعلين الأخرين غير الدولة والتغيير التنظيمي في ادارة الحرب، والتطور الذي طرأ على حرب المعلومات والمتطلبات التقنية، والتغيير في اخلاقيات الحرب، والتعاقد الخارجي والارتباط بين الشركات والحكومات.

ويشير حاج علي إلى أن مجالات عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي برزت في العقود القليلة الماضية قد تنوعت بين:

أولاً: الحروب الاهلية والنزاعات الداخلية والانقلابات،

ثانياً: التدخل الانساني،

ثالثاً: عمليات حفظ السلام،

رابعاً: الخصخصة الداخلية،

مؤكداً أن شركات الحراسة والشركات الأمنية في المنطقة العربية نمت نمواً كبيراً في السنوات القليلة الماضية، مقسماً الشركات العاملة في المجال المحلي الى خمسة أنواع، منبهاً الى أن ضعف أداء الأجهزة الأمنية وتفشي الفساد في بعض دول العالم الثالث اسهم في انتشار الشرطة الخاصة، كما ينتشر في دول أخرى التعذيب الذي تقوم به القوات الأمنية المختلفة لغياب المحاسبة والشفافية.

ويمضى حاج علي إلى تناول الآثار المترتبة على خصخصة الأمن، طارحاً الاسئلة حول ماذا يعني غياب احتكار الدولة لوسائل الاكراه؟ وماذا بقى من مهام الدولة لتقديم الاحتياجات العامة اذا انسحبت من مجالات توفير التعليم والرعاية الصحية والمواصلات وأخيراً الأمن؟ وما أثر تزايد الشركات الأمنية على انتشار المليشيات في بعض الدول؟ وكيف تتحقق الرقابة والمساءلة العامة للشركات الأمنية الخاصة.

وهكذا وبعد ما قاله حاج علي نستطيع القول بأن ظاهرة الشركات الخاصة هى نتاج تطور المعسكر الرأسمالي الغربي، وانها نشأت في الغرب في فترة الاستعمار

التقليدي، وخلت منها تجربة المعسكر الشرقي، مؤكدا ين أن التنافس المادي في الغرب جعل الناس يكتشفون أن هناك مايدر دخلاً فتعاملوا مع الأمر كما يتعاملون مع إنتاج الطماطم، بعد أن خلصوا أنفسهم من أى ضوابط أخلاقية، فالشركات هذه لا تؤمن بأي قيمة وغير معنية بأي شىء سوى العائد الربحي، مؤكداً أن تحقيق الأمن بهذه الصيغة سيتم بسرعة ولقطاع خاص في زمن قصير، ولكنها لا تحقق الأمن فقمع الخصم يفرض الأمن لحظياً، ولكنه لا يدوم !!

كما أن فرض الأمن بالقوة يسحق قيمة الأمن الإنساني ويتعارض معها. هنا يثور السؤال : هل الظاهرة في ازدياد أم هي في انحسار ؟

الحقيقة، أن الظاهرة هى نتيجة لمعركة أخرى فالغرب يعيش في حالة فصام بين أطروحاته وشعاراته الجيدة للقيم وبين ممارسات، فهل يستطيع المعسكر الغربي أن ينتمي للقيم التي ينادي بها أم سيفرض وجهه الكالح ويتخلى عن الشعارات التي يرفعها، وفي هذه الحالة سيتحدد إن كانت الظاهرة ستنتشر أم ستنحسر .

ويرى البعض أن الدولة إذا فشلت في توفير الأمن للناس فلا مبرر لوجودها، لأن كل شىء ينتقل إلى القطاع الخاص، وقد يكون الفشل بفعل فاعل في سعى لأن تجرد الدولة شيئاً فشيئاً من معظم سلطاتها فيصبح ليس من معنى لوجودها، وهنا يبرز دور شركات الأمن الخاصة التي ساعدت بعضها دولاً في القضاء على تمردات، وساعدت رؤساء دول في العودة الى السلطة مرة أخرى، وتحولت الى ذراع سياسي للدول العظمى، والبحث والتدقيق في دارفور سيسفر عن هذه الشركات التي في مناطق الثروات حتي لايستقر البلد المحدد ويستفيد من موارده، بعد أن تكون الدولة في طريقها لأن تكون في خبر كان .

إذن خصخصة الأمن لا يجب تؤخذ بمعزل عن مجمل التطورات التي تشهدها الدولة أي دولة .. فالجيش هو هيبة الدولة، واذا انكسرت هذه الهيبة تنكسر الدولة، وتأتي هذه الشركات. وخطورة الشركات الأمنية أنها أصبحت عابرة للقوميات والحدود، منذ أن اندمجت وصارت جيوش لا جنسية لها، وربما تصبح أقوى من جيوش الدول !!

"بلاك وُوتر"...

والمرتزقة الجدد

والقانون الدولي



الفصل الرابع

الفصل الرابع

المرتزق هو الشخص الذي يجنّد خصوصاً، محلياً أو دولياً، للمشاركة في القتال المسلّح، ويكون هدفه الأساسي الحصول على مغانم شخصية، ولا يكون من رعايا طرف من أطراف النزاع، أو مقيم على أرضه، وليس من أفراد قواته المسلّحة .

وقد وضعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعض المعايير والضوابط للتصدي لأنشطة شركات الأمن الخاصة وشركات المساعدة العسكرية، وقد كان القسم الأكبر من حيثياتها هو الحديث عن ضرورة التفريق بين الخدمات المشروعة، وتلك التي تصنّف كأنشطة مرتزقة، وأضيف استخدام آخر إلى المرتزقة وهو "شركة المرتزقة"، لاسيما أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وموظفيها يقعون في منطقة رمادية غير مشمولة، على وجه التحديد، بالاتفاقية الدولية، وفي ظل غياب التنظيم والضوابط والرقابة المناسبة، تشكل أنشطة هذه الشركات خطراً على حقوق الإنسان خارج حدود المساءلة !

وموظفو الشركات العسكريّة الأمنية الخاصّة، شركات الحماية الأمنية، المتعاقدون، المقاولون الأمنيون، أيّاً كانت تسمياتهم، فهم ليسوا أكثر من عناصر ارتزاق أو مرتزقة، أفراداً كانوا أم مجاميع ظهروا بوضوح في الثلث الأخير من القرن الماضي العشرين كظاهرة ملموسة، وكمهنة احترافية، خاصّة في الدول الأفريقية التي غادرها الاستعمار الفرنسي أو البريطاني، لكن تاريخهم الحقيقي يمتد إلى (الأيام التي سبقت الثورة الفرنسية ١٧٨٩، إذ كانت المطاعم والفنادق عادة ما تعلّق لوحات تحمل كتابات مثل– يمنع دخول الساقطات والكلاب– في إشارة إلى المرتزقة، ذلك أنّ سلوك الجنود المرتزقة وممارساتهم غير المقبولة وغير المسؤولة

جعلت منهم عنصراً مرفوضاً من المجتمعات الأوربية بصورة عامة). بل إنّ البعض قد أرّخ لظهورهم إلى (إمبراطور اليونان كوزينوفون الذي جنّد عشرة آلاف يونانياً للمحاربة في بلاد فارس مقابل مال).

يعرف ألن بيليه أستاذ القانون الدولي في جامعة نانتير الفرنسية عنصر المرتزقة بأنّه (ذلك الشخص الذي يدخل طرفاً في نزاع بدافع الربح، وهو عمل يمنعه القانون الدولي).

وقد اشتهرت مجاميع المرتزقة بأدوار منافية لقيم المجتمعات الإنسانيّة مقابل أجر دون أن تكون لهم قضية يقاتلون من أجلها فيقتلون ويقتلون، وغالباً ما يكون المرتزقة من العسكريّين المتقاعدين، خاصة الذين سبق وعملوا رسمياً كأفراد حماية لمسؤولين في دولهم، أو حماية الأثرياء والمشاهير وغيرهم، والمرتزق عادة ما يكون (محترفاً حياة الجندية التي يكتسب منها قدرة قتالية وكفاءة عالية لا تتوفّر لمن لا يعيش حياة الجندية بصورة دائمة)، ومقابل الربح المادي يمكن استغلال المرتزقة من قبل أنظمة أو دول أو جيوش أو شخصيات لتنفيذ سياساتها وتحقيق غاياتها بوسائل يحددونها، وهي في عمومها وسائل لا أخلاقية.

ومن وجهة النظر القانونيّة، فإنّ المرتزقة يخرجون عن نطاق التعريف الوارد في البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف وغيره من المعاهدات ذات الصلة حول تعريف المقاتلين وتمييزهم عن غيرهم من المرتزقة. وتؤكد غيلارد من اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر على جواز ملاحقتهم قضائياً في حالة ارتكابهم جرائم تنمّ عن عدم احترامهم القانون الدولي أثناء النزاعات المسلّحة.

ويشوب القانون الدولي غموض واضح بخصوص مسؤولية المرتزقة عن التجاوزات والانتهاكات التي يرتكبونها، ومثولهم أمام القضاء في الدول التي ارتكبوا فيها تجاوزاتهم وانتهاكاتهم، كما أنّ النظام القضائي في مناطق النزاعات يكون متردياً إن لم يكن غائباً، وهو ما يثير قلق المواطن الضحية، والمنظمات والهيئات الإنسانيّة

الدوليّة والمؤسسات والجمعيات الحقوقية والقانونية بخصوص إفلات الجناة من العقاب لصعوبة معرفة سلوك المرتزقة بسبب عدم تقديم الشركات التي يعملون فيها تقارير إلى الحكومات أو المنظمات الإنسانية في بلدانهم الأصلية أو التي يعملون فيها، وفي العراق تمّ منح الحصانة لكافة (المرتزقة) المتعاقدين مع شركات الحماية الأمنية العاملين لحساب قوات متعددة الجنسيات، حسب قرار سلطة الائتلاف رقم (١٧) الذي أصدره الحاكم المدني السفير بول بريمر في يونيو ٢٠٠٤ قبل نقل السيادة للعراقيين في نفس الشهر، حيث لا يتمّ إخضاعهم لأيّة ملاحقات قضائية بشأن تصرفاتهم، وعلى الرغم من أنّ جنوداً نظاميين مثلوا أمام محاكم عسكرية أمريكية أو بريطانية لمقاضاتهم بشأن الجرائم التي ارتكبوها في العراق، نؤكد أنّ لا أحد من المرتزقة خضع لأيّ شكل من أشكال المحاسبة على هذه الجرائم !!

وقد يكون من الصعب محاكمة المرتزقة أو عناصر شركات الحماية الأمنية كون مسرح جرائمهم يقع خارج أراضي الدول التي تمّ تسجيل الشركات فيها، وبالتالي فإنّ محاكم أغلب هذه الدول لا تمتلك اختصاصات خارج حدودها الإقليمية، وبموجب القانون الدولي الإنساني، فإنّ عناصر شركات الحماية الأمنية يفقدون حمايتهم قانونياً في حال (قيامهم بأعمال تعدّ بمثابة اشتراك مباشر في العمليات العدائية، أمّا إذا وقعوا في الأسر فلا يحقّ لهم التمتع بالوضع القانوني كأسرى حرب، وتجوز محاكمتهم لمجرد مشاركتهم في العمليات العدائية حتّى لو لم يكونوا قد ارتكبوا أيّ انتهاكات للقانون الدولي الإنساني).

وقد أوجب القانون الدولي الإنساني على الدول التي تستقدم شركات الحماية الأمنية مسؤولية احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة هذا الاحترام، وكذلك على الدول التي أُنشئت تلك الشركات على أراضيها أو تعمل فيها، وبإمكان هذه الدول الضغط على الشركات باتجاه (حظر أنشطة معينة، كالاشتراك المباشر في العمليات العدائية ما لم تكن الشركة مدمجة في القوات المسلّحة، وفرض حصولها على ترخيص بممارسة نشاطها استناداً إلى الوفاء بمعايير منها تلبية شروط معينة

كتدريب الموظفين في مجال القانون الدولي الإنساني، والحصول على تصريح لكلّ عقد وفقاً لطبيعة الأنشطة المقترحة والوضع القائم في البلد الذي سوف تعمل فيه الشركة، مع تحديد عقوبات ضدّ من ينتهك هذه الشروط، أو ليس لديه تصريح).

ومن أجل ضمان احترام موظفي الشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة للقانون الدولي الإنساني، وحسب روح القانون فإنّه يتعيّن عليهم احترامه ومواجهة المسؤولية الجنائية عن أيّ انتهاكات يرتكبونها، ويسري ذلك سواء أكانوا مستخدمين من قبل دولة أو منظمات دوليّة أو شركات خاصّة أو غيرها، ويتوجب (إجراءات للتدقيق في تعيين الموظفين وتوفير التدريب المناسب في مجال القانون الدولي الإنساني، واتباع إجراءات العمل الموحدة، وقواعد الاشتباك المطابقة للقانون الدولي الإنساني مع اتخاذ تدابير تأديبية داخلية).

وتلزم اتفاقيات جنيف الجيوش أثناء الحروب التمسّك بالقانون الدولي من قبل الجيوش المتحاربة، وحماية المدنيين العزّل، وفي حال وقوع إحدى الدول المتحاربة تحت الاحتلال فإنّ المسؤولية الأمنية في الأراضي المحتلة تقع على عاتق القوات النظامية لقوات الاحتلال وحدها، وتتحمّل هذه القوات تبعات الاستعانة بالشركات الخاصّة لحماية الأمن، وإنّ إقدام أيّ مسلّح من هذه الشركات على قتل أيّ مواطن يعتبر جريمة يحاسب عليها طبقاً للقوانين الدوليّة، وهو ما يجب العمل به في العراق حالياً.

وترجح اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر الدولي استمرار تواجد الشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة في مناطق النزاع حول العالم، أو قد يشهد تزايدها في المستقبل بدافع الحاجة إلى وضع تدابير ضابطة لمثل هذا التواجد، فقد أقامت اللجنة حوارات حول مهام الشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة مع بعض الدول، خاصّة تلك التي لديها شركات عاملة مسجّلة على أراضيها، أو تلك التي تستقدم هذه الشركات، وتنشد هذه الحوارات هدفين أساسيين هما (كفالة ممارسة الدول

لمسؤوليتها إزاء عمل الشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة، وتشجيعها على اتخاذ تدابير ملائمة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني).

ولطالما أشارت المحكمة الفيدرالية الأمريكيّة إلى عدم وجود ما يخولها قانونياً مساءلة شركات الحماية الأمنية على جرائم عناصرها أو التحقق من قانونية الثروات الطائلة التي تجنيها هذه الشركات ومشروعيتها ومصادرها.

ويرى البعض بضرورة التمييز بين مهام شركات الحماية الأمنية وبين مهام عناصر المرتزقة، لأنّ استخدام المرتزقة حسب وجهة نظرهم (أمر محظور حسب اتفاقيات جنيف، ولكن وجهة النظر المناقضة ترى بأنّ عمل هؤلاء لا يختلف كثيراً عن عمل المرتزقة، وإنّ الفرق الوحيد بين ما تفعله هذه الشركات وما يفعله المرتزقة، هو كون هذه الشركات تحظى بمباركة الحكومة لأفعالها، بل وتعتبر أداة لتنفيذ أهداف محددة، ولم يوجه أحد أيّ اتهامات بخرق اتفاقيات جنيف للبنتاغون الذي منح أكثر من ثلاثة عقود عمل لهذه الشركات الأمنية الخاصّة، مع العلم التام بأنّها لا تخضع لقواعد الحرب وقوانينها).

كان تحقيقاً أجراه الجيش الأمريكي، برأ شركة أمن بريطانية من ارتكاب مخالفات جنائية، وأطلق الجيش الأمريكي التحقيق بعدما ظهر شريط فيديو على الإنترنت متعاقداً مع شركة ايجيس البريطانية للخدمات الأمنية خلال إطلاق نار على سيارات مدنية في العراق، وأوصى التحقيق بعدم توجيه تهم، كما وجد تحقيق أجرته الشركة أنّ الحادث لا يتنافى مع القواعد المتبعة بشأن استخدام القوة من قبل الأفراد المدنيين العاملين في هذه الشركات.

ومع ازدياد الطلب على العنصر المرتزق ظهرت الحاجة إلى العمل على شكل مجاميع صغيرة ما لبثت أن تطورت إلى شركات تمارس نشاطها علناً في أكثر من بلد أوربي وأفريقي، وفي الولايات المتحدة أيضاً، وهناك تقارير تشير إلى اتهام الحكومة البريطانية بزعامة توني بلير بخصخصة الحرب في العراق (كجزء من استراتيجيتها

للخروج من العراق) ، استناداً إلى تقرير منظمة وور أون ونت، ونقلت صحيفة الاندبندنت عن جون هيلاري مدير المنظمة الذي أعرب عن قلقه من أن تسعى الحكومة البريطانية لخصخصة النزاع في العراق قوله (إنّ احتلال العراق سمح للمرتزقة البريطانيين بجني أرباح هائلة، فيما فشلت الحكومة في تفعيل قوانين تعاقبهم على انتهاك حقوق الإنسان، ومن ضمنها إطلاق النار على المدنيين العراقيّين).

يتسلّح المرتزقة في العراق بأحدث التجهيزات العسكريّة إضافة إلى المركبات المصفحة رباعية الدفع، وطائرات مروحية، وأجهزة كومبيوتر متطورة جداً، وكذلك تسخير الأقمار الصناعيّة في خدمة تحركاتهم وإرشادهم نحو أهدافهم.

ويتمتع المرتزق بمغريات قد تدفع أشخاصاً إلى مغادرة مهنهم الاعتيادية في بلدانهم الأصلية، كسائقي الشاحنات وحراس السجون وعناصر الوحدات الأمنية الخاصّة المتعاقدين وغيرهم، والتحول للعمل كمرتزق في أماكن الصراعات الدوليّة. ومن أهم المغريات، الأجور العالية المعروضة عليهم، والتي تتراوح ما بين (٥٠٠ – ١٥٠٠ دولار أمريكي يومياً). فيما لا يتعدى معدل راتب الجندي النظامي ٣٠٠٠ دولار شهرياً، وهو ما شجّع الكثير من الجنود على الالتحاق بشركات الحماية الأمنية الخاصّة، ومقارنة بظروف العمل المتشابهة مع المرتزقة، يتقاضى الشرطي العراقي أقل من ٤٠٠ دولار شهرياً، وهو ما يلقي المزيد من الضوء على تعدّد أساليب نهب الثروات العراقيّة، حيث تحقق الشركات الأمنية الخاصّة (عوائد سنوية تصل إلى ١٠٠ مليار دولار في العراق وأفغانستان، وتتصدّر الشركات البريطانية القمة في تحقيق هذه العوائد، وإنّ شركة واحدة فقط من هذه الشركات هي شركة ايجيس للخدمات الأمنية نجحت في رفع راسمالها المدور من ٥٥٤ ألف جنيه استرليني قبل بدء الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ إلى ٦٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٥).

ومع ازدياد ساحات الصراعات الدوليّة أصبحت الحاجة ملحّة إلى المرتزقة للقيام بمهام محددة تسند إليهم، كتأمين إمداد القوات المحاربة بالمؤن والسلاح،

كما جرى في حروب البلقان وأفغانستان وفي العراق الآن، وهي مهام جديدة لم تكن معهودة في السابق، حيث كانت مهامهم ترتكز على حراسة رؤساء الدول القادمين عبر الانقلابات في دول العالم الثالث، أو حماية الحكومات نفسها، وحماية آبار النفط ومناجم الماس في أفريقيا، وحتّى القيام بقلب أنظمة حكم ما، كما حدث في جزر القمر بقيادة المرتزق الفرنسي بوب دينار، وكذلك في دول أخرى مثل غينيا وجزر سيشل وغيرهما من الدول.

غداة نهاية الحرب الباردة تنامت نشاطات الشركات الأمنية الخاصّة على نحو واسع لتشمل تقديم خدمات تدريب القوات وتقديم المشورات العسكريّة لقوات الجيش والشرطة في البلدان التي يعملون فيها، إضافة إلى بعض الوظائف التي تنجزها أجهزتها الأمنية الخاصّة بها، حيث تقوم هذه الشركات (بتقديم الدعم اللوجستي للانتشار العسكري وصيانة نظم الأسلحة وحماية المباني والمنشآت، وكذلك حماية الأشخاص وتدريب قوات الجيش والشرطة، وجمع المعلومات العسكريّة وتحليلها واحتجاز واستجواب السجناء، وفي بعض الحالات المشاركة في القتال)، وهو ما يطرح تساؤلات كبيرة حول نشاط هذه الشركات في العراق، حيث مارس عناصر المرتزقة التابعين لشركة تيتان العسكريّة الخاصّة عمليات استجواب وتعذيب وحشي ضدّ الأسرى العراقيّين في سجن أبو غريب أدّت إلى وفاة عدد منهم تحت التعذيب، ولم تتمّ محاسبتهم، بل اقتصر الأمر على محاسبة بعض النظاميين، رغم ما أثارته عمليات التعذيب من ردود فعل عالمية واسعة.

وكان التعاون بين شركات الحماية الأمنية والقوات النظامية في تلك المهام قد بدأ منذ حرب فيتنام، وخصوصاً من قبل السي آي آيه ضمن برنامج سري عرف باسم العمليات السوداء، إذ كان المرتزقة يرسلون لتنفيذ عمليات اغتيال وتخريب ضدّ مواقع وشخصيات فيتنامية لا تريد الحكومة الأمريكيّة التورط فيها مباشرة.

وتطورت المهام الموكلة للمرتزقة في العراق بشكل لا سابق له في تاريخهم أو تاريخ الجيش الأمريكي، حيث توكل إليهم مهام حراسة مشاريع ما يسمى إعادة إعمار

العراق، وحماية الشخصيات المهمة كالحاكم المدني بول بريمر ومسؤولين أمريكيين آخرين، وحماية قوافل الإمدادات التي تمرّ في مناطق تحت سيطرة المقاومة العراقيّة، وحماية العديد من المؤسسات الحكومية العراقيّة الحساسة، إضافة إلى مقرّ الحكومة ومقرات قوات الاحتلال التي تعرف بالمنطقة الخضراء.

ليس بالضرورة أنّ جميع هؤلاء المرتزقة هم من الأمريكيّين، أو تابعين لشركات حماية أمنية أمريكية، بل إنّ بينهم من هم من جنوب أفريقيا ومن النيبال وتشيلي وكولومبيا والسلفادور وهندوراس وايرلندا وأسبانيا وبولندا والبرازيل وإسرائيل، وأخيراً انضمت روسيا ولبنان إلى هذه الدول.

وقد ذكرت تقارير صحفية في موسكو نقلاً عن ضابط سابق في قوات المظليين الروس (أنّ أحد المكاتب تقدّم إليه بعرض للذهاب إلى العراق لمرافقة قوافل مساعدات إنسانية وحراسة بعثات منظمات دوليّة أو منشآت نفطية للشركات الأمريكيّة، ووصف الضابط هذه العروض بأنّها غطاء لمهمات أخرى يتمّ إجبار المرتزقة على تنفيذها، مثل تمشيط الأحياء السكنيّة في المدن بحثاً عن المقاتلين، وأعمال الاستطلاع والتفتيش على الحواجز، وأنّ الأفضلية عند تجنيد المرتزقة تعطى للروس الذين اكتسبوا خبرة قتالية في أفغانستان والشيشان).

ومن المؤسف أن نجد بين صفوف المرتزقة الذين يمارسون أقذر وأبشع الجرائم ضدّ المدنيين العراقيّين، مرتزقة يحملون جنسيات عربيّة يشاركون في هذه الجرائم بأقل الأجور قياساً إلى أقرانهم من جنسيات أخرى.

وحسب جريدة النهار اللبنانية (فإنّ العديد من اللبنانيّين ينضمون إلى صفوف المرتزقة في العراق برواتب شهرية تتراوح بين ألف وأربعة الآلاف دولار شهرياً، وهي رواتب متدنية قياساً برواتب الفرنسيين والأمريكيين وحتّى الكرواتيين الذين تصل رواتب بعض الخبراء والمتمرسين منهم ما بين الألف والعشرة آلاف دولار في اليوم الواحد).

وأضافت الجريدة أنّ نحو سبعين شاباً سافروا خلال مارس وإبريل عام ٢٠٠٦ لينضموا إلى رفاق لهم سبقوهم، وأنّ دفعات جديدة تعدّ نفسها للرحيل، وكان العراق قد شهد عملية خطف ثلاثة لبنانيين تمّ الإفراج عن أحدهم في ٣ يونيو ٢٠٠٤ فيما تمّ قتل مرتزق رابع عثر على جثته لاحقاً.

وتحاول قوات الاحتلال التقليل من اعتمادها على جنودها النظاميين، وزيادة الاعتماد على عناصر شركات الحماية الأمنية، خاصّة بعد فرض المقاومة العراقيّة وجودها على الساحة كأمر واقع، فقد ذكرت تقارير لم يتمّ التأكد منها في حينها، أنّ قوات الاحتلال أبرمت عقوداً قيمتها مائة مليون دولار عام ٢٠٠٤ فقط لحماية المنطقة الخضراء وحدها، وبدأت شركات الحماية الأمنية تعرض خدماتها على الحكومات في الدول المحتلة مباشرة للمساعدة في حفظ الأمن الداخلي كما يقول أندرو وليامز من شركة نورث بريدج للخدمات في لقاء مع وكالة رويتر في ٩ مايو ٢٠٠٦ (إنّ حكومات منتخبة مثل حكومتي كابل وبغداد تعاني جيوشها الوطنية اليوم من مشاكل وهي مثقلة بالأعباء، ويمكننا أن نقدّم لها ما تحتاجه من مساعدة لحفظ الأمن).

وعلى الرغم من مواقف الحكومة البريطانية المعلنة ضدّ عمل المرتزقة، إلاّ أنّ واقع تسرّب أعداد من جنودها إلى تلك الشركات، وصعوبة الوضع الأمني في العراق، جعل هذه الحكومة تتخذ قراراً بالاعتماد على إحدى الشركات الأمنية الخاصّة لحماية سفارتها في بغداد مقابل ١٥ مليون جنيه استرليني، وكثر الحديث مؤخراً عن الخطوات العملية باتجاه خصخصة حرب العراق لكلّ من القوات البريطانية والأمريكية التي تحتل العراق، وتتمّ عملية الخصخصة من خلال استبدال جنود الاحتلال بالمرتزقة أو ما تطلق عليهم الولايات المتحدة موظفي شركات الحماية الأمنية أو المتعاقدين الأمنيين. وتنقل صحيفة الاندبندت البريطانية عن منظمة وور أون ونت (أنّ نسبة القوات البريطانية النظامية بالعراق إلى قوات المرتزقة هي ١ إلى ٦، حيث يبلغ إجمالي هذه القوات ٤٨ ألف مرتزق، بينهم ٧ آلاف فقط من القوات النظامية و٤١ ألفاً من المرتزقة).

ويؤكّد التقرير على أنّ حكومة توني بلير – رئيس وزراء بريطانيا السابق – شجعت شركات الحماية الأمنية على تزويد القوات البريطانية بالمرتزقة في العراق من خلال منحها عقود عمل بملايين الدولارات للقيام بمهام القوات البريطانية، وتساءل جون هيلاري مدير المنظمة قائلاً (كيف يمكن لتوني بلير أن يأمل في استعادة السلام والأمن في العراق، في حين يسمح للمرتزقة بالخروج الكامل على القانون !!.

ويمكن تلخيص أهمّ الأسباب التي دعت الحكومتين البريطانية والأمريكية إلى المضيّ قدماً في خصخصة قواتيهما إلى الفشل في تجنيد ما يسدّ حاجة القوات من الجنود النظاميين بسبب تصاعد عمليات فصائل المقاومة العراقيّة، وازدياد أعداد الهاربين من جنود الاحتلال الذين يرفضون الالتحاق إلى العراق ثانية، بعد تمتعهم بإجازاتهم، وللتقليل من الخسائر في صفوف جنود الاحتلال تجنبا للاثر الإعلامي الذي تتركه الارقام الحقيقية لقتلى الاحتلال على الرأي العام، حيث لم يتمّ تسجيل المرتزقة ضمن قوائم قتلى قوات الاحتلال على الرأي العام، حيث لم يتمّ تسجيل المرتزقة ضمن قوائم قتلى قوات الاحتلال، يضاف إلى ذلك حاجة قوات الاحتلال للقيام بتنفيذ عمليات إجرامية مخالفة للقانون الدولي لتجنيب قواتها المساءلة أمام القانون الدولي بصفتها قوات احتلال، ويمكن أن تكون حاجة المشروع الأمريكي الكوني إلى نشر قوات عسكرية بحجم يفوق الإمكانيات المتوفرة من أهم الأسباب التي قد تزيد من استعانة القوات الأمريكيّة بالمرتزقة على نطاق واسع مستقبلاً، فبعد أن كان ينظر لعمل شركات الحماية الأمنية على أنّها أفضل قليلاً من المرتزقة (أصبح ينظر إليها من قبل العديد على أنّها صناعة قانونية وذات قيمة).

وقد توقفت لجنة حقوق الإنسان الدولية عند قضية "استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير" – على حد تعبيرها – وأصدرت عشرات القرارات نورد منها هنا القرار رقم ٣ / ٢٠٠٠، الذي أصدرته في عام ٢٠٠٠ في دورة انعقادها السادسة والخمسين .. وفيما يلي نص هذا القرار :

القرار ٢٠٠٠/٣

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

"إن لجنة حقوق الإنسان،إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٥١/٥٤ المؤرخ ١٧ ديسمبر ١٩٩٩ وإلى قرارها هي ٣/١٩٩٩ المؤرخ ٢٣ أبريل ١٩٩٩"،

وإذ تشير أيضاً إلى جميع قراراتها ذات الصلة التي جاء في جملة ما جاء فيها إدانتها أية دولة سمحت أو تساهلت إزاء تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وحشدهم ونقلهم واستخدامهم بهدف الإطاحة بحكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما حكومات البلدان النامية، أو بهدف القتال ضد حركات التحرير الوطني، وإذ تشير كذلك إلى القرارات والصكوك الدولية ذات الصلة التي اعتمدها كل من الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنها اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للقضاء على استخدام المرتزقة في إفريقيا،

وإذ تؤكد من جديد المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن التقيد الصارم بمبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية للدول، وحق الشعوب في تقرير المصير، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون التي تدخل في نطاق الولاية الداخلية للدول،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أنه وفقاً لمبدأ تقرير المصير، كما هو مبين في إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يحق لجميع الشعوب أن تحدد بحرية، ودون تدخل خارجي، مركزها السياسي وأن تسعى إلى تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلى كل دولة واجب احترام هذا الحق وفقاً لأحكام الميثاق،

وإذ تعترف بأن أنشطة المرتزقة لا تزال تتزايد في أنحاء عديدة من العالم وأنها تتخذ أشكالاً جديدة تسمح للمرتزقة بالعمل بطريقة أكثر تنظيماً وبالحصول على مكافآت متزايدة، وأن أعداد المرتزقة قد تزايدت وأصبح هناك المزيد من الأشخاص المستعدين للتحول إلى مرتزقة،

وإذ يثير جزعها وقلقها ما تشكله أنشطة المرتزقة من خطر على السلم والأمن في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، وفي الدول الصغيرة .

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الخسائر في الأرواح، والأضرار الجسيمة التي تلحق بالممتلكات، والآثار السلبية على سياسات واقتصادات البلدان المتأثرة نتيجة لما يقوم به المرتزقة من أنشطة إجرامية دولية .

واقتناعا منها بأنه بغض النظر عن طريقة استخدام المرتزقة أو الأنشطة ذات الصلة بالمرتزقة أو الشكل الذي يتخذونه لاكتساب بعض مظاهر الشرعية، فإنهم يشكلون تهديداً لسلام الشعوب وأمنها وتقرير مصيرها وعقبة في سبيل تمتع الشعوب بحقوق الإنسان :

١ - ترحب بتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (E/CN.4/2000/14 و Corr.1)؛

٢ - تؤكد من جديد أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم هي أمور تثير قلقاً بالغاً لدى جميع الدول وتشكل انتهاكاً للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛

٣ - تعترف بأن المنازعات المسلحة والإرهاب والاتجار بالأسلحة والعمليات الخفية التي تقوم بها دول ثالثة تؤدي، في جملة أمور، إلى تشجيع الطلب على المرتزقة في السوق العالمية؛

٤ – تحث جميع الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة وممارسة أقصى درجات اليقظة إزاء الخطر الذي تشكله أنشطة المرتزقة، وعلى اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لكفالة عدم استخدام أراضيها والأراضي الأخرى الخاضعة لسيطرتها، فضلاً عن رعاياها، في تجنيد المرتزقة وحشدهم وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم، من أجل التخطيط لأنشطة تستهدف إعاقة الحق في تقرير المصير، أو الإطاحة بحكومة أية دولة أو التسبب، كلياً أو جزئياً، بتمزيق أو تقويض السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية لدول مستقلة وذات سيادة تتصرف على أساس الامتثال لحق الشعوب في تقرير المصير؛

٥ – تطلب إلى جميع الدول، التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، أن تنظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بذلك؛

٦ – ترحب بالتعاون الذي أبدته البلدان التي استقبلت زيارة المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة حق الشعوب في تقرير المصير؛

٧ – ترحب أيضاً باعتماد بعض الدول تشريعات وطنية تقيد تجنيد المرتزقة وحشدهم وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم؛

٨ – تدعو الدول إلى التحقيق في احتمال مشاركة المرتزقة كلما وحيثما وقعت أعمال ذات طبيعة إجرامية أو إرهابية؛

٩ – تطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تزود المقرر الخاص بكل ما يلزم من مساعدة ودعم لإنجاز ولايته؛

١٠ – تقرر، وفقاً لطلب الجمعية العامة، أن تعقد قبل الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة حلقة عمل بشأن الأشكال التقليدية والجديدة لأنشطة المرتزقة

كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، وتطلب إلى المفوضة السامية أن تقدم تقريراً عن نتائج هذه الحلقة إلى اللجنة في دورتها السابعة والخمسين؛

١١ – تكرر تأكيد أهمية وضع تعريف قانوني أوضح للمرتزقة يزيد في كفاءة منع أنشطة المرتزقة والمعاقبة عليها؛

١٢ – تحث جميع الدول على التعاون تعاوناً كاملاً مع المقرر الخاص في إنجاز ولايته؛

١٣ – تطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقوم، على سبيل الأولوية، بالإعلان عن آثار أنشطة المرتزقة التي تلحق الضرر بحق الشعوب في تقرير المصير، وأن تقدم الخدمات الاستشارية، عند الطلب وحسب الاقتضاء، إلى الدول المتأثرة بأنشطة المرتزقة؛

١٤ – تطلب إلى المقرر الخاص أن يتشاور مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ هذا القرار، وأن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً يتضمن استنتاجاته وتوصيات محددة بشأن استخدام المرتزقة في تقويض الحق في تقرير المصير؛

١٥ – "تقرر أن تنظر في دورتها السابعة والخمسين في مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير في إطار البند نفسه من جدول الأعمال" .

وقد تم اعتماد وثيقة الأمم المتحدة E/٢٠٠٠/٢٣، التي تضم هذا القرار الدولي بتصويت بأغلبية ٣٥ صوتا من أعضاء اللجنة الدولية لحقوق الإنسان مقابل ١١ صوتا، وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت، في الجلسة ٣٥ للجنة المؤرخة في ٧ أبريل ٢٠٠٠.

وبعد أن تجاوزت الشركات الأمنية الخاصة وفي مقدمتها بلاك ووتر كل الأعراف والقوانين والموائيق الدولية، وبعد ما جرى في العراق، بدأت لجنة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في التحري في تشيلي وأوروغواي، بشأن شركات تتعاقد مع مرتزقة لإرسالهم إلى العراق، متهمة في تشيلي بسوء المعاملة وحيازة المتفجرات والتجمع غير المشروع واستخدام أسلحة الجيش دون ترخيص.

فقد تابع "فريق العمل المعنى باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة حق الشعوب في تقرير المصير" الذي شكلته في حينه لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، تابع منذ منتصف الشهر تحرياته في مونتيفديو بعد أسبوع من التحقيقات أجراها في العاصمة التشيلية.

وأكد النائب البرلماني اليخاندرو نافارو، من الحزب الاشتراكي المشارك في الحكومة وأنشط الساعين لإحضار فريق التحريات إلى بلاده، أكد أن هذه الشركات تسجل مقرها القانوني في أروغواي.

وأضاف أن العقود توقع في المجال الجوى الدولي خلال نقل المرتزقة جوا إلى الشرق الأوسط. وتحكيم محكمة التجارة في باناما للبت في حالة وقوع خلافات.

وأوضح النائب أن شركات أمن أمريكية خاصة، مثل "بلاك ووتر" و"ترايبل كانوبى"، تحشد الحرس بناء على طلب الحكومة الأمريكية، لإرسالهم إلى مواقع النزاعات المسلحة لحماية المنشآت الإستراتيجية، هذه الشركات تعتاد على التعاقد من الباطن مع شركات من أمريكا الجنوبية، مثل "ريد تكتيكا كونسلتنغ غروب".

ويذكر أن صاحب شركة "ريد تكتيكا" المذكورة، ومقرها واشنطن، هو خوسيه ميغيل بيثاررو، الضابط الذي تقاعد من خدمة القوات المسلحة التشيلية، وانتقل إلى الولايات المتحدة للإقامة والالتحاق بالجيش الأمريكي. كما عرف كمعلق عن موضوعات الأمن في العراق في شبكة التليفزيون الأمريكية "سى إن إن".

قبل بيثاررو في بداية الأمر الاجتماع في سنتياغو في فريق الأمم المتحدة، لكنه تراجع فيما بعد، متحججا بأن رئيس الفريق، الأسباني خوسيه لويس غوميس دل برادو، ليس محايدا وله مواقف "مناهضة للأمريكيين".

ويذكر أن الفريق يتألف من الكولومبية أماندا بينافيديس دى بيريز، والروسي ألكسندر نيكيتين والليبية نجاة الحجاجى، والفيجية شايستا شامين، بالإضافة إلى رئيسه غوميس دل برادو. كذلك أن الفريق زار هندوراس وإكوادور في عام ٢٠٠٦ ثم بيرو في السنة الجارية. ويعرض نتائج مهمته في سبتمبر القادم على مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة.

خلصت تحريات النائب البرلماني نافارو حتى الآن إلى أن سبع أو ثمان شركات تتخصص في تعبئة جنود سابقين أو متقاعدين طوعا من القوات المسلحة، جرى تأسيسها كلها عن طريق رجال بيثاررو، وهو من قاضاه النائب بتهمة ممارسة تجميع غير مشروعة، لدى المحاكم المحلية في ٢٠٠٤.

وذكر أن هذه الشركات دفعت نحو ١٢٠٠ دولار شهريا ل"حرس الأمن الدوليين" المتعاقد معهم بالإضافة إلى المأوى والطعام. وأكد النائب في موقعه على شبكة انترنت أن شركة "ريد تكتيكا" تنتهك قانون الحرس الخاصين وارتكبت جنايات حيازة المتفجرات دون الترخيص والتسجيل القانوني الواجب، واستخدام أسلحة الجيش دون تصريح، وإساءة معاملة الحيوانات.

وأعرب عن أسفه من أن "تشيلي لم توقع أو تصادق على المعاهدة الدولية حول تعبئة واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة، لعام ١٩٨٩، رغم أنها رفضت بقوة الحرب على العراق".

شملت أجندة فريق الأمم المتحدة اجتماعات مع وزراء الخارجية، الدفاع، الداخلية، العمل، العدالة، إضافة إلى محكمة العدل العليا، ونواب في البرلمان،

وخبراء جامعيين، ومؤسسات حكومية، ومنظمات غير حكومية، والممثلين القانونيين للشركات المعنية بالتحريات.

تشير تقديرات النائب البرلماني نافارو إلى أن نحو ١٢٠٠ جندي تشيلي سابق، متوسط أعمارهم ٤٠ سنة، نقلوا إلى العراق منذ ٢٠٠٤ بعد أن حشدتهم شركات خاصة تعمل في عدة بلدان تهربا من مسئولياتها في المستقبل.

فأكد رئيس الفريق غوميس دل برادو وعضوته بينافيداس دى بيريز، أن هذه الممارسات تمثل "خصصه الحروب" والاتجار في البشر وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وذكر مقررو الفريق أن "حراس أمن خاصين" شاركوا مع لجنود أمريكيين في عمليات التعذيب في سجن أبو غريب.

وفيما نبه خبراء جامعيون إلى أن القوانين التشيلية الخاصة بالخدمات الأمنية الخاصة متعددة ومعقدة لكنها لا تصنف ممارسة الارتزاق كجناية، سرد الجندي السابق دانييل ماتورانو، ٢٨ سنة، لفريق التحريات، تجربته التي بدأت في ٢٠٠٥، حين تعاقدت معه شركة "غلوبال غارد"، ملك بيثاررو أيضا، لحراسة "منشأ آمن" في العراق، كسفارة أو مطار.

وقال إنهم عرضوا عليه ٢٨٠٠ دولار شهريا لستة أشهر، إضافة إلى مصروف قدره ٢٥٠ دولار وعطلة على حساب الشركة. وأضاف أنه نقل إلى الشرق الأوسط جوا مع شقيقه الجندي السابق أيضا و١٦٠ مرتزقة تشيليين. ولدى توقيع العقود على متن الطائرة، وجودا أن العقود تنص على ١٠٠٠ فقط شهريا.

وصرح ماتورانا ل "آي بى اس": "قال لنا بيثاررو: من لا يرضى، فلينزل من الطائرة". وأضاف أنه أرسل وشقيقه لحراسة بعثة دبلوماسية أمريكية بريطانية قريبة من بغداد فاضطرا إلى حمل أسلحة حرب، وأن الشركة الأمريكية "ترابيل كانوبى" التي تعاقدت من الباطن مع بيثاررو دفعت له ما بين ٨٠٠٠ و١٥٠٠٠ دولار عن كل مرتزقة، أي عشر أضعاف ما يتلقاه المرتزقة بالفعل.

واختتم روايته قائلا أن "ترابيل كانوبى" عرضت عليه التعاقد معه مباشرة بأجر شهري قدره ١٥٠٠٠ دولار، لكن بيثاررو لدى علمه، انهال على الشقيقين بالضرب ثم اختطفهما لستة أيام، فحررهما حراس من جزر فيجى، وعادا بعدها إلى تشيلي دون تقاضى أي أجر !!

وقد تزامن بدء عمل اللجنة مع توجه عدد كبير من سفراء الدول لدى الأمم المتحدة بحث مجلس الأمن على منع المرتزقة الأميركيين من مواصلة جرائمهم في العراق .

وكان من بين هؤلاء السفراء سفير روسيا لدي الامم المتحدة "فيتالي تشوركين" الذي أعلن دعم بلاده للطلبات المتكررة، التي قدمتها الأمم المتحدة والحكومة العراقية للقيام بالتحقيق حول المجازر التي يتعرض لها المدنيون العراقيون علي يد عناصر الشركات الأمنية الأجنبية في العراق .

وأكد السفير الروسي أن نشاط هذه الشركات الأمنية وعناصر الحماية التابعة لهذه الشركات قد أضر بالدبلوماسيين ومنهم الروس في العراق .

وأعلن "تشوركين" في كلمته التي ألقاها أمام مجلس الأمن في شهر يونيو عام ٢٠٠٧ دعمه لتصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بأن تضع الإدارة الأميركية حدا لانتهاك القوانين الدولية، من قبل المؤسسات العسكرية الأميركية التابعة للقطاع الخاص، والمرتزقة الذين يرتكبون مجازر راح ضحيتها العراقيون الأبرياء والمدنيون العزل .

وكان أمين عام الأمم المتحدة بان كيمون كان رفع تقريرا إلى مجلس الأمن الدولي تناول فيه قضية ضلوع الشركات الأمنية الأميركية الخاصة في عدد من المجازر التي حصدت ارواح العراقيين المدنيين، مؤكدا عدم اهتمام عناصر هذه الشركات بالدفاع عن المواطنين العراقيين في عملياتهم العسكرية، ومع ذلك يشملهم قانون الحصانة مثل الدبلوماسيين الأميركيين .

ودعا كيمون أن تكون شركات الأمن الخاصة العاملة في مناطق الحرب أكثر عرضة للمحاسبة.

وجاء في التقرير الذي رفعه إلى مجلس الأمن الدولي أن ما يقدر بـ١٨١ شركة عسكرية وأمنية خاصة كانت تتواجد في العراق منذ مارس ٢٠٠٦، وأن ٤٨٠٠٠ من الموظفين العاملين لحسابها غالبا ما يشاركون في عمليات ضد المدنيين.

وكان الأميركيون حتى مطلع هذا العام ٢٠٠٧، قد تعاقدوا بواسطة الشركات الأمنية الخاصة مع حوالي خمسين ألف شخص، ويقال سبعين ألفاً، ساقوهم من مختلف أنحاء العالم للعمل في ركابهم في العراق .

وقد شكلت هيئة الأمم فريقاً دولياً مهمته ملاحقة قضية تجنيد المرتزقة، لأن عمليات التجنيد تخدع كثيراً من المتعاقدين وتوهمهم أنهم سيقومون بأعمال مدنية عادية!

وقد زار الفريق الدولي عدداً من بلدان أميركا الجنوبية، التي تشكل مصدراً من المصادر الرئيسية لتجنيد المرتزقة .

فمن البيرو وحدها رصد الفريق الدولي أكثر من ألف مواطن جرى التعاقد معهم، ووجد أنهم يعملون الآن في العراق، وأثناء زيارته للعاصمة ليما تلا الاسباني خوسيه لويس جوميث، عضو الفريق الدولي، تقرير الأمم المتحدة حول قضية تجنيد الأميركيين للمرتزقة، وجاء في التقرير أن التعاقد مع المواطنين يتم على أساس أنهم سيقومون بأعمال عادية، لكنهم بعد وصولهم إلى العراق يتلقون تدريباً عسكرياً مكثفاً وسريعاً، ويزجّ بهم في مهام حربية غير متوقعة، ويجدون أنفسهم متورطين تماماً في الحرب!

وقد أوضح تقرير الأمم المتحدة أن عمليات التعاقد مع المواطنين، من مختلف الجنسيات وفي العديد من البلدان، تجريها شركات وهمية يدخل موظفوها بلداً من

البلدان، ويفتتحون مكتباً لمدة شهر، فيبرمون العقود ويرسلون أصحابها بعيداً إلى ميادين القتال، ثم تختفي الشركة بعد ذلك دون أن تترك وراءها أي أثر!

وإزاء هذه الحالات أوصى الفريق الدولي سلطات البيرو بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة، الصادرة عام ١٩٨٩، وأوصاها تنظيم سجلات واضحة للشركات الأمنية، والتحقق من مهماتها كما ينبغي!

جدير بالذكر، أن الفريق الدولي، المتخصص بمكافحة عمليات تجنيد المرتزقة، تشكل من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم عام ٢٠٠٥، وبالطبع كان احتلال الأميركيين لأفغانستان والعراق وما ترتب عليه من مآسٍ هو الدافع المباشر لتشكيله، وكانت حكومة البيرو قد تقدمت بشكوى إلى مقرر الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة بعد أن توالى وصول جثث مواطنيها من أفغانستان والعراق، وبعد أن تأكدت أن ٨٥٠ من هؤلاء المواطنين يعملون حراساً أمنيين في المناطق التي تتمركز فيها القوات الأميركية، وحراساً لمنشآت السفارة الأميركية في بغداد، فيتولون مهمة مراقبة المشاة والمركبات، ويحصلون بالمقابل على ألف دولار شهرياً، من دون أن يتمتعوا بميزة التأمين على الحياة وببقية المزايا التي يتمتع بها الجندي الأميركي النظامي!

وجاءت زيارة الوفد الدولي للبيرو، فبراير عام ٢٠٠٧، بناء على ضغوط مارسها شعب البيرو وليس بدعوة من حكومته، ولكن أثناء الزيارة اقتنعت حكومة البيرو بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة، لتصبح بذلك خامس دولة من دول أميركا الجنوبية والدولة التاسعة والعشرين في العالم!

وأوضحت رئيسة الفريق الدولي لمناهضة تجنيد المرتزقة أن الفريق كشف سلسلة من الظواهر المشتركة في مختلف دول أميركا اللاتينية، وأن هذه الظواهر قادته لزيارة ثلاث دول، هي هندوراس والاكوادور ثم البيرو، وأنه سوف يجري تحريات في تشيلي وكولومبيا .

وفي جميع الحالات كان الفريق هو من يطلب الزيارة، وليست الحكومات من تدعوه وهذا أمر مفهوم إذا ما أخذنا بالاعتبار نفوذ الولايات المتحدة وسطوتها على الكثير من الحكومات، بل على هيئة الأمم المتحدة التي لا يؤمل أن تحقق جهودها لمناهضة تجنيد المرتزقة تقدماً مهماً، وليس العدد الضئيل من الدول الموقع على اتفاقية مناهضة تجنيد المرتزقة سوى الدليل القاطع على ذلك!

وإذا ما عدنا إلى القانون الدولي فسوف نجده يحظر على الناس مجرّد العمل كمرتزقة بغض النظر عن طبيعة المهمة ودوافعها وأهدافها، غير أن الالتفاف يجري على القانون الدولي بأن يتم التعاقد على أعمال مدنية عادية في البداية، ثم تتغير طبيعة الوظيفة بعد وصول المتعاقد إلى الميدان، ليصبح مرتزقاً سواء بمعرفته وبإرادته، أو من دون معرفته وخلافاً لإرادته! وهكذا فإن تجنيد الأشخاص للعمل كمرتزقة محظور، لكن هذا الأمر لا تكشفه العقود، فيفقد التشريع الدولي فعاليته، حيث ثمة فراغ قانوني تستغله الشركات الخاصة كما يقول موظفو الأمم المتحدة .

وقد حدث هذا الفراغ نتيجة الدخول عالمياً في مرحلة خصخصة استخدام القوة، ونتيجة تحوّل الولايات المتحدة وحليفاتها وأتباعها إلى خصخصة خدمات الأمن في الدولة، الأمر الذي ترتب عليه انهيار فقرة أساسية في العمود الذي تنهض عليه الدول، والتأسيس ضمناً لسلسلة من الأخطار المخيفة التي سوف تتعرض لها الدول والمجتمعات !

ولقد أولى فريق الأمم المتحدة، المكلف بالتأكد من مدى الالتزام بالاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة، اهتمامه وجهده للقضايا التي يستطيع معالجتها دون الاصطدام بالإدارة الأميركية التي صار تجنيد المرتزقة عملاً عادياً في نطاق عملياتها الحربية، فالمرتزقة في معظمهم ليسوا مضللين أو مخدوعين، بل ذهبوا إلى ميادين الحرب عن سابق تصميم وتصور، وقد رأينا أفعالهم في مدينة الفلوجة وفي سجن أبي غريب خاصة، وفي المواقع الأخرى عامة، والكل على يقين أنهم وراء الجرائم

الفظيعة التي يتعرض لها المواطنون الأبرياء وتتعرض لها دور العبادة، وهكذا وجد الفريق الدولي نفسه يتعلق بشعرة المرتزقة المخدوعين، الذين يتحول بعضهم لاحقاً إلى مجرمين قتلة، فأولاهم عنايته كضحايا، متجنباً إغضاب الأميركيين بالدخول في صلب الموضوع، وهو: خصخصة استخدام القوة وتجنيد المرتزقة في زمن العولمة الاحتكارية الأميركية!

جدير بالذكر، أن القضاء العسكري السويسري كان قد فتح في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٧ تحقيقا حول مشاركة مواطن سويسري لأشهر عديدة في نشاطات شركة بلاك ووتر الأمنية الأمريكية المثيرة للجدل في العراق.

وتبحث السلطات فيما إذا كان هذا المُوظف السابق في بلاك ووتر قد انتهك القانون الذي يحظر على المواطنين السويسريين العمل لحساب قوات مسلحة أجنبية.

قال متحدث باسم القضاء العسكري السويسري في تصريح لوكالة الأنباء السويسرية يوم ٦ نوفمبر في برن إن قاضي التحقيق في المحكمة العسكرية السادسة (في سانت غالن شرق سويسرا) يبحث ما إذا كان يتوجب معاقبة مشاركة المواطن السويسري في نشاطات بلاك ووتر في العراق، على أنها خدمة عسكريةٌ نجزت لصالح جيش أجنبي . وأكد هذا التصريح معلومات كانت قد نشرتها صحيفة "تاغس انتسايغر" الصادرة في زيورخ يوم ٥ نوفمبر.

وتلزم العدالة العسكرية السويسرية بالتحقيق ضد أي مواطن يعمل أو عمل سابقا ضمن جيش أجنبي. وفيما يتعلق بالسويسري الذي تجند لحساب شركة بلاك ووتر الأمنية الأمريكية، يجب على القضاء أن يعلم ما إذا كان توظيف المواطن السويسري من طرف شركة أمنية خاصة يعادل العمل كجندي في الخارج .

ويتعلق الأمر بالنسبة للقضاء العسكري بحالة غير مسبوقة. وأوضح نفس المتحدث أن جميع التقديرات تشير إلى أن الفصل في هذه القضية سيُترك في نهاية الأمر

للمحكمة. وإذا ما تمت إدانة المتهم، فقد تصدر في حقه، استنادا إلى القانون الجنائي العسكري، عقوبة سالبة للحرية لمدة أقصاها ثلاث سنوات أو غرامة مالية.

ووفقا لصحيفة "تاغس أنتسايغر"، فإن نهاية عقد المواطن السويسري مع بلاك ووتر سبقت بمدة طويلة حادث مقتل ١٧ مدنيا على يد موظفي الشركة خلال تبادل لإطلاق النار في بغداد في سبتمبر من نفس العام. وبالتالي فإن تحقيق القضاء العسكري السويسري لا يتناول في هذه القضية جرائم الحرب أو جرائم خطيرة أخرى.

وقد أوضحت القناة التلفزيونية السويسرية الناطقة بالألمانية SF أن التحقيق جاء على إثر بث تقرير تلفزيوني، إذ قامت القناة في أحد برامجها بتتبع مواطن سويسري في فرنسا يرغب في الالتحاق بالفيلق الأجنبي. هذا الرجل، الذيتم تقديمه للمشاهدين تحت اسم مستعار "مايك"، صرح للصحفيين أنه عمل في السابق لحساب بلاك ووتر في العراق.

وتحظر سويسرا، التي اشتهرت في العصور الوسطى بإرسال المرتزقة إلى جميع أنحاء أوروبا، بصرامة الخدمة لحساب قوات عسكرية أجنبية.

ونوهت الحكومة السويسرية بأن بلاك ووتر ستواجه عقوبات جنائية إذا ما تبين أنها تعمدت استهداف مواطنين سويسريين للتجنيد العسكري في صفوفها.

وكانت السلطات القضائية قد تنبهت إلى القضية إثر بث التقرير المذكور في مايو من عام ٢٠٠٧، كما أكد المواطن السويسري للسلطات ما جاء في ذلك التقرير.

وقد أفادت صحيفة تاغس انتسايغر أن القضاء العسكري قد طلب من مسؤولي أجهزة الاستخبارات السويسرية المساعدة في التحقيق الجاري عبر تحديد كيفية التعاقد مع بلاك ووتر، ونوعية الأسلحة التي تستخدمها هذه الشركة في العراق.

وعلى إثر مذبحة بغداد، كانت الأمم المتحدة قد وصفت استخدام حراس شركات الأمن الخاصة مثل بلاك ووتر بشكل متنام جديد من أشكال نشاط المرتزقة، وهو

نشاط معاد القواعد الدولية المتعلقة بإدارة الحرب وطالبت الدول بملاحقة مواطنيها المنخرطين في هذه الأنشطة الغير مشروعة .

أما الولايات المتحدة، فترفض فكرة وصف المتعاقدين مع الحكومة ممن تسميهم بـ "حراس الأمن" أيا كانت جنسيتهم بالمرتزقة. وفيما زعمت شركة بلاك ووتر أن حراسها تصرفوا بشكل قانوني بعد إطلاق النار عليهم، لكن الحكومة العراقية قالت إن الحراس " قتلوا عمدا المدنيين السبعة عشر " !!

ومن المقرر أن تستضيف جنيف في وقت مبكر من عام ٢٠٠٨، أول مؤتمر دولي من نوعه عن مرتزقة الحروب، ومؤسسات الارتزاق بالعالم التي تقوم بنشاطات عسكرية في نحو ١٠٠ بلد وتحقق أعمالاً تجارية بلغت قيمتها ١٠٠ مليار دولار سنوياً.

وتؤكد اللجنة التحضيرية للمؤتمر أن الأعمال التجارية لمؤسسات الارتزاق، التي تتركز بشكل خاص في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وجنوب إفريقيا، ستتضاعف إلى ٢٠٠ مليار دولار من الآن حتى عام ٢٠١٠.

ويهدف المؤتمر، الذي دعت إليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر ويشارك فيه خبراء حكوميون من مختلف أنحاء العالم، إلى وضع إطار قانوني لهذه "المِهنة" التي لا تشبه المِهن الأخرى.

وسيراجع المؤتمرون الأنظمة المحليّة والدولية النادرة المتعلقة بالمرتزقة ومؤسسات الارتزاق، وأنظمة وقوانين مؤسسات الارتزاق نفسها، والتزامات الدول إزاء القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، إلى جانب تنظيم حوار دوري بين الدول حول الارتزاق. كما سيحاول المؤتمرون "فك الاشتباك" بين مؤسسات الارتزاق وأخرى تقول إنها مؤسسات عسكرية خاصة.

وتقول اللجنة التحضيرية إن المرتزقة في العالم يستفيدون حالياً من "فراغ قانوني وقضائي دوليٍّ" بحيث ذهبت المئات من الجرائم والأعمال الوحشية التي ارتكبوها دون حساب.

وقالت اللجنة إنه على سبيل المثال تم إخضاع العسكريين الأمريكيين الذين اتهموا بارتكاب أعمال تعذيب في سجن "أبو غريب" بالعراق إلى محاكم عسكرية قامت بإدانتهم، في حين أن مُرتزقة مؤسستي (سي. أيه. سي. آي انترناشنال) و(تيتان Titan) المُدانين بنفس الجرائم في العراق قد أفلتوا من أيّ محاكمة أو عقوبة. والمؤسستان أعلاه هما أمريكية وبريطانية، على التوالي.

وقالت كلود فوايا عضو اللجنة التحضيرية " لا ينبغي أن يكون هناك كافِل للمرتزق أو مؤسسات الارتزاق لابد أن يقول القانون كلمته بأنه لن يتجاهلهم بعد الآن".

وأشارت إلى أنه في العراق وحده يوجد عشرات الألاف المستخدمين من قِبل مؤسسات عالمية للارتزاق من بينها بلاك ووتر، ودين كورب، وجلوبال ريسكس، وميتوريك تاكتيكال سوليوشنس، والأخيرة مسجلة في جنوب إفريقيا.

وهكذا يطرح اللجوء المتزايد إلى استعمال المقاتلين الخواص في الصراعات الدولية معضلة تحديد المسؤولية تجاه القوانين والمعاهدات الدولية وعلى رأسها معاهدات جنيف.

كما تثير ظاهرة "خصخصة الحروب" بالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر، المسؤولة عن تطبيق معاهدات جنيف، مشكلة احترام بنود تلك المعاهدات من قبل هؤلاء المرتزقة الجدد.

إذا كانت ظاهرة تجنيد الخواص لأداء بعض المهام في الصراعات المسلحة ذات الطابع الدولي، قد طفت على السطح مجددا في حرب الخليج الأولى من خلال لجوء الولايات المتحدة إلى تجنيد حوالي ١٪ من مجموع قواتها في صفوف "المرتزقة الجدد"، فإن حجم هذه الظاهرة لم يظهر على حقيقته إلا في حرب العراق الأخيرة.

إذ تشير بعض المصادر الإعلامية إلى أن إجمالي تعداد الخواص من بين القوات الأمريكية المتمركزة في العراق حاليا يفوق ٢٠ ألف شخص أي حوالي ١٥٪ من مجموع الـ ١٣٠ ألف جندي أمريكي في بلاد ما بين الرافدين.

ومع أن عدة أطراف لا تتردد في إطلاق صفة "المرتزقة الجدد" على هؤلاء المجندين الخواص، فإن توظيفهم يتم عبر شركات حراسة أمريكية وجنوب افريقية وأوربية بعضها له أسهم في البورصة، وتفوق مداخيل بعضها الآخر ١٠٠ مليار دولار سنويا.

ومن أهم المغريات التي تدفع أشخاصا إلى مغادرة مهن ووظائف مريحة في بلدانهم الأصلية كسائق شاحنة أو حارس سجن أو متقاعد في الشرطة أو حتى في الوحدات الأمنية أو العسكرية الخاصة، الرواتب العالية المعروضة عليهم والتي تتراوح ما بين ٥٠٠ و١٥٠٠ دولار أمريكي في اليوم الواحد.

وفيما اقتصرت المهام التي تسند لهؤلاء المجندين الخواص في الفترات السابقة على تأمين إمداد القوات المحاربة بالمؤن والعتاد والذخيرة، فإن كثرة اللجوء إلى هذه الفئة من المقاتلين، وتعدد الصراعات التي تطلبت تدخلهم في مناطق شتى من العالم من البلقان إلى أفغانستان إلى العراق حاليا، أدت إلى توسيع مفهوم ومجالات استخدام هؤلاء المرتزقة الجدد.

فقد أصبحت توكل لهم مهام حساسة كالتجسس، والتدريب، وحراسة الشخصيات والمواقع الإستراتيجية أو الحساسة. وتكفي مشاهدة التهافت الكبير لشركات الحراسة على العمل في العراق منذ سقوط بغداد لإدراك الحجم الهائل لهذه السوق التي تجد في تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين تشجيعا على ازدهارها.

فقد اخترع وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد (حسبما أوردته مؤخرا صحيفة لوتون السويسرية)، مفهوم الـ OUT-sourcing المقصود به عمليا "التجنيد من خارج صفوف الجيش"، كما ظهر مصطلح "الميليشيات الصديقة" التي طالب نائب وزير الدفاع الأمريكي بول فولفوفيتز في العاشر من أغسطس ٢٠٠٤ الكونغرس بتخصيص ميزانية لفائدتها بحوالي ٥٠٠ مليون دولار، من أجل محاربة "الإرهاب والثورات" على حد قوله.

في المقابل، يبدو أن الفائدة الكبرى التي تدفع إلى تجنيد هؤلاء المرتزقة الجدد بأجور مرتفعة وخيالية في بعض الأحيان، تتمثل في حرص القيادات العسكرية والسياسية على التقليل إلى أدنى حد من حجم خسائر القوات النظامية التي تسقط في ميدان المعارك، خصوصا إذا ما تم الزج بتلك القوات في صراع ما ضد إرادة أغلبية الرأي العام الوطني .

لذلك عادة ما يتم تجاهل إضافة أرقام القتلى في صفوف فرق الحراسة الخاصة إلى القائمة الرسمية لضحايا الصراع. وفي العراق أو أفغانستان، لم ينتبه الرأي العام إلى وجودهم أصلا إلا عندما تعرضت وسائل الإعلام إلى بعض من سقطوا منهم ضحية عمليات اختطاف كرهائن.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استحدثت في حربها ضد الإرهاب عبارة "مقاتل خارج القانون" لوصف المعتقلين الذين تعتبرهم من أنصار القاعدة وحركة طالبان، فإن لجوئها إلى تجنيد هذه الأعداد الكبيرة من الخواص في حربها بالعراق ومن قبل في أفغانستان، يثير اليوم تساؤلات حول مدى امتثال هؤلاء المقاتلين للقوانين الدولية، وبالأخص لمعاهدات جنيف.

ومثلما أوردت صحيفة لوتون الصادرة في جنيف، "لم يعد بإمكان اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجاهل هذه الفئة من المقاتلين في مناطق النزاع"، حسبما ورد في حوار أجرته الجريدة مؤخرا مع جيل كاربونيي المسؤول عن "وحدة الاتصال بالقطاع الخاص" في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

كما اعترف المسؤول باللجنة الدولية بـ "وجود غموض في القانون الإنساني الدولي بخصوص مسؤولية هؤلاء المتقاتلين الخواص".

فإذا كان منتسبو القوات النظامية مطالبين باحترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وتسهر الدول في أغلب الأحيان على تلقينهم تلك المبادئ، فإن

منتسبي هذه الشركات الخاصة مطالبون في حال ارتكابهم لتجاوزات وانتهاكات أن يقدموا إلى محاكمة أمام النظام القضائي في المكان الذي ارتكبت فيه تلك التجاوزات.

والمزعج هنا هو أن النظام القضائي في مناطق النزاعات عادة ما يكون متدهورا بل مفقودا في الكثير من الأحيان، وهو ما يثير قلق اللجنة الدولية بخصوص إفلات الجناة من العقاب. ولعل خير دليل على ذلك هو ما تم في حق الأسرى العراقيين في سجن أبو غريب حيث أثبتت التحقيقات والشهادات تورط عدد من هؤلاء الخواص في عمليات التعذيب والتحقيق.

من جهتها، ترى العديد من المنظمات الإنسانية العاملة في مناطق الصراعات المسلحة، أن التعامل مع القوات النظامية يتم بيسر وسلاسة من خلال الحوار مع القيادات المتتالية (أي ذات السلم القيادي التصاعدي الواضح)، بينما يعسر التعامل مع هذه الوحدات الخاصة التي لا يُعرف الكثير عن التسلسل القيادي فيها والتي كثيرا ما تتحول إلى عائق بوجه العمل الإنساني.

وفيما تتحمل الدول عادة مسؤولية نشر مبادئ القانون الإنساني الدولي والترويج لها في صفوف مواطنيها سواء كانوا عاملين ضمن القوات النظامية ام لا، تعتزم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الفترة المقبلة تعزيز اتصالها المباشر مع كبريات شركات القوات الخاصة في العالم لتحسيسها بمبادئ القانون الإنساني الدولي ولحثها على نشره بين أفرادها.

لقد كان استخدام المرتزقة فى بعض الأحيان أمراً قذراً، ومعظم الحكومات التى كانت تمارس ذلك سراً تشمئز من الاعتراف به .

اليوم أصبح يطلق على المرتزقة صفة متعهدين عسكريين خاصين ويمارسون- فى الغالب- معظم المهام الضرورية التى تؤديها الجيوش النظامية فى العمليات

العسكرية. وقد أعطت صحيفة " الفاينانشيال تايمز " وصفاً لهذا التيار تحت عنوان الخصخصة الزاحفة لأعمال الحرب.

وخلال حرب الخليج الأولى كانت نسبة عمال القطاع الخاص من العسكرية الأمريكية لم تتجاوز ٢٪، إلا أن هذه النسبة ارتفعت عام ٢٠٠٣ وقفزت إلى ١٠٪ وحيث يستخدم البنتاجون أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ متعهد خاص أو ينفق على الأقل ٣٣ بليون دولار على الشركات العسكرية الخاصة من إجمالى ٤١٦ بليون دولار حجم الإنفاق العسكرى الأمريكى، طبقاً لما خصخصة مجلس الشيوخ فى الأسبوع الماضى.

وفى العراق، تقوم هذه الشركات بإمداد القيادة الأمريكية هناك باحتياجاتها من المدربين وقوات الأمن، الذين فاق عددهم أعداد باقى أعضاء التحالف باستثناء القوات الأمريكية. حيث يتمركز فى العراق حوالى ١٥,٠٠٠ حارس أمنى مدنى، منهم ٦٠٠٠ رجل على الأقل مسلحين. كما يقوم بعض المتعهدين بصيانة وإصلاح أنظمة الأسلحة المتقدمة تكنولوجياً والتى يستخدمها الجيش، وحيث يخصص أكثر من ٢٠ بليون دولار- حوالى أكثر من ثلث ميزانية الجيش فى أفغانستان والعراق- للمتعهدين.

ويعتبر التقليل من حجم الخسائر البشرية فى العسكريين النظاميين، وهو أحد مزايا استخدام القوات المخصخصة .

ورغم أن التقارير الرسمية التى يصدرها البنتاجون عن حجم الخسائر لا تحوى الخسائر من غير العسكريين النظاميين، إلا أن بيتر سنجر مؤلف كتاب المحاربون المتحدون يقدر حجم الخسائر من المتعهدين العسكريين فى العراق بنحو ٣٠ قتيلاً و١٨٠ مصاباً على الأقل.

ولكن تكليف المتعهدين العسكريين بمهام رئيسية يشكل مخاطر، ذلك أن كلا من شركة كاسى انترناشيونال وشركة تيتان تم بموجب اتهامات ضدهم بارتكاب جرائم التعذيب والاغتصاب والإذلال، نسبت فى النهاية إلى الجيش الأمريكى فى العراق.

ولكن السؤال هو كيف وصلنا إلى هذا؟

ففى عام ١٩٦٩ كان حجم جيش الأمريكى قرابة ١,٥ مليون جندى نظامى. وفى عام ١٩٩٢، انخفض هذا الرقم إلى النصف. فى ذات الوقت الذى تم فيه خلال العقد الأخير تعبئة الولايات المتحدة عسكرياً للتدخل فى عدة صراعات إقليمية مهمة، لذلك قام الفيلق الأجنبى بسد الثغرة بين الالتزامات السياسية التى لا يمكن تجاهلها، وبين التخفيض الذى جرى فى الموارد البشرية العسكرية، وذلك بما وفره من متعهدين عسكريين خاصين.

وقد حدثت دفعة قوية لسياسة الخصخصة العسكرية خلال إدارة بوش الأولى. ففى أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١، منح البنتاجون الذى كان على رأسه آنذاك ديك تشينى شركة هاليبورتن عقداً قيمته ٩ ملايين دولار لإجراء دراسة حول إمكانية قيام شركات الخدمات العسكرية الخاصة بمعاونة القوات النظامية فى مناطق القتال.

ومنذ ذلك الحين حققت هذه الشركة (هاليبورتن) مكاسب تقدر بحوالى ٢,٥ بليون دولار على الأقل نتيجة إشرافها على بناء وإدارة قواعد عسكرية، بعضها فى أماكن سرية، وكجزء من برنامج التوسع المدنى فى الشئون اللوجيستية (المعيشية) للجيش.

ورغم أن حجم القوات الأمريكية النظامية قفز أخيراً إلى ١,٤ مليون جندى، إلا أن رغبة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد فى تخفيف حجم هذه القوات، وجعلها أكثر رشاقة، قد ساعد فى دفع تيار خصخصته والإسراع به.

كما أن استخدام المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة قد ساعد فى تعزيز هذا الاتجاه نحو الخصخصة، ذلك لأن شركات الخدمات العسكرية الخاصة لديها الإمكانات التكنولوجية التى تحتاجها المؤسسة العسكرية، ولكن لا تمتلكها. فقد أمكن

للمتعهدين أن يقوموا بأعمال الصيانة اللازمة للمقاتلات القاذفة الحديثة (بى-٢) ذات خاصية الإخفاء، والمقاتلة (إف-١١٧) التى تتمتع أيضاً بخاصية الإخفاء .

كما قاموا بتشغيل بعض أنظمة التسلح الحديثة مثل الطائرات بدون طيار (جلوبال هوك) و(بريداتور)، بالإضافة إلى أن بعض أنظمة التسليح- مثل طائرة استطلاع الجيش (جاردريل) قد تم تصحيحها لكى يتم تشغيلها وصيانتها بواسطة شركات القطاع الخاص.

وتعتبر شركة ديان كورب أكثر شركة خدمات عسكرية خاصة عاملة فى العراق، حيث أبرمت عقوداً مع وزارة الدفاع تقدر قيمتها بأكثر من ٢ بليونيْ دولار للقيام بتدريب عناصر الشرطة المحلية فى مرحلة ما بعد الحرب فى مناطق الصراعات الإقليمية حول العالم. وخلال العقد الأخير، أرسلت هذه الشركة مدربيها إلى هاييتى، والبوسنة، والهرسك، وكوسوفو، وليبيريا، وتيمور الشرقية، أفغانستان، والعراق حالياً.

كما قامت هذه الشركة أيضاً بتشغيل الخدمات الجوية لصالح برنامج مكافحة المخدرات فى بعض دول أمريكا اللاتينية، كجزء من خطة كولومبيا فى هذا الصدد، هذا إلى جانب تحديث أنظمة المعلومات بكل من وزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الدفاع، ومكتب التحقيقات الفيدرالية (أف. بى. أى)، وإدارة الإيرادات الداخلية، ولجنة الأمن وسوق الأوراق المالية، ووكالة دعم مكافحة المخدرات، كما تقوم أيضاً بتشغيل وإدارة مراكز الحدود الأمريكية، وميادين اختبار الأسلحة، والقواعد الجوية، وأسطول طائرات ومروحيات الرئيس الأمريكى.

ولقد أصبحت كل هذه الأعمال الحكومية أهدافاً جذابة لشركة علوم الكمبيوتر، وهى شركة سوفت وير تشعبت أعمالها داخل تعاقدات فيدرالية. وتعتبر وكالة الأمن القومى أحد زبائنها الرئيسيين. وقد حصلت شركة (ديان كورب) على عقد قيمته ٩٥٠ مليون دولار فى هذا الصدد، وهو ما يعنى أن إحدى المؤسسات الرائدة فى

تكنولوجيا المعلومات انضمت بقواها مع واحدة من أكبر شركات الخدمات العسكرية الخاصة، وبما يجعلها مركز قوة كبيراً فى المجتمع العسكرى - المخابراتى والصناعى الأمريكى.

ولقد كان تحركاً موقوتا، إنه فى أبريل ٢٠٠٣ - بعد شهر واحد من الانتهاء من العقد، أن تحصل شركة (ديان كورب) على عقد آخر قيمته ٥٠٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات لبناء قوة الشرطة العراقية الخاصة فى عراق ما بعد صدام، حيث تم تحويل هذا المبلغ من مخصصات برنامج مكافحة المخدرات فى أفغانستان.

ومع أكثر من ٩٢,٠٠٠ موظف يعملون حول العالم، تعمل شركة رابطة علوم الكمبيوتر (سى. إس. سى) تقريباً مع كل الوكالات الأمريكية الرئيسية. فمن خلال تعاقداتها مع وزارة الدفاع والخارجية، يمكنها المساهمة فى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية بالوكالة، ذلك أن (أفراد الأمن الخاصين) التابعين لها، يتمتعون بحصانة من العقوبات الجنائية.

وقد تمكنت هذه الشركة من خلال عملها فى مجال تكنولوجيا المعلومات مع وكالة الفضاء القومية (NSA) أن تقوم بتحديث وصيانة وتشغيل معظم أنظمة الاتصالات والمراقبة الأعلى أمنا وانتشاراً فى العالم كما تدير أيضاً القواعد الجوية، وخطط حرب المعلومات، وأنظمة تسليح الجيش، وأمن البحرية، ومعظم الأسطول الجوى لوكالة (ناسا)، هذا بالإضافة لما يتعلق بشئون التكنولوجيا العابرة للقارات الخاصة بوزارة الأمن الوطنى.

وفى بريطانيا أصبح الجدل حول الخصخصة العسكرية مسألة عامة وحساسة، وذلك منذ تسببت أنشطة واحدة من أكبر الشركات البريطانية - ساندلاين - فى سيراليون وغينيا الجديدة، فى إحراج الحكومة البريطانية فى أواخر التسعينيات.

ولكن لا توجد حتى الآن دولة لديها سياسات واضحة لتنظيم والإشراف والسيطرة على أعمال شركات الخدمات العسكرية الخاصة، كما أن محدودية النظرة بعيدة المدى الموجودة حالياً تجاه هذه المسألة، نادراً ما تحدث فعلها.

وفى الولايات المتحدة، غالباً ما يتهربون من إثارة هذه الملاحظات، إلا عندما يقتل أو يخطف عاملون من المتعهدين الأمريكيين فى مناطق الصراعات.

إنه موقف مثير للصعوبة، حتى تصبح شركات الخدمات العسكرية الخاصة بمثابة مساعد فاعل لأجهزة السياسة الخارجية غير الرئيسية، ونادراً ما يشار إليها فى الصحف، كما إنها ليست موضوعة حالياً تحت إشراف الكونجرس.

إن قانون حرية المعلومات لا يطبق على هذه الشركات، وأى خلفية حول كيفية عملها تعتبر شأناً خاصاً، ومعلومات لها صفة الخصوصية.

وفى بعض الحالات، يعتبر استخدام المتعهدين الخاصين وسيلة للالتفاف حول المراقبة البرلمانية (الكونجرس). ولكنها فى نفس الوقت تعكس شيئاً أعمق وأخطر، يتمثل فى التسرب المتدرج لمتعلقات تخص الدفاع والأمن القومى الأمريكى.

وقد اخترقت الشركات الخاصة الحروب الغربية بعمق كبير حتى أصبحوا الآن ثانى أكبر مساهم لقوات التحالف فى العراق بعد البنتاجون، أكد ذلك بتحقيق خاص قامت به صحيفة الجارديان.

فبينما تشير الأرقام الرسمية إلى أن بريطانيا تعتبر ثانى أكبر حامية عسكرية فى العراق بقوة مسلحة تصل إلى ٩٩٠٠ فرد، إلا أن عدد المتعهدين العسكريين الخاصين تفوقها بقليل، حيث يصلوا إلى ١٠,٠٠٠ جندى مخصخص موجودين على الأرض فى العراق.

كما كشف التحقيق أيضاً عن أن نسبة أفراد الأمن المتعاقدين المتواجدين على خط النار تعتبر أكبر عشر مرات عما كانت عليه هذه النسبة فى حرب الخليج الأولى.

ففى عام ١٩٩١، كان يوجد متعهد خاص واحد مقابل ١٠٠ جندى نظامى، أما الآن فقد ارتفعت النسبة إلى ١٠ متعهدين خاصين مقابل ١٠٠ جندى نظامى.

ولقد أصبح القطاع الخاص جزءاً لا يتجزأ من عمليات القتال والاحتلال وحفظ السلام، حتى بلغت هذه الظاهرة نقطة اللاعودة، وسوف تعانى العسكرية الأمريكية الكثير فيما لو أقدمت على شن الحرب بدونه.

وفى الوقت الذى يصعب فيه الحصول على الأرقام التى يعول عليها، كما أن حسابات الحكومة وأجهزة مراقبة العقود غير واضحة تماماً فى هذا الشأن، حيث يقدر الجيش الأمريكى إنه من بين ٨٧ بليون دولار (٥٠,٢ بليون جنيه إسترلينى) المخصصة هذا العام للحملة العسكرية الموسعة فى العراق، بما فى ذلك آسيا الوسطى وأفغانستان، فإن ثلث هذا المبلغ ويصل إلى ٣٠ بليون دولار تقريبا سيتم إنفاقه على تعاقدات الشركات الخاصة.

إن العدد الكبير من الشركات العسكرية والأمن الخاصة التى تزدهر أعمالها على هذا السخاء، أصبحت اليوم على مشارف نهاية الثورة فى الشئون العسكرية، والتى تأخذنا إلى أرض غير معلومة، وهى الخصخصة الجزئية للحرب.

يقول بيتر سينجر المحلل الأمنى فى معهد بروكنجر بواشنطن- أن هذا الاتجاه الآخذ فى النمو فى العراق يعتبر أعلى نقطة وصل إليها هذا الاتجاه . ويضيف : إن هذا الذى يحدث يعتبر تغيراً فى الطريقة التى تخوض بها الحرب . ويوجد فى التاريخ مواقف تاريخية مماثلة، ولكننا لم نر مثل ذلك منذ ٢٥٠عاماً.

فعندما قامت أمريكا بشن غزوها للعراق فى مارس ٢٠٠٣، كانت السفن الحربية فى الخليج العربى تعمل بما فيها أطقم من أفراد البحرية الأمريكية، ولكن كان يعمل بجوارهم مدنيون من أربع شركات فى تشغيل بعض أنظمة التسليح الحديثة والأكثر تعقيداً فى العالم.

وعندما دخلت الطائرات بدون طيار (بريداتور) فى الخدمة، وكذلك (جلوبال هوك)، بالإضافة للقاذفات (بى-٢) التى تعمل بنظرية ستيلث (الاختفاء عن شاشات الرادار)، كانت هذه الأنظمة التسليحية يتم تشغيلها وصيانتها بواسطة أشخاص غير عسكريين يعملون لحساب شركات خاصة.

ولقد تعمق القطاع الخاص كثيراً فى العراق عندما تدخل فى شؤون مرحلة ما بعد توقف القتال، حيث حصلت شركة أمريكية على عقود سخية لتدريب الجيش العراقى الجديد، بينما حصلت شركة أخرى على عقود لتجنيد وتدريب قوات الشرطة العراقية.

ولكن يعتبر هذا الميدان مجالاً تستطيع فيه الشركات البريطانية أيضاً أن تسيطر، حيث تأتى نصف الشركات الخاصة من المملكة المتحدة - وتعتبر شركة (جلوبال رسك انترناشيونال) ومركزها فى (هامبتون- ميدل سكس) هى اللاعب البريطانى الكبير فى العراق، حيث تقوم بتزويد جيوش الاحتلال باحتياجاتها من الأفراد من عناصر (الجوركا) التى تستأجرهم، والعناصر شبة العسكرية من (فيجى)، ومتطوعين سابقين فى فرقة القوات الخاصة (SAS) لحراسة مقار مراكز قيادة الحاكم العسكرى الأمريكى فى بغداد (بول بريمر)، طبقاً لأقوال المحللين.

إنه اتجاه يزداد نموا فى جميع أنحاء العالم منذ نهاية الحرب الباردة، فهى صفقات تجارية مزدهرة تتضمن استبدال الجنود النظاميين كلما كان ذلك ممكنا بمدنيين ذوى أجور عالية، ومدافع مؤجرة لا تخضع لإجراءات المعايير القياسية التى يضعها المنتجون العسكريون النظاميون.

ولقد قام مقاول القطاع الخاص فى أمريكا ببناء وتشغيل أكبر قاعدة عسكرية أمريكية منذ حرب فيتنام- وهى قاعدة (كامب بوندستيل) فى كوسوفو، ومازالوا يقومون بإدارتها. كما شيد القطاع الخاص مراكز قيادة قوات حفظ السلام الأمريكية فى (توزلا) شمال البوسنة، وكل ما يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به تم إسناده

إليه، حيث يصل حجم الفاتورة إلى ٥ بلايين دولار. وتشمل العقود تلك المسندة إلى الشركة الأمريكية (ITT) التى تقوم بإمداد الحراس المسلحين، ومعظمهم مدنيون أمريكيون لحراسة المنشآت الأمريكية.

وفى إسرائيل تقوم شركة أمريكية بتقديم الخدمات الأمنية للدبلوماسيين الأمريكيين، وهو عمل على درجة كبيرة من الخطورة. وفى كولومبيا تقوم شركة أمريكية بتشغيل الطائرات التى تقوم بتدمير مزارع الكوكا تحرسها الهليوكوبترات المسلحة بطريقة يشبهها البعض بحرب صغيرة غير معلنة.

وفى كابول تقوم شركة أمريكية بتوفير الحراسة الخاصة للرئيس الأفغانى حامد قرضاى من محاولات الاغتيال المتربصة به، مثيرة بذلك أسئلة حول ما إذا كان هؤلاء الحراس مقاتلين متورطين فى صراع مسلح عميق ضد متمردى حركة طالبان؟

وفى مدينة هادزيكى الصغيرة غرب سراييفو عاصمة البوسنة، يوجد مجمع عسكرى يضم أحدث تكنولوجيا الكمبيوتر، يقوم بتوفير معدات التدريب على المباريات الحربية اللازمة لتدريب الضباط الصغار اللامعين فى جيش البوسنة.

وبالنظر للصعوبة التى تصادف تحويل ميلشيات البوسنة المشكلة ارتجاليا واليائسة، حيث كانت تقاتل من أجل البقاء، إلى جيش نظامى حيث يصلح للانضمام إلى حلف الناتو، أنشأ ضباط الجيش الأمريكى مركزاً لتعليم الكمبيوتر فى الجيش البوسنى، يقوم بالمساعدة فى بناء وتدريب وتسليح الجيش البوسنى. كما أتم الأمريكيون إنجاز مهمة مماثلة فى كرواتيا، وينفذون نفس العمل فى مقدونيا.

إن الفوائد العائدة من خصخصة العسكرية الأمريكية كانت من الأهمية بالنسبة لمنطقة البلقان التى ابتليت بأربعة حروب فى قرن واحد. لدرجة أن الخبراء الأمريكيين يستطيعون القول بصدق أنهم نجحوا فى استعادة التوازن العسكرى إلى هذه المنطقة. ولكن الضباط الأمريكيين الذين عملوا فى هذه

المهمة- بما فى ذلك جنرالات ذوو أربعة نجوم -كانوا متقاعدين وليسوا فى الخدمة النظامية. وكانوا يعملـون على الأقل بشكل مباشر ليس لحساب الحكومة الأمريكية، ولكن لحساب شركة خاصة هى (شركة الموارد المهنية العسكرية (Military Professional Resources Inc.

وتلعب شركة الموارد المهنية العسكرية (MPRI) دوراً هاماً فى منطقة البلقان، فلقد تغير ميزان القوى فى هذه المنطقة بواسطة هذه الشركة الخاصة، وهذا أحد مقاييس التغييرات العديدة التى جرت فى هذه المنطقة.

إن الاندفاع فى استخدام الشركات الخاصة لا ينبغى أن يتعارض مع الاستخدام التقليدى للمرتزقة فى الصراعات المسلحة. ذلك لأن استخدام المرتزقة يحرم قانوناً بموجب معاهدات جنيف، ولكن لا أحد يوجه اتهاماً للبنتاجون عندما قام بإعطاء أكثر من ٣٠٠٠ عقد للشركات الخاصة خلال العقد الماضى، منتهكاً بذلك قوانين الحرب.

ولقد تعهد دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى من قبل بأن يعمل البنتاجون لاغتنام كل الفرص المتاحة لإسناد المهام إلى جهات أخرى فى إطار الخصخصة. ولقد توقع الخبراء العسكريون منه أن يسعى إلى إلغاء ٢٠٠ , ٠٠٠ وظيفة أخرى فى القوات المسلحة. وهذا الاتجاه لتقليص حجم القوات النظامية هو الذى عمل على زيادة نمو القطاع العسكرى الخاص.

ومنذ نهاية الحرب الباردة ألقى بحوالى ستة ملايين جندى نظامى بعد تسريحهم فى سوق العمل بدون مهارات تذكر باستثناء مهاراتهم القتالية والعسكرية. ولقد وصل حجم الجيش الأمريكى إلى ٦٠٪ من حجمه الذى كان عليه منذ عشر سنوات سابقة، كما أن انهيار الاتحاد السوفيتى أودى بالجيش الأحمر الهائل، وذابت عسكرية ألمانيا الشرقية، كما أدى انتهاء الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا إلى تدمير طبقة الضباط البيض هناك.

وقد وصلت القوات المسلحة البريطانية إلى أدنى حجم لها منذ الحروب النابوليونية. ولقد امتص القطاع الخاص الآخذ فى الازدهار الكثير من هذه القوة البشرية والخبراء. كما ساعد هذا الوضع على تمكين الأمريكيين وبصفة خاصة على خوض الحروب بالوكالة وبدون مراقبة من الكونجرس ولا وسائل الإعلام التى تراقب انتشار القوات النظامية فقط.

ولكن المشاكل الناجمة عن استخدام المرتزقة التى برزت على السطح كانت ضخمة ومعقدة، وتناولتها جميع المستويات ابتداءً من مستوى العامة فى الشارع أو فى الخنادق، وحتى المحللين الاستراتيجيين العاملين فى دهاليز الأكاديميات وصناع السياسة.

ويشتكى أحد كبار الضباط البريطانيين من أن سائقه اتصلت به مؤخراً إحدى الجهات وعرضت عليه الانتقال للعمل فى وحدة مريبة ولكن عائدها سخى. هذا مع العلم بأن المتطوعين السابقين فى وحدة القوات الخاصة SAS يعملون اليوم فى العراق مقابل أجور تصل إلى حتى ١٠٠٠ دولار فى اليوم للفرد منهم.

ويقول الأدميرال البحرى هوف أديلسون الضابط العامل فى البحرية الملكية البريطانية الذى أكمل ثلاث سنوات فى وظيفة رئيس المستشارين العسكريين للإدارة الدولية فى تسيير الأمور فى البوسنة: هناك نوع من الانفجار لهذه الشركات فى محاولاتها اجتذاب أفرادنا العسكريين النظاميين نظراً للإغراءات المالية. وأضاف أن الوكالات الأجنبية كانت فى بعض الأحيان الأنسب فى القيام بمهام التدريب والتزود بالمعدات. ولكن يجب عليك ألا تخلط أبداً بين الخدمة العسكرية وعمليات الأمن. فأنت فى حاجة لأن تكون صاحب رؤية واضحة تماماً فى التفريق بين ما هو عسكرى وما هو شبه عسكرى.

ويقول ضابط آخر كبير متقاعد انضم للعمل فى القطاع الخاص العسكرى: إذا لم تخصخص هذه الأشياء، فإن العسكريين النظاميين كان عليهم أن يقوموا بها،

وهو ما يمكن أن يؤدى إلى اضمحلال قوتك. ولكنه أضاف محذراً: إن هناك قدراً من المخاطرة فى احتمال أن تخرج الأمور عن السيطرة، وتتحول هذه الشركات نفسها إلى جيوش صغيرة.

وفى بغداد أو بوجوتا أو كابول أو توزلا يوجد شركة خدمات عسكرية خاصة تقوم بتوظيف رجال مرخص لهم بالقتل. وفى هذا العمل - مثل حراسة مقر قيادة قوات حفظ السلام فى توزلا - يخضع الموظفون المدنيون لنفس قواعد الاشتباك مثل القوات الأجنبية. ولكن إذا ما سحب جندى أمريكى سلاحه واستخدمه على سبيل المثال - فى إحدى الحانات، سيكون معرضاً للمحاسبة طبقاً لقانون الأحكام العسكرية الأمريكية. أما إذا ارتكب نفس الفعل حارس أمريكى مستأجر بواسطة الشركة الأمريكية الخاصة ITT فى توزلا، فإنه يحاسب طبقاً لقانون البوسنة.

وبالتحديد فإن هذه الشركات عادة ما تعمل فى الدول الساقطة حيث يكون القانون الوطنى مجرد نظرية وبلا فاعلية. والخطورة تبرز هنا فى إمكان أن يفلت هؤلاء الموظفون من جريمة قتل بنص القانون.

وكذلك بالنسبة للجرائم الأقل شأناً، ولكنها تعتبر مروعة. فعلى سبيل المثال حصلت شركة ديان كورب المفضلة لدى البنتاجون - على عقد قيمته عشرات الملايين من الدولارات لتدريب قوة الشرطة العراقية. كما فازت أيضاً بعقود تدريب شرطة البوسنة، إلا أنها تورطت فى فضيحة استعباد جنسى مشينة، حيث اتهم موظفوها باغتصاب وشراء وبيع فتيات تتراوح أعمارهن حول اثنى عشر عاماً، وتم فصل عدد من موظفيها، ولكنهم لم يقدموا أبداً للمحاكمة. وكانت القضيتان اللتان قدمتا إلى المحاكمة من جراء ذلك، هما الشخصان اللذان أبلغا عن هذه الفضيحة وتم فصلهما.

وفى هذا الصدد قالت مادلين ريس المسئولة الرئيسية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فى سراييفو: لم يكن من الواجب أبداً أن تكافأ شركة (ديان كوريا) بعقد تدريب قوة الشركة العراقية.

ومن القضيتين اللتين قدمتا للمحكمة، قضية ضابطة شرطة أمريكية تعمل لحساب شركة (ديان كورب) فى البوسنة تدعى (كاترين بولكوفوك)، كسبت قضيتها التى حكم فيها خطأ بفصلها. أما القضية الأخرى فكانت تتعلق بميكانيكى يدعى (بن جونسون)، فقد تم تسويتها خارج المحكمة. وتتمثل قضيته فى أنه شاهد العمال والمشرفين عليهم يشترون ويبيعون النساء لمتعتهم الشخصية، كان الموظفون يتفاخرون بصغر سن ومواهب العبيد الذين اشتروهم.

ويوجد مشاكل أخرى مروعة تظهر على السطح فيما يسمى بالأراضى التى لا يسودها القانون، قضايا تتعلق بمسائل الولاء، والمحاسبة، والإيديولوجية، والمصلحة القومية. وبالتحذير، فإن أى شركة خدمات عسكرية خاصة تعمل فى العراق أو البوسنة لا تخضع إلى سياسات أى من الولايات المتحدة، أو هيئة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبى، ولكن كل همها هو جمع المال. إن النفوذ المتزايد لشركات الخدمات العسكرية الخاصة يثير أسئلة حول الأثر السئ المتنامى وانعكاساته فى الأمد الطويل على تخطيط واستراتيجية الحكومة وصنع قراراتها.

ولأول مرة فى تاريخ الدول الحديثة المستقلة، تتنازل الحكومات عن إحدى وظائفها الضرورية والمحددة كعلامة على سيادة الدولة، وهى احتكارها للاستخدام المشروع للقوة. أما بالنسبة لأولئك الذين فى الطرف المقابل، الذين يقع عليهم هذا الغبن، فليس لهم مخرج من هذا.

يقول أينس بيكرباسك مسئول عسكرى من البوسنة يقوم بإدارة الجانب البوسنى فى مشروعات تتولاها شركة (الموارد المهنية العسكرية MPRI) فى مجال بناء وتسليح الجيش البوسنى: إنه صراع المصالح إننى أمثل المصالح القومية لبلدى، ولكنهم رجال أعمال. ولقد كنت أفضل التعاون المباشر مع منظمات حكومية مثل الناتو أو منظمة الأمن والتعاون الأوروبى. ولكن ليس لنا خيار، فقد فرض علينا التعامل مع شركة MPRI.

ومن بين المرتزقة الذين تم تدريبهم فى الولايات المتحدة وأرسلوا إلى العراق من مدرج أسمائهم فى كشوف مرتبات البنتاجون، كانوا فى السابق كوماندوز من عهد بينوشيه (ديكتاتور شيلى الفاشى)، ومسلحين من نظام الحكم العنصرى السابق فى جنوب أفريقيا.

وتحاول إدارة بوش أن تتظاهر بالصدمة والاشمئزاز حول ما كشف عن عمليات تعذيب منظمة ارتكبت فى حق المسجونين العراقيين. ولا يوجد لدى أدنى شك مهما قيل ومهما حدث بأن البيت الأبيض كان مدركاً تماماً لحقيقة وقوع هذه الجرائم ومن هم مرتكبوها ليس هذا فقط، بل إن رجال البيت الأبيض كانوا يتخذون باستمرار الإجراءات اللازمة للتغطية على مخازيهم فى حالة انكشافها

ويوجد للمرتزقة بالطبع تاريخ طويل يمتد إلى الأعماق المظلمة من التاريخ الإنسانى. إنهم محاربون بالأمر، انتهازيون على أعلى مستوى، ولاؤهم الوحيد لأنفسهم ثم بعد ذلك للشخص الذى يوقع فى شباكهم. أما الوطنية والشرف والديمقراطية، فإنها اعتبارات ومفاهيم لا تدخل فى إطار ما يعقدونه من صفقات. ذلك لأن المرتكز الرئيسى الذى يحظى بالأولوية لدى المرتزقة هو أن ينفذوا ما تعاقدوا عليه من عمل بأى وسائل، ثم يحصل على عائد ما فعلوه.

وفى كل الحروب التى وقعت خلال الخمسين سنة الماضية، والتى اشترك فيها المرتزقة، ارتكبوا فيها مآسى وفظائع باستمرار بدون انقطاع. فبعد سقوط الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا انتقل آلاف الجنود السابقين ورجال الشرطة إلى بلدان مختلفة، وكثير من هؤلاء كانوا عنصريين قساة ارتكبوا جميع صنوف التعذيب والانتهاكات فى ظل نظام الحكم العنصرى. وقد تم استئجار المئات بهؤلاء الأفراد للقتال فى عدد من المناطق الساخنة فى العالم، امتدت من السودان إلى زيمبابوى وحتى كوسوفو.

ولذلك لم تكن مفاجأة أن يتهم كثير من هؤلاء المرتزقة بارتكاب جرائم وفظائع خلال قتالهم فى هذه الأماكن. وفى الحقيقة فإن الأنشطة الإجرامية التى ارتكبها

مرتزقة جنوب أفريقيا سببت إحراجاً لحكومة جنوب أفريقيا الوطنية، الأمر الذى دفعها إلى إصدار قانون فى عام ١٩٩٩ يمنع مواطنى جنوب أفريقيا من العمل كمرتزقة فى الخارج.

ولكن معظم الجنود المحظوظين والشركات التى عملت من أجل تجنيدهم، يعتبرون أنفسهم فوق أى قانون، وتحولوا ببساطة لهذا العمل فى الخفاء، يعتبرون أنفسهم فوق أى قانون، وتحولوا ببساطة إلى العمل فى الخفاء، يعقدون الصفقات عبر الإنترنت، متحدين ومزدرين مثل هذه القوانين.

وبرغم هذا التاريخ المشين، زاد شيوع استخدام المرتزقة فى العقود الزمنية الأخيرة، حيث وسعت الشركات الغربية (التى غالباً ما تستخدم العسكرية الأمريكية كسند رئيسى لها) من عملاتها داخل البلدان الغنية بالثروات الطبيعية، وذات الموقع الاستراتيجيى، وتسودها الاضطرابات أو التى تعتبر غير متعاونة. وكثير من الشركات العاملة فى مجال تجنيد المرتزقة، بما فى ذلك شركة (سان لاين)، ومجموعة (نورث ريدج سيرفس) البريطانيتين) أو شركة بلاك دوتر سيكيورتى كونسلتنج) الأمريكية، تعم تقريباً كسماسرة للمرتزقة، تقوم بتجنيد القوة البشرية القادرة على العمل فى هذا المجال من أى مكان يمكنهم العثور فيه على هؤلاء، بما فى ذلك جنوب أفريقيا، رغم ما يشكله ذلك من مخالفة لقانون عام ١٩٩٩.

ولقد وجهت اتهامات إلى المرتزقة المجندين فى بريطانيا بارتكاب فظائع فى زيمبابوى وساحل العاج فى ذلك الوقت الذى توجه فيه اتهامات لمرتزقة روس بالاشتراك فى عمليات تطهير عرقى فى كوسوفو.

وبينما كان كبار مسئولي بوش ورئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير يحاولون التقليل من شأن قضية المرتزقة، بأن أطلقوا عليهم اصطلاح متعهدون مدنيون، إلا أن إذاعة بى. بى. سى قالت فى تقارير لها نقلاً عن أحد المصادر العسكرية، أنه متأكد من أن المرتزقة مازالوا نشطين جدا، ويتقاضى الفرد منهم ما بين عشرة إلى عشرين ألف دولار شهريا مقابل خدماتهم.

ومن حيث الواقع فإن شركة أرينز العاملة فى هذا المجال لها مكاتب فى جنوب أفريقيا وبريطانيا، وهى تمارس أنشطتها مخالفة للقانون. كما أنها لا تعبأ حتى بأن تسجل نفسها عند الحكومة، وقد حازت على عقد هائل لحماية مصالح شركات صناعة النفط الغربية فى العراق. أما المرتزقة الذين أبرموا عقوداً مع شركات أمريكية مثل شركة (هاليبورتون) فإن المرتزق التابع لها يتقاضى أجراً لايقل عن ١٠٠,٠٠٠ دولار سنويا. وبالأسلوب التجارى فإن التعبير اللطيف لسماسرة المرتزقة فى الولايات المتحدة هو شركات إدارة المخاطر. أليس هذا فى الأغلب مماثلون لشركة مورجان ستانلى؟

إن الأربعة المتعهدين المدنيين الذين وقعوا فى كمين قرب مدينة الفالوجا بالعراق، وتم قتلهم بوحشية كانوا فى حقيقة الأمر من المرتزقة الذين تم تجنيدهم بواسطة شركة (بلاك ووتر للاستشارات الأمنية). حيث تدير شركة بلاك ووتر منشأة تقع على مساحة ٢,٤٠٠ هكتار مربع للتدريب فى مدينة (مويوك) فى ولاية شمال كارولينا. وحتى إذا لم يكن القتلى الأربعة غير مذنبين فى أى جريمة ضد العراقيين أنفسهم، إلا أنهم من المؤكد ضحايا ذنب المزاملة مع مرتزقة آخرين ارتكبوا جرائم فى حق العراقيين مثل عمليات التعذيب التى اكتشفت فى السجون العراقية.

ومما لاشك فيه أن بعض الذين جندتهم شركة (بلاك ووتر) جديرون بارتكاب مثل هذه الجرائم. حيث أن الكثير منهم مخضرمون وكانوا رواداً عاصروا وعملوا فى الأنظمة الأكثر ديكتاتورية وفاشية فى التاريخ الحديث. ومن بين ما ساهمت فيه (بلاك ووتر) فى حرب العراق الأخيرة استئجار ستين من رجال الكوماندوز الذين عملوا لحساب الديكتاتور التشيلى السابق (أوجستو بينوشيت)، وعدد آخر لم يكشف عنه من ضباط وجنود شرطة نظام التمييز العنصرى الذى كان يحكم فى جنوب أفريقيا. ويوجد فى العراق الآن ما لايقل عن ١٥٠٠ مرتزق من جنوب أفريقيا، وهو موقف يخالف ببجاحة قانون عام ١٩٩٩. وقد تنبهت شيلى مؤخرا

لمخاطر هذا الموقف، وأصبحت فى موقف صعب مما يحدث، لذلك فهى تقوم حاليا بالتحقيق فى قضية تجنيد المرتزقة.

وإذا وضعنا فى الاعتبار نوعية المجندين العاملين فى العراق (الذين تحتاجهم القوات متعددة الجنسيات والشركات العاملة فى مجال إعادة إعمار العراق والنفط)، فإن عدد المرتزقة فى العراق يصل إلى ما بين ١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠، وهو ما يعكس قائمة من المآسى الإنسانية التى تقع فى هذا البلد .

إلا أن مجندى المرتزقة ازدهر سوقهم بطريقة مشينة منذ أن أصبح بوش رئيساً للولايات المتحدة. فمنذ عام ٢٠٠١ ازدادت مكاسب شركة (بلاك ووتر) بنسبة ٣٠٠٪. حيث حصلت هذه الشركة فى أكتوبر ٢٠٠٣ على عقد قيمته ٣٥,٧ مليون دولار للقيام بتدرب ما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ بحار من ولايات فرجينيا، تكساس، وكاليفورنيا كل عام على فنون حرب العصابات (ويفضل أصحاب بلاك ووتر أن يطلقوا على هذا التدريب حماية القوات).

وهناك تقارير كثيرة تفيد بأن المرتزقة فى العراق يمارسون بطريقة روتينية أعمالاً تعد مخالفة للقوانين الدولية والقوانين العسكرية الأمريكية التى تحكم قواعد الاشتباك والسلوك أثناء الحرب وفيما بعد الحرب بالمناطق المحتلة. منها على سبيل المثال ما كشفت عنه صحيفة (أرمى تايمز) من أن المرتزقة كانوا يستخدمون طلقات خارقة للدروع، وذات اختراق محدود من صنع شركة (RBCD) فى سان فرانسيسكو. وهذه الطلقات تم تحريمها بواسطة الجيش الأمريكى بسبب ما تحدثه من رعب ومعاناة غير ضرورية ودمار داخل جسم الإنسان، حيث تفتت الأعضاء الداخلية من الجسم. وقد ذكرت صحيفة (أرمى تايمز) أن هذا النوع من الذخائر أثار جدلاً واسعاً، حيث (المرتزق) - والذى كان فى السابق جندياً فى فرقة القوات الخاصة (سيل SEAL) إذا ما استخدمها أثناء خدمته العسكرية فإنه كان يعرض نفسه للمحاكمة العسكرية بسبب ذلك. حيث أن هذه الذخيرة تخالف المعايير الموضوعية، ولم تحصل على إجراءات موافقة الجيش.

ومنذ تفجرت فضيحة تعذيب المعتقلين فى سجن أبو غريب، أصبح واضحاً أن المتعهدين العسكريين الذين يقومون باستثمار المرتزقة لصالح البنتاجون، قد اشتركوا فى عمليات استجواب وتعذيب المعتقلين العراقيين، بما فى ذلك المتواجدون فى سجن أبوغريب.

ويعلق جارى سولز خبير جرائم الحرب فى جامعة جورج تاون على ذلك موضحاً أن السبب الوحيد الذى يعتقده وراء لجوء العسكرية الأمريكية لاستخدام المرتزقة فى مثل هذه العمليات الدقيقة والحرجة - مثل استجواب المعتقلين - هو قلة وجود عسكريين حقيقيين (نظاميين) للقيام بهذه المهام. ويقول (سولز) إن كثيراً من الوظائف الحساسة تم الآن إلغاؤها فى الجيش، لدرجة أنهم عندما يحتاجون إلى مدربيين متخصصين لا يجدونهم، مما يدفعهم إلى الاعتماد على المرتزقة من العسكريين السابقين ذوى الخبرات والمهارات المطلوبة والتى تفتقدها القوات النظامية. ثم يضيف سولز أن كل ما هو متاح حالياً فى الوحدات العسكرية هم جاذبو الزناد من الجنود العاديين، وأما الأسوأ من ذلك أن المرتزقة الذين استأجرتهم العسكرية الأمريكية (البنتاجون) تدفع لهم مرتبات تعادل ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه الجنود الأمريكيون النظاميون الشرفاء الخاضعون لقانون الأحكام العسكرية، ليس ذلك فقط، بل أن دافعى الضرائب الأمريكيين هم فى الواقع الذين يتحملون دفع مرتبات هؤلاء المرتزقة.

ويرجع سولز المشكلة مباشرة إلى فشل بوش فى التخطيط المسبق للحملة العسكرية التى وجهت ضد العراق، عدا ما كان يزعمه من ترحيب العراقيين الحار بالجنود الأمريكيين، وبالطقس العظيم، وعدم فقدان الخدمات الأساسية (على الرغم من قصف الأهداف الحيوية باستثناء مصانع معالجة المياه والطاقة)، ما هى إلا أمانى كان يتمناها بوش ويرغب فى تحقيقها. ذلك أن بوش لم يخطط أبداً لاستخدام قوات عسكرية أكبر حجماً فى العراق تستطيع النهوض بالمهام المتوقعة فى مرحلة ما بعد الحرب، حيث أكد له نائبه تشينى ووزير دفاعه رامسفيلد، وكذلك كيسنجر

(وزير خارجية أمريكا الأسبق) ومستشارون آخرون بأن ١٥٠٠٠فرد، أو ما يقارب هذا العدد من المرتزقة المتوحشين يجوبون أنحاء العراق، سيشكلون قوة (عضلية) كافية لإخضاع العراقيين وجعلهم يمشون على الصراط.

وفى حقيقة الأمر أن هذا التكتيك قد أفاد فى السابق تشينى فى بورما، وكيسنجر فى أندونيسيا وشيلى، ورامسفيلد فى الحرب العراقية الإيرانية.

ومنذ تفجرت فضيحة سجن " أبوغريب "، طالب المراقبون بالتحقيق فى اتهامات جرائم الحرب، وإجراء محاكمات عسكرية للمسئولين عنها، إلا أن بوش وفريقه استمروا فى زعمهم بأنهم كانوا يجهلون ما وقع من تجاوزات فى السجون العراقية، واعتقدوا أنهم سيمضون فى طريقهم، وأن أعمالهم فى أفغانستان والعراق سقطت من الحساب بفعل مضى الوقت.

فمنذ اليوم الأول الذى حكم فيه بوش وفريقه فى البيت الأبيض، وجهوا أنظارهم صوب حقول نفط آسيا الوسطى (أحداث متزامنة)، ودبروا الخطط للالتفاف حول الاتفاقات الدولية، بل سخروها لخدمة أهدافهم. فقد بدأوا أولاً بتنحية معاهدة جنيف جانباً عندما قاموا بغزو أفغانستان، وذلك عندما لم يعلن بوش أبدا رسمياً الحرب هناك، وبدلاً من ذلك زعم أن القصف الجوى وعمليات الغزو هناك ما هى إلا جزء من الحرب على الإرهاب، وأن الحرب على الإرهاب لا تشكل حرباً حقيقية بموجب اتفاقية جنيف. وهو ما يعد تجاوز للقانون الدولى والقيم الأخلاقية أثار سخط الكثيرين من خبراء القانون الدولى والمدافعين عن حقوق الإنسان، وهى الصرخة التى حرصوا على جعلها بعيدة عن معظم وسائل الإعلام الأمريكية.

ويقول كنيث روث المدير التنفيذى لمراقبى حقوق الإنسان: إن القول بأن معاهدات جنيف لا تنطبق على الحرب ضد الإرهاب يعتبر أمراً جد خطيراً، مثلما هو من السهل جداً أن تتخيل أن هذا الاستثناء سيعود ليسيطر على القوات الأمريكية فى الصراعات المستقبلية، فكم هو صادق فى مقولته هذه. فقد استخدام بوش هذا

التفسير فى تشريعه للحرب، وبرر به تجميع المسلمين دون تمييز وشحنهم إلى معسكر (إكس – راى) بخليج جوانتانامو سيئ السمعة، حيث اعتقلوا هناك تحت الحراسة، وبلا قانون يجمعهم أو أية نظم أو حقوق أخلاقية منذ وضعهم هناك.

بعد ذلك جاء الدور على العراق، فلم يتوقف أحد ليتعجب، خاصة الآن وبعد إدراك حقيقة ما حدث بدرجة ٢٠ على ٢٠، لماذا عندما هدد بوش فى يوليو ٢٠٠٢ معلناً ولأول مرة باستخدام جيشه ضد العراق، أنه أعلن أيضاً رفضه التوقيع على قانون المحكمة الجنائية الدولية؟ لقد كان هذا التحرك مخططاً مسبقاً لكى توضع الولايات المتحدة فوق المساءلة والادعاء من قبل المجتمع الدولى بسبب ما سترتكبه من جرائم فى الحرب، مثل التى ارتكبتها فى سجن "أبو غريب" .

إنه من الواضح جداً أن بوش قد توقع الحاجة إلى هذا الإجراء الوقائى. وحتى لو استطاع بوش أن يفلت من رصاصة معاهدة جنيف، فإنه يعلم بوجود قوانين دولية أخرى عديدة من المفروض عليه أن يحترمها أثناء وبعد الحرب فى بلد محتل. حيث تنص المادة السابعة من الميثاق الدولى حول الحقوق المدنية السياسية، والتى أقرتها الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٢ على أنه لا يجوز أن يتعرض أى إنسان للتعذيب أو المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو الاحتقار أو العقاب كما يوجد أيضاً ميثاق قائم ضد التعذيب وغير ذلك من الأعمال التى تتصف بالقسوة واللا إنسانية، أو المهينة أخلاقياً، أو العقاب.

ولقد وضعت هيئة الأمم المتحدة القواعد التى تحدد الحد الأدنى فى كيفية معاملة المعتقلين، والتى شاركت فى إرسائها الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤.

وبالإضافة لذلك، فإن المادة الثالثة من الميثاق الدولى تنص على الآتى: أن المرتزق – كما تم تعريفه فى المادة الأولى من نفس الميثاق، هو الذى يشارك مباشرة فى الأعمال العدائية، أو فى أعمال عنف منظمة حسبما تكون الحالة، ويعتبر مرتكباً خرقاً لروح وهدف هذا الميثاق. ولأن بوش كان يعلم بأن المرتزقة سيكونوا موجودين

فى الساحة، فقد كان عليه أن يوارى سوءاته لذلك فإن ما ظهر وكأنه تصرف غير واضح من الغطرسة والعجرفة فى يوليو عام ٢٠٠٢ (عندما فشل فى الاعتراف بالمحكمة الدولية) أصبح اليوم واضحاً بأن تصرف بوش مثير للسخرية ويدرج تحت عنوان دفاع استباقى للنفس.

ولكى يهاجم بوش العراق بعد أفغانستان بفاصل زمنى قصير، كان عليه أن يقوم بفبركة أعذار واهية كافية مثل إصراره على قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية. ولكى يحشد الرأى العام الأمريكى وقوات التحالف خلفه، كان عليه أيضاً أن يجعل الحرب عملا رسمياً.

وكيفما كان الحال، فقد كان بوش متأكداً من أن الحرب الرسمية ستكون قصيرة بقدر الإمكان. ولهذا، وقبل أن يبدأ القتال العنيف فى ٢ مايو ٢٠٠٣، نجد نسرنا القائد الأعلى يستعرض نفسه فوق ظهر إحدى حاملات الطائرات معلنا انتهاء الصراع الكبير فى العراق.

ونتيجة لذلك، فإن كل شىء يحدث اليوم فى العراق يتجاوز طائلة معاهدات جنيف . وخلال لقاء صحفى، أوضح خبير جرائم الحرب جورج سولز الأستاذ بجامعة جورج تاون - أنه حتى مع ارتكاب أفظع ممارسات التعذيب المروع والوحشى المنظمة ضد السجناء، بما فى ذلك الجرائم التى ارتكبت فى سجن " أبو غريب " باعتباره منشأة تديرها العسكرية الأمريكية، فإنها لا تعتبر جرائم حرب! لماذا؟ لأن أى فرد - كما يقول سولز- تم القبض عليه بعدما أعلن بوش انتهاء الحرب، يفقد تلقائياً حالته كمسجون حرب تنطبق عليه معاهدة جنيف، ويصنفوا بدلاً من ذلك كمتمردين.

ولا يوجد أدنى شك فى أن بوش كان يعلم بأن البنتاجون والشركات الأمريكية المعنية فى العراق كانوا يخططون لاستخدام المرتزقة على نطاق واسع ومكثف هناك. ليس هذا فقط بل أن بوش وفريقه كانوا على يقين من أن هؤلاء المرتزقة سيلجأون

إلى نوعيات من الأساليب والوسائل التى يمكن بها إخماد المقاومة، وكانوا يرحبون بها.

ولقد أرسل إلى البنتاجون فى يناير ٢٠٠٤ تقريراً مفصلاً عن الانتهاكات وأعمال التعذيب التى ترتكب فى سجن أبو غريب. ومع ذلك يدعى جنرال مايرز (رئيس هيئة الأركان المشتركة) أنه لم ير أبداً هذا التقرير، كما نفى بوش ورامسفيلد أيضاً اطلاعهما على مثل هذا التقرير. ولكنها وللمرة الثانية خدعة للإفلات من الحساب.

إن الادعاء بعدم رؤية هذا التقرير وعدم الإلمام بمحتوياته هما شيئان مختلفان، إنى على ثقة من أن هذا الادعاء قد سبق التنسيق له بواسطة فريق بوش، ذلك أن أى تقارير مشابهة لهذا التقرير لا ينبغى العلم بها أو تمريرها فيما وراء عدة مواقع فى سلسلة القيادة. تماماً مثلما كان الحال مع معلومات معينة حول الأنشطة الإرهابية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث فرض عليها ألا تمر فيما وراء (نقاط تفتيش معينة).

وبهذه الطريقة استطاع بوش وتشينى ووزارة بوش أن يدعوا -بحق- أنهم لم يطلعوا على هذه المعلومات. ومهما كان الأمر إلا أنهم من المؤكد كانوا على علم بمحتوياتها.

هل أنتم فى حاجة إلى شواهد أخرى؟ فقد حدث قبل أيام فقط من تنفجر فضيحة تعذيب المعتقلين العراقيين المدنيين، قام بوش بتعيين (جون نيجروبونتى) سفيراً فى العراق. ونجروبونتى هذا - كما يدرك بوش جيداً- هو الذى وافق وأخفى عمليات التعذيب وقتل المسجونين فى هندوراس (انظر التقرير البحثى لصحيفة بلتيمور صن فى هذا الخصوص)، فما أنسب تعيين مثل هذا الرجل فى هذه الوظيفة فى العراق، خاصة إذا كنت بسبيلك لتخطيط وتنفيذ عمليات على غرار ما يجرى فى جمهوريات الموز؟ فمن بين جميع الدبلوماسيين المؤهلين لشغل هذه الوظيفة، لم يختر بوش إلا هذا الرجل المشهود له بارتكاب عمليات التعذيب والقتل.

إن تقنيات التعذيب التى استخدمت ضد المعتقلين العراقيين شبيهة تماماً بتلك التى استخدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى بلدان أمريكا الوسطى، بما فى ذلك هندوراس تحت إشراف نيجروبونتى.

وفى إطار قانون حرية المعلومات لعام ١٩٩٧، أفرجت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن كتيب يتعلق بالتدريب فى هذا الشأن، يوضح تفاصيل طرق التعذيب التى استخدمت ضد المتمردين فى أمريكا الوسطى إبان حقبة الثمانينيات من القرن الماضى كتاب التدريب على استثمار الموارد البشرية ١٩٨٣، وكتاب آخر لوكالة المخابرات المركزية خاص بالتدريب فى فترة الحرب فى فيتنام يطلق عليه (كوبارك KUBARK- استجوابات أجهزة المخابرات المضادة - يوليو ١٩٦٣.

وكلا الكتابين يعلمان نفس طرق التعذيب التى تستخدم فى العراق بواسطة الأمريكيين اليوم: منها إجبار المعتقلين على خلع ملابسهم والإبقاء عليهم عرايا، وتركهم معصوبى العينين، واستخدام غرف استجواب مظلمة وبلا نوافذ وبلا دورات مياه.

وينصح الكتاب الصادر عام ١٩٨٣ المستجوب باستغلال بيئة المتهم من أجل خلق مواقف سيئة له ولا يقدر على تحملها. كما يقترح الكتاب حرمان المعتقلين من الطعام والنوم، ووضعهم فى مواقف قاسية.. كالتهديد بالاغتصاب أو الموت وتعذيب عائلاتهم.

وفى تقرير لصحيفة (باليتمورصن) صدر عام ١٩٩٥ حول مخازى نيجرو بونتى فى هندوراس، ذكر أن الفتاة (Ines Consuelo Murilla) جرى تعذيبها بواسطة وحدة استخبارات عسكرية سرية فى هندوراس تسمى الكتيبة ٣١٦، حيث قام حراس هذه الفتاة التى تبلغ من العمر ٢٤ عاماً بتقييد أرجلها وأيديها وعلقوها عارية فى السقف، مع تعرضها للضرب فى أجزاء مختلفة من جسدها، وكانوا يتفننون فى وسائل وطرق تعذيبها حتى أوشكت على الموت غرقاً. كما ثبتوا سلكاً كهربائياً على

صدرها وتركوا التيار الكهربائى يسرى فى جسدها. وهذه الأشياء المقززة أصبحت شائعة الآن، أليس كذلك؟

وأخيراً وليس بآخر، يمكن الحصول على الشواهد التى تثبت أن بوش كان على علم بالتكتيكات القاسية التى تمارس فى العراق، بل وعمل على تشجيعها، بمجرد إلقاء نظرة واحدة على أولئك الناس المحيطين به: إن ريتشارد تشيلى، ودونالد رامسفيلد، وريتشارد مايرز، وكونداليزا رايس، وبول وولفوفيتر - جميع هؤلاء سبق لهم الخدمة فى الحكومة الأمريكية فى أوج عصر الأنظمة الاستبدادية التى كانت تساندها أمريكا، بما فى ذلك (بينوشيت) و(صدام حسين).

وفى الحقيقة فإن كثيراً من الجرائم التى ارتكبت فى العراق سبق أن ارتكبها مرتزقة شركة هاليبرتون فى بورما، عندما كان تشينى يشغل منصباً رئيسياً فى هذه الشركة (CEO) وفى هذا الشأن يقول (معهد الدقة العامة The Institute for Public Accuracy) لقد استفادت هاليبرتون فى عهد تشينى استفادة هائلة أيضاً من المشروعات التى قامت بها حول العالم، والتى أدينت على نطاق واسع نتيجة لما سببته من إساءة بالغة لحقوق الإنسان، والتدمير الهائل للبيئة. وهناك أمثلة عديدة لذلك تشمل القيام بأعمال مع شركة خطوط أنابيب (يادانا Yadana) سيئة السمعة فى بورما - وهو مشروع مدمر للبيئة ارتكبت فى إطاره كما تقول إحدى المحاكم الفيدرالية الأمريكية - انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان، بما فى ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والقهر، مع تهجير السكان بالقوة.

وباختصار، فإن الشواهد التى تدل على أن بوش كان يعلم بالمخازى التى ارتكبت فى حق المدنيين العراقيين وتغاضى عنها، إن لم يكن قد شجع عليها أيضاً، أصبحت شواهد ظاهرة أمام الرأى العام الأمريكى وتصرخ فى وجهه، وياللحسرة فقد اختار الشعب الأمريكى ألا يعيرها آذاناً صاغية.

لقد كشفت فضيحة بلاك ووتر، التى وقعت أخيراً فى العراق عن سر صغير وقذر وحولته إلى موضوع عام: ذلك أن بعض الأفراد العاملين فى الخدمة العسكرية

هناك، ليسوا محاربين متطوعين مكرسين لجلب الحرية للعراقيين، ولكن متعهدين عسكريين خصوصيين، ومحترفين مستأجرين، أو بمعنى أكثر وضوحاً مرتزقة. ويقدر بيتر سنجر من معهد بروكنجز أن المتعهدين الخصوصيين يشكلون حالياً ثانى أكبر حملة عسكرية فى العراق، بعد القوة العسكرية (النظامية) الأمريكية.

ويتم استئجار المرتزقة بواسطة الحكومات التى فى حاجة إليهم لتلبية عدد من المهام التى تخصص عادة للعسكريين، ومنها توفير الحماية الأمنية للدبلوماسيين ورؤساء الدول (بما فى ذلك رئيس دولة أفغانستان حامد قرضاى)، ولغرض اتفاقيات السلام، وتدريب العسكريين المبتدئين. ويتواجد حالياً أكثر من ٢٠,٠٠٠ فرد من المتعهدين يعملون فى أكثر من خمسين دولة تمتد من ألبانيا وحتى زامبيا.

إن استخدام المتعهدين الخاصين لتنفيذ المهام الحكومية فى خوض معارك الحرب والسلام، لم يعد بعد معادلة منعزلة. لذلك فإنه ينبغى على الكونجرس أن يبحث التوصيات التى تم إعدادها بواسطة الحكومة البريطانية فى عام ٢٠٠٢ فى ورقتها الخضراء المتعلقة بموضوع نظام الترخيص للمتميز بين العاملين العسكريين الخاصين ذوى السمعة الطيبة والآخرين سيئى السمعة.

وكان استخدام المرتزقة - والذين هم جنود محترفون يقاتلون مقابل الأجر أكثر منه تمسكاً بالقيم الأيديولوجية - هو القاعدة فى تاريخ الحروب أكثر منه فى حالات استثنائية، وعندما كانت الحروب تمثل فى الماضى رياضة الملوك، كان المرتزقة هم اللاعبين المحترفين فى هذه الرياضة، كما خلدتها أبيات الكتاب المقدس ودراما شكسبير.

فلقد استأجر البريطانيون إبان حرب الاستقلال الأمريكية أكثر من ٣٠,٠٠٠ من الجنود المرتزقة الألمان المعروفين بـ (الهسيانز)، بعضهم تم هزيمتهم على أيدى جورج واشنطن فى هجوم ليلة رأس السنة عبر نهر ديلاور. وفى الحقيقة أن أكثر من ثلث القوات البريطانية التى كانت تعمل فى أمريكا آنذاك، كانت تعتبر بمثابة

(مدافع مستأجرة) فى ذات الوقت الذى اتجهت فيه الولايات المتحدة إلى تحويل السفن التجارية إلى سفن عمليات حربية (خاصة) بموجب خطابات تكليف. ولقد اتضح مؤخراً أن أول أبطال الحرب البحرية الأمريكية جون بول جونز - كان يعمل مستأجراً فى بحرية الإمبراطورية الروسية.

وتفضل الحكومات استخدام المرتزقة لأنهم ينظرون إلى الحرب نظرة واقعية (براجماتية)، بغض النظر عن خطورتها، وباعتبارها مغامرة مهنية. فلا البطولة ولا الاستشهاد فى الحرب أمور تعنيهم، ذلك لأن ولاءهم فقط لمن يستخدمهم، وليس لقضية البلد التى يقاتلون من أجلها. إن زيادة حجم الجيوش بواسطة المجندين منخفضى الأجر، والمتشبعين بالروح الوطنية (بدأ أولاً بهتاف الصباح للملك فى فرنسا عام ١٧٩٣)، أزال حاجة الحكومات لاستئجار جنود محترفين.

وخلال معظم القرن العشرين، كان يتم استئجار المرتزقة إما بواسطة الحكام الديكتاتوريين الطموحين، أو بواسطة الشركات متعددة الجنسيات. فلقد أبرمت الشركة البريطانية لتشغيل المرتزقة (الأنظمة الدفاعية.. ليمتد) عدة تعاقدات مع أكبر شركات النفط فى العالم مثل (تكساس)، (تشيفرون) لحماية استثماراتها وبنيتها الأساسية فى المناطق المضطربة أمنياً مثل أنجولا ونيجيريا .

ولكن فى عصر ما بعد الدولة القومية، استعادت مهنة الارتزاق أهميتها. ففى عالم لم يعد يتصف بالحروب العالمية، ولكن بصراعات وتمردات مسلحة أقل حدة، وأعمال بناء الدولة وحمايتها، وفى بيئة سياسية يشكل فيها مقتل جندى نظامى واحد - سواء كان مجنداً أو متطوعاً - ضغوطاً سياسية شديدة على الحكومة لإنهاء العملية العسكرية، هنا يصبح استخدام المرتزقة لسد الثغرة الناتجة عن نقص القوة البشرية العسكرية فى عدد من المناطق الخطيرة فى العالم أمراً ضرورياً.

ويبرز السؤال: لماذا استخدام المرتزقة ؟ تأتى الخبرة التى يتمتعون بها فى مقدمة الأسباب، حيث تقوم الشركات الرائدة بالإعلان حول العالم عن حاجتها لعسكريين

سابقين ذوي خبرة لا تقل عن خمس سنوات. وفى بعض البلدان مثل تشيلى - يجد ضباط الشرطة ذوو الخبرة أن العمل مع شركات الخدمات العسكرية الخاصة يمكنهم من الحصول على مرتبات تعادل ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يحصلون عليه من خدمتهم فى الحكومات.

هذا بالإضافة إلى أن أحداً لا يبكى على المرتزقة. فعندما قتل عدد محدود من الجنود النظاميين الأمريكيين فى الصومال عام ١٩٩٣ خلال عملية (توفير الراحة)، تسببت ثورة الغضب التى عمت الأمريكيين آنذاك فى إلغاء العملية بالكامل، وعلى النقيض من ذلك، فإن أعمال القتل المستمر التى تعرض لها المتعهدون الخاضعون الأمريكيون أثناء مساعدتهم حكومة كولومبيا فى حربها ضد عصابات المخدرات، نادراً ما كانت تثير اهتمام الصحف الأمريكية.

ومن الممكن أن يكون للمرتزقة فائدة وقوة للخير، طالما يبقون فى أعمالهم. فعندما استأجرت حكومة سيراليون شركة " النتائج الحاسمة " التابعة لجنوب أفريقيا فى عام ١٩٩٥، وأمكن لهؤلاء المتعهدين القادمين من الخارج أن يساعدوا فى هزيمة ميليشيات المتمردين (الجبهة الثورية المتحدة R.U.F)، والذين اشتهروا فى الغرب بنزع أسلحة أسرهم.

كما قام المرتزقة أيضاً بتدريب القوات المسلحة وتهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات الديمقراطية. وقد تم كل ذلك مع تقليص أعداد عناصر حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (الرسميين) ونفقاتهم.

ولكن عندما انتهى عقد عمل هذه الشركة (النتائج الحاسمة) فى عام ١٩٩٧، أمكن للمتمردين بعد أربعة أشهر فقط من مغادرة المحترفين البلد، أن يطيحوا بحكومة سيراليون الديمقراطية.

ولكن ينبغى عدم تخطئة المرتزقة، باعتبارهم طرازاً مسلحاً من فيلق السلام. فهم يتوقعون أن يتم الدفع لهم - فى بعض الحالات - بالحصول على نسبة من عائدات

المصادر الطبيعية القيمة التى يتولون حراستها وتأمينها. كما أن إحدى شركات الخدمات العسكرية الخاصة التى قد تستخدم اليوم لتدريب قوات الشرطة فى دولة يجرى تحولها نحو الديمقراطية، ربما يجرى استئجارها غداً بواسطة نظام حكم قمعى ديكتاتورى لضرب حركات المعارضة السياسية التى تطالب بالديمقراطية. ومعظم هذه الشركات الخاصة تعمل فى ظل حكومى محدود، كما لا تعول كثيراً ولا تهتم بسلوكيات أفرادها، وغالباً ما يحدث ذلك عندما يعمل موظفو هذه الشركات فى مناطق يكون فيها حكم القانون ضعيفاً أو غائباً.

إذن ماذا ينبغى فعله ؟ يجيب على هذا السؤال جون بيتر فام وهو دبلوماسى دولى ذو خبرة واسعة فى التعامل مع الصراعات المدنية الأفريقية، فيقول : إن خصخصة عمليات حفظ السلام ربما تكون البديل الوحيد فى المنظور القريب لمراقبة الآلاف الذين يموتون، ومن الأفضل التعامل والتعاون مع هذه الظاهرة بدلاً من الاستمرار الزائف فى تجاهلها وعدم تقديم حلول بديلة حقيقية وعملية.

وإذا ما أقدمت الحكومات على استخدام المرتزقة، فمن الواجب إخضاعهم لنفس قوانين عمل القوات النظامية، وهو ما يعنى أيضاً أن الحكومة التى تستأجر قوات مخصخصة ينبغى أن تكون مستعدة لمحاسبتهم فى المحاكم فى حالة القيام بأعمال تمثل خرقاً للقوانين السائدة.

وقد ظهر من قبل عدد من هؤلاء المرتزقة فى محاكم (أسلاب وغنائم) خاصة. ويمكن للكونجرس أن يقدم فى هذا الصدد على خطوة مهمة بتطوير قانون خاص يحكم كيفية التعامل مع المتعهدين العسكريين الخاصين، وبذلك يشجع الدول الأخرى على القيام بنفس الشئ.

وإذا كنا نتحدث عن شركات المرتزقة هذه فإنه ليجدر بنا التوقف عند ظاهرة مرتبطة بها وهى انتشار الجماعات المسلحة غير الرسمية والتي غالباً ما تخترقها شركات الأمن الخاصة وتقدم لها المال والسلاح والخبراء والمقاتلين، بناء على

اتفاقات مجرَّمة مع قوى خارجية لها مصلحة في إسقاط نظام مناوئ، والمجيىء بآخر عميل، أو إطالة أمد نزاع مغين لأهداف خبيثة !!

فمنذ خمسة عشر عاما يشهد جزء من العالم انتشارا عميقا للظاهرة الصومالية.. وقد تحول ما يقارب الأربعمئة من "المجموعات المسلحة غير الرسمية" في ٩٠ بلد تقريبا إلى أطراف فاعلين حقيقيين في هذه الأزمات غير المتفجرة.

"يوم احتجنا إلى جنود مجربين للفصل بين المقاتلين واللاجئين، فكرت في احتمال اللجوء إلى شركة خاصة لكن العالم ليس مهيأً ربما لخصخصة السلام". هذا ما أعلنه السيد كوفي أنان بعد الإبادة الجماعية في رواندا وكان في ذلك الحين أميناً عاما مساعدا للأمم المتحدة مكلفا بشؤون عمليات حفظ السلام. وإذا كانت فرنسا تنظر بعين الريبة إلى النشاطات العسكرية الخاصة، فإن العالم الانكلوسكسوني يبدو أكثر تفهما لها، حيث يتطلع البعض "إلى إنشاء قوات من المرتزقة المتطوعين تنظمهم الشركات الخاصة من أجل شن الحروب بالتعاقد مع الأمم المتحدة".

إن الظهور المتجدد للمرتزقة خلال بعض الأزمات الإفريقية كما حصل مؤخراً في ساحل العاج يؤكد بأن المسألة ليست بهذه البساطة. وللمرة الأولى تقوم إحدى السلطات السياسية – مجلس العموم البريطاني– بنشر تقرير حول الموضوع في ١٢ فبراير ٢٠٠٢ تتساءل فيه عن النشاط الحقيقي لهذه "الشركات العسكرية الخاصة" بعبارات لا تصنّفها بالضرورة في خانة الأشرار، محاولةً طرح إطار سياسي للنقاش حول الارتزاق العسكري.

فمنذ خمسة عشر عاما يشهد جزء من العالم انتشارا عميقا للظاهرة الصومالية، أي تفكك بنية الحكم وذوبانها في بعض الدول التي يضربها الفساد مما يؤدي إلى قيام كيانات أقرب إلى مرحلة ما قبل الاستعمار وانهيار الاقتصاد الشرعي .

وقد تحول ما يقارب الأربعمئة من "المجموعات المسلحة غير الرسمية" في ٩٠ بلدا تقريبا إلى أطراف فاعلين حقيقيين في هذه الأزمات غير المتفجرة . فالمجموعات ذات الأصول السياسية هي الأكثر تقليدية، فهدفها المعلن هو الوصول إلى الحكم لكنها وإزاء حرمانها الموارد من جانب واشنطن أو موسكو بعد انتهاء الحرب الباردة، لجأت إلى مجموعة من الوسائل التي تمكّنها من الحصول على الوسائل الضرورية لاستمرارها. تلك هي حال "الطريق المضيء" في البيرو.

وفي الظروف الخاصة جدا لكولومبيا تلجأ "القوات المسلحة الثورية" هناك إلى عمليات الخطف وتتقاضى الضريبة على الكوكا أو على المرحلة الأولى من تحويلها إلى الكوكايين لتمويل نشاطاتها . لكن أموال المخدرات تمول أيضا القوات شبه العسكرية وقد دخلت إلى الجيش والقطاعات الاقتصادية "المحترمة" وحتى إلى الطبقة السياسية.

أما في الحالة الجزائرية، فإن الجيش الإسلامي للإنقاذ، الذراع المسلحة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، تلاشى فاسحا المجال أمام "المجموعات المسلحة" التي تمارس النشاطات الإجرامية (السرقة والنهب والمجازر) لتؤمّن استمرارها والحفاظ على هويتها. وهناك مجموعات لا تطمح سوى إلى حماية بيئتها التقليدية القبلية أو الإثنية من دون هدف وطني معلن من أمثال "التكنيكالز" الصوماليين أو الفصائل التشادية.

بعض المجموعات المسلحة غير الرسمية هي إجرامية أساسا وإن كانت تتمتع بقاعدة اجتماعية أمثال "جيش شان الموحد" في ميانمار أو مؤخرا بعض القراصنة في بحر الصين الجنوبي أو المافيات الإثنية في روسيا والتي لا تسعى إلا إلى الاستمرار في نشاطاتها الإجرامية.

إلى جانب هذا التحول الطارئ على العنف السياسي والذي يقلب صورة المقاتل المغوار التقليدية، فإن تطور الميليشيات الخاصة هو مسار خاص بأميركا الوسطى .

فبعض المصالح الخاصة أو عناصر من قوات الأمن تتحول لتكافح الثوار أو لتكافح أشكالاً أخرى من الجنوح الذي يصعب السيطرة عليه .

فميليشيات اليمين المتطرف في كولومبيا والسلفادور والبرازيل يمكن أن تكون من إفراز قوات الأمن أمثال "ألوية الموت" أو مجموعات في خدمة المصالح الخاصة لكبار الملاكين (ارتكاب مجازر في حق الفلاحين، اغتيال النقابيين، السطو) أو أن تكون حتى في خدمة الدولة بطريقة سرية.

إن "مجموعات الدفاع الذاتي الموحدة" في كولومبيا التي يصل تعدادها إلى ١٠ آلاف مقاتل، وهي المسؤولة الرئيسية عن اغتيال الفلاحين والنقابيين، تتلقى تمويلها بشكل أساسي من تجارة الكوكايين وقد طالبت الولايات المتحدة مؤخرا بتسلم رئيسها كارلوس كاستانيو. ويمكن أيضا أن تتكون هذه المجموعات من مواطنين مسلحين يقومون بمهمات أمنية كالميليشيات الوطنية أو غيرها من المجموعات البلدية الجزائرية التي يصل عددها إلى ١٤٠ الف شخص. وفي هذه الحالة قرر الجيش الجزائري غير الواثق من دعم الأهالي في حربه على الإسلاميين، أن "يخصخص" الأمن بالاتكال على المجاهدين القدامى.

كان من شأن المساعدة المالية أو العسكرية الدولية تدعيم وحدة هذه المجموعات سواء كانت متمردة أو مناصرة للدولة من خلال تأمين شيء من الإستقرار السياسي لها، إضافة إلى المداخيل المنتظمة .

لكن الاتجاه انقلب مع فقدان هذا الدعم وتفاقم الطابع الانشقاقي المتطاير وغير المتوقع للمجموعات المسلحة غير الرسمية. والتوجه الجذري للبعض منهم دليل ملموس على تأقلمهم مع الظروف الجديدة من أجل احتكار الموارد . هكذا، فمقابل اقتصاديات الحرب الجديدة القائمة على الافتراس والجريمة، يبرز شكل مبعثر من التنظيم السياسي يتسم بالإستقلالية والعنف القاسي.

وبعدما كانت الظاهرة محصورة لفترة طويلة من الزمن في مناطق محددة أو معاقل، باتت اليوم منتشرة في كل أرجاء العالم . فقد رفعت نهاية الحرب الباردة العوائق المادية أمام نموها وسمحت خصوصا بتداول كميات من الأسلحة الحربية في البلدان الاشتراكية السابقة وفي السوق الأمريكية الحرة، كما أتاحت الدخول إلى اقتصاديات العالم الغربي من أجل تمويل النشاطات الإجرامية (المخدرات، الالماس) . ويشكل الطابع العابر لحدود لهذه النشاطات أفضل حماية لها في وجه دول غير قادرة على التحرك خارج حدودها.

وقد أدى انفجار هذا العنف الخاص إلى تزايد بؤر الأزمات التي لا تسترعي –بالضرورة– اهتمام الدول الكبرى غير المهتمة أصلا بإرسال قوات إليها ولو تحت رعاية الأمم المتحدة. فالدول الضعيفة ومهما بلغت شرعيتها لا تملك الوسائل العسكرية الكافية وتلجأ أحيانا إلى شركات الأمن الدولية .

وتفرض بعض هذه الدول على المستثمرين أو الفاعلين الأجانب تأمين حماية منشآتهم كما يحصل لشركات النفط في انغولا والكونغو والجزائر: التدريب وأمن المواقع واستخدام المرتزقة. وتعتبر إفريقيا القارة المثلى لهذ النوع من النشاطات.

أما النتيجة الأخرى فهي أن المخاطر الإجرامية تتضاعف بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص (الشركات والمنظمات غير الحكومية) أو القطاع العام الدولي أي المنظمات الأممية التي لم تعد تجد محاورين رسميين يتمتعون بالمصداقية في مناطق الأزمات .

ويشكل نمو الشركات الأمنية ذات الطابع الدولي الرد على هذه الوضعية الجديدة إلى درجة "أن العبء الأكبر في الدفاع عن المجتمع أمام خطر النزاعات غير الحامية سينقل إلى القطاع الأمني الخاص الذي ينمو باضطراد" . وإذا كانت نسبة حراس الأمن الخاصين إلى قوات الشرطة الرسمية هي ثلاثة إلى واحد في البلدان المتطورة، فإنها قد تصل إلى أكثر من عشرة إلى واحد في البلدان التي تعاني الأزمات.

ازدهرت عملية تمويل جيش التحرير الوطني الكولومبي في منطقة سانتندر النفطية وقد تعرض أنبوب ليمون - كوفنياس للنسف ٤٠٠ مرة خلال ثماني سنوات أي بمعدل مرة في الأسبوع ولا تتم إعادة المختطفين من الكوادر العليا الأجانب إلا مقابل فدية مرتفعة. أما الشركة الوطنية التي رفضت "حماية" الثوار، بناء على توجيهات الحكومة، فإنها تعرضت لعدد كبير من عمليات الاعتداء إلى درجة باتت معها مهددة اقتصاديا.

وقد أدرج التقرير حول توريد الأسلحة إلى سييراليون، والذي قدّمه سير توماس كليغ وروبين ايبز أمام مجلس العموم البريطاني في ٢٧ يوليو ١٩٩٨ قائمة بالنشاطات المقترحة: الاستشارة والتدريب والدعم اللوجستي ونزع الألغام وتأمين جهاز للرقابة على الشركات وصولا إلى الاستعانة بالمرتزقة. لكن التقرير يعترف بصعوبة التمييز بوضوح بين مختلف أنواع الشركات التي أدرجت في هذه القاعدة.

إن انسحاب الدول العظمى مضافا إليه عجز الأمم المتحدة عن تعبئة القوات اللازمة قد سهّلا استئناف نشاطات المرتزقة تزامنا مع اندلاع بعض النزاعات الافريقية وذلك بسبب الحاجة التي أبدتها بعض الدول الضعيفة أو الديكتاتورية في التسعينات.

كانت الشركات الأولى التي استرعت الانتباه من جنوب إفريقيا النتائج الحاسمة، وإسرائيلية (لفدان) وبريطانية (ساندلاين) وأمريكية (امبيري)، وقد تدخلت في الأزمات ذات الطابع الإقتصادي المهم كالنفط في انغولا والالماس في سييراليون. والمرتزقة يعملون لصالح الحكومات المحلية أو الشركات (شركات المناجم والطاقة خاصة) أو المؤسسات الدولية (البنك الدولي، الأمم المتحدة). وقد رأى الخبراء في الظاهرة انبعاثا للارتزاق في شكل جديد.

وتمثل شركة "النتائج الحاسمة" نموذجا لهذه النشاطات، فقد تأسست عام ١٩٨٩ على أيدي عسكريين سابقين من جنوب أفريقيا وأبرمت عقدها الأول عام

١٩٩٢ مع شركات نفطية من أجل تطهير بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة منظمة "اونيتا" في أنجولا وحمايتها.

وبعد نجاحها الأول، حصلت على عقدين بقيمة ٨٠ مليون دولار مع الحكومة الأنغولية عندما اكتشفت لواندا أن مختلف نشاطات الأمم المتحدة (قوات التدخل والمراقبون) أكثر كلفة بكثير وهي عديمة الفعالية. وفي أوج نشاطها كانت هذه الشركة موجودة في أكثر من ثلاثين بلدا إفريقيا مع ٥٠٠ موظف في انجولا وسييراليون، وقد تمت تصفية الشركة رسميا عام ١٩٩٨.

لكن الظاهرة لا تنحصر في المرتزقة باعتبار نشاطات الشركات الأمنية الدولية تلبي عددا أوسع من الحاجات تراوح بين تقدير المخاطر بالنسبة إلى المستثمرين في بلد محدد، وتقديم الاستشارة للحكومات في مجال التنظيم العسكري أو شراء المعدات وحتى تدريب العناصر (حتى في المعارك) مرورا بالدعم اللوجستي للعمليات الإنسانية أو لقوات الأمم المتحدة. كذلك تقوم هذه الشركات بتقدير كلفة حفظ الأمن في المواقع التابعة للشركات من التنظيم وصولا إلى نزع الألغام. غير أن الدخل الأساسي لهذه الشركات لا يأتي من بلدان ما وراء البحار، بل من دول الشمال حيث الجيوش الغربية المحترفة تخصخص نشاطاتها أكثر فأكثر: الحراسة والصيانة والتدريب والتعاون.

ويمثل القطاع الخاص الموسع للنشاطات الأمنية رقم أعمال يبلغ حوالى خمسين مليار دولار في جميع المجالات، ويعمل فيه مليون شخص ومن بينهم ٨٠٠ ألف في أوروبا. ففي فرنسا وحدها وتبعا للضابط السابق في الشرطة بول باريل الذي تحول إلى الأمن الخاص، فإن هذا القطاع تقدر أعماله بـ ١،٥ مليار دولار ويوفر ٩٠ ألف وظيفة أي ما يعادل عدد الشرطة الوطنية. ويمكن إحصاء وجود حوالى ٣٠٠ ألف شركة أمن ومساعدة عسكرية من مختلف الأحجام في العالم. وهناك أكثر من مئة شركة ذات حجم دولي تعمل بموجب عقود في أفريقيا أو في بلدان مثل كولومبيا وأندونيسيا.

وتدفع الايديولوجيا الليبيرالية المؤسسات المالية الدولية أو التابعة للدول الانكلوسكسونية إلى الأخذ بصيغ الاعتماد على القطاع الخاص لا سيما في مجال التدريب العسكري أو الدعم اللوجستي. ويؤدي هذا الإعتماد إلى أشكال غير متوقعة من الخصخصة كالجمارك في موزامبيق وانغولا أو بلغاريا عبر شركة "كراون" البريطانية . وإذ تعتبر هذه التقنية سلاحا لمكافحة الفساد في الإدارات المحلية، فلا يبدو أنها تعطي نتائج لافتة، بل إنها تذكّر بأساليب التسلل الإستعماري في القرن التاسع عشر.

كذلك، إن حساب الكلفة مقابل الفعالية يدفع أحيانا نحو الحلول الخاصة. فالعقد الذي أبرمه نظام الكابتن ستراسنر مع شركة النتائج الحاسمة عام ١٩٩٥ في سييراليون بكلفة ٣٥ مليون دولار مقابل ٢١ شهرا من العمليات التي أفضت إلى المسار التفاوضي مع المتمردين من "الجبهة الثورية الموحدة"، كان أقل كلفة من الـ٢٤٧ مليون دولار التي أنفقت على عمليات نشر مراقبي الأمم المتحدة لمدة ثمانية أشهر والتي لم تكن ذات فعالية.

إن تحول الجيوش إلى الاحتراف وانخفاض عدد العسكريين في البلدان المتطورة بعد نهاية الحرب الباردة - أدى إلى تسريح ما يقارب خمسة ملايين رجل بين ١٩٨٥ و١٩٨٦ من دون أن ترافق هذا التسريح تدابير اقتصادية واجتماعية مناسبة - قد وفر لشركات الأمن الخاصة يداً عاملة واسعة. وهذا ما يبدو واضحا في جنسية عناصر الشركات الخاصة المنتمين إلى جنوب. افريقيا واسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبلغاريا واوكرانيا وروسيا .

ويجب أن يبقى احترام سيادة الدولة التي تجري فيها هذه النشاطات الهدف الأخير لعمليات التدخل هذه. فالتفاوض ودفع الفدية عن المخطوفين يجري سرا من خلال شركات أمن خاصة تفوضها شركات التأمين الانكليزية في أغلب الاحيان من دون تدخل أي دولة من الدول وخاصة إذا كانت هذه الدول لا ترغب رسميا في

التفاوض مع خاطفي الرهائن. هكذا يمكن القول إلى حد ما أن خصخصة الأمن تساهم في تشجيع خطف الرهائن.

يبقى الأساس في نوعية العقد وآليته ومدته. فخصخصة بعض الموارد المرتبطة أحيانا بهذه العقود على شكل تعويضات عينية، تشكل المخرج الممكن والمفترض تنظيمه. بالإضافة إلى ضرورة التوقف مليا عند علاقة الشركات مع المجتمعات الديموقراطية القادمة منها. إذ يمكن أن تشكل إجازات العمل (كما تعطى في الولايات المتحدة) أو القواعد الأخلاقية الداخلية للمهنة وسيلتين لضبط هذه النشاطات وتوفير الطابع الجدي للشركات لدول الجنوب التي تستخدمها.

ومع تفجر فضيحة بلاك ووتر في العراق، والكشف عن ظاهرة انتشار شركات الأمن الخاصة، في السنوات الأخيرة وارتباط اسمها بمخالفات جسيمة تتجاوز ظلالها حدود المناطق التي تعمل بها، وبعدم وضوح طبيعة عملها، فقد أعدت الخارجية السويسرية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مجموعة من المقترحات للتعامل مع مثل تلك الشركات،، قبل طرحها في لقاء مع الدول والشركات المعنية بالأمر .

وكان السبب الرئيسي في هذا الاهتمام من جانب الصليب الأحمر الدولي على وجه الخصوص هو تحول مفهوم "الحفاظ على الأمن" إلى مصطلح مطاط تتنوع تفسيراته حسب الأهواء والحالات التي يتم النظر فيها، وانتشر من يدعون أنهم "حماة الأمن" في كل مكان، لاسيما في مناطق الصراعات والحروب، يؤدون وظيفة من المفترض أن تكون من مهام الدول، وليس لأفراد عاديين، لا تربطهم في أغلب الأحيان أية صلة بالمجتمع الذي يعملون فيه.

وفي كثير من الحالات، لا يمكن تقييم الوضع تماما، فما هي مسؤولية الدولة؟، ولماذا لا تتكفل أجهزتها الخاصة بتوفير ذلك الأمن الضائع؟

هذه الأوضاع غير العادية، أثارت قلق دائرة القانون الدولي التابعة لوزارة الخارجية السويسرية، فقررت بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقديم مبادرة لكيفية التعامل مع تلك الظاهرة من منظور القانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف.

وقال السفير باول سيغر مدير إدارة القانون الدولي والإنساني في وزارة الخارجية، السويسرية، بأن هذه المبادرة جاءت بعد انتشار شركات الخدمات الأمنية في العراق وأفغانستان وبعض الدول الأفريقية والآسيوية، وأظهرت التجربة أنها تقوم بمخالفات جسيمة في المناطق التي تعمل فيها، هي في واقع الأمر خروقات واضحة لحقوق الإنسان، والمثير حسب قوله، هو عدم امكانية تحديد الجاني، ليقف المجتمع الدولي أمام ضحية لا تعرف من هو جلادها، أو تعرفه ولا تستطيع الإقتصاص منه.

تلك الظاهرة بدأت - حسب رأي سيغر - منذ انتهاء الحرب الباردة في مطلع تسعينيات القرن الماضي العشرين ، إذ لجأت العديد من الدول إلى تقليص عدد قواتها المسلحة بشكل محلوظ، فخرجت كفاءات وعناصر لها خبرة عسكرية جيدة، ولا تجيد أية مهنة أخرى، فكان احتراف بيع الأمن، أو تقديم الخدمات إلى الجماعات الإرهابية وأحيانا أيضا إلى شبكات الجريمة المنظمة.

المشكلة التي ظهرت مع مرور الوقت، حسب قوله، هي أن عمل هذه الشركات أصبح متشعبا للغاية، ولم يعد مقتصرا على إتفاق بين دولة وشركة، ولكن دخلت أيضا في مثل تلك التعاقدات منظمات دولية ومؤسسات دولية صناعية وتجارية ومالية كبرى وشخصيات ذات شهرة عالمية وكلها تبحث عن شركات يمكن أن توفر لها احتياجاتها الأمنية.

ويرى سيغر أن الظاهرة الأخطر الآن، تتمثل في لجوء بعض الدول التي لم يسمها، إلى تحويل مسؤولية إدارة السجون إلى شركات خاصة، في مؤشر يراه غير صحي للغاية، لأنه يكسر حاجز المحرمات التي لا يجب الاقتراب منها ويهدد مسؤوليات الدولة التي تلجأ إلى هذا الأسلوب.

خبراء القانون الإنساني الدولي بوزارة الخارجية السويسرية لدى عرضهم لتفاصيل ومبررات المبادرة الجديدة للإعلام قالوا إن الدافع وراء التحرك السويسري لإقتفاء آثار تلك الظاهرة، فقد شرحته كريستينا بورغنير نائبة مديرة دائرة القانون الدولي في وزارة الخارجية، بأنه نتيجة "عدم وجود الإطار القانوني الذي تعمل فيه تلك الشركات، سواء في المناطق التي تمارس فيها نشاطها، أو في الدول التي تتخذ منها مقراً رئيسيا، وبالتالي فإن ارتكاب مخالفات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان أصبحت معلومة ولكن دون أن يستطيع أحد أن يمنعها قبل حدوثها.

وتشرح الخبيرة القانونية بوزارة الخارجية أبعاد المقترح السويسري الجديد، في أنه يرمي إلى مناقشة الآليات القانونية التي يمكنها تحديد التزامات تلك الشركات ومسؤولياتها، والعمل على توعيتها بمبادئ القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وأن عملها الأمني لا يجب أن يتسبب في انتهاكات بل على العكس أن يدعم هذه القوانين.

وبالنسبة للدول، فيجب أن تكون على وعي كامل بمدى سماح القوانين الخاصة لديها لعمل تلك الشركات، والأنشطة التي لا يمكنها القيام بها، ومدي مطابقة قوانين السلاح فيها لأعمال تلك المؤسسات الأمنية الخاصة، وكيفية التعامل مع الخروقات والسلبيات التي يتسبب فيها عمل تلك الشركات في بلدانها.

فالشركات تمارس أنشطتها في أغلب الأحيان بدون وجه قانوني في الدول التي تبعث فيها برجالها، وبالتالي فهي بعيدة عن رقابة سلطات تلك الدول، وفي كثير من الأحيان "لا تعلم تلك الدول بوجود عناصر من مثل تلك الشركات فوق أراضيها.

ونتيجة لهذا الوضع الغامض، فإن أغلب العاملين في تلك الشركات لا يتمتعون بأية حماية ولا يحصلون على التأمينات الكافية أو الشرعية القانونية لعملهم، في مقابل حصولهم على مبالغ مالية كبيرة جدا، وبعضهم يؤدي هذه الخدمات بحثا

عن الربح السريع، ولذا فلا يبحثون عن النواحي القانونية كثيرا، فضلا على أن أغلبهم من عشاق روح المغامرة، قبل كل شيء.

هناك حاجة لصياغة إطار عمل لهذه الشركات، ليس فقط في مناطق الصراعات، بل الأهم في تعاقداتها المبرمة مع المنظمات الدولية أو الشركات الدولية الكبرى والمؤسسات المالية والمصرفية مثلا، إذ يمثل هذا النوع من التعاقدات ما بين ٦٠ و٧٠٪ من أنشطة تلك الشركات.

فمن بين الأسئلة – التي لا يعرف الخبراء إجابة عنها إلى اليوم – ماذا يحدث إذا كانت هذه الشركة غير قانونية في بلدها الأصلي؟ وهل يدرك رجال الأمن الخواص قوانين الدول التي يتوجهون للعمل فيها؟ وما هو نوع الترخيص الذي تحصل عليه الشركة الأمنية؟ ومن أية جهة؟ وما هي المعايير التي يتم بناء عليها اختيار رجال الأمن الخواص عند تكليفهم بتلك المهام؟ وهل يدركون حقيقة المهام المنوطة بها؟

عموما يتفق الخبراء على أن هذه الظاهرة لا يمكن القضاء عليها، ولذا فمن الأفضل التعامل معها بشكل رسمي يضمن للجميع حقوقهم ويوضح لهم التزاماتهم، ومع كل هذه الدقة المتناهية، فلا شك في أن ثغرات الاستثناءات كثيرة، ومن المفضل التصدي لها قبل أن تتحول إلى سراديب يتوه فيها القانون الدولي وعدالته.

وهنا تظهر الحاجة إلى البحث عن أطر قانونية لعمل شركات "الخدمات الأمنية". وقد عبر عن هذه الحاجة الملحة فريق العمل الدولي حول المرتزقة عقب مقتل مدنيين عراقيين على يد عناصر شركة بلاك ووتر.

وكان الفريق الذي يعمل من خلال الأمم المتحدة، قد حاول مرات عديدة جلب انتباه مجلس حقوق الإنسان من خلال تقاريره المتكررة لتفاقم ظاهرة تفويض استخدام العنف من قبل شركات حراسة خاصة وعدم تقديم تلك الشركات للمحاسبة والعقاب عند حدوث تجاوزات.

أثارت أحداث ١٦ سبتمبر في العراق التي سقط خلالها ١١ مدنيا برصاص أفراد شركة الحراسة الخاصة بلاك ووتر، انشغال أعضاء فريق العمل الأممي المعني بالمرتزقة، الذي أصدر بيانا يوم ٢٥ سبتمبر يعبر فيه عن القلق لمقتل المدنيين العراقيين.

وما يدينه فريق العمل بالدرجة الأولى هو "الاستخدام العشوائي لإطلاق النار من قبل شركة حراسة خاصة في مكان آهل بالسكان مما خلف مقتل عشرة مدنيين عراقيين من ضمنهم أطفال".

وفيما رحب الفريق بالتحقيق لتحديد وقائع هذا الحادث والحوادث المماثلة السابقة، أشار الى أنه "في العديد من حالات الصراعات المسلحة أو ما بعد هذه الصراعات تُمنح هذه الشركات الخاصة حصانة عن طريق إبرام اتفاقات حكومية ثنائية أو مراسيم حكومية، وهي الحصانة التي تتحول في العديد من الحالات الى إفلات من العقاب".

فريق العمل المكلف بملف المرتزقة حذر أيضا من مخاطر "الخصخصة أو التدويل لعملية استعمال العنف التي هي من المهام السيادية للدول وأساس الأمن الجماعي بموجب ميثاق الأمم المتحدة"، كما جاء في نص البيان.

وناشد فريق العمل الدول من أجل الحرص على "ألا يقود التعاون العسكري وخدمات الاستشارة التي تقوم بها الشركات الخاصة في المجال الأمني على المستوى الدولي الى المساس بحقوق الإنسان او انتهاكها".

وكان رئيس فريق العمل المعني بموضوع المرتزقة " جوزي لويس غوميز ديلباردو " قد أثار أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة المنعقدة في شهر مارس الماضي هذا الموضوع، مشيرا الى أن "الأوجه الجديدة لعمل المرتزقة عملت على ازدهار الجيوش الخاصة وشركات الحراسة الخاصة التي تنشط وفقا لمنطق تجاري، أي الحصول على أكبر قدر من الربح".

ويرى لويس أن "هذه الشركات الأمنية الخاصة أصبحت بمثابة أول منتوج مصدر من الدول الصناعية في اتجاه مناطق الصراعات بحيث تقوم بتجنيد اليد العاملة العاطلة وتكوينها في البلدان النامية قبل إرسالها الى مناطق الصراع لتتحول إلى مقاتلين".

وسواء تعلق الأمر ببيان فريق العمل الخاص بالعراق أو بالتقرير السنوي المقدم أمام المجلس، فقد تم التركيز على "ضرورة سن القوانين لوضع حد للإفلات من العقاب والمحاسبة".

إذ وجه فريق العمل في بيانه الأخير الخاص بالعراق، توصية لكل من الدول التي تنحدر منها شركات الحراسة الخاصة او الدول التي تنشط فوق أراضيها تلك الشركات من اجل سن قوانين تحدد عملية الإشراف والمراقبة على نشاطاتها. وتضيف هذه التوصيات بان "ذلك قد يتمثل في رخص عمل تسمح بنشاط هذه الشركات تحت شروط معينة وتسمح بفرض عقوبات عليها في حالة الإخلال بتلك الشروط". أما ما يحث فريق العمل الدول على تفاديه، فهو "منح الحصانة لتلك الشركات ولموظفيها".

وكان رئيس الفريق "جوزي لويس غوميز ديلباردو" قد قال في تقريره السنوي "لقد لاحظنا بأن موظفي هذه الشركات الخاصة يحصلون في بعض الأحيان على الحصانة والتي سرعان ما تتحول الى إفلات من العقاب مما يدفع بعض الدول لتوظيف هذه الشركات رغبة منها في تفادي تحمل المسؤولية القانونية المباشرة".

في السياق نفسه، حرص فريق العمل على "التذكير بالطلب المقدم للدول الاعضاء في الجمعية العامة لمنظمة المم المتحدة من أجل منع استخدام الجيوش الخاصة والشركات الأمنية في الصراعات المسلحة".

كما ناشد دول العالم المصادقة على معاهدة الأمم المتحدة لحظر استخدام وتجنيد وتمويل وتدريب المرتزقة. وهي المعاهدة الوحيدة في هذا المجال والتي يعود

تاريخ المصادقة عليها إلى عام ١٩٨٩ ودخلت حيز التطبيق في ٢٠ أكتوبر من عام ٢٠٠١.

في المقابل، يعترف فريق العمل في تقريره بأن هذه المعاهد تفتقر الى آليات التطبيق وبأن الآلية الوحيدة المتوفرة حاليا لا تزيد عن فريق العمل فقط !!

فن خصخصة الحرب ..

العراق نموذج!!

الفصل الخامس

الفصل الخامس

أثارت مذبحة "بلاك ووتر" بالمواطنين العراقيين يوم ١٧ سبتمبر عام ٢٠٠٧، والتي راح العشرات من المدنيين العراقيين نقاشا لم ينته بعد حول خصخصة "الخدمات الأمنية" وبيعها وشرائها كأنها بضاعة .

وقد تبين في واقع الحال أن إطلاق النار لم يكن مبرراً، وأنه جرى عشوائياً خلال شق طريق قافلة سيارات حماية مسرعة . وانفضح في خضم النقاش عدد من جرائم القتل المشابهة بإطلاق النار من داخل سيارات وعمليات التنكيل التي قام بها أفراد شركة "بلاك ووتر"، أكبر الشركات الأمريكية الأمنية الخاصة العاملة في العراق.

ومن هذه العمليات أن أحد أفرادها كان يتجول في المنطقة الخضراء مخموراً جذلاً بعد حفلة عيد الميلاد الماضي داخل المنطقة الخضراء فقتل على سبيل اللهو أو التنفيس بعد أن أزال الشرب الكوابح، حارسا شخصيا لنائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي.

كما تبين أنه بعد شكوى نائب الرئيس للسفير الأمريكي في حينه، زلماي خليل زاد، ومطالبته بتسليم القاتل للسلطات العراقية تم ترحيل القاتل خفية إلى الولايات المتحدة. وبما أنه فوق القانون جاءت "عقوبته" من الشركة بخصم ثمن التذكرة من تعويضاته وحرمانه من آخر معاش.

وقد بلغت هذه العقوبة ١٤٦٧٩ دولاراً. وعوضت الشركة عائلة القتيل ؟ ١٥٠٠٠ دولار، أي أنها لم تخسر قرشا واحدا على عائلة القتيل بل دفعت ما وفرته من راتب القاتل الذي لم يعاقب.

ولا يمكننا الادعاء أن هذا النوع من خصخصة الخدمات الأمنية يقتصر على نشاط الاحتلال الأمريكي وخدماتها له في دول أجنبية مثل العراق. فقد جرت خصخصة خدمات الحراسة الشخصية وحراسة المؤسسات والبيوت، وحتى السجون، في العديد من الدول. وهي خطوة لبرلة اقتصادية، ومثل أي خطوة لبرلة اقتصادية في عصرنا لم تعد بالضرورة تعبيرا عن أية لبرلة سياسية أو حقوقية مدنية، بل العكس قد ترافقها ظواهر مثل تآكل حقوق مكتسبة وانعدام الحساسية تجاهها، خاصة عند من يخضعها لقوانين السوق.

وتصح هذه المعادلة بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بخصخصة الخدمات المتعلقة بالتعليم والصحة وأمن المواطنين. في هذه الحالة تكون الخصخصة عموما تعبيرا عن نزعة توحش وتغول رأس المال. ومع أنه يرافق الخصخصة تحسن في مستوى الخدمات المقدمة لقطاعات معينة، إلا أن مفهوم الحقوق الاجتماعية المكتسبة يتحول إلى عبء على كاهلها تسعى للتخلص منه بكافة السبل والأحابيل، أما الصالح العام وعملية بناء الأمة من خلال المواطنة المتساوية في تلقي خدمات الدولة مقابل الضرائب التصاعدية فيغيب تماما. إذ تنشأ أنظمة تعليمية وصحية وأمنية متفاوتة. وتفاوتها خطير يتجاوز الاختلاف الى الصراع.

يصح هذا الكلام على خصخصة هذه القطاعات داخل الدول المعنية، إذ أن الربح وقوانين العرض والطلب ترفع فوق مفهوم الخير العام والصالح العام والمواطنة. ولكن هذه العملية عندما تجري في هذه الدول تضبط قانونيا على الأقل، أي تخضع لقوانين تنظم عملها ومسؤولياتها المدنية التي قد تتحول إلى جنائية حتى في حالات الإهمال غير العمد.

أما عندما يتعلق الأمر بخصخصة وبيع خدمات للدولة في قمع شعوب أخرى فيقع المحظور وترتكب الكبائر. والأمر الخطير الذي يدور حوله النقاش في الولايات المتحدة حاليا وهو ترفيع هذه الشركات والمؤسسات التي تبيع هذه الخدمات للدولة

في الخارج فوق طائلة القانون، أي قانون، المحلي أو الأمريكي. إذ لا يمكن أن يطلب الاحتلال من شركة خاصة أن تقوم بأعمال لا يستطيع الجيش، أو لا يريد القيام بها ثم تعريض أفرادها للمحاكمة أو المساءلة القانونية نتيجة لهذه الأفعال غير القانونية. فعدم قانونية الأفعال وعدم التزامها الحرفي بالقوانين هو أفضلية هذه الشركات الذي تبيعه وتتفوق به على الجيش بعد انتهاء "العمليات العسكرية"، ويحقق لها فائض القيمة والربح.

فبعد توقف القتال يصبح الجيش، نظريا على الأقل، خاضعاً لقوانين أخرى غير قوانين الحرب. وهي قوانين الاحتلال او على الأقل قوانين دولته التي يرتدي زيها بما فيها من امتيازات للجندي في مناطق معادية، ولكنها قوانين على كل حال. وأفضلية هذه الشركات على الجيش هي منحها ما لا تستطيع دولة أن تمنحه لجيشها وهو التحلل من القوانين عندما يتعلق الأمر بحماية أفراد أو مصالح. وبث الرعب في أوساط السكان المحليين بالضبط لأنهم يعلمون أنه لا قانون يلزم هؤلاء.

تقوم الشركات بكل ما يلزم لتنفيذ المهمة التي تعاقدت على تنفيذها مع وزارة الخارجية الأمريكية بشكل خاص. ويحق لنا أن نقول إن "بلاك ووتر" هي في الواقع ميليشيا خاصة بوزارة الخارجية الأمريكية. ومهمات مثل هذه الشركات في حالة العراق هي حماية حياة الدبلوماسيين والمسؤولين الأمريكيين وبعض المشاريع الاقتصادية الحيوية التي تقوم بها شركات أمريكية حازت عطاءات خيالية ونهبت أموال النفط.

وإذا لم تنجح الشركة بالقيام بالمهمة فلن يستأجرها آخرون في المستقبل، وسوف تفلس الشركة ببساطة. وهي لا تبني سمعتها وتسويق ذاتها على احترام حقوق المواطن العراقي أو حتى أخذها بعين الاعتبار، بل على نجاحها في تنفيذ المهمة. لا أحد يحل جيشاً على فشله في حماية دبلوماسي، ولكن اذا تكرر إخفاق كهذا في عمل شركة فلن يشتري خدماتها أحد، وسوف تفلس وتحل. وهي لا تستطيع أن تؤمن تنفيذ المهمة ولو

أدى ذلك الى وقوع ضحايا من أفرادها أثناء تنفيذ الواجب كما في حالة الجيش. لأنه إذا كان عدد الضحايا كبيرا وخطر الموت ماثلا فسوف ترتفع الأجور المرتفعة أصلا لكي يقبل احد العمل فيها، وبذلك لا يتحقق أقصى ربح ممكن للشركة. هنا يصبح قتل المحليين وعدم المجازفة بحياة الأفراد العاملين قضية توفير.

إذا قام الجيش أو الشرطة بتأمين الحراسة لدبلوماسي، فسيكون عليهما تجنب الخطر، أو إطلاق النار في حالة وقوعه وذلك كدفاع عن الدبلوماسي وعن النفس، وليس قبل وقوع الخطر. أما الشركات الخاصة فلا تجازف، وقد تلجأ إلى منع نشوء مثل هذا الوضع على شكل ردع بالقوة او إطلاق النار بالشبهة والاشتباه وعدم انتظار وقوع الخطر.

ويتحول التسامح مع إطلاق النار بالشبهة، إلى توسيع تفسير الشبهة، والكذب حول وجودها أصلا في التقارير المقدمة، كما يجري الآن حول مجزرة ١٦ سبتمبر التي أثارت النقاش. ويصعب إثبات كذب الاشتباه، فالاشتباه عموماً هو حالة نفسية معنوية. كما أن الحقيقة مخصخصة في حالة هذه الشركات، ولا حرج من الكذب والنظر أثناء ذلك في عيني المذيع المتأثر بما يروى له ببراعة بلغته التي لا يتقنها أهل الضحايا. والكذب رواية تبدو متسقة ومنسجمة وبالتالي حقيقية في مقابل روايات أهالي الضحايا المتقطعة غير المعدة. ويتحول السماح بالقتل بالشبهة بأسرع مما يتصوره المسؤولون الى إطلاق النار لغرض المتعة، خاصة وأن هذه الشركات الأمنية لا تجتذب أناساً عاديين بل تجتذب ايضا مغامرين او مهنيين أمنيين يبيعون خدماتهم ولا تلعب الأخلاقيات او الشعور بالواجب دورا خاصا.

وقد انفردت صحيفة "فيلدلفيا انكوايرر" الأمريكية مؤخرا بنشر معلومة يفترض أنها مهمة، واستحقت أن تنشر في وقت مبكر. تحتل جنوب إفريقيا الدولة الثالثة في عدد الأفراد الذين يتعاقدون مع هذه الشركات في العراق بعد امريكا وبريطانيا. فهي تعج بالخبرات البوليسية القمعية المتقاعدة من دون عمل بعد نهاية الابرتهايد.

وتتستر عائلات العاملين من جنوب إفريقيا على مهمة أبنائهم، لأن قانونها يحظر مثل هذه التعاقد في بيع خدمات أمنية لأنها كانت في الماضي مصدرا لتزويد أنظمة قمعية إفريقية بها.

ولأن جنوب إفريقيا تعارض الحرب على العراق. ولكن الدولة لا تقوم بمنع هذا النشاط والتجريم عليه بتطبيق القانون. وحتى عندما يختفي افراد عاملون في هذه الشركات من جنوب إفريقيا، أو حتى عندما يختطفون في العراق، يخيم الصمت على بيوتهم وعائلاتهم، ولا تثار حولهم الضجة. ومع ذلك فإن العدد يقارب العشرة آلاف برأي مصادر في وزارة خارجية جنوب إفريقيا، وثلاثة آلاف برأي الشركات ذاتها. (فيلدلفيا انكوايرر ٢١ اكتوبر). وعلى كل حال نستطيع أن نتصور أي نوع من البشر تمت تربيتهم في نظام الابارتهايد ولديهم خبرات مطلوبة، أو يتركون الآن صفوف الشرطة للمغامرة وبحثاً عن أجور تبلغ ١٠ آلاف دولار في مقابل اجرة شهرية تتجاوز الالف دولار بقليل في جنوب إفريقيا.

بعد بضعة أشهر على سقوط نظام صدام حسين بات يوجد في العراق حوالي ٢٠ ألف شخص يعملون في مجال الأمن الخاص. ما يفسر هذه الظاهرة هو عجز القوات الأميركية عن حفظ النظام، والطلب المتزايد من الفاعليات الدولية مثل المستثمرين الأميركيين الموجودين في العراق. ومع تدهور الظروف الأمنية انتشرت فعلاً هذه المجموعات الغربية، أي الشركات العسكرية الخاصة (SMP)، ممثلة رسمياً مجموعة تزيد على خمس وعشرين شركة عسكرية خاصة هي بشكل أساسي أميركية وبريطانية، وضعت جدولاً بها دوائر الخارجية الأميركية في وثيقة بعنوان "الشركات الأمنية التي تمارس أعمالها في العراق" صدر في مايو عام ٢٠٠٤. وليست هذه الشركات سوى القسم التجاري الذي تفشى عن عالم أكثر إغلاقاً.

فمنذ نهاية الحرب الباردة تطورت بسرعة ممارسات " تلزيم الخدمات " داخل القوات المسلحة الأميركية، وذلك بفعل تضافر انعكاسات عولمة معامل الصناعات

العسكرية وخفض عديد الجيوش ومتطلبات "الضبط المنهجي" للموازنات الدفاعية. و"التلزيم" الذي هو شكل متقدم من المقاولات، بأرقام مالية كبيرة تفترض توزع المخاطر بين الدولة والصناعات الخاصة. ويشكل هذا أول تطبيق لمناهج الإدارة الرسمية الجديدة المتوافقة مع سياسات الخصخصة الليبرالية.

إن أشكال الشراكة هذه بين القطاعين العام والخاص يفترض بها أن تلبي متطلبات الموازنات وتفرز أموالاً تسمح بتحديث القوات المسلحة وبتطوير وابتداع أنظمة تسليح جديدة. وهكذا نجد أن وزارة الدفاع الأميركية قد أكدت في العام ٢٠٠٢ أن في امكانها أن توفر ما يزيد على ١١ مليار دولار بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٥ بفضل أعمال التلزيم هذه. وهذا ما يمكن اعتباره كنوع خاص من أشكال الدعاية التي تخفى وراءها نتائج تحويل تنظيم الدفاع واقتصاده عبر خفض عدد الموظفين الفيدراليين لمصلحة القطاع الخاص.

وقد صدرت انتقادات شديدة عندما أعلن الجيش الأميركي في أكتوبر عام ٢٠٠٢ أن ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة سوف "تلزّم" في إطار المرحلة الثالثة من أعمال الخصخصة. ففي نظر العديد من الخبراء أن راديكالية عملية الإصلاح هذه لن ينتج منها بالضرورة فعالية أكبر.

وبحسب قول النقابي روبرت هارناج، رئيس الاتحاد الأميركي للموظفين الفيدراليين "في أوائل العام ٢٠٠٣ إن عدد الموظفين العاملين بموجب عقود مع وزارة الدفاع كان أكبر بأربع مرات من عدد الموظفين المدنيين". ومن وجهة نظره فإن التلزيم "يعني إذن إلغاء لوظائف وزوال شيء من أخلاقية المسؤولية [رأي فردي]".

وفي سياق تلزيم خدمات الجيوش في العمليات الخارجية وقّع أكثر من ٣ ٠٠٠ عقد بين الحكومات المتتالية والشركات العسكرية الخاصة، وذلك ما بين العامين ١٩٩٤ و٢٠٠٤. وبلغت قيمتها أكثر من ٣٠٠ مليار دولار. وتسمى هذه الشركات "دين كوربورايشن، ميليتري بروفشيونال ريسورس انكوربورايشن" (MPRI) أو "كيللوغ

براون أند روت" (KBR). وقد تم دخولها المعترك عبر الزيادة التدريجية في عدد الموظفين من القطاع الخاص إلى جانب القوات المسلحة الأميركية في ساحة المعركة (اللوجستية، الصيانة، الهندسة والتفنن في أنظمة الأسلحة).

فخلال حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١ كانت النسبة حوالى واحد من القطاع الخاص لكل مائة جندي، وقد ارتفع إلى ١ على ١٠ في العام ٢٠٠٣. وفي المرحلة الحالية من الانتشار في العراق فإن العاملين من القطاع الخاص يحتلون الحجم الثاني في قوة الاحتلال أي ما يعادل ٢٠ في المئة من القوات الأميركية.

ومن وجهة النظر الاقتصادية، وبالرغم من التوفير في الموازنة البالغ ما بين ٤,٥ و٦ مليار دولار الذي ينوي المجلس العلمي في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) تحقيقه فإن التوفيرات المأمولة لم تتحقق. ففيما خص العديد من هذه العقود يبين ديوان المحاسبة الأميركي أن الكلفة الفعلية تتجاوز التقديرات ببضعة ملايين الدولارات، وأن هناك تجاوزات أدت إلى زيادة مهمة في فاتورة بعض الخدمات في أسواق إعادة إعمار العراق.

فشركة هاليبرتون المتعددة الجنسية التي أدارها حتى العام ٢٠٠ نائب الرئيس الحالي ديك تشيني قد حصلت في العام ٢٠٠٣، وعبر فرعها "كيلوغ براون أند روت" بنوع خاص، على مجموعة من العقود بلغت قيمتها أكثر من مليار دولار وقد تورطت مباشرة في بعض الفضائح المتعلقة بشروط منح العقود، وهو ما يبرهن على تواطؤ المصالح بين إدارة بوش والشركات المتعددة الجنسية في تركيبات الصناعة العسكرية الأميركية.

وأبعد من "الضبط المنهجي للموازنة" ومن البعد الإيديولوجي الأولي لأعمال التلزيم، هناك فكرة استراتيجية جرى إطلاقها. فالولايات المتحدة، التي تخوض "ضد الإرهاب" في العالم حروباً بسيطة إنما دائمة، تحضر في الوقت نفسه قواتها المسلحة للمواجهات الكبرى، فلا يمكنها أن تضعف صورة زعامتها للعالم بانسحابها

من مناطق ذات أهمية أقل استراتيجية. ومن هنا إيكال بعض المهمات إلى القطاع الخاص للتخفيف عن قواتها المسلحة عبء المهمات الأقل حيويةً نسبةً إلى أمنها القومي.

كما أن قسماً متنامياً من هذه البرامج سيتم بموجبه نشر بعض القوات بعد تحسين مرونة أشكال الردود السريعة وقدراتها عبر إلغاء مراحل الرقابة الإدارية والإجراءات البيروقراطية. زد على ذلك أنها سوف توفر حلاً بديلاً من سياسة خارجية خاضعة لرقابة الكونغرس في ما يتعلق بإرسال القوات إلى حيث ما يجب على الأرض، وبالهدف السياسي المتمثّل بمبدأ "لا قتيل" وبقيادة الأعمال السرية. كما أنه سيكون بإمكانها المساعدة في تنفيذ عمليات تتناقض مع الخيارات الاستراتيجية "الرسمية": فالحكومة الأميركية التي أعلنت حيادها مع تورطها في مهمة حفظ السلام في البوسنة عبر قوات "إيفور"، قد سمحت لشركة "ميليتري بروفشيونال ريسورس انكوربورايشن" (امبيري) بتسهيل عمليات المتاجرة بالسلاح خارقةً الحصار المفروض من الأمم المتحدة وبتدريب جيش الاتحاد الكرواتي-الإسلامي الذي كان يعد الهجوم الكبير على كرايينا في العام ١٩٩٤ .

وقد قامت الشركات الأميركية (ومنها فينل كوربورايشن أو امبيري أو كيوبيك أو لوجيكون) بإعداد وتدريب جيوش ما يزيد على ٤٠ بلداً خلال تسعينيات القرن الماضي، وذلك في إطار برامج التعاون العسكري . وتشكل هذه الشبكات أدوات ربط ممتازة من أجل نشر المعايير العسكرية الأميركية في أميركا اللاتينية وإفريقيا وفي الشرق الأوسط، ومن أجل إقامة التحالفات المناسبة على الأرض.

وفي القارة الإفريقية تتولى الشركات العسكرية الخاصة مهمة الخدمات اللوجستية الأميركية وإدارة الخبراء الذين يساندون العمليات الطارئة. كما أنها طورت من جهة أخرى استراتيجيات التوسع واقتناص الأسواق الجديدة في أوروبا أو في دول الجنوب.

إذن باتت الشركات العسكرية الخاصة تلعب دوراً حيوياً في نظام الدفاع الأميركي وخصوصاً في دعم منطقها الخاص بالحملات العسكرية . ومنذ سنوات عدة قام البعض منها بأعمال مهمة لتشكيل مجموعات ضغط (لوبي) لتقدم نفسها على أنها شريك موثوق به في إدارات عمليات حفظ السلام، مع ما في هذا من خطر لتعميق حالة الالتباس القائمة أساساً بين المساعدة على التنمية والمساعدات الإنسانية والعمليات العسكرية.

وقد سبق هذه المرحلة إعادة بناء الصناعة الدفاعية الأميركية حيث جرى العديد من عمليات الدمج منذ خمس سنوات. وبفضل أعمال الخدمات تمكنت الشركات المتعددة الجنسية التي تقترح استخدام تكنولوجيات المعلوماتية والاتصال الحديثة من أجل "السيطرة على ساحات المعارك المرتقبة"، أن تتسلل إلى قطاع مربح.

وبحسب ما أوضح فرنك لانزا، مدير شركة الاتصالات "-٣ كومونيكايشن"، عند ضم شركة "امبيري" في العام ٢٠٠٠ أن "شركة امبيري هي في عز توسعها مع ما يرافق هذا من هوامش استفادة واسعة ومن تفوق في المنافسة لا تضاهيها فيها أي شركة أخرى في مجال تدريب القوات، كما أن الخدمات التي تقدمها تتكامل مع منتجاتنا.

كما أن شركة امبيري ناشطة جداً على الساحة الدولية كون تغير الأجواء السياسية قد أدى إلى زيادة الطلب على بعض الخدمات... ومن جهة أخرى فإن هذه البرامج قابلة للتوسع لتفتح أمامنا الباب على فرص أخرى".

أما الوجه الآخر في القضية فهو أن تقريراً صادراً عن "دائرة المحاسبة الحكومية" قد لفت إلى النقص الحاصل في الرقابة على الشركات العسكرية الخاصة، إذ ما من نظام مركزي قادر على ملاحقة تلزيم العقود العديدة التي وقعتها الوكالات الأميركية . وبالرغم من أن القوانين الدولية لا تزال كلياً غير مؤهلة لمكافحة مخالفات مرتزقة الاستثمار، وبالرغم من وجود رقابة على بيع الخدمات العسكرية في الولايات المتحدة،

فإن الممارسات الحالية تهدف إلى الالتفاف على هذه التشريعات وخصوصاً في مجال الاستخبارات والعمليات الخاصة.

أما بالنسبة إلى الإدارة الجمهورية فإن استغلال هذا الفراغ القانوني يشكل عنصراً للرد الفعال على الإرهاب. غير أن نزع المسؤولية هذه عن السياسة عبر التلزيم يرسم حدود اعتماد مبدأ "المرتزقة" الخفي هذا. فالواجهة التجارية والليبرالية لهذه الدينامية قد تفضي إلى انحرافات خطيرة.

فالاستخدام المتنامي للموارد المدنية من أجل دعم عمليات التدخل الطويلة الأمد عبر تجنيد قوات الاحتياط والعاملين في القطاع الخاص إلى أقصى حد، سيصل بالأمر إلى حد تهديد توازن الجيش النظامي الذي تحقق بعد حرب فييتنام. ومن جهة أخرى، وفي أوائل العام ٢٠٠٤، فإن بعض عملاء الشركتين الخاصتين "كاسي انكوربورايشن" و"تيتان كوربورايشن" قد تورطوا في فضيحة إساءة معاملة السجناء العراقيين.

وفي تصريح للصحافيين في ٣٠ أبريل عام ٢٠٠٤، رأى السيد كينيث روس، المدير التنفيذي لجمعية مراقبة حقوق الإنسان، "هيومن رايتس ووتش"، أنه "إذا كان البنتاغون ينوي استخدام متعاقدين من القطاع الخاص من أجل مهمات عسكرية أو استخباراتية، فيجب عليه التأكد من أنهم خاضعون لبعض القيود ولأشكال الرقابة القانونية، ذاك أن السماح لهؤلاء العاملين بالعمل وسط فراغ قضائي يعتبر تشجيعاً على التجاوزات".

وفي العام ٢٠٠٠ صدر تقرير عن الجامعة الوطنية للدفاع في واشنطن، الرسمية جداً، يعترف من جهته بأنه "يمكن أن تكون الخصخصة أقل كلفةً من التدخل العسكري، لكنها قد تفسد نوعية النتائج المتوخاة واحترام حقوق الإنسان".

وتقليدياً تشتمل عملية التلزيم على خدمات دعم الجيوش والوظائف العملانية على أرض المعركة. وفي أي حال فإن الحدود الفاصلة أصبحت منذ ١١ سبتمبر

غامضة. وبحكم الخيار السياسي الاستراتيجي في العراق بات التلزيم والمرتزقة مندمجين في إطار السياسات العملانية الجديدة حيث تورط العملاء الخاصون مرات عديدة في المعارك.

فبعد الهزيمة العراقية سرعان ما أوكلت مهمة حماية المواقع الحساسة إلى كيانات خاصة بدون أن يكون هناك وسائل فعلية للرقابة عليها. وقد أعلنت الحكومة الأميركية في سبتمبر عام ٢٠٠٣ أن شركة "إيرينز إيراك ليميتد" سوف تتولى إعداد آلاف العراقيين من أجل حماية المنشآت في محيط خط أنابيب نفط كركوك-سيهان الذي كان عرضة لهجمات عديدة. ومن أجل تولي مواقع الاستقطاب وإعداد المجندين العاملين لشركة "إيرينز إيراك" بات هناك وجود بأعداد كبيرة لعناصر من شرطة إفريقيا الجنوبية. وفي ردة فعل ارتدادية تركت هذه الدينامية أثراً بالغاً في المؤسسات الأمنية والعسكرية الغربية فراح موظفو القوات الخاصة يتحولون إلى القطاع الخاص حيث اجتذبتهم الأجور التي تصل أحياناً إلى عشرة أضعاف ما يقبضونه. وعلى المدى الطويل فإن هذا النزف في الموارد البشرية الرفيعة الإعداديمكن أن يترافق مع خسارة في المهارات (صيانة أنظمة الأسلحة المعقدة، إعداد الطيارين) التي باتت تطوّر حصراً في القطاع الخاص.

كما أن غياب أي شكل موحد للقيادة والرقابة، تماماً مثل عدم وجود إجراءات موحدة الأصول في تجنيد العاملين في الشركات العسكرية الخاصة، بات يثير قلق أعداد متزايدة من الضباط الأميركيين. فخطف الرهائن واغتيال "الجنود الخاصين" يتضاعفان وليس في مقدور العسكريين النظاميين حماية هؤلاء "المدنيين". فالرجال الأربعة الذين أحرقوا وعلقوا على يد الجماهير في الفلوجة في أواخرمارس عام ٢٠٠٤، والذي تسبب مقتلهم بمعارك عنيفة، كانوا من موظفي شركة "بلاك ووتر سيكيوريتي" الأميركية.

ومع أن مشروع نزع سلاح الجنود العراقيين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم في الحياة المدنية، وهو ما خطط له ونفذ بطريقة سيئة جداً، قد ولّد "فراغاً امنياً"

فإن البنتاغون قد أعلن في أواخر يونيو عام ٢٠٠٣، عن توقيع عقد بلغت قيمته ٤٨ مليون دولار مع شركة "فينيل كوربورايشن" بهدف إنشاء نواة الجيش العراقي الجديد وتدريبها. وقد انضمت إلى هذا المشروع بصفة مقاول شركات أخرى مثل (MPRI). وفي الوقت نفسه أوكلت مهمة إعداد قوات الشرطة العراقية إلى شركة "دين كوربورايشن آيروسبايس أوبيرايشن" في أبريل عام ٢٠٠٣ وذلك لحساب وزارة الخارجية.

أخيراً ومع تطور الميليشيات المحلية وتفاقم ما يصفه الأميركيون بأنه عملية تمرد، دخل العراق في دوامة عنف حيث أدى، وللمفارقة، إلى تدخل العاملين في قطاع الأمن الخاص إلى تنامي حالة عدم الاستقرار، إلى درجة أن ذلك بات يعتبر سوقاً مربحة مع أجور تصل أحياناً إلى ١٠٠٠ دولار في اليوم. وبات هناك الآلاف من قدامى العسكريين يعملون في إطار العقود الأمنية لصالح الوكالات المدنية الغربية، فمثلاً هناك شركتا "كرول" وكونترول ريسك" تتوليان أمن موظفي الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وأمن البريطانيين العاملين في مجال الدبلوماسية والتعاون.

وتكشف الأزمة العراقية جيداً أن هؤلاء العاملين الخاصين الذين كانوا موجودين خلال المراحل الأساسية في النزاع وما بعده، يشغلون وظائف ضرورية لكي تمارس القوة العظمى الأميركية قوتها. فانتشار أعمال الارتزاق الاستثمارية الغربية في هذا البلد هو نتيجة سياسة منفلتة لتجربة أشكال تدخل جديدة. غير أن هذه الخيارات السياسية تتجاهل أهمية الصعوبات الحالية كما يتبين من العقد الذي منح في مايو عام ٢٠٠٤ بقيمة ٢٩٣ مليون دولار لشركة "أيجيس ديفانس سرفيس" (وهي من الشركات العسكرية الخاصة التي أسست في العام ٢٠٠٣ ويديرها الكولونيل البريطاني تيم سبايسر) والذي بموجبه سوف يتم التنسيق بيمن ما يزيد على خمسين شركة خاصة وتوفير الحماية اللصيقة لمؤسسات إعادة البناء.

ومع ذلك، يبدو أن العديد من الدبلوماسيين الانكلوساكسونيين لا يعتبرون الخصخصة أمراً مثيراً للقلق، بل على العكس ففي مايو عام ٢٠٠٤ وفي مؤتمر

عقد في باريس، أكد أحد المسؤولين المدنيين الكبار في قوات التحالف رفض الكشف عن اسمه، أن عملية الانتشار للشركات العسكرية الخاصة هو "وضع سليم" يمكن تكراره إذا ما أدت العملية في النهاية إلى تحقيق النجاحات في العراق. فخصخصة عمليات السلام تتم إذن بطريقة تدريجية عبر "توسيع الحدود بشكل مستمر" في تلزيم الأعمال العسكرية.

وإذ قرر بول بريمر، الحاكم المدني الأميركي السابق في العراق، عدم إخضاع قطاع الأمن الخاص للتشريعات العراقية المستحدثة، فإنه منع أي رقابة على هذا القطاع من جانب العراقيين. وفي ما خص الولايات المتحدة، إذا كان تضاعف العاملين المدنيين والعسكريين يخدم المصالح الاستراتيجية القومية (وحجم العقود الموقعة مع الإدارة الفيدرالية يجبر الشركات العسكرية الخاصة على الولاء للسلطة) فإن الأحداث الأخيرة في العراق تبين بنوع خاص أن ذلك هو مصدر الفوضى واستمرار النزاع.

وفي الواقع أن خصخصة العنف تعرض للخطر السيادة العراقية المرتقبة. وهي تبرز تعارض الأهداف الاقتصادية الأميركية مع الواقع السياسي المحلي. فلأن الشركات العسكرية الخاصة تقترح حلولاً "جاهزة"، من المشورة إلى التنفيذ على الأرض (بحكم التمركز المتنامي للخبرات والطبيعة المزدوجة لأنظمة الأسلحة ذات الأساس المعلوماتي الناتجة من استخدام تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال الحديثة)، فهي تفرض قراءة تقنية للنزاع إلى أقصى الحدود على حساب القراءة السياسية. وإذا كانت الشركات العسكرية الخاصة تتسبب باختلال التوازنات المدنية والعسكرية والسياسية التقليدية في المجتمعات الخارجة من أزمات، فإنها تتسبب بذلك أيضاً في الغرب. فإذا تخلط هذه الفئة الهجينة من العاملين بين التصنيفات التقليدية، المدني العسكري والخاص والعام، فإنها تعمل غالباً عبر شبكات غير رسمية تشجع على الفساد والإجرام.

وهكذا يصبح نظام التدخل العالمي الاستراتيجي الأميركي، كما يتم بناؤه مانحاً لها موقعاً مركزياً، عنصر توليد لعدم الاستقرار وحتى للفوضى. وهو يشرّع، بأسلوب مخادع، الممارسة الأحادية الجانب للقوة الأميركية في العالم أو في المناطق "غير المستقرة" في الجنوب حيث وكالة المخابرات المركزية الأميركية والقوات الخاصة والشركات العسكرية الخاصة تقود الحروب القليلة الحدة.

إن الارتزاق الاستثماري، وهو التعبير الجلي عن ظهور حروب من نوع جديدة وعن إضعاف دور الدول على الساحة الدولية، ومع أنها أقلعت في إطار السياسات الحكومية، وتجسّد مسبقاً الحروب التي ستتضاعف على حدود نظام العولمة.

إن خصخصة العنف تلعب هنا دوراً حاسماً. أما بالنسبة إلى قادة قوات التحالف فإن التجربة العراقية قد سمحت بكل بساطة بأفضل اختبار لانعكاسات التلزيم قبل قوننته.

ولم يكن الإعلان عن سحب ترخيص شركة بلاك ووتر الامنية الاميركية، رد فعل على حادث عرضي، قامت به مجموعة من الحراس الأمنيين في منطقة المأمون قرب ساحة النسور، ادت إلى مقتل ١١ عراقيا وجرح آخرين، أكثر من كونه حالة للتنازع بين تعامل الشركات الأمنية المتعاقدة مع الإدارة الأميركية والتي تشعر بأن وجودها في العراق أكثر قربا لممارساتها في جمهوريات أميركا اللاتنية، التي تعد الحديقة الخلفية لولايات المتحدة وأبرز مثال على ذلك اعتقال رئيس جمهورية بنما لاتهامه بالاتجار بالمخدرات.

وتعد شركة بلاك ووتر ليست الشركة الوحيدة العاملة في العراق، فهناك أكثر من ٦٠ شركة أمنية أجنبية تعمل في العراق، وجميعها منظمة في اتحاد واحد تحت اسم اتحاد الشركات الأمنية في العراق (PSCAI)، ويقدر عدد الأفراد العاملين في هذه الشركات ما بين ٣٠ إلى ٥٠ ألف مرتزق، وهم بذلك يشكلون القوة العسكرية الثانية بعد القوات الأميركية .

ويمكن الحصول على قائمة أسماء ومهام الشركات الأمنية في العراق من موقع PSCAI اتحاد الشركات الأمنية في العراق. ولم تكن خصخصة بعض جوانب العمل الأمني في حرب العراق من قبل البنتاغون والمخابرات المركزية الأميركية، الا نوعا من دمج الفعاليات الامنية الخاصة لرفاق الامس، من المتقاعدين الذين يقومون بالأعمال القذرة نيابة عن القوات الرسمية، وتحت عنوان اذا نجحت انت معروف لنا واذ فشلت فلا علاقة لنا بك، وهي السياقات المتبعة في مثل هذه الأعمال المخابراتية التي تؤكدها فعاليات ليس حماية الأشخاص فقط، وهي المهمة الظاهرية لهذه الشركات، اكثر من كونها فاعلة في مهمات ما يعرف بالفرقة القذرة، التي سمع العراقيون باعمالها في مناطق مختلفة من بلادهم، فضلا عن اشمئزازهم من طريقة قيادة السيارات الرباعية الدفع في شوراع بغداد، وكأن هذه الشركات فوق كل قانون !!

وأعلن العراق أنه سحب ترخيص شركة أمنية أميركية وسيقاضي بعض موظفي الشركة الذين قال إنهم تورطوا في حادث اطلاق رصاص في بغداد قتل فيه ١١ شخصا.

وقال متحدث باسم وزارة الداخلية العراقية أن حراسا يعملون لدى شركة (بلاك ووتر) فتحوا النار بعد سقوط قذائف مورتر قرب موكب سياراتهم في حي المنصور بغرب بغداد يوم الاحد.

وقال المسئولون العراقيون أنه تصادف مرور موكب الشركة الأمنية بالمنطقة، قام بعدها أفراد هذه الشركة بإطلاق النار بشكل عشوائي على المواطنين، وأضاف أن ١١ شخصا قتلوا من بينهم شرطي وأصيب ١٣ آخرون بجراح. وقالوا : سحبنا ترخيص الشركة الامنية الاميركية واضاف ان الوزارة تجري تحقيقا في الحادث وسوف تقاضي الذين ارتكبوا هذا العمل.

وقال توم كيسي المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إن وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس اتصلت برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي هاتفيا لتعبر عن أسفها لمقتل مدنيين أبرياء الذي حدث أثناء الهجوم على موكب للسفارة الأميركية.

وقال كيسي إنها قالت لرئيس الوزراء إننا نجري تحقيقا ـ في هذا الحادث وطلبت التفهم الكامل لما حدث وأضاف : "إن رايس والمالكي اتفقا على اهمية التعاون الوثيق ـ في إجراء تحقيق يتسم بالشفافية" .

وقال متحدث باسم السفارة الاميركية ان اطلاق الرصاص بدأ بعد ان انفجرت سيارة ملغومة عندما كان دبلوماسيون اميركيون ـ في مكان قريب.

وقال المتحدث جوهان شمونسيز كانت السيارة الملغومة قريبة من مكان يلتقي فيه مسؤولون من وزارة الخارجية، وهذا هو السبب ـ في ان بلاك ووتر ردت على الحادث.

ورفضت السفارة تأكيد ان ترخيص بلاك ووتر الغي، وقالت بلاك ووتر انها لم تتلق اي اخطار رسمي من جانب وزارة الداخلية بشان إلغاء ترخيصها.

وقالت بلاك ووتر التي تستخدم مئات من المتعاقدين الأجانب ـ في العراق ومسؤولة عن أمن السفارة الاميركية ان حراسها تصرفوا بطريقة شرعية وعلى النحو المناسب ردا على هجوم معاد.

وقالت إن تيريل المتحدث باسم الشركة ـ في رسالة بالبريد الالكتروني قال : تأسف بلاك ووتر لضياع أي أرواح لكن هذا الموكب تعرض لهجوم عنيف من متمردين مسلحين لا مدنيين وأدى رجالنا واجبهم دفاعا عن أرواح البشر" .

ولا يظهر ـ في هذا التصريح، الفارق بين أرواح مدنيين عراقيين، أطلقت النيران عليهم عشوائيا للحفاظ على أرواح دبلوماسيين أميركيين ،فيما تدعو رايس المالكي لتفهم الموقف والعمل بشفافية للتحقيق ـ في الحادث !!

وقد أدت الحادثة إلى تأهب متقابل بين قوات وزارة الداخلية وتلك القوة الأميركية واستعداد للقتال، إلا أن قوات أميركية فصلت بين الطرفين وأنهت المشكلة .

ورفضت الناطقة باسم الشركة في الولايات المتحدة الجواب على أسئلة تتعلق بالحادث، في حين صرح دان سريبني المتحدث باسم السفارة الاميركية في بغداد بان : القوات المتعاقدة هي جزء مهم من سفارتنا هنا، ونتوقع ان جميع الاشخاص في السفارة يلتزمون بالقوانين وبتقاليد السلوك المهنية ونتعامل مع مزاعم السلوك السيء بكل اهتمام وحينما تكون هناك مثل هذه المزاعم، فنتعامل معها بكل جدية

وهكذا تتعرض دولة عربية وشعب عربي حاليا لقمع يتجاوز القمع الاستعماري إلى الميليشيات الأجنبية المتعددة القوميات التابعة لشركات خاصة. قد يشارك افراد هذه الشركات أفرادا من جيش الاحتلال نفس القسوة والعنصرية، ولكنها لا تقوم بدور حماية المجتمع ولا حتى كقوة احتلال مسؤولة امام القانون الدولي أو قانونها هي على الأقل، ولو نظريا. وهي تفضح مسألة السيادة العراقية تماما لأن أفرادها المدنيين غير مسؤولين أمام القانون العراقي عند قتلهم مدنيين عراقيين على أرض عراقية.

هذه الشركات غير مسؤولة حتى نظريا إلا عن مهمة محددة تبيعها منفصلة دون علاقة بأمن المجتمع والسكان، أو بالقانون، أو بمصلحة البلد، ولا حتى البلد المستعمَر، بل هي تبيع خدمة أمنية محددة، بضاعة. ويقاس نجاحها من فشلها بتوفير هذه البضاعة او الخدمة، أي بتنفيذ هذه المهمة المحددة للاحتلال.

وطبعا يكمن الفرق الأخير بين موظف الشركة الخاصة وبين الفرد في الجيش والشرطة ليس فقط في غياب الشعور بالواجب وترجيح كفة النجاح في تنفيذ المهمة، وليس فقط في عدم الخضوع لأي قانون، بل ايضا في غياب أي دافع للتضحية أو أخذ مجازفة. فالمرتزق لا يخدم، بل يعمل، ولا يضحي بل يربح.

وقد يكون لدى بعضهم نزعة للمغامرة كنوع من التمتع بالخطر ولكن شتان ما بين التضحية والمغامرة. فالتضحية، بما في ذلك التضحية لغرض تنفيذ المهمة نفسها، ناهيك عن التضحية لغرض حماية أرواح الأبرياء، غير واردة في قاموس المرتزَق.

وهو يعتبر السكان المحليين وهم يتحركون ويتنفسون من حوله مجرد زيادة في عناصر الخطر والمجازفة.

وقد بات من المؤكد بعد احتلال العراق اعتماد المحتل الأنجلوسكسوني علي مرتزقة لتنفيذ العمليات ضد رجال المقاومة العراقية، وبرغم النفي المستمر من جانب المحتلين .

وتؤكد دراسة نشرتها صحيفة "لوموند دبلوماتية" الفرنسية .. تؤكد بالأرقام والإحصاءات تغلغل شركات "ارتزاق" أمريكية وبريطانية في العراق المحتل، وتقوم بعمليات خاصة سرية تحت إشراف الاحتلال .

وتستعرض الدراسة المهمة توسع اعتماد الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٩١ علي هذه الشركات لتنفيذ عمليات عسكرية في أوربا وإفريقيا في إطار سياسات الخصخصة التي تتبعها وتهدف إلي خفض نفقات وزارة الدفاع الأمريكية.

وتؤكد الدراسة أن هذه الشركات والتي يملكها مسئولون كبار في إدارة "بوش" الابن، أشهرهم "ديك تشيني" نائب الرئيس، مسئولة عن الكثير من العمليات القذرة التي تمت في البلقان وبعض دول إفريقيا والعراق المحتل.

فبعد بضعة أشهر على احتلال العراق، أصبح يوجد في بغداد حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص من المرتزقة يعملون تحت مسمي الأمن الخاص. الأمر الذي يفسر هذه الظاهرة هو عجز قوات الاحتلال عن حفظ النظام، والطلب المتزايد من الفاعليات الدولية مثل المستثمرين الأمريكيين الموجودين في العراق.

فمع تدهور الظروف الأمنية انتشرت فعلاً هذه المجموعات الغربية، أو الشركات العسكرية الخاصة (SMP)، ممثلة رسمياً مجموعة تزيد علي خمس وعشرين شركة للمرتزقة وهي بشكل أساسي أمريكية وبريطانية، وقد قننتها وزارة الخارجية الأمريكية في وثيقة بعنوان "الشركات الأمنية التي تمارس أعمالها في العراق" صدر

في مايو عام ٢٠٠٤ وليست هذه الشركات سوى القسم التجاري الذي تفشى عن عالم أكثر إغلاقاً.

فمنذ نهاية الحرب الباردة تطورت بسرعة ممارسات "الخاصة الخدمات" داخل الجيش الأمريكي، وذلك بفعل تضافر انعكاسات العولمة وخفض عدد المجندين ومتطلبات الضبط المنهجي" للموازنات الدفاعية.والخدمات الخاصة" شكل متقدم من المقاولات، بأرقام مالية كبيرة تفترض توزع المخاطر بين الدولة والصناعات الخاصة.

وهذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف لتلبية متطلبات الموازنات وتفرز أموالاً تسمح بتحديث القوات المسلحة وبتطوير وابتداع أنظمة تسليح جديدة. وهكذا نجد أن وزارة الدفاع الأمريكية أكدت عام ٢٠٠٢ أن في إمكانها أن توفر ما يزيد علي ١١ مليار دولار بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥ بفضل أعمال الخصخصة هذه. وهذا ما يمكن اعتباره نوعا خاصا من أشكال الدعاية التي تخفي وراءها نتائج تحويل تنظيم الدفاع واقتصاده عبر خفض عدد الموظفين الفيدراليين لمصلحة القطاع الخاص.

وقد صدرت انتقادات شديدة عندما أعلن الجيش الأمريكي في أكتوبر عام ٢٠٠٢ أن ما يزيد علي ٢٠٠ ألف وظيفة يسرح أصحابها في إطار المرحلة الثالثة من أعمال الخصخصة. ففي نظر العديد من الخبراء أن راديكالية عملية الإصلاح هذه لن ينتج منها بالضرورة فعالية أكبر.

ويقول النقابي روبرت هارناج، رئيس الاتحاد الأمريكي للموظفين الفيدراليين "في أوائل العام ٢٠٠٣ أن عدد الموظفين العاملين بموجب عقود مع وزارة الدفاع كان أكبر أربع مرات من عدد الموظفين المدنيين". ومن وجهة نظره فإن التسريح "يعني إذن إلغاء لوظائف وزوال شيء من أخلاقية المسئولية".

وفي سياق خصخصة خدمات الجيوش في العمليات الخارجية وقّع أكثر من ٣٠٠٠ عقد بين الحكومات المتتالية والشركات العسكرية الخاصة، وذلك ما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٤. وبلغت قيمتها أكثر من ٣٠٠ مليار دولار.

وقد تم دخولها المعترك عبر الزيادة التدريجية في عدد الموظفين من القطاع الخاص إلي جانب القوات المسلحة الأميركية في ساحة المعركة (اللوجستية، الصيانة، الهندسة والتفنن في أنظمة الأسلحة). فخلال حرب الخليج الأولي في العام ١٩٩١ كانت النسبة حوالي واحد من القطاع الخاص علي كل مئة جندي، وقد ارتفع إلي ١ علي ١٠ في العام ٢٠٠٣. وفي المرحلة الحالية من الانتشار في العراق فإن العاملين من القطاع الخاص يحتلون الحجم الثاني في قوة الاحتلال أي ما يعادل ٢٠ في المئة من القوات الأمريكية.

ومن وجهة النظر الاقتصادية، وبالرغم من التوفير في الموازنة البالغ ما بين ٤,٥ و٦ مليارات دولار الذي أجراه المجلس العلمي في وزارة الدفاع (البنتاجون) تحقيقه فإن التوفيرات المتوقعة لم تتحقق. ويؤكد ديوان المحاسبة الأميركي أن التكلفة الفعلية تتجاوز التقديرات ببضعة ملايين من الدولارات وأن هناك تجاوزات أدت إلي زيادة مهمة في فاتورة بعض الخدمات في أسواق إعادة إعمار العراق.

فشركة هاليبرتون المتعددة الجنسية التي أدارها حتى العام ٢٠٠٠ نائب الرئيس ديك تشيني قد حصلت في العام ٢٠٠٣، وعبر فرعها " كيلوج علي عقود بلغت قيمتها أكثر من مليار دولار وقد تورطت مباشرة في بعض الفضائح المتعلقة بشروط منح العقود، وهو ما يبرهن علي تواطؤ المصالح بين إدارة بوش والشركات المتعددة الجنسية في تركيبات الصناعة العسكرية الأمريكية.

وأبعد من "الضبط المنهجي للموازنة" ومن البعد الإيديولوجي الأولي لأعمال الخصخصة، هناك فكرة استراتيجية جري إطلاقها. فالولايات المتحدة، التي تخوض "ضد الإرهاب" في العالم حروباً بسيطة إنما دائمة تسند بعض المهمات إلي

القطاع الخاص للتخفيف عن قواتها المسلحة عبء المهمات الاقل حيوية نسبة إلي امنها القومي.

كما أن هذه الشركات سوف توفر حلاً بديلاً من سياسة خارجية خاضعة لرقابة الكونجرس فيما يتعلق بإرسال القوات إلى حيث يجب على الأرض، وبالهدف السياسي المتمثِّل بمبدأ "لا قتيل" وبقيادة الأعمال السرية. كما أنه سيكون بإمكانها المساعدة في تنفيذ عمليات تتناقض مع الخيارات الاستراتيجية "الرسمية": فالحكومة الأمريكية التي أعلنت حيادها مع تورطها في مهمة حفظ السلام في البوسنة عبر قوات "إيفور"، قد سمحت لشركة "ميليتري بروفشيونال ريسورس انكوربورايشن" (MPRI) بتسهيل عمليات المتاجرة بالسلاح خارقةً الحصار المفروض من الأمم المتحدة.

وقد قامت الشركات الأمريكية (ومنها فينل كوربورايشن أو MPRI أو كيوبيك أولوجيكون) بإعداد وتدريب جيوش ما يزيد علي ٤٠ بلداً خلال تسعينيات القرن الماضي، وذلك في إطار برامج التعاون العسكري . وتشكل هذه الشبكات أدوات ربط ممتازة من أجل نشر المعايير العسكرية الأمريكية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وفي الشرق الأوسط، ومن أجل إقامة التحالفات المناسبة علي الأرض.

وفي القارة الإفريقية تتولي الشركات العسكرية الخاصة مهمة الخدمات اللوجستية الأمريكية وإدارة الخبراء الذين يساندون العمليات الطارئة. كما أنها طورت من جهة أخري استراتيجيات التوسع واقتناص الأسواق الجديدة في أوروبا أو في دول الجنوب.

أصبحت الشركات العسكرية الخاصة تلعب دوراً حيوياً في نظام الدفاع الأمريكي وخصوصاً في دعم منطقها الخاص بالحملات العسكرية.

ومنذ سنوات عدة قام البعض منها بأعمال مهمة لتشكيل مجموعات ضغط (لوبي) لتقدم نفسها على أنها شريك موثوق به في إدارات عمليات حفظ السلام،

مع ما في هذا من خطر لتعميق حالة الالتباس القائمة أساساً بين المساعدة على التنمية والمساعدات الإنسانية والعمليات العسكرية.

وقد سبق هذه المرحلة إعادة بناء الصناعة الدفاعية الأمريكية حيث جري العديد من عمليات الدمج والضم منذ خمس سنوات . وبفضل أعمال الخدمات تمكنت الشركات المتعددة الجنسية التي تقترح استخدام تكنولوجيات المعلوماتية والاتصال الحديثة من أجل "السيطرة علي ساحات المعارك المرتقبة"، أن تتسلل إلي قطاع مربح.

كما أن هذه الشركات ناشطة جداً على الساحة الدولية كون تغير الأجواء السياسية قد أدى إلى زيادة الطلب على بعض الخدمات . ومن جهة أخرى فإن هذه البرامج قابلة للتوسع لتفتح أمامنا الباب علي فرص أخري .

أما الوجه الآخر في القضية فهو أن تقريراً صادراً عن "دائرة المحاسبة الحكومية" (GAO) قد لفت إلي النقص الحاصل في الرقابة علي الشركات العسكرية الخاصة، إذ ما من نظام مركزي قادر علي ملاحقة العقود العديدة التي وقعتها الوكالات الأمريكية.

وبالرغم من أن القوانين الدولية لا تزال كلياً غير مؤهلة لمكافحة مخالفات مرتزقة الاستثمار، وبالرغم من وجود رقابة علي بيع الخدمات العسكرية في الولايات المتحدة، فإن الممارسات الحالية تهدف إلي الالتفاف علي هذه التشريعات وخصوصاً في مجال الاستخبارات والعمليات الخاصة .

لكن نزع المسئولية عن السياسة عبر الخصخصة يرسم حدود اعتماد مبدأ "المرتزقة" الخفي هذا. فالواجهة التجارية والليبرالية لهذه الديناميكية قد تفضي إلي انحرافات خطيرة،فالاستخدام المتنامي للموارد المدنية من أجل دعم عمليات التدخل الطويلة الأمد عبر تجنيد قوات الاحتياط والعاملين في القطاع الخاص إلى

أقصى حد، سيصل بالأمر إلي حد تهديد توازن الجيش النظامي الذي تحقق بعد حرب فيتنام.

ومن جهة أخرى، وفي أوائل العام ٢٠٠٤، فإن بعض عملاء الشركتين الخاصتين "كاسي انكوربورايشن" و"تيتان كوربورايشن" تورطوا في فضيحة تعذيب السجناء العراقيين.

وفي تصريح للصحفيين في ٣٠ أبريل عام ٢٠٠٤، رأي السيد كينيث روس، المدير التنفيذي لجمعية مراقبة حقوق الإنسان، "هيومن رايتس ووتش"، أنه إذا كان البنتاجون ينوي استخدام متعاقدين من القطاع الخاص من أجل مهمات عسكرية أو استخباراتية، فيجب عليه التأكد من أنهم خاضعون لبعض القيود ولأشكال الرقابة القانونية، لأن السماح لهؤلاء العاملين بالعمل وسط فراغ قضائي يعتبر تشجيعاً علي التجاوزات .

وفي العام ٢٠٠٠ صدر تقرير عن الجامعة الوطنية للدفاع في واشنطن، الرسمية جداً، يعترف من جهته بأنه "يمكن أن تكون الخصخصة أقل كلفةً من التدخل العسكري، لكنها قد تفسد نوعية النتائج المتوخاة واحترام حقوق الإنسان".

وفي أي حال فإن الحدود الفاصلة أصبحت منذ ١١ سبتمبر غامضة. وبحكم الخيار السياسي الاستراتيجي في العراق باتت الخدمات الخاصة والمرتزقة مندمجين في إطار السياسات الجديدة، حيث تورط العملاء الخاصون مرات عديدة في المعارك.

فبعد احتلال العراق سرعان ما أوكلت مهمة حماية المواقع الحساسة إلى كيانات خاصة بدون أن يكون هناك وسائل فعلية للرقابة عليها. وقد أعلنت الحكومة الأمريكية في سبتمبر عام ٢٠٠٣ أن شركة "إيرينز إيراك ليميتد" سوف تتولي إعداد آلاف العراقيين من أجل حماية المنشآت في محيط خط أنابيب نفط كركوك سيهان الذي كان عرضة لهجمات عديدة. ومن أجل تولي مواقع الاستقطاب وإعداد المجندين

العاملين لشركة "إيرينز إيراك" بات هناك وجود بأعداد كبيرة لعناصر من شرطة إفريقيا الجنوبية .

وفي ردة فعل شديدة، تركت هذه الديناميكية أثراً بالغاً في المؤسسات الأمنية والعسكرية الغربية، فراح موظفو القوات الخاصة يتحولون إلي القطاع الخاص حيث اجتذبتهم الأجور التي تصل أحياناً إلي عشرة أضعاف ما يقبضونه.

وعلي المدى الطويل فإن هذا النزف في الموارد البشرية الرفيعة الإعداد يمكن أن يترافق مع خسارة في المهارات (صيانة أنظمة الأسلحة المعقدة، إعداد الطيارين) التي باتت تطوّر حصراً في القطاع الخاص.

كما أن غياب أي شكل موحد للقيادة والرقابة، تماماً مثل عدم وجود إجراءات موحدة الأصول في تجنيد العاملين في الشركات العسكرية الخاصة، بات يثير قلق أعداد متزايدة من الضباط الأمريكيين.

فخطف الرهائن واغتيال "الجنود الخاصين" يتضاعفان وليس في مقدور العسكريين النظاميين حماية هؤلاء. فالرجال الأربعة الذين أحرقوا وعلقوا علي يد الجماهير في الفلوجة في أواخر مارس عام ٢٠٠٤، والذي تسبب مقتلهم في معارك عنيفة، كانوا من موظفي شركة "بلاكووتر سيكيوريتي" الأمريكية.

ومع أن مشروع نزع سلاح جنود الجيش العراقي وتسريحهم وإعادة دمجهم في الحياة المدنية، وهو ما خطط له ونفذ بطريقة سيئة جداً، قد ولَّد " فراغاً امنياً " فإن البنتاجون قد أعلن في أواخر عام ٢٠٠٣، عن توقيع عقد بلغت قيمته ٤٨ مليون دولار مع شركة "فينيل كوربورايشن" بهدف إنشاء نواة الجيش العراقي الجديد وتدريبها .

وقد انضمت إلى هذا المشروع بصفة مقاول شركات أخرى مثل (MPRI). وفي الوقت نفسه أوكلت مهمة إعداد قوات الشرطة العراقية إلي شركة "دين كوربورايشن آيروسبايس أوبيرايشن" في أبريل عام ٢٠٠٣ وذلك لحساب وزارة الخارجية.

أخيراً ومع تطور أعمال المقاومة العراقية وتفاقم ما يصفه الأمريكيون بالتمرد بالإضافة إلى، تدخل العاملين في قطاع الأمن الخاص إلي تنامي حالة عدم الاستقرار، إلي درجة أن ذلك أصبح سوقاً مربحة مع أجور تصل أحياناً إلي ١٠٠٠ دولار في اليوم.

وبات هناك الآلاف من قدامي العسكريين يعملون في إطار العقود الأمنية لصالح الوكالات المدنية الغربية، فمثلاً هناك شركتا "كرول وكونترول ريسك" تتوليان أمن موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وأمن البريطانيين العاملين في مجال الدبلوماسية والتعاون.

يكشف الوضع الحالي في العراق أن هؤلاء العاملين الخاصين الذين كانوا موجودين خلال المراحل الأساسية في النزاع وما بعده، يشغلون وظائف ضرورية لكي تمارس القوة العظمى الأمريكية قوتها، فانتشار أعمال الارتزاق الاستثمارية الغربية في العراق نتيجة سياسة منفلتة لتجربة أشكال تدخل جديدة. غير أن هذه الخيارات السياسية تتجاهل أهمية الصعوبات الحالية كما يتبين من العقد الذي منح في مايو عام ٢٠٠٤ بقيمة ٢٩٣ مليون دولار لشركة "أيجيس ديفانس سرفيس" (وهي من الشركات العسكرية الخاصة التي أسست في العام ٢٠٠٣ ويديرها الكولونيل البريطاني تيم سبايسر) والذي بموجبه سوف يتم التنسيق بين ما يزيد علي خمسين شركة خاصة لتوفير الحماية اللصيقة لمؤسسات إعادة البناء.

ومع ذلك يبدو أن العديد من الدبلوماسيين الانكلوساكسونيين لا يعتبرون الخصخصة أمراً مثيراً للقلق، بل على العكس ففي مايو عام ٢٠٠٤ وفي مؤتمر عقد في باريس، أكد أحد المسئولين المدنيين الكبار في قوات التحالف رفض الكشف عن اسمه، أن عملية الانتشار للشركات العسكرية الخاصة هو "وضع سليم" يمكن تكراره إذا ما أدت في النهاية إلى تحقيق النجاحات في العراق. . فخصخصة عمليات السلام تتم إذن بطريقة تدريجية عبر "توسيع الحدود بشكل مستمر" فيما يتعلق بخصخصة الأعمال العسكرية ".

وإذ قرر بول بريمر، الحاكم المدني الأمريكي السابق في العراق، عدم إخضاع قطاع الأمن الخاص للتشريعات العراقية المستحدثة، فإنه منع أي رقابة على هذا القطاع من جانب العراقيين. وفي ما خص الولايات المتحدة، إذا كان تضاعف العاملين المدنيين والعسكريين يخدم المصالح الاستراتيجية القومية (وحجم العقود الموقعة مع الإدارة الفيدرالية يجبر الشركات العسكرية الخاصة علي الولاء للسلطة)، فإن الأحداث الأخيرة في العراق تبين بنوع خاص أن ذلك هو مصدر الفوضى.

إن الارتزاق الاستثماري، وهو التعبير الجلي عن ظهور حروب من نوع جديد وعن إضعاف دور الدول علي الساحة الدولية، ومع أنها أقلعت في إطار السياسات الحكومية، وتجسّد مسبقاً الحروب التي ستتضاعف علي حدود نظام العولمة

إن خصخصة العنف تلعب هنا دوراً حاسماً. أما بالنسبة إلى قادة قوات الاحتلال، فإن التجربة العراقية قد سمحت بكل بساطة بأفضل اختبار لانعكاسات خصخصة الخدمات العسكرية قبل تقنيها.

وهكذا لم تعد الحروب المباشرة والمعارك الطاحنة التي تدور بين الجيوش النظامية، تستغرق الكثير من الوقت كما كانت في السابق. ولعل آخر الحروب الطويلة بين جيشين نظاميين كانت الحرب العراقية الإيرانية والتي استغرقت نحو ثماني سنوات. أما حربا الخليج الأولي والثانية وما بينهما فلم تستغرقا سوي بضعة أسابيع لكل منهما. وبالتالي فإن ما يميز الحروب الجديدة، هو قصر المدة الزمنية للمواجهات المباشرة بين الجيوش النظامية. ولعل ذلك يعود الي التقدم التقني الهائل في صناعة السلاح والقدرة التدميرية وحجم النيران، ومن ثم فإن الحسم السريع هو السمة الغالبة، يضاف الي ذلك تطور مواز في الاتصالات والاستخبارات والإعلام، مما يجعل المعارك محسومة من قبل أن تبدأ، تكريسا لمبدأ، اللعب علي المكشوف. الحسم السريع للمعارك، بين الجيوش النظامية في بداية الحرب، لم يعد يعني بالضرورة انتهاء المواجهات أو انتصار طرف علي آخر، بل قد يعني تأجيل

اعلان النتيجة، وانتقال الكلمة الأخيرة الي حيث لا عنوان، حيث تتكاثف عناصر افتراضية، تقتات علي تهيؤات أفرزها نظام عولمي ظالم وهذا بدوره يعني الاستنزاف المتواصل للموارد المالية والبشرية لجميع الأطراف، كما يعني الازدياد المطرد لبؤر التوتر والصراع التي تبدأ هنا وهناك ولكنها لا تنتهي لسنوات.

أما مرتزقة القرن الحادي والعشرين، فهم لا يشبهون في شيء زملاءهم المرتزقة في التاريخ، فالمرتزقة المحدثون تحولوا إلى مؤسسات مستقلة كغيرها من مؤسسات القطاع الخاص، وهذا يحدث للمرة الأولي في التاريخ الذي خص الدولة وحدها بمسئولية احتكار العنف لحفظ الأمن أو الدفاع عن الحدود.

وجود قوات المرتزقة بالعراق ليس بمجرد تعاقد أمني مع البنتاجون تقوم بمقتضاه هذه القوات بمهام قتالية نيابة عن الجيش الأمريكي، بل يسبقه تعاقد أيديولوجي مشترك بين الجانبين يجمع بينهما. وهؤلاء المرتزقة صاروا يمثلون ذراع الإدارة الأمريكية وسياستها، مما استحضر شكلا جديدا من اشكال الصراع أضحي مشكلة، ألا وهو خصخصة الحرب الأمريكية. استتبعه أن الإدارة صارت تعطي الحوافز للمقاولين الأمنيين لكي يضغطوا علي الكونجرس بوسائلهم، لتوفير فرص ربح أكثر لهم، ما يعني إشعال المزيد من الحروب.

وبلاك ووتر ليست الشركة الوحيدة العاملة في العراق، فهناك أكثر من ٦٠ شركة أمنية أجنبية تعمل هناك، وجميعها منتظمة في اتحاد واحد تحت اسم اتحاد الشركات الأمنية في العراق، ولقد تزايدت أعداد هؤلاء حتى تحولت بغداد إلى عاصمة عالمية لشركات الأمن الخاصة. ويقدر عدد الأفراد العاملين في هذه الشركات ما بين ١٠٠ الي ١٢٠ ألفا وهم بذلك يشكلون القوة العسكرية المحتلة الثانية بعد الولايات المتحدة.

في كتابه أجندة هاليبرتون يقول دان برايودي: عاما بعد عام، كانت ميزانية الدفاع تتقلص تحت إمرة تشيني(في عامه الأول في وزارة الدفاع، تم تخفيض

الإنفاق العسكري بمقدار عشرة مليارات دولار) وكان اعتماد الجيش علي المتعاقدين المدنيين محدودا جدا في مطلع التسعينات، لكن تشيني كان عازما علي تغيير تلك الحال. كانت فكرته تقوم علي توفير عدد أكبر من الجنود للمهمات القتالية في حين يتولي المتعاقدون الخصوصيون الأعمال اللوجستية.

كما أنها كانت طريقة نظيفة للتعامل مع الكابوس الإعلامي الذي كان يظهر كلما قامت الولايات المتحدة بإرسال قواتها الي ما وراء البحار. فالمزيد من المتعاقدين يعني جنودا أقل وقبولا سياسيا أكبر. وقد بدأت تلك المسيرة تفعل، ففي نهاية أغسطس١٩٩٢ اختار سلاح المهندسين الأمريكي شركة هاليبرتون. التي تولي تشيني نفسه إدارتها بعد ذلك. للقيام بجميع أعمال المساندة للجيش لمدة خمس سنوات تالية.

خصخصة الحروب.. هي بالتالي السياسة الجديدة لأباطرة الحرب في إدارة بوش بهدف التغطية على خسائر الجيش الأمريكي واستيعابها. وخاصة مع محدودية الطاقة الإجمالية البشرية للجيش الأمريكي البالغة نحو نصف مليون جندي، وتغييب مبدأ التجنيد الإجباري. ولا شك أن استمرار نمو هذه الظاهرة، سيعني اجتياح الخصخصة التي صادرت معظم وظائف الدولة الحديثة(من الاقتصاد والتعليم والبريد ومؤسسات البني التحتية، الي حفظ الأمن الداخلي)، لاخر معاقل هذه الدولة، وقدس أقداسها: الجيش. فماذا بعد؟!

وبينما تستمر حرب العراق التي كان احد مهندسيها ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي كي تستنزف المزيد من دماء وعذابات العراقيين، وتقتل الألوف من الجنود الأميركيين فإن وثائق كثيرة تظهر بين حين واخر لتثبت أنه خلال خسارة واشنطن للحرب فإنّ (تجّار الموت يربحون).

فقد تحدثت صحيفة بريطانية عن موضوع الأمن في العراق وتشير إلى أن نسبة كبيرة من المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة البريطانية تذهب إلى الشركات الأمنية الخاصة التي تقوم بأعمال الحراسة.

وتقول الصحيفة إن الشركات الأمنية حققت أرباحا كبيرة من خلال عملها في العراق ومن بين اكبر الشركات الأمنية المستفيدة من العمل في العراق شركات امريكية وبريطانية.

وإحدي أكبر الشركات الأمنية البريطانية العاملة في العراق تسمى آرمز جروب ويرأسها عضو مجلس العموم عن حزب المحافظين المعارض مالكوم ريفكند.

وتقول الصحيفة إن نصف إرباح الشركة التي بلغت العام الماضي ١٢٩ مليون جنية إسترليني قد جاءت من العراق.

وتشير الصحيفة إلى أن ما نسبته ٣٤ بالمائة من مبلغ ٢١ مليار دولار خصصتها الولايات المتحدة لإعادة اعمار العراق قد تم تحويلها للإغراض الأمنية.

وصدر مؤخرا كتاب بعنوان "بلاك ووتر بروز أقوى جيش مرتزقة في العالم" للكاتب "جيرمي سكاهيل" يحذر فيه من خطر جيش المرتزقة المتخفي ضمن صيغة الشركات الأمنية. عنوان الكتاب (بلاك ووتر) هو اسم لشركة أمنية أمريكية تعمل حاليا في العراق.

وقد برز اسم بلاك ووتر في وسائل الإعلام العالمية بشكل ملفت في ٣١ مارس ٢٠٠٤، بعد أن اصطادت المقاومة العراقية في مدينة الفلوجة أربعة أمريكيين يعملون لدى الشركة، وقيام المواطنين بحرق جثثهم وتعليقها على الجسر كرد فعل على الجرائم الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال المغولي في المدينة الصامدة. ادعت إدارة الشركة حينذاك بأن الأشخاص الأربعة كانوا في مهمة توفير الحماية لقافلة شاحنات محملة بالمواد الغذائية!

إلى جانب حادثة الفالوجة، فإن اسم الشركة تردد في أكثر من حادث وعمل عسكري للمقاومة، ففي ابريل ٢٠٠٥ نجحت المقاومة من إسقاط طائرة نقل تعود ملكيتها للشركة كانت تقل ١١ شخصا قتلوا جميعا، ٦ منهم كانوا من حملة الجنسية الأمريكية، ثلاثة بلغاريين واثنان من فيجي، وفي ٢٣ يناير من العام الحالي، أسقطت

المقاومة طائرة أخرى تعود ملكيتها إلى شركة "بلاك ووتر" في شارع حيفا قتل فيها خمسة أشخاص.

حادثة شارع حيفا كشفت الكثير عن طبيعة عمليات الشركة الخطرة، وتجاوز دورها لمهام توفير الأمن والحماية للشخصيات والمنشئات، وانتقالها إلى دور المشاركة الفعلية في العمليات العسكرية كبديل للقوات الأمريكية المسلحة.

وعند البحث في ملفات هذه الشركة سنجد أنها شركة متخصصة في "تقديم الخدمات الأمنية والعسكرية، أي إنها شركة "مرتزقة" تقدم خدماتها للحكومات والأفراد في مجال التدريب المسلح والعمليات الخاصة". تتكون الشركة من تسعة شركات فرعية – كما أسلفنا أخطرها : بلاك ووتر للاستشارات الأمنية .

والأخيرة المتخصصة في مجال الاستشارات الأمنية أنشئت في عام ٢٠٠٢، وهي واحدة من الشركات العديدة التي استخدمتها الإدارة الأمريكية في حربها على شعب العراق لتوفير الحماية للشخصيات وللمنشئات، بالإضافة إلى مهام تدريب وإعداد أجهزة الجيش والشرطة في العراق، مقر الشركة يقع في ولاية "North Carolina"، وتم إنشائها تحت اسم "بلاك ووتر أمريكا" عام١٩٩٧.

مدونة الشركة في الإنترنت يقدم وصفا لمهامها كشركة متخصصة في تقديم الدعم العسكري لأجهزة المنفذة القانون والأمن وحفظ السلام وعمليات حفظ الاستقرار، وتشير إلى أن هذه الخدمات لا ينحصر نشاطها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بل إنها من خلال شركاتها الفرعية التسع توفر خدمات واسعة لزبائنها في كافة أنحاء العالم .

كما تصف الشركة نفسها بأنها إحدى مهام الشركة تتمثل في دعم السياسة الأمنية الوطنية والدولية التي تحمي المواطنين العزل، وتوفر بإخلاص صوت حر للجميع!

وفي تقرير أورده مارك لانجفيت مراسل الإذاعة الحكومية الوطنية الأمريكية، أشار في التقرير بأن بلاك ووتر تدفع من أجل السماح لها بالمشاركة في حفظ السلام في دارفور، وأن هناك معارضة في الأمم المتحدة من استخدام قوة خارجية في قوات حفظ السلام .

وفي الواقع فإن الشركة توفر خدماتها بالفعل لـ"قوات حفظ السلام"، وقد بعثوا جنودهم الأفارقة حول دارفور في الكونغو وليبريا، وقاموا بحماية قوافل الشاحنات للمواد الغذائية والمخازن كما وفروا الحماية للشخصيات.

اللافت أن الحكومة الأمريكية أيضا قد استخدمت عناصر من "بلاك ووتر" في مدينة نيو أورليانز بعد إعصار كاترينا من أجل السيطرة على الوضع الأمني في المدينة والولاية.

ولكن بلاك ووتر ليست الشركة الوحيدة العاملة في العراق، فهناك أكثر من ٦٠ شركة أمنية أجنبية تعمل في العراق، وجميعها منظمة في اتحاد واحد تحت اسم "اتحاد الشركات الأمنية في العراق"، ويقدر عدد الأفراد العاملين في هذه الشركات ما بين ٣٠ إلى ٥٠ ألف مرتزق، وهم بذلك يشكلون القوة العسكرية المحتلة الثانية بعد الولايات المتحدة، ويمكن الحصول على قائمة أسماء ومهام الشركات الأمنية في العراق من موقع اتحاد الشركات الأمنية في العراق على الرابط التالي:

وتتمتع الشركات الامنية الخاصة العاملة في العراق بسمعة سيئة تتكسب على حساب الغزو واحتلال البلاد. غير ان عدم وجود مثل تلك الشركات كان سيرفع عدد قوات التحالف في العراق الى معدلات مرتفعة جدا. لكنها اليوم ومنذ أن بلغت ذروة ازدهار اعمالها في ٢٠٠٤، تواجه مخاطر اكبر ومكاسب مالية اقل، بحسب خبراء في الصناعة.

يقول جوناثان غارات، المدير الإداري لشركة ايرانييز التي يعمل لديها ألف موظف أمن في العراق، ومعظم عقودها مع الحكومة الأميركية الوضع أصبح أكثر

خطورة فالتعقيد وعدد الهجمات يزداد، فضلا عن أن مستوى المعلومات التي يعرفها الارهابيون عن انشطتنا ارتفع ايضا، وعلى مدى ٤ اعوام نجح المتمردون في رصد الطريقة التي تدير بها الشركات الامنية الخاصة انشطتها وبالتالي عملوا على تعديل عملياتهم تباعا.

ونتيجة لذلك، فقد عمدت تلك الشركات إلى نصح زبائنها بعدم السفر إلا عند الضرورة، كما حرصت على تجنب العمل ضمن أسلوب ونمط واحد لا يتغير وسفر في أوقات متغيرة واستخدام طرق مختلفة بسيارات مختلفة.

ومع تزايد المخاطر اكثر فأكثر، اصبح العمل اقل ربحية ايضا، على حد قول مسؤولين في بعض الشركات، اذ يقول احدهم اعتقد ان السوق تتقلص. الآن سوق الشاري على صعيد من يشتري الخدمات وصعيد من يبحث عن عاملين.

ويعد تقلص عقود الحكومة الأميركية العامل الرئيسي وراء تراجع السوق فضلا عن أن عقود الحكومات الأخرى والقطاع الخاص تراجعت هي الأخرى مع ارتفاع وتيرة العنف.

ويقول لاكلان مونرو، رئيس العمليات في بلو هاكل البريطانية: "المخاطر التي يتعرض لها المتعهدون الأجانب والمحليون ازدادت العام الماضي. ومما فاقم من سوء الوضع هو اختراق المتمردين لقوات الشرطة في انحاء البلاد".

وكشفت صحيفة واشنطن بوست أن إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش تراهن على شركات الأمن الأميركية والأجنبية المرتزقة لفرض خطة أمن بغداد .

ونقلت الواشنطن بوست عن مسؤولين أميركيين وعراقيين ومسؤولين في هذه الشركات الخاصة قولهم : "زادت مؤخراً هذه الشركات عدد موظفيها واشترت المزيد من الأسلحة وبدأت القيام بعمليات للرد على تنامي الهجمات" .

وأوضحت في المقابل فإن قافلة من كل سبع قوافل تحرسها هذه الشركات، تتعرض لهجوم». وأشارت إلى أن "إحدى هذه الشركات تعرضت إلى ٣٠٠ عملية معادية أثناء

الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري. وتابعت أن غالبية هذه الشركات التي يفوق عددها المئة، تعمل في العراق خارج القوانين العراقية.

وأكدت على أن "شركة بلاك ووتر من كارولاينا الشمالية التي تتولى حماية السفير الأميركي رايان كروكر، إضافة إلى العديد من الشركات الأخرى، لا تملك ترخيصاً للعمل في العراق". وأضافت أن الجيش الأميركي شجع على تنامي هذه الشركات التي تستخدم ما بين ٢٠ و٣٠ ألف موظف بناء على عقود وذلك بهدف تلافي نقص عديد الجيش الأميركي رغم بلوغه حالياً ١٦٠ ألف جندي في العراق.

ويؤكد مسؤولون أميركيون ومسؤولون في هذه الشركات على أن «عناصر هذه الشركات لا يشاركون إلا في أعمال دفاعية، غير أن المسلحين لا يفرقون بين عناصر الجيش الأميركي وعناصر هذه الشركات التي يتفاقم عدد الإصابات في صفوفها.

ويقول خوسيه غوميز برادو عضو مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة، وهي مجموعة مسؤولة عن ملف المرتزقة لدولي : ان هؤلاء جاءوا الى العراق للقيام بمهمات امنية صعبة محفوفة بالمخاطر، وهؤلاء المرتزقة العاملين في شركات الحماية الخاصة يشكلون القوة العسكرية الثانية بعد الجيش الاميركي واغلبهم من البيرو وبلدان اميركا اللاتينية وجنوب افريقيا وشرق اسيا وهناك عدد اخر من اميركا وبريطانيا، وان هذه الشركات قد تحولت الى شركات كبيرة خلال عامين فقط نظرا لحجم العقود التي اعطيت لها وحجم المهمات التي انيطت بها.

وحين يمر هؤلاء وهم يحرسون موكبا لأحد المسؤولين سواء كان المسؤول أميركيا أو بريطانيا، سفيرا أو وزيرا أو قائدا عسكريا أو وزيرا عراقيا، فإن هؤلاء سرعان مايغلقون الشارع، أو يفتحونه بطريقتهم الخاصة بعد أن يقوموا بإطلاق نار كثيف في الهواء، فيفر العراقيون من أمامهم كما تفر العصافير المذعورة، وتتنحى السيارات لكي تمر مواكب هذه الحراسات بما تحمل من مسؤولين وراء الزجاج الأسود .

وأغلب أخطاء هؤلاء وجناياتهم لايمكن الكشف عنها، إنما تنسب إلى الجيش الأميركي لأن المعدات والآليات التي يستخدمونها تشبه معدات الجيش الأميركي مما يسهل على المواطن اتهام هذا الجيش بما يحصل من تجاوزات على المجتمع من قبل هذه الميليشات التابعة للشركات الخاصة، خصوصا تلك الرمايات التي تقتل المواطنين بالخطا، لكنه خطا جسيم، عشوائي اكثر مافيه صفاقة الاحتلال ولامبالاة المرتزقة.

ويقول أحد العاملين في إحدى هذه الشركات إن وضع العراق المضطرب والخالي من سلطة الدولة والقانون طيلة اربع سنوات ليس فقط جعل شركات الامن والحماية تحقق ارباحا طائلة تفوق الخيال، انما جعلها توسع من نشاطها ومن مناهج عملها وبرامجها. حيث لم تعد الحراسات تقتصر على حماية المسؤولين والشخصيات السياسية والوزراء انما اتسعت لتشمل حماية مؤسسات الدولة والشركات المتعاقدة والسفارات والمنظمات الدولية والاحزاب وقادتها ورؤساء العشائر والمقاولات وقوافل التموين والاسواق وغير ذلك من مفردات الحياة التي فقدت الامن في العراق.

إن مهام الحكومة بمعناها الأمني ومسؤوليتها الكاملة عن أمن الحياة اليومية للمجتمع العراقي تحولت إلى أيدي هذه الشركات منذ أن أصدر بريمر القرار ١٧ عام ٢٠٠٣ الذي فرض هذه الشركات على الواقع السياسي لتدير الوضع الأمني في البلاد.

ويمكن القول إن هذه الشركات ورثت دور الحكومة الأمني في حماية الدولة والمجتمع بدليل ان الحكومة ذاتها تحرسها شركات امنية في حلها وترحالها فيما يخضع كل مسؤول في هذه الحكومة حين يخرج او يدخل من والى حصن المنطقة الخضراء الى تفتيش وكونترول امني من جانب تلك الشركة المسؤولة عن أمن المنطقة الخضراء والمتعاقدة مع الجيش الاميركي.

وبامكان هذه الشركة أن تمنع أي مسؤول من الدخول إلى مقر عمله اذا وجدت مبررا أمنيا لذلك. وكثير ما اشتكى المسؤولون العراقيون من سوء المعاملة وصفاقة

التفتيش من قبل هؤلاء، لكن شكواهم وتذمرهم لم يجد نفعا حيث لاسلطة للحكومة على قوات الاحتلال أو على هذه الشركات.

وهكذا يمكن القول إن الوضع العراقي أنجب اخطبوطا من ط المافيات". وهو وصف قد يكون رديفا للميليشات المتعددة الجنسيات. لما تملكه هذه الشركات من امكانات عسكرية ومن حرية في التصرف وتامين سلامة المهمات التي تتولاها بدون قيود او شروط.

الحقيقة أن التذكير بالقرارات المجرمة للحاكم العسكري الأميركي بول بريمر، الذي استلم السلطة في العراق منذ أبريل عام ٢٠٠٣ حتى نهاية يونيو عام ٢٠٠٤، التذكير بتلك القرارات ليثير الصدمة، فتلك جرائم مترابطة قادت إلى منزلقات خطيرة لعل أخطرها قرارات حل الجيش ومؤسسات الدولة الأمنية المهمة دون تحضير بديل كفء يمنع حدوث فراغ امني خطير كما حصل فيما بعد.

وسارعت الإدارة الأميركية إلى تكليف "مدير شرطة نيويورك برنارد كيرك" بمهمة اعادة تشكيل الشرطة العراقية. ولم يكن كيرك قد زار العراق من قبل أو أطلع على كتاب عن العراق.

وكانت مهمة كيرك هي تحضير وإعداد قوة شرطة عراقية تتولى حماية المؤسسات والسكان بعد أن أدت تداعيات الغزو غير المنظم والعشوائي الى انهيار الدولة ومؤسساتها الامنية وتعرض تلك المؤسسات الى النهب (الفرهود) بما في ذلك المتحف والاثار العراقية ومؤسسات الدولة المالية والعسكرية ،دون ان تفعل قوات الاحتلال شيئا يمنع ذلك او يحد منه، بل بالعكس راحت وسائل اعلامها تبرر حالة نهب الدولة وتحويلها الى انقاض خردة وتهريبها وبيعها في الدول المجاورة بان هذا الامر طبيعي لان الشعب العراقي كان شعبا مكبوتا وقد عبر بذلك عن حريته.

في مثل تلك الاحوال والاجواء شرع كيرك بقبول افواج المتطوعين لسلك الشرطة دون شروط سياسية او اجتماعية او مهنية ودون خطط تاهيل، ظنا منه ان الجميع تقدموا للعمل بوازع وطني، لكن هذا الظن كان مجرد افتراضات خاطئة، ذلك لان الذين تطوعوا والتحقوا بعمليات انشاء الشرطة العراقية هم من فئات العاطلين الذين كان همهم الوحيد الحصول على مصدر رزق، إضافة الى أعداد كبيرة من المجرمين الذين كانوا في السجون والجانحين ومنتسبي الميليشيات وعصابات الجريمة ولهذا كان أحسن وصف لهؤلاء ما قاله مسؤولون أميركيون ومنهم غارنر حيث قال إن هؤلاء هم شرطة في النهار ولصوص في الليل وبدلا من ان تتمكن ادارة غارنر بريمر ـ كيرك من تشكيل جهاز شرطة عراقية يتولى الامن، اصبح هذا الجهاز جزءا من المعضلة الامنية حيث انتهى ليصبح عبارة عن مجموعات تابعة لاحزاب الطوائف وجزء كثير منه تابع للجماعات المسلحة.

وبهذا ذهبت تلك الجهود والأموال أدراج الرياح وكانت إدارة غارنر ـ بريمر كمثل من يحرث في البحر، ونتيجة خيبة الامل اتجهت هذه الادارة الى الشركات الامنية الخاصة فاصدر بريمر القرار ١٧ الذي دعا فيه ميليشيات الاحزاب الى الانخراط في عملية الانضمام لاجهزة الدولة الامنية من جيش وشرطة. لكن هذه العملية باءت بالفشل ايضا واصبح في كل سنة من السنوات الاربع الماضية يعاد بناء قوات الجيش والشرطة وسط تهاليل متفائلة من قبل المسؤولين العراقيين.

إن أهم ماتعتمد عليه قوات هذه الشركات الأمنية هو نشر حالة الذعر لكي يكون بالإمكان السيطرة على الممر الامن على الارض. ويتحقق الذعر في الشارع او المكان باساليب عديدة في مقدمتها منظر هؤلاء الحراس وطريقة تعاملهم مع من حولهم من بيئة اجتماعية ومواطنين. فيما تثير اسماء شركاتهم وشعاراتها ومسمياتها المزيد من الذعر والرهبة، فهي لاتخرج عن اطار المسميات الجهنمية والمقترنة باسماء العنف مثل الماء الاسود، النسر، العين الحمراء، المحاربون، التعامل مع الخطر، الاقتحام، القبضة الحديدية الخ، كما أنهم اعتادوا في الشارع على إطلاق

النار بمختلف الاتجاهات ولايميزون بين هذا وذاك ودون اعتبار للقواعد المعروفة لدى الجنود النظاميين التي تحدد لهم حالات وأوقات إطلاق النار.

غير أن عناصر هذه الشركات لايابهون لمثل هذه القواعد ويعتقدون ان المواطن العابر مشكوك بامره ولابد ان يكون لغما متفجرا وعلى ضوء هذا الحذر السلبي الشديد يتصرفون بعشوائية وصفها احد المواطنين قائلا :

نضطر الى التوقف بعيدا عنهم او الابتعاد او الانزواء حتى يغادروا المكان ونشعر بحرية التحرك.

وتزايدت الشكوى لدى المواطنين جراء تزايد القتل العشوائي والإصابات التي يتعرض لها مواطنون ابرياء جراء هذا السلوك غير المنضبط وتجاوز هذه الشركات مبادئ حقوق الإنسان، مما حدا بوزارة الداخلية إلى وضع رقم تلفون خاص ٧٧٤٩٧٥١ دعت المواطنين إلى الاتصال به في حالات الشكوى من تجاوزات الشركات الأمنية والحمايات الخاصة .

لقد صادف انعقاد مؤتمر الجمعية البريطانية لشركات الأمن الخاص في لندن نشر تقرير لإحدى منظمات حقوق الإنسان البريطانية الذي اتهم هذه الشركات بانتهاكات لحقوق الإنسان في العراق دون أن تبادر جهة لردعها ومحاسبتها واتهم تقرير منظمة "الحرب حسب الطلب" الحكومة البريطانية بانها باتت تعتمد اعتمادا كليا على شركات الامن الخاصة في العراق وتنيط بها المهام التي من المفروض ان تقوم بها القوات البريطانية. إن حالة وضع القوات البريطانية النظامية في معسكراتها وفي وضع امن. وجعل الشركات الامنية البريطانية وغير البريطانية تقوم بالمهام الامنية بذريعة الحفاظ على الجنود ماهو الا اكبر عملية غش سياسي وعسكري قامت بها بريطانيا في جنوب العراق وفي البصرة بالذات. وماترتب على هذا التوظيف السيئ لشركات المقاولات الأمنية من آثار جانبية.

وتنفق قوات الاحتلال مايفوق ٣ مليارات دولار شهريا في العراق. وقيل أكثر من ذلك. وحسب مصادر المعلومات فإن جزءا كبيرا من هذه الميزانية الشهرية ذهبت وتذهب للشركات الأمنية الخاصة خصوصا تلك التي تضطلع بمهمات مزدوجة لوجستية وتموينية وامنية. ولعل من المناسب هنا ايضا الاشارة الى ان ثلث ميزانية الحكومة العراقية وربما أكثر من ذلك تذهب لأمور الحماية والحراسة للوزارات ومؤسسات الدولة.

وفي بعض الحالات أهدرت أموال إعادة الإعمار وذهب جزء منها لحماية الوضع الأمني. وحسب تقارير تالية اكتشفت هيئة المراقبة المالية في الكونغرس الأميركي ضياع أموال تفوق العشرة مليارات ٢٠٠٣ و٢٠٠٥.

وفيما يخص عقود الحماية للمنشآت النفطية التي أعطيت لجهات عراقية سياسية وعشائرية فإن لدى هيئة النزاهة ملفات لفساد تلك العقود التي أعطيت لأشخاص ولرؤساء عشائر أنفقوا الأموال على حراسات وهمية.

تقول مديرة فرع لشركة مقاولات أمنية في بغداد : إن آلافا من العاملين في المقاولات اللوجستية والأمنية قتلوا في العراق طوال السنوات الأربع وهو عدد كبير يضاهي عدد القتلى من الجنود الأميركيين بثمان مرات. غير أن هذا العدد جرى التكتم عليه وتمريره في سياق ضحايا الحرب . باعتبارة ضريبة الخطر التي دفعتها وتدفعها الشركات الأمنية الخاصة لقاء الأرباح الجزيلة التي حققتها في العراق والتي كانت أرباحا خيالية تفوق قيمة الضحايا من المرتزقة.

وهناك معادلة تقوم عليها عقيدة هذه الشركات وهي "كلما تم تأجيج الصراع في العراق كلما ازدهر سوق الخدمات الأمنية في العراق" . وهذه عقيدة تتحكم في سلوك هذه الشركات التي تؤمن بالمخاطر لكنها لاتابه لها مادام المال متوافرا، فحيثما يوجد المال توجد ايضا المخاطر. ويقبل المرتزقة على العمل في العراق، حيث يكون دخل الواحد منهم يتراوح بين ٣٠٠ و١٠٠٠ دولار باليوم الواحد حسب المهمة والكفاءة.

وغالبا مايتم التعامل مع الشركات التي لاتضع حدودا للمخاطر والتي تعتبر مواجهة الاخطار شيئا طبيعيا مادامت تحظى بعقود مالية مجزية.

ومثل هذه الشركات القادرة على توفير الأمن لمشروعات الجيش الأميركي وللافراد ولمحيط مواقع العمليات والمعسكرات وهي مهمات كان الجيش الاميركي النظامي يقوم بها هي التي تحظى بالعقود المجزية، لكن الادارة الاميركية والبنتاغون على وجه الخصوص لم تكشفا الا نزرا يسيرا عن الحجم المالي لتلك العقود، واغلب المصادر تؤكد ان عقود الشركات الامنية في العراق وصلت الى مليارات الدولارات.

ومثال ذلك أن العقد السنوي لشركة ايجيس وهي شركة بريطانية تعمل في مجال إدارة المخاطر المتخصصة وتعتمد مثل شركة اي.اس.اي على توظيف الخبرات الأمنية الإسرائيلية بلغ ٢٩٣ مليون دولار.

فيما تقاضت إحدى الشركات مبلغ ٢١ مليون دولار في السنة لحماية الحاكم الأميركي في العراق بول بريمر وتامين تنقلاته ووفرت له مروحيتين عسكريتين للتنقلات واطقما واجهزة كافية للحماية.

إن استراتيجية الاعتماد عسكريا على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة أو بمعنى آخر "عسكرة الشركات" هي استراتيجية إعتمدها البنتاجون تدعو الى "خصخصة" الكثير من المهمات التي كان يضطلع بها الجيش الاميركي.

ونظرية خصخصة المهام العسكرية يقال إنها قامت على فكرة تحمس لها ديك تشيني نائب الرئيس الاميركي، تدعو الى إناطة الكثير من المهمات التي تقوم بها القوات النظامية في وضع حرب مثل حرب العراق الى شركات خاصة بصفة مقاولات بين البنتاغون وبين تلك الشركات، بحيث يؤدي ذلك الى تخفيف عبء الكثير من المهام عن كاهل الجيش، ومنتقدو هذه الفكرة التي فتحت الباب لشركات اميركية عديدة تقوم بمهام التموين والاعمال اللوجستية والامنية، وهي فكرة باتت تلقى قبولا في صناعة الجيوش الحديثة !!

وفي تقرير نشرته صحيفة التايمز البريطانية للكاتبة براون مادوكس نقلت الكاتبة عن ريتشارد فيننغ وهو رئيس ادارة العمليات في شركة المنظمة الاستشارية للرقابة على الاخطار وهي شركة تولت تامين الخدمات الامنية والعسكرية لحرب العراق قوله : "إنه قلق للتقارير التي تتحدث عن استخدام شركات أمنية خاصة في استجواب المعتقلين من قبل الجيش الأميركي" .

وبالطبع، لم يحصل هذا في أي مكان آخر اللهم إلا إذا كانت الولايات المتحدة قد تعودت على استخدام مثل هؤلاء في التحقيق مع المعتقلين في المناطق الاخرى التي خاضت فيها حروبا شتى، غير ان ماحصل في العراق من قيام محققين وعناصر مرتزقة بالتحقيق مع المعتقلين مهما كانت تهم وجرائم هؤلاء، يعد انتقاصا ليس للجيش الاميركي الذي أوكلت له الأمم المتحدة أمر حماية السكان وحماية حقوق الإنسان إنما أيضا انتقاص للعراق كدولة وحكومة.

فإناطة التحقيقات والاستخبارات واستجواب الناس إلى الشركات الأمنية الخاصة ووفق مقاولات) وعقود تمثل إباحية غير اخلاقية لهذا البلد. وهي في الوقت نفسه استهانة كبيرة بالعراق وشعبه وما كان يجب ان يسمح بها ابدا.

يقول أحد العاملين في الحراسات الأمنية عن الصورة، التي تظهر بها قوات الشركات الأمنية الخاصة في الشارع العراقي: "إن خلق هذا الوضع أمر لابد منه، إن الشارع العراقي عبارة عن ممر من ممرات الخطر، وليس بالإمكان التعامل معه بحسن نية، وإلا فان الموت غالبا مايكون أقرب إلينا من أي شيء آخر. إننا لانعرف من هو عدونا أو صديقنا، وجميع احتياطاتنا الأمنية، بما فيها إرسال مجموعة استطلاع في الطريق الذي نسلكه للتأكد من أي وضع غير طبيعي قد تكون غير مجدية. فهناك العديد من القنابل الموقوتة في طريقنا وعلى هذا الأساس نتصرف" .

وتقوم الشركات الأمنية الأمريكية بشراء كميات من الأسلحة. وبدأت تقوم بعمليات عسكرية رداً على تنامي الهجمات المسلحة على القوات الأمريكية، وأن هذه الشركات لا تخضع للقوانين العراقية. حسب ما أفادت صحيفة "واشنطن بوست" .

وقالت الصحيفة في تقرير لمراسلها في بغداد ستيف فينارو : "إن شركات الأمن الأميركية الخاصة تنخرط أكثر فأكثر في العمليات العسكرية الجارية حاليا في العراق".

ونقل مراسل الصحيفة عن مسؤولين عراقيين وأميركيين قولهم "ان تلك الشركات الخاصة الممولة بمليارات الدولارات بعقود مع الجيش الأميركي ووزارة الخارجية شهدت زيادة وصفت بأنها توازي زيادة عديد الجنود الاميركيين الذين وصلوا الى بغداد".

وأوضح المراسل "أن قافلة من كل سبع قوافل تحرسها شركات الأمن الأميركية الخاصة تتعرض لهجوم".

موضحا "بأنه على الرغم من تأكيد مسؤولين أميركيين إن تلك الشركات لا تشارك إلا في أعمال دفاعية غير أن الجماعات المسلحه لا تفرق بين عناصرها وبين أفراد الجيش الأميركي".

وأكد المراسل في تقريره "إن أغلب تلك الشركات التي يفوق عددها المئة تعمل في العراق خارج القوانين العراقية مثل شركة بلا كووتر التي تتولى حماية السفير الأميركي في العراق رايان كروكر اضافة الى العديد من الشركات الأخرى التي لا تملك ترخيصا للعمل في العراق". مشيرا الى "ان الجيش الأميركي شجع على تنامي تلك الشركات التي تستخدم ما بين ٢٠ و٣٠ الف من المتعاقدين وذلك بهدف تلافي النقص في عدد القوات الأميركية في العراق".

وهكذا أصبح العراق ساحة خصبة وسوقا كبيرة لتجنيد المرتزقة الأجنبية والعربية والعراقية لخدمة المشروع الامريصهيوني لتقسيم العراق والمنطقه كدويلات صغيره وتشكيل شرق اوسط غير عربي وهذا حلم صهيوني تسعى دوائر الموساد لتحقيقه من خلال تجنيد عناصر المرتزقه من "جيش لبنان السابق جيش لحد"

الذي جند كمجاميع تعمل مع الموساد وتنفذ مهامها واستطاعت النفاذ إلى العراق رسميا بهيئة رجال اعمال ومدراء شركات ومن شمال العراق بوحدة المستعربين وبتعاون مع الاحزاب الكرديه هناك ، وثبت ضلوع عناصر الموساد الاسرائيلي بعمليات تعذيب المعتقلين العراقيين وعمليات قذره في العراق بحق الشعب العراقي وبمساندة قوات الاحتلال الامريكي في العراق ومن خلال الضغط والدعم السياسي لفسح المجال الواسع لعمل شركات الخدمات العسكريه الخاصه في العراق عن طريق نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد اصحاب نظرية واستراتيجية خصخصة الحرب وشياع الفوضى في العراق واستباحة دماء العراقيين على مراى ومسمع العالم ومنظماته ومؤسساته .

وكان العالم كله اتفق على أن ما يحدث هو اغتيال للعراق، حيث يقدر عدد المرتزقه العاملين في العراق إلى ٥٠٠٠٠ ألف مرتزق يعملون في الدعم اللوجستي واكثر من٣٥٠٠٠ ألف مرتزق اجنبي و١٦٠٠٠ ألف مرتزق من العراقيين يعمل في مجال الحراسه الامنيه والمهام الخاصه ومن٤٠٠٠٠ ألف الى٧٥٠٠٠ ألف يعملون في مجال اعادة الاعمار يشكل المرتزقه من العراقيين حوالي ١٢٠٠٠ألف منهم، وتعتبر ثاني اكبر قوة عسكرية في العراق بعد الجيش الأمريكي الذي اشتهر عبر التاريخ بجرائم الحرب ضد الإنسانيه وجرائم التطهير العنصري والعرقي في كل مواقع الصراع في العالم.

نعم إن هذه الشركات أصبحت تمثل منفذا لتسلل أي منظمات أو دول أو أجهزة مخابرات للتخريب وإثارة الفتن والفوضى في العراق، أو للعمل لحساب دولهم داخل هذه الحاله من الفوضى، وكان منهم عملاء للمخابرات الاسرائيليه الذين وجدوا في العمل كعناصر أمن فرصة للتنقل بحرية في جميع أنحاء العراق كما يرغبون .

وكما ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن تدفق الشركات الصغيرة وفاقدة الخبرة قد ساهم في إيجاد مناخ الفوضى العارمة وتمزيق العراق وتدمير مؤسساته

وقتل شعبه في ظل عقيدة بوش ودينه الجديد، الذي يبشر به على أشلاء ودماء شعب العراق وتحقيق حلم الموساد بتقسيم العراق والأراضي العربية والإسلامية مع استسلام كامل وخضوع العرب للإرادة الأمريكية الصهيونية مع علمهم الكامل بنواياهم في تقسيمهم تباعاً بعد تدمير العراق ودولته وشعبه .

جرائم بلاك ووتر .. وأخواتها!!

الفصل السادس

الفصل السادس

"إنهم يمارسون السطو والنهب والاغتصاب من باب التسلية. أما القتل فهو مهنتهم اليومية".. هكذا وصفت صحيفة الإندبندنت البريطانية مهام المرتزقة في العراق، أو ما تسميهم الولايات المتحدة متعاقدين أمنيين، والذين جاءوا من كل فج عميق ليذيقوا شعبه شتى ألوان العذاب، وأيضا لينهبوا ثرواته، وليعيثوا في بلاد الرافدين فسادًا ويأتوا على الأخضر واليابس، ثم يتحمل الاقتصاد العراقي مليارات الدولارات مقابل القيام بمهامهم .

فقد أصبح المرتزقة يشكلون ثاني أكبر جيش نظامي في العراق بعد جيش الاحتلال، كما أن أعدادهم في تزايد مستمر ويتولّون نشاطًا أوسع في عمليات حفظ الأمن، حيث أشارت صحيفة الإندبندنت إلى أنه يوجد حاليا ما يقرب من ٤٤ ألف مرتزق متعاقد في مجال الحماية الأمنية الخاصة في العراق، مشكلين بذلك ما وصفه مجلس الشيوخ الأمريكي بأضخم جيش خاص في العالم .

وبذلك فإن أعداد المرتزقة تفوق ٣ مرات مجموع القوات البريطانية الموجودة في العراق، وتعتمد الولايات المتحدة عليهم لتنفيذ مهام حيوية بالعراق بصورة هائلة، تفوق ما فعلته في أي حرب أخرى على مدى التاريخ الأمريكي كله، حيث أوضح تقرير حديث للأمم المتحدة أن هناك عنصرا أمنيا خاصا واحدًا تقريبا مقابل كل ٤ جنود أمريكيين في العراق، في حين كانت النسبة واحدًا مقابل خمسين خلال حرب الخليج الأولى، وأن هناك ١٦٠ شركة أمنية في العراق للقيام بمهام أمنية محفوفة بالمخاطر .

وتأتي على رأس تلك الشركات الأمنية، الشركات الأمريكية والبريطانية، أشهرها شركة "بلاك ووتر سيكيورتي"، و"دين كروبوريشن"، و"ميليتري بروفيشنال

ريسورس إنكوربوريشن" التي يديرها مجموعة من ضباط الجيش والمخابرات الأمريكية المتقاعدين .

ومن الشركات البريطانية "إيجيس ديفينس" التي أُسِّست عام ٢٠٠٣ مع احتلال العراق، والتي حصلت على عقد من البنتاجون بقيمة ٣٠٠ مليون دولار على مدى ٣ سنوات لحراسة المنشآت النفطية في العراق، وشركة "أرمز جروب" التي يرأسها عضو مجلس العموم عن حزب المحافظين المعارض مالكوم ريفكند .

وحول الوضع القانوني للمرتزقة، يجمع خبراء القانون على أنهم يخرجون عن نطاق التعريف الوارد في البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف وغيره من المعاهدات ذات الصلة، حول تعريف المقاتلين وتمييزهم عن غيرهم من المرتزقة، وبالتالي لا يتمتعون بأي غطاء قانوني حيث لا تنطبق عليهم مواصفات قتلى أو أسرى الحرب حسب قواعد القانون الدولي .

وتتعدد مهام شركات "الأمن" في العراق والتي تحصل على مئات الملايين من الدولارات للقيام بمهامها، وغالبا ما تتخصص شركة بعينها في مجال أمني معين؛ فمنها ما يعمل في مجال تدريب قوات الشرطة العراقية، وأخرى تعمل في حماية حقول ومنشآت النفط، وثالثة تقوم بمهام حراسة الشخصيات السياسية والعسكرية الأمريكية والعراقية المهمة، ورابعة تقوم بانتزاع الاعترافات من العراقيين، باستخدام أنواع التعذيب كافة، كما الحال في سجن أبو غريب، وتنفيذ جرائم اغتيال ضد شخصيات بعينها، بالإضافة إلى تقديم خدمات الدعم القتالي لجيوش الاحتلال في الأماكن الساخنة بالعراق .

إلا أن مهام حفظ الأمن التي تمارسها هذه الشركات لا تؤتي ثمارها في الكثير من الأحيان، خاصة في ظل رغبتها في الحصول على المزيد من العقود أو إطالة عقودها الحالية؛ وهو ما يدفعها للحفاظ على حالة عدم الاستقرار؛ لأن انتشار الأمن يعني ببساطة نهاية وجودها، كما أن أغلب المرتزقة الذين تستعين بهم هذه الشركات لا

يدركون تماما أهداف مهامهم، بل يرون أن عليهم ممارسة العنف والبطش تجاه كل ما يتخيلونه عدوًا محتملا .

وتجني الولايات المتحدة فوائد كبيرة جراء وجود هذه الشركات، حيث يستخدم الجيش الأمريكي المرتزقة كوسيلة لتشويه صورة المقاومة العراقية بتنفيذ تفجيرات تطال المدنيين أو قصف مدن بدعوى القضاء على المتطرفين، مثلما حدث في العدوان على مدينة الفلوجة عام ٢٠٠٤ .

ويبدو أن المهمة السابقة تلقى قبولا كبيرًا لدى المرتزقة، لا سيما لأن الشركات الأمنية تستعين بأفراد اشتهروا بسمعتهم السيئة على صعيد انتهاك حقوق الإنسان والتورط في محاولات قتل وتعذيب بل وانقلابات عسكرية في بلدان إفريقية وأمريكية لاتينية، كما تستعين بعراقيين ولبنانيين سبق أن التحقوا بتنظيمات مسلحة إبان الحرب الأهلية في لبنان .

كذلك فإن وجود المرتزقة يسمح للولايات المتحدة بتنفيذ أهداف متعددة في سياستها الخارجية دون الخوف من الاهتمام الإعلامي الذي يترافق مع إرسال جنود أمريكيين في توابيت، بعد مصرعهم على أيدي المقاومة العراقية، لا سيما أنهم لا يرتدون الزي العسكري الرسمي .

وتتمتع هذه الشركات وأفرادها بحصانة "أمريكية" في ممارسة أعمالها، حيث لا تعتبرهم الولايات المتحدة جنودًا أمريكيين خاضعين للقانون الأمريكي، كما لا توجد قوانين أمريكية وبريطانية داخلية تنظم عملية مساءلة أفراد هذه الشركات عما يرتكبونه من أعمال، إلى جانب قرار بول بريمر الحاكم المدني السابق في العراق عام ٢٠٠٤ والذي نص على أن "القوات الأمريكية والمتعددة الجنسيات ورعايا هذه الدول المقيمين في العراق والشركات الأمنية الخاصة معفون من أي مساءلة قانونية أمام المحاكم العراقية ولا يشملهم القانون العراقي" .

أي أنهم لا يخضعون للقانون الأمريكي ولا العراقي، ومن ثم لديهم الحرية في ممارسة مهامهم القذرة، من دون مراقبة أو قيود قانونية فعالة، لا سيما أنهم لا يعرفون أي قيود أو شروط أخلاقية أو إنسانية أو وطنية في عملهم سوى المال الذي يتقاضونه .

وهذا ما أكده تقرير لجنة تقصي الحقائق لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مارس٢٠٠٧، من أن ٥٪ فقط من مخالفات المرتزقة في كل من العراق وأفغانستان تم عرضها أمام القضاء، وكانت الأحكام فيها مخفّفة ولا تتناسب مع حجم الجريمة (بل طرح الكونجرس أيضا القضية بصورة مشابهة على ضوء فضيحة بلاك ووتر).

وبذلك فإن الحديث عن الالتزام بقواعد القانون الدولي الخاصة بحقوق المدنيين والجرحى والأسرى يبدو نوعًا من الرفاهية بالنسبة لهؤلاء، بالنظر إلى أعمالهم الوحشية ضد المواطنين العراقيين التي نذكر منها: الجرائم البشعة التي ارتكبها أفراد تابعون لشركة "بلاك ووتر" في مدينة الفلوجة في مارس ٢٠٠٤، وإطلاق أفراد تابعين لشركة "كاستر باتلز" النار على سيارة، كانت تقل عراقيين بينهم أطفال لدى محاولتهم تفادي ازدحام مروري، بالإضافة إلى اتهام موظفين كانا يعملان في شركة "تريبل كانوبي" رئيسهما المباشر في العمل بقتل مدنيين عراقيين بدافع التسلية .

وكان آخر جرائم هذه الشركات ما وقع يوم ١٦ سبتمبر٢٠٠٧ في منطقة المنصور ببغداد وأدى لمقتل زوجين وطفلهما و٨ آخرين وجرح نحو ٢٠ آخرين على يد مسلحي شركة بلاك ووتر .

وهو الحادث الذي أثار غضب الشعب العراقي؛ وهو ما دفع الحكومة العراقية إلى الإعلان عن عزمها سحب ترخيص هذه الشركة، ومنعها من العمل في العراق ومطالبة الشركة بتسليم القتلة لمحاكمتهم وفقا للقانون العراقي، إلا أن هذا التهديد

لم يسفر عن شيء على أرض الواقع بعد تدخل الإدارة الأمريكية، واتفاقهما على فتح تحقيق مشترك في نشاط شركات الحماية الأمنية الخاصة، لتعود الشركة لممارسة مهامها مرة أخرى بعد أربعة أيام فقط من الحادث .

وفي هذا الإطار يؤكد الخبراء أن حكومة نوري المالكي لا تستطيع سحب ترخيص ومحاكمة بلاك ووتر؛ لأن هذه الشركة تحمي المنطقة الخضراء التي بها مقر حكومة المالكي نفسه، وتحمي كبار الشخصيات السياسية والدبلوماسية الأمريكية والأجنبية وتحمي كذلك مقر السفارة الأمريكية، أي أنه إذا رفعت الشركة غطاءها الأمني فسيجد المالكي وحكومته أنفسهم في العراء يبحثون عمّن يحميهم، ناهيك عما تتمتع به هذه الشركات من حصانة أمريكية وعدم وجود اتفاق عراقي أمريكي على محاسبة أفراد هذه الشركات .

كما تشير تقارير عديدة إلى أن نسبة كبيرة من المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة البريطانية تذهب إلى الشركات الأمنية الخاصة التي تقوم بأعمال الحراسة، وأن ما نسبته ٣٤٪ من مبلغ ٢١ مليار دولار خصصتها الولايات المتحدة لإعادة إعمار العراق قد تم تحويله للأغراض الأمنية .

ويتقاضى المرتزق أجورًا كبيرة للغاية تتراوح بين ٥٠٠ و١٥٠٠ دولار يوميا، في الوقت الذي يتقاضى الشرطي العراقي أقل من ٤٠٠ دولار شهريا، ويتقاضى الجندي الأمريكي النظامي من رتبة جندي عادي وحتى قائد فصيل مبلغا يتراوح بين ١٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ دولار شهريا .

وبطبيعة الحال تتغير أجرة المرتزق تبعًا لطبيعة المهمة المكلف بها والمنطقة التي يعمل فيها، حتى إن البعض قدر قيمة التعاقد السنوي مع المرتزق المحترف في العراق بحوالي ١٩٠ ألف دولار، وقد يصل أجره اليومي في حال التعاقدات القصيرة الأمد في المناطق الساخنة بالعراق كالفلوجة مثلاً إلى ١٠٠٠ دولار يوميا .

إن هذا يوضح مدى المعاناة التي يتعرض لها المواطن العراقي على أيدي هؤلاء، ممن جاءوا إلى العراق لاستنزاف موارده وإذاقته شتى صنوف العذاب لتحقق الولايات المتحدة إستراتيجيتها الخاصة بما يسمى خصخصة الأمن أو خصخصة الحروب لتستخدم هؤلاء المرتزقة بدلاً من الزج بجنودها في المستنقع العراقي؛ تجنبا لفقد المزيد من الضحايا؛ وهو ما يؤلب الرأي العام الأمريكي ضدها، أي أن الولايات المتحدة والمرتزقة أنفسهم مستفيدون من وجودهم في العراق، لكن الشعب العراقي واقتصاده هما فقط الخاسران، ومن ثم يدفعان فاتورة تلك الحرب، تلك الفاتورة التي يتوقع البعض أن تستمر فترات طويلة، في ظل تقارير تشير إلى رغبة الولايات المتحدة في أن تبقي على وجود هذه الشركات بعد انسحابها من العراق

وعقب مذبحة مجرمي شركة بلاك ووتر في العراق التي هزت ضمير العالم، نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن ضابط وصفته بأنه رفيع المستوى في الجيش الأميركي قوله : إن تقرير الجيش حول مجزرة حيّ النسور في بغداد خلُص إلى أنّ موظّفي بلاك ووتر تصرّفوا بشكل مبالَغ فيه " ولم يكونوا مهددين عندما أطلقوا النار وقتلوا ١٧ شخصاً في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٧ . وأضاف الضابط الرفيع المستوى للصحيفة: إن المدنيين الذين استُهدفوا لم يكونوا مسلحين، ولم يطلق أي شرطي عراقي، ولا أي شخص في قوى الأمن المحلية النار عليهم" .

هذه المجزرة التي وثقتها الصحيفة، وأدانتها على لسان مسئول أمريكي لم تكن سوى مجرد جريمة من جرائم مرتزقة أمريكا في العراق، الذين يعملون في شركاتها الأمنية الخاصة، وفي مقدمتها شركة بلاك ووتر !!

فقد أدينت الشركة فى عملها بالعراق بالإفراط في استخدام القوة ضد المدنيين العزل، والتهديد باستخدام الكلاب في المعتقلات ضد السجناء، كما اتهمت الشركة بالمسئولية المباشرة عن مجزرة الفلوجة، التي قامت بها القوات الأمريكية في العام ٢٠٠٥، بعد ان جندت الأشخاص الأربعة الذين قتلوا قرب الفلوجة، ومثل بجثثهم، ولم يكونوا مدنيين بل كانوا من المرتزقة العسكريين التابعين للشركة.

واعتبرت القوات الأمريكية التمثيل بجثثهم إهانة لجنودها، لذلك قامت بعمليات القتل الواسعة في الفلوجة، التي راح ضحيتها المئات من المدنيين وآلاف الجرحى انتقاماً لقتلى الشركة .

وقد أثارت جرائم الشركة فى العراق سخط وحفيظة حتى الصحافة الأمريكية نفسها .

وقالت "واشنطن بوست" إن شركة بلاك ووتر تجاوزت دورها المرسوم لها أو على الأقل المعلن رسمياً، وتخطت المنطقة الرمادية بين عملها الرسمي كشركة حراسة أمنية خاصة وقوة عسكرية تتعامل عسكرياً .

وأضافت الصحيفة أن مجموعات كبيرة من المتعاقدين الأمنيين من الشركة يقومون في حالات كثيرة بتبادل إطلاق النار على العراقيين .

كما نشرت الصحيفة صورة لأربعة من مرتزقة الشركة ومعهم اثنان من الجنود الأمريكيين في منطقة النجف، يقفون خلف حائط ويصوبون مدافعهم الثقيلة إلى بعض الأشخاص غير المعروفين . واستنكرت الصحيفة الدور الذي تقوم به الشركة بلاك ووتر !!

وكانت نفس صحيفة الـ "واشنطن بوست" قد كشفت في وقت سابق ، في إحدى عناوينها إلى أن شركة بلاك ووتر خرقت القانون المحدد لعملها . وتحدثت الصحيفة عن تحطيم إحدى الطائرات التابعة للشركة في أفغانستان في منطقة سكنية قرب الجبال في نوفمبر ٢٠٠٤ مما أدى إلى مقتل أفغان مدنيين .

وأشار التقرير الذي تم إعداده في التحقيق حول الحادث بعد مطالبة أهل الضحايا بالتحقيق أن طاقم الطائرة لم يكن مدرباً جيداً . كما خلص التقرير إلى ان المتعاقدين التابعين للشركة كانوا يعملون لحساب القوات المسلحة الأمريكية !!

لقد أصبح جيش المرتزقة الذين تسميهم وزارة الحرب الأمريكية وطاحونتها الإعلامية بالمقاولين لتزيين اسمهم من مرتزقة الى متعاقدين على القتل من دون

تمييز أصبحو القوة العظمى التي لها يد طويلة في عمليات القتل من دون تمييز وبدون أية أسباب سوى الاستهتار بحياة الأبرياء ..انهم جيش المرتزقة من فرق الحمايات الخاصة وحمايات العمليات العسكرية لجيش الغزو الأمريكي ..إن جيش شركة بلاك ووتر أصبح من أخطر جيوش المرتزقة لانه ليس خاضعا للمسائلة عن جرائمه وليس خاضعا لأية قوانين حكومية أو عسكرية أو القوانين العسكرية الأمريكية ، بل له مطلق الحرية في عمليات القتل التي وفرها له البنتاجون وحكومة الاحتلال الأمريكية، ومن بعدها الحكومة العراقية الضعيفة والمتخاذلة والمتهاونة في آن واحد !!

فقد قتل هؤلاء المرتزقة ٣٠ مواطناً عراقياً في شهر مارس ٢٠٠٧ وحده، كانوا يقودون سياراتهم بالصدفة بدون أي علم اومعرفة مسبقة عن قرب من عربات أفراد بلاك ووتر !!

وعمليات جيش بلاك ووتر تجري في مناطق سرية لا يعرف عنها شئ عكس الجيش النظامي وهم غير مقيدين بقانون العدالة العسكري التابع للجيش النظامي . تحت الاتفاقية الخاصة والمثبتة من قبل حكومة الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ ان هؤلاء المرتزقة معفيين من المسائلة او العقاب من قبل العراقيين حينما يقومون بعمليات إجرامية .

إن شركات الحماية تصر على ان منتسبيها يتصرفون حسب قانون الاعمال الاخلاقية الداخلي وبواسطة بروتوكلات استمال القوة التي وضعها المشرعون العسكريون المتعددين الجنسيات حين احتلالهم للعراق ! تحت حكومة الاحتلال الامريكي التي جائت مباشرة بعد الغزو ولمة ١٤ شهراً .

هؤلاء الكونتراكترز -المرتزقة - المتعاقدون يحصلون على رواتب شهرية تعادل ما يحصل عليه الجندي الأمريكي في سنة واحدة . أكثر من ٦٠ جندي أمريكي قدموا للمحاكمة العسكرية لجرائم قتل مواطنين عراقيين لكن هؤلاء المرتزقة لم ينالوا حتى المساءلة !! بعض المراقبين العسكريين ومسؤولين حكوميين يقولون ان من الممكن

ان يقدم هؤلاء الى المحاكمات تحت التشريعات العسكرية الوطنية (الامريكية) لكن لحد الان هذا لم يطبق .

شركات فرق الحماية متعاقدة مع الحكومة الامريكية باكثر من ٤ بلايين دولار، لكن الحكومة الأمريكية لا تعرف عدد هؤلاء الجنود الشخصيين المعينين أو أين يكون مكان تواجدهم !! هذا ما عبر عنه مكتب الحسابات الخاصة الحكومي .

هذه الشركات ليس مطلوب منها أن تقدم تقارير حول حوادث الخروقات التي يقوم بها منتسبوها !!

جيش الحمايات الشخصية يبلغ عدده حوالي ٥٠٪ بالمائة من مجموع جيش المرتزقة وهذا العدد اخذ بالتصاعد منذ غزو العراق ٢٠٠٣ حينما اعلن رامس فيلد وزير الحرب السابق ان بناء العراق هو الهدف الاول لكن عمليات المقاومة ومئات من الاعمال الارهابية هي التي دفعت البلاد الى الفوضى ..الامن اليوم هو اولى احتياجات العراق .

طيلة وقت الحرب أصبح عدد مرتزقة الحراسة الشخصية غير معلوم وكذلك واجباتهم التي كان الجيش يقوم بها بالشكل المعتاد . انهم يحمون العمليات العسكرية الامريكية ويقومون بحماية المسؤولين الامريكيين الكبار مثل ديفيد بتراوس قائد القوات الامريكية في بغداد وكذلك يقدمون الحماية لمسؤولين اجانب يزورون العراق وانهم مجهزين بأحس الأجهزة وتفوق تجهيزاتهم تجهيزات فرق الجيش الأمريكي!! ان وجدوهم دفع مجرى الحرب .. معركة الفالوجة عام ٢٠٠٤ التي لم ينفع بها هجوم الجيش الأمريكي والتي قتل فيها ٢٧ من المارينز مع عدد غير معلوم من المدنيين ، كانت معركة انتقامية لقتل وسحل وحرق أربعة من حراس البلاك ووتر في تلك المدينة المقاومة !!

يقول عضو الكونغرس مان جن شاكوسكي وهو ديمقراطي من ولاية إلينوي والذي يعمل على وضع قانون مساءلة أوحساب لهؤلاء المتعاقدين - المرتزقة- حين صرف ميزانية البنتاجون للسنة التالية : "أنا أفهم إنها الحرب ، لكن هذا بالتأكيد ليس عذراً لكي ندع هذا الحجم الهائل من القوة لأفراد مسلحين لتوظيفهم ، وأنا أقول بكل جرأة إنهم مرتزقة ينطلقون بواسطة ختم البحرية ويكون منطلقهم كحشود في مستنقع معقد في ولاية نورث كارولينا".

ويضيف قائلا "حتى هجمات ١١ سبتمبر كان موجود عدد قليل من الحراس المتعاقدين، وبعد ذلك أصبح ربح بلاك ووتر ضخماً، وأصبح الانتباه منصباً على عدد المتعاقدين "الكونتراكترز" نتيجة فضائحهم في العراق " !!

وقد كانت تظهر يوميًا منذ فترة في مختلف المناطق في العراق جثث معصوبة الأعين ومقيدة، يبدو عليها آثار التعذيب بل ومبتورة الأطراف أيضًا. وكثيرًا الأمريكيون تلك الأحداث بالمقاومة العراقية.

وبالرغم من محاولة إخفاء الحقيقة إلا أنها تتجلى مجتازة تلك الأكاذيب، حيث يوجد في العراق ١٠٠ ألف من المرتزقة المتعاقدين مع الحكومة الأمريكية أو مع شركات متعددة الجنسيات، والذين يتم استخدامهم من أجل حماية مصالحهم أو... من أجل بث الفوضى وتقليل هجمات المقاومة ضد قوات الاحتلال.

وقد تم مؤخرًا نشر صورٍ تظهر فيها بعض جماعات كتائب الموت ومن بينها قوات أمريكية ومرتزقة أجانب يرتدي الكثيرون منهم ملابس عربية. فطبقًا لما نشره موقع البصرة نت، يبدو في تلك اللقطات السريعة ما يقرب من مائة من أعضاء تلك الكتائب بينما يقفون أمام علم أمريكي، كما يبدو آخرون في اجتماعات حيث يتم التخطيط لاعتداءات وعمليات اختطاف.

وقد شكلت لسنوات كثيرة العمليات السرية الرامية إلى زعزعة استقرار الدول أو الحكومات غير المرغوب فيها من خلال أية وسيلة إحدى السمات الرئيسة لأجهزة المخابرات للولايات المتحدة وبعض حلفائها.

وقد أدى الفشل والنكبات، التي شهدتها القوات الأمريكية والبريطانية في العراق منذ بداية الغزو في مارس ٢٠٠٣، إلى أن تلجأ واشنطن ولندن لطرق جديدة في محاولةٍ لتغيير الوضع.

وقد فشلت حتى الآن في تحقيق الأهداف المرجوة منها كل من مراكز التعذيب الكامنة في قاعدة جوانتانامو البحرية غير القانونية أو معتقل "أبو غريب"، أو قيام وكالة الاستخبارات المركزية بنقل المعتقلين لتعذيبهم في رحلات جوية سرية، حيث لا وجود لأية قوانين حقوقية، أو تشكيل قوة عسكرية شرطية، أو القيام بعمليات قمع واسعة ضد بلدات أو أحياء بمدن لا تقبل المحتلين.

ويبدو عجز القوات الغازية على مواجهة أعمال المقاومة أكثر وضوحًا يومًا تلو الآخر، في الوقت الذي يطالب فيه شعب الولايات المتحدة بمغادرة القوات للعراق إثر تلقيه لآلاف القتلى والجرحى من جنوده.

وعليه، فيبدو مثيرًا للريبة على نحو كبير انفجار القبة الذهبية لمسجد سامراء الشيعي، حيث يجذب الانتباه كذلك أنه، طبقًا للتحقيقات، تم تنفيذ ذلك الهجوم من قِبل خبراء في المتفجرات على مستوى عالٍ من الإعداد.

وقد أُثيرت عقب ذلك الانفجار موجة من العنف بين أبناء السنة والشيعة أسفرت عن مئات القتلى من المدنيين، بالرغم من استمرار الهجمات ضد قوات الاحتلال في الوقت ذاته.

وقد أغفلت وسائل الإعلام الكبرى، التي تتلقى التعليمات من لانجلي (مقر سي . آي . إيه) والبنتاجون ولندن فيما يتعلق بالأنباء التي يتم بثها بشأن الوضع في

تلك الدولة، ربط ذلك الهجوم بعمليات محبطة سابقة تم القيام بها من قِبل فرق عسكرية إرهابية تابعة لقوات التحالف.

فقد تم عمدًا تناسي واقعة الثلاثاء ١١ أكتوبر ٢٠٠٥ حينما فوجئ جنديان أمريكيان، يرتديان ملابس عربية، بالشرطة المعاونة للاحتلال بينما كانا يحاولان تفجير سيارة باستخدام متفجرات في منطقة الغزالية، وهي منطقة سكنية تقع غربي بغداد.

وبينما كانت قوات الشرطة تقودهما إلى أحد مراكز الاعتقال لاستجوابهما، ظهرت قوة عسكرية أمريكية قامت بإنقاذ السجينين وفرت سريعًا من المنطقة.

ونددت إحدى الصفحات العربية على شبكة الإنترنت بأنه عقب تفتيش بسيط قامت به الإدارة العراقية المفروضة من قِبل الولايات المتحدة، تم اكتشاف أن الهدف الرئيس من وراء تلك العملية كان قتل أشخاص مدنيين بشكل عشوائي من أجل زيادة التوترات بين الطوائف الإسلامية ومحاولة خفض الهجمات ضد المحتلين.

وقبل شهر من تلك الواقعة، في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥، ضبطت الشرطة العراقية في البصرة، على بعد ٤٥٠ كيلو مترًا جنوبي بغداد، جنديين بريطانيين متخفيين في ملابس عربية يحملان متفجرات في سيارة مدنية.

وعلى الفور عملت قيادات القوات البريطانية المتمركزة في الدولة العربية على الضغط على العراقيين من أجل إخلاء سبيل الإرهابيين، وإزاء التواني في تنفيذ طلبها قررت العمل سريعًا، حيث قامت فرقة عسكرية بريطانية بمهاجمة السجن باستخدام دبابات ومروحيات؛ ما أسفر عن تحطيمه، كما قتلت العديد من العراقيين وأطلقت سراح السجينين، الأمر الذي مضى، كما كان من المنتظر، دون عقاب.

وبمرور الوقت تم اكتشاف أن الجنديين اللذين كانا يرتديان زيًا عربيًا كانا تابعين لقوات الخدمة الجوية الخاصة، تلك القوة البريطانية المدربة على "اجتياز خطوط العدو أرضًا وبحرًا وجوًا في أجواء عدائية".

وكشفت العديد من المنشورات البديلة، أو بالأحرى التقدمية والديمقراطية، أن تلك العمليات لم تكن محض صدفة أو عمليات فردية وإنما عمليات مخططة بدقة من قِبل أجهزة المخابرات التابعة للمحتلين، من أجل محاولة صرف نشاط المقاومة عن قوات الاحتلال وتوجيهه نحو حرب استنزاف بين مختلف الطوائف الإسلامية.

ولم تحقق جهود العملاء البريطانيين والأمريكيين من أجل إثارة حرب داخلية بين الشيعة والسنة أهدافها حتى عملية تفجير قبة مسجد سامراء، بالرغم من أنه عقب كل هجوم عشوائي كانت قوات الاحتلال والحكومة العراقية يتهمان المقاومة العراقية بارتكابه.

وكان العديد من الزعماء الدينيين قد أكدوا أن "كل من يهاجم مسلمًا فليس بمسلم"، كما نددوا بأن مهاجمة المساجد والأماكن المقدسة ليست أكثر من مؤامرة من أجل الإيقاع بالعراقيين في نزاع طائفي.

وتبدو الصور التي تم التقاطها لكتائب الموت المعدة من قِبل المحتلين موحية بما يكفي، تمامًا كما كانت آنذاك صور عمليات التعذيب التي تتم ممارستها ضد السجناء المعتقلين في سجون " أبو غريب" وقاعدة جوانتانامو غير القانونية.

وترددت في الآونة الأخيرة كثير من الأنباء بشأن الانتهاكات التي يرتكبها المرتزقة في العراق أو التي يعانون هم أنفسهم منها، ولكن هل يقتصر الدور الذي يلعبه أولئك المرتزقة على هذه الانتهاكات، أم أنها مجرد ومضة تكشف جزءًا من حقيقة دورهم السري في الدولة ولصالح من يقومون به، الأمر الذي تناوله الصحافي بوكالة "برينسا لاتينا" الكوبية "خوان كارلوس دياث جيريرو" في مقال بعنوان "تجارة المرتزقة في العراق" بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠٧:

"لا تهم جنسيتهم أو من أية دولة يأتون: فهم مجموعة من الرجال المدربين جيدًا على وظيفة القتل مقابل المال، والذين يصل عددهم في العراق إلى ١٠٠ ألف رجل يقومون بشتى أنواع المهام في الدولة.

ويشكل أولئك الذين يُدعون متعاقدين جزءاً من تلك التجارة المنظمة بشكل دقيق، والتي حالت إليها تلك الدولة العربية على أيدي إدارة جورج دبليو بوش منذ غزوها واحتلالها في مارس ٢٠٠٣.

وتكمن مهامهم في توفير الأمن الشخصي لسياسيين عراقيين وأمريكيين ورجال الأعمال وأصحاب الشركات، فضلاً عن حماية المنشآت النفطية والعسكرية، إلى جانب خدمات أخرى.

وتتعلق الكثير من هذه المهام، بالرغم من ندرة المتحدثين بشأنها، بخدمات كانت منوطة من قبل بالقوات العسكرية، مثل إنشاء قواعد عسكرية وتقديم الخدمات اللوجيستيكية والاشتراك في عمليات الاستجواب والمعارك.

فعلى الصعيد العراقي، نجدهم متهمين بالاشتراك في عمليات سرية لصالح الاستخبارات الأمريكية، فضلاً عن بعض الأعمال القذرة الرامية إلى إثارة الإرهاب والخوف وإشعال الخلافات الدينية، بل وأيضًا تنظيم كتائب الموت من أجل إثارة الفوضى.

ويتشكل ذلك الفريق، متنوع الجنسيات، من رجال متخصصين في الفنون المظلمة للتخريب وإثارة الفوضى، قادمين من بيرو وتشيلي وكولومبيا وهوندوراس والإكوادور وجنوب أفريقيا وأيرلندا والولايات المتحدة وروسيا والفلبين وتركيا ونيبال والهند وأوكرانيا، فضلاً عن دول أخرى.

وكانت صحيفة "واشنطن بوست" قد كشفت في نسختها الإلكترونية عن إحصاء للقيادة المركزية الأمريكية يشير إلى أن ١٠٠ ألف أجير يعملون في الدولة العربية بمقتضى عقود مبرمة مع حكومة الولايات المتحدة، ذلك الرقم الذي يعادل أربعة أضعاف عدد أولئك الذين كانوا يعملون في الدولة العربية عام ٢٠٠٣. ويشير المكتب العام للمحاسبة إلى أن ٤٨ ألفاً منهم يعملون كجنود خاصين.

وتعترف وزارة العمل الأمريكية بأن ٦٥٠ من أولئك العاملين قد قُتلوا منذ بداية الحرب، والذين لا يعد غالبيتهم مجهولي الهوية فقط بل ومجهولي المهام أيضًا.

ويُقدِر مدير العمليات العسكرية في وزارة الداخلية العراقية عدد الشركات الخاصة والأجنبية والوطنية التي تتولى مهام الأمن في الدولة العربية بـ ٢٣٦ شركة.

ولعل ما يثير الاهتمام هو أن غالبيتهم (٢٠٠ شركة) غير قانونيين، ليس فقط لافتقارهم للسجل التجاري، وإنما كذلك لعدم وضوح ماهية "مهامهم".

ويعترف المسئول العراقي بأن غالبية مالكي تلك الشركات متورطون في أعمال "إرهابية".

ويشير المتحدث باسم مجلس النواب إلى أن التعاقد مع أولئك الخبراء ينتشر في كل أنحاء الدولة، إلا أنه في بغداد يتسم بسيادة مميزة نظرًا لافتقارها الشديد للأمن؛ الأمر الذي يضطر السياسيين ورجال الأعمال للجوء إلى أولئك المرتزقة الأجانب؛ "تجنبًا لتسلل" مواطنين عراقيين. وتمثل بريطانيا والولايات المتحدة مقار الشركات الكبرى المنوطة بتلك التعاقدات، حيث يُقدر عدد الشركات المتخصصة في تلك التجارة المربحة في الولايات المتحدة بـ ٣٠ شركة.

وتمثل شركة "بلاك ووتر"، المتخصصة في مكافحة "الإرهاب" والمعارك المدنية، إحدى هذه الشركات وإحدى أكبر الشركات التي تحظى بعمليات في العراق، حيث تضم جيشًا متعدد الجنسيات يُقدر عدده بـ ٣٠٠٠ شخص.

وتعتبر تلك الشركة أكبر قاعدة عسكرية خاصة في العالم، حيث تضم معسكرات تدريب هائلة وعشرات الطائرات و٢٠ ألف جندي مدربين، كما تحظى بعلاقات وثيقة مع سلطات البنتاجون والبيت الأبيض.

وتشمل تجارة المتعاقدين كذلك شركات أخرى تتولى تزويد الجيش الأمريكي بالعتاد الحربي، فضلاً عن المساعدة فيما يُدعى بـ"إعادة البناء"، مثل شركات

"لوكهيد مارتن" و"جنرال ديناميكس" و"نورثروب جرومان"، إلى جانب شركة "هاليبورتون" الشهيرة.

وتشير بعض المعلومات إلى أن الغالبية العظمى من الشركات المتخصصة في إنتاج الأسلحة قد ضاعفت أنشطتها منذ بداية احتلال العراق، حيث تزايدت مكاسبها بنسبة تفوق العشرة في المائة.

ويرى محللون أن زيادة أنشطة تلك الشركات تتعلق جزئيًا بزيادة ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية.

وكان ضباط من وكالة الاستخبارات المركزية قد كشفوا لواشنطن بوست عام ٢٠٠٥ أن ٥٠ في المائة من الميزانية، ٢٠ ألف مليون دولار، تم تخصيصها للدفع للمقاولين الخاصين.

ويمكن القول إن مبدأ الحصانة التامة من العقوبة، الذي يعمل من منطلقه المتعاقدون في الدولة العربية يجعل من هذه القوة، التي تمثل ثاني أكبر قوة في العراق عقب قوات الاحتلال الأمريكية (١٤٠ ألف شخصًا)، آلات للتدمير والموت.

ويتوقع المحلل الدبلوماسي "بدراج سيميتش" أنه في حالة انسحاب الحلفاء فسوف يحل محلهم المزيد من المتعاقدين.

وتعد تلك التجارة مربحة للغاية بالنسبة للجيش الأمريكي وحكومته؛ إذا أخذنا في الاعتبار أننا بصدد أجراء بسطاء ينشدون الثراء، وأنهم لدى مصرعهم لن يتم إحصاؤهم في القائمة الرسمية الدسمة للقتلى، وبالتالي فلن يجد الجيش الأمريكي وحكومته أنفسهما مقحمين في مجادلات قانونية، أو معرضان لضغط الرأي العام.

ويخاطر هؤلاء الجنود الباحثون عن الثراء بحياتهم في العراق مقابل رواتب تصل إلى الألف دولار شهريًا، والتي لا يمكن أن يحصلوا عليها في دولهم.

وفي زيارة حديثة قام بها فريق العمل التابع للأمم المتحدة، المعني باستخدام مرتزقة إلى دول أمريكا اللاتينية، حذر من أن مثل هذه التعاقدات تحدث بسبب وجود مخالفات هائلة وثغرات قانونية، كما في حالة بيرو.

كما ندد تقرير نشرته صحيفة "الميركوريو" البيروية بأن العنف ليس هو الخطر الوحيد الذي يتعرض له البيرويون في العراق، فهم يعانون كذلك من المعاملات السيئة والتفرقة والنكايات من قِبل شركة "تريبل كانوبي" الأمريكية المتعاقدة معهم.

وبالرغم من أن ظاهرة المرتزقة ليست بجديدة، إلا أنها قد تنامت منذ وصول بوش الأب البيت الأبيض، والذي عمل ابنه على ازدهارها على مستويات غير متوقعة من خلال ما يدعوها بالحرب ضد "الإرهاب" في ٦٠ دولة أو أكثر يصفهم "بالزوايا المظلمة" من العالم.

لقد حولت الإدارة الأمريكية الاتفاقية الدولية ضد تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٨٩ والتي وقعت عليها ٢٩ دولة حتى الآن، مثلها مثل اتفاقيات أخرى كثيرة، إلى مجرد حبر على ورق."

وفي تحليل آخر لدور المرتزقة بالعراق، كتب الصحافي الإيطالي "مانليو دينوتشي" مقالاً نشرته صحيفة "المانيفيستو" الإيطالية تحت عنوان "الجيش السري للمرتزقة في العراق"، ترجمه إلى الإسبانية "ريكاردو جونثاليث" لمجلة "سين بيرميسو":

"يصل عدد المتعاقدين مع حكومة الولايات المتحدة الذين يعملون بالعراق إلى ما يقرب من ١٠٠ ألف شخص، فضلاً عن عدد غير محدد من المتعاقدين من الباطن: ذلك الإجمالي الذي يقترب من إجمالي عدد القوات العسكرية الأمريكية في العراق.

وتمثل تلك الأرقام نتيجة إحصاء أجرته القيادة المركزية بالولايات المتحدة؛ بناءً على طلب الوكالات الحكومية المعنية بالتمويل (واشنطن بوست، ٥ ديسمبر).

ويقوم المتعاقدون بسلسلة كاملة من المهام التي كانت منوطةً مسبقًا بالجنود: ليس فقط إنشاء قواعد عسكرية وتوفير الخدمات اللوجيستيكية للجيش، إنما كذلك "توفير الأمن" و"استجواب السجناء". وفي دول مثل العراق وأفغانستان لا يقومون بتدريب القوات المسلحة المحلية فقط بل ويشاركون كذلك في المعارك، بالرغم من عدم الإفصاح عن ذلك.

ويتم تجنيد أولئك المتعاقدين، الأمريكيين أو ذوي الجنسيات الأخرى، من قِبل شركات أمن أمريكية وبريطانية بشكل رئيس. ويأتي الكثيرون منهم من القوات الخاصة أو المخابرات، التي يتركونها ابتغاء مكسب أكبر، فقد يحصلون لدى العمل في شركات خاصة على أكثر من ٣٠٠ ألف يورو سنويًا، أي ما يقابل خمسة أضعاف ما يحصل عليه رجل القوات الجوية الخاصة البريطانية.

ومن بين أكبر شركات المقاولات العسكرية الخاصة العاملة في العراق وأفغانستان شركة "بلاك ووتر" الأمريكية، التي تم تأسيسها عام ١٩٩٧ من قِبل أحد العناصر السابقين في القوات البحرية الخاصة، وتضم خمس شركات متخصصة، وتدعو نفسها "أفضل شركة عسكرية متخصصة في العالم"، ونجد من بين عملائها، فضلاً عن الشركات متعددة الجنسيات، البنتاجون ووزارة الدفاع. وتتخصص في "فرض القانون وحفظ السلام وعمليات إرساء الاستقرار".

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تحظى الشركة بمعسكر تدريبي في الولايات المتحدة تبلغ مساحته ٢٥ كيلومتر مربعاً، حيث قامت بتأهيل أكثر من ٥٠ ألف متخصص في الحرب والقمع، والذين لدى وصولهم مسرح العمليات يحصلون عمليًا على تصريح بالقتل: وثيقة صادرة من قِبل قيادة الولايات المتحدة، كانت قد نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" في أبريل ٢٠٠٤، تسمح للشركات العسكرية الخاصة في العراق باستخدام "القوة القاتلة" ليس فقط للدفاع عن النفس، وإنما كذلك من أجل "الدفاع عن الممتلكات"، و"توقيف المدنيين واحتجازهم".

ويشكل ذلك العمل خطورةً بالطبع، حيث تشير بعض الإحصائيات التي أجرتها إدارة العمل الأمريكية إلى مقتل ٦٥٠ من المتعاقدين في العراق منذ ٢٠٠٣، إلا أن العدد الحقيقي يفوق ذلك الرقم بالطبع نظرًا لعدم تسجيل غالبية القتلى.

وهناك شركة عسكرية خاصة أخرى هامة وهي شركة "داين كورب إنترناشونال"، التي تدعو نفسها "الشركة العالمية متعددة الأفرع"، ولا شك في ذلك، فهي تعمل بشكل رئيس في الشرق الأوسط ودول البلقان وأمريكا اللاتينية، من خلال عشرات الآلاف من المتخصصين، لصالح البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة الدفاع، فهي تتولى في عمان والبحرين وقطر، على سبيل المثال، مهمة توفير "الاحتياطي العسكري" للقوات الجوية الأمريكية، كما تتخصص في تكنولوجيا المعلومات، حتى أن البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي قد وكلوا إليها إدارة سجلاتهم الحاسوبية.

وقد ازدادت أهمية الشركة منذ أن حصلت عليها شركة "كمبيوتر ساينس كوربوريشن" الكاليفورنية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠٣، والتي تحظى بوضع متميز لدى البنتاجون.

وهكذا، تقوم شركة داين كورب بمهمتها، التي تكمن في مساعدة "حكومة الولايات المتحدة على إرساء الاستقرار الاجتماعي من خلال أسلوب حكومي ديمقراطي". ويبدو الرئيس الأفغاني "حامد قرضاي" في صورة رمزية تم نشرها في أغسطس الماضي، بينما كان يلقي خطابه بمناسبة "يوم الاستقلال الأفغاني"، وهو محاط بحراس خاصين تابعين لشركة داين كورب في كامل لياقتهم مسلحين بمدافع رشاشة ثقيلة.

من يكمن خلف الهجمات العشوائية؟

ولكن هناك قطاع آخر، غير معروف بشكل كبير، حيث تبرز داين كورب: قطاع العمليات السرية الموكلة من قِبل " سي . آي . إيه " أو وكالات فيدرالية أخرى، حيث يشارك ذلك القطاع في كولومبيا وبوليفيا وبيرو في العمليات العسكرية الموجهة على الصعيد الرسمي ضد تجار المخدرات، ذلك المجال الذي أكسب هذا القطاع الحربي الخفي خبرة هائلة، حيث ساعد "أوليفر نورث" خلال الثمانينات، تنفيذًا لتعليمات سي آي إيه، في تزويد جماعات أعداء الثورة "الكونتراس" بالأسلحة، كما قام، بناءً على تعليمات سي آي إيه كالمعتاد، بتدريب جيش تحرير كوسوفو وتسليحه.

وبالطبع تقوم اليوم سواء شركة داين كورب أو بلاك ووتر أو غيرهما بعمليات سرية في العراق وأفغانستان. فالحرب في الواقع تجري على مستويين: أحدهما في وضح النهار، من خلال عمليات القصف والتمشيط التي تشنها القوات الأمريكية وحلفاؤها؛ والآخر سري، حيث يتم القيام بعمليات سرية ليس فقط من قِبل القوات الخاصة، وإنما كذلك من قِبل جيش أشباح المتعاقدين، حيث يتم استخدام ذلك الجيش في العراق بلا شك من أجل إنجاح الاستراتيجية الرامية لضمان المصالح الأمريكية: والتي تكمن في تقسيم الدولة إلى ثلاثة أجزاء (شيعي وكردي وسني) أو حتى المزيد. فبالرغم من نفي البيت الأبيض على الصعيد الرسمي لتلك الاستراتيجية، التي سبق تطبيقها بالفعل في دول البلقان، إلا أن واشنطن تراها يومًا تلو الآخر البديل الوحيد حتى تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على المنطقة بوجه عام وعلى موارد الطاقة بها بوجه خاص من خلال اتفاقيات مع الزعماء المحليين.

وتكمن الوسيلة الأجدى من أجل تقسيم العراق في إشعال الصدام بين الطوائف الداخلية: فعندما يتم تفجير قنبلة في أحد الأسواق، فلا يمكن بالتالي استبعاد أن يكون خلفها يد أحد العمال المتعاقدين المجهولين.

وتحت عنوان "مرتزقتنا في العراق" ، كتب الأميركي جيرمي سكاهيل في صحيفة لوس أنجلوس تايمز مقالاً جاء فيه أن "خمس عائلات أميركية تلقوا خبر مقتل

أبنائهم في العراق، لكنهم لم يكونوا من المدنيين ولا من العسكريين، إنهم من المرتزقة المدربين تدريباً عالياً، ممن نُشروا في العراق بواسطة شركة أميركية عسكرية سرية خاصة مقرها كارولينا الشمالية، واسمها بلاك ووتر" !

ويضيف سكاهيل أن "المرتزقة يشكلون اليوم ثاني أكبر قوة في العراق. وعلى أقل تقدير، هناك نحو مئة ألف في العراق، منهم ٤٨ ألفاً يعملون كجنود خاصين، تبعاً لتقرير صادر عن مكتب المحاسبة الأميركي" !

ويمضي سكاهيل بالقول إن : هؤلاء الجنود يتحركون من دون رقابة، أو انضباط قانوني فعال، وهم توسيع غير معلن للاحتلال. فالعديدون منهم يحصلون على ما يزيد على ألف دولار يومياً، وهو مبلغ أكبر بكثير مما يحصل عليه جندي في الخدمة. الأكثر من ذلك، ان موت هؤلاء ملائم سياسياً، ذلك أن القتلى من المرتزقة لا يحسبون ضمن المجموع الرسمي لقتلى القوات الأميركية!

بعد ذلك، ينتقل سكاهيل ليسلط الضوء على إحدى أكبر شركات الارتزاق في العراق، وهي شركة بلاك ووتر الأميركية فيقول: بدأت بلاك ووتر عام ١٩٩٦ بمعسكر تدريب عسكري خاص لتلبي من الباطن الطلبات العاجلة للحكومة الأميركية، لكنها اليوم تمتد أعمالها من قلب الجيش ووكالات المخابرات إلى موظفي الدرجة الأولى في البيت الأبيض! فقد أضافت لنفسها وضعاً يجعلها من النخبة في الحرس الإمبراطوري في الحرب العالمية على الإرهاب، وهي تمتلك اليوم أكبر قاعدة عسكرية خاصة في العالم وأسطولاً جوياً من عشرين طائرة وعشرين ألف جندي في حالة تأهب، من العراق إلى أفغانستان وهكذا" !

وكشف خوسيه برادو، رئيس مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة لشؤون المرتزقة، في التقرير الذي أعده في فبراير الماضي بأن المرتزقة الذين يعملون في العراق يشكلون اليوم القوة العسكرية الثانية بعد الجنود الأميركيين وأن عددهم أكبر من عناصر القوات البريطانية!

ويضيف خوسيه في تقريره أن "هناك ١٦٠ شركة على الأقل تعمل في العراق، وهي تستخدم على الأرجح ٣٥ ألفاً إلى أربعين ألف مرتزق غالبيتهم عناصر شرطة سابقون وعسكريون يتم تجنيدهم من الفيليبين والبيرو والإكوادور وجنوب أفريقيا".

من جهتها، كشفت صحيفة نيويورك تايمز النقاب في أحد تحقيقاتها الخاصة عن علاقة الولايات المتحدة بالمرتزقة في العراق، بالقول إن "الولايات المتحدة تعتمد الآن على الجنود المرتزقة لتنفيذ مهام حيوية بالعراق بصورة هائلة تفوق ما فعلته في أي حرب أخرى على مدى التاريخ الأميركي كله»! وأوضحت الصحيفة في تقرير مطول لها أن «وزارة الدفاع الأميركية تعتمد الآن على شركات الأمن الخاصة لتوفير آلاف الجنود المرتزقة لتنفيذ أعمال حيوية كان قد تكفل بها الجيش الأميركي في السابق"!

في المقابل، نجد أن الحكومة البريطانية ضالعة أيضا في استخدام المرتزقة داخل العراق! فقد كشفت منظمة «حرب حسب الطلب» الإنسانية الدولية في تقرير خاص نشرته صحيفة الإندبندنت البريطانية أن " الجيش البريطاني استخدم المرتزقة في العراق لتحقيق سياسة أطلق عليها سياسة خصخصة الحرب العراقية من خلال إحلال أعداد كبيرة منهم محل القوات البريطانية النظامية الموجودة في العراق"!

وقد أعرب جون هيلاري، مدير المنظمة، عن قلقه البالغ من أن "تحاول الحكومة البريطانية خصخصة الصراع في العراق كجزء من استراتيجيتها الخارجية"

وأضاف تقرير المنظمة أن " الاحتلال في العراق سمح للمرتزقة البريطانيين بجني أرباح ضخمة، لكن الحكومة فشلت في وضع قوانين تعاقب انتهاكاتهم لحقوق الإنسان، ومن بينها إطلاق النار على المدنيين العراقيين».

إذاً يتضح لنا من خلال هذه اللمحة السريعة (وما خفي كان أعظم)، أن الشركات الأمنية الأميركية العاملة اليوم في العراق ليست سوى شركات خاصة تقوم على أساس تجنيد المرتزقة من العديد من دول العالم الفقيرة للقيام بأعمال غير قانونية وغير

أخلاقية داخل الأراضي العراقية بالشكل الذي يخدم الاستراتيجية الأميركية خصوصاً وأن هذه الشركات والعاملين فيها محصنون من جميع الإجراءات القانونية العراقية طبقاً للقرار ١٧ الذي أصدره الحاكم المدني السابق في العراق بول بريمر! أما عن طبيعة مهام المرتزقة في بلاد الرافدين فهي تتلخص في انتزاع الاعترافات من العراقيين وتنفيذ الاغتيالات ضد الشخصيات البارزة والقيام بأعمال تخريبية في مختلف المناطق العراقية مقابل رواتب مجزية تتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ دولار أميركي يومياً!

خلاصة القول، إن استمرار عدم استتباب الأمن في العراق ومحاولات إذكاء نار الفتنة الطائفية بين السنة والشيعة يعود اليوم في جانب رئيسي منه إلى طبيعة العمل السري لهذه الشركات وإلى جيش «المرتزقة» الذين يشكلون اليوم القوة الرئيسية العسكرية الثانية في العراق! فماذا أعد الساسة العراقيون للتخلص من المرتزقة الذين ملأوا العراق فساداً وإرهاباً؟ وهل ستشهد المنطقة في ضوء الاستراتيجية الأميركية الجديدة، افتتاح فروع جديدة لمثل هذه الشركات الأمنية؟

وكشفت وسائل الإعلام الأمريكية عن عمليات التعذيب وإساءة المعاملة للمعتقلين العراقيين في سجن ": أبو غريب "، وحيث أن بعض المشاركين في عمليات الاستجواب كانوا من المدنيين المرتزقه التابعين لشركة(تيتان العسكريه الخاصه العامله في العراق، وهؤلاءخلافا للجنود والضباط النظاميين الامريكيين المتورطين في هذه الجرائم الذي استبعدهم التحقيق لتقليل الفاتوره السياسيه والاعلاميه كي لا يكونوا هدفا لغضب الراي العام العالمي الناجم من أعمال التعذيب الأمر الذي يعزز منطق استخدام شركات الخدمات العسكرية الخاصة في مثل هذه العمليات القذرة لأنها بعيدة عن المسائلة والتحقيق القانوني وكما نها بعيده عن أنظار الرأي العام الذي يركز اهتمامه على متابعه سلوكيات القوات النظامية فقط، وهذا لا يعفي وزارة الدفاع الأمريكية عن المسئولية عن الجرائم التي ترتكبها هذه الشركات لاسيما فيما يتعلق بعمليات التعذيب، خاصة أنها جرت بالتعاون مع عسكريين نظاميين وتحت إشراف المخابرات العسكرية الأمريكية.

وذكر تقرير للكاتبه البريطانيه براون مادوكس نشرته صحيفة التايمز البريطانيه، نقلت عن ريتشارد فيننج رئيس إدارة العمليات المنظمه الاستشاريه للرقابه على الاخطارسبق وان اشرنا اليها اعلاه ، انه يشعر بقلق شديد بسب تقارير افادت عن استخدام القوات الامريكيه لشركات خاصه في استجواب المعتقلين العراقيين، لان ذلك يثير غموضا حول القاعدة التي تفصل بين النشاطات الاصليه للحكومه وتلك التي يقوم بها قطاع خاص مثل هذه الشركات الخاصه،

وقد لعب الصهاينة دورا أساسيا في استجواب المعتقلين العراقيين ونقلت خبراتها وتجاربها في تعذيب عناصر المقاومه الفلسطينيه ووارتكاب الجرائم الوحشيه والجسديه بحق شعب فلسطين وتم نقل اساليب الفتن والاقتتال الداخلي بالعكس من العراق الى فلسطين بعد ان نجحت في ضرب البنيه التحتيه للنسيج الاجتماعي العراقي.

وكشف الجنرال جانيس كلبرينسكي المسئولة الأمريكية السابقة عن سجن أبو غريب أن لديها أدلة على مشاركة صهاينة في التحقيق مع المعتقلين العراقيين في مركز اعتقال اخر بالإضافة إلى سجن أبي غريب، وتضيف أها التقت مع أحد هؤلاء الاسرائيلين خلال زيارة قام بها لمركز استخباراتي في بغداد برفقة أحد الجنرلات الامريكين،واضافت انها عندما سألته عن هويته ومهنته اعتراف لها بانه صهيوني ويعمل مترجما ويشارك في التحقيقات مع مدرائه، وكما ذكرنا هناك ربط واضح المعالم ما بين طرق مماثلة تتعامل بها الدوائر الصهيونيه الامنيه مع السجناء الفلسطينين وهذا التشابه في لاساليب التعذيب مع السجناء العراقيين بأيادي صهيونيه في العراق ومنها الحرمان من النوم-والعري-وبقاء السجناء في أوضاع غير مريحة لفترة طويلة مع تغطية رؤسهم بأكياس من قماش متسخ وهذا ماشاهده العالم كله عبر شاشات التلفزيون وأسليب تعذيب جسديه وحشية لا إنسانية في أبو غريب.

وقد أكد روبرت فيسك مراسل صحيفه الاندبندنت البريطانيه في الشرق الاوسط انه على اقتناع تام أن المسئولين عن عمليات التعذيب في ابي غريب ليسوا فقط مجموعه من اعظاء الشرطه العسكريه الامريكيه التي تتميز بوحشيتها، ولكن ايضا هناك تدخلات خارجيه-اسرائيليه خاصه فيها والصهاينه المتورطين في تعذيب العراقيين في ابو غريب يعملون لدى شركه خاصه تربطها علاقات وصلات عسكريه وتجاريه مع اسرائيل، وان رئيس هذه الشركه قد تلقى دورة في احد معسكرات التدريب الخاصه بمكافحة الارهاب في اسرائيل،وقد تلقى مكافاه من شاؤول موفاز وزير الدفاع الاسرائيلي عام٢٠٠٤ .

وهذه الشركة هي (كاسي انتلرناشيونال) وترتبط هذه الشركة مع بعض البرلمانيين الأمريكيين ومستشارين في مجال الدفاع بهدف تنشيط فرص الشراكه الاستراتيجيه والعمل المشترك بين وكالات الدفاع والامن الداخلي الامريكيه والاسرائيليه،ويرتبط الدور الصهيوني الذي لعبته في تعذيب المعتقلين العراقيين بمخطط اوسع تنفذه اسرائيل في العراق، يرتبط باستراتيجيتها المستقبلية حيال العراق .

وقد اكتشفت أجهزة المخابرات التركية وجود مخططات خطيرة تقوم بتنفيذها إسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة، من خلال تحالف كردي- إسرائيلي وثيق اعتبرته تركيا تهديدا لأمنها القومي .

ونشرت الموساد الكثير من عملائها في منطقة الحدود التركية — العراقية، وداخل المنطقة الكردية شمال العراق، والأراضي التركية أيضا.

وترفض اسرائيل قطع علاقتها المتطورة مع الأكراد منذ التسعينيات لأهميتها في تحقيق الأهداف والمخططات الإسرائيلية الاستخباراتية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج بشكل خاص ،حيث تسعى إلى توسيع عمل محطاتها الاستخبارية في المنطقه الكردية، ومنحها حرية عمل أكبر من خلال منح الأكراد حزب برزاني حرية سياسية أوسع، مرتكزة على مخططات تفتيت وتقسيم

العراق والمنطقة العربية والإسلامية إلى دويلات ضعيفة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وبالتاكيد وضع العراق الحالي في ظل الاحتلالين الأمريكي فرصة ذهبية لإسرائيل لتنفيذ مخططاتها المتعلقه بالعراق وتقسيمه وإنهاء دوره الفعال كدولة قوية موحدة .

وبالمقابل هناك رفض إقليمي وعربي لهذا المشروع الذي يؤسس إلى تقسيم المنطقة وتحقيق حلم الموساد الإسرائيلي المتمثل في شرق أوسط غير عربي .

لقد فوجئت أجهزة الأمن القبرصية خلال مايو٢٠٠٤ بحركة تدفق مكثف وغير مسبوق لمجموعات من السياح القادمين من إسرائيل . وقد أثار انتباه سلطات المطار أن هؤلاء السياح الآخريين كون غالبيتهم ذكور وأعمارهم لاتتجاوز الأربعين وعدم وجود مرافقين معهم من أولاد صغار أو أي من كبار السن، وبعد عملية رصد دقيقة قامت بها أجهزة المخابرات القبرصية، اكتشفت أن معظم هؤلاء السياح الذين توزعوا بين لارناكا ونيقوسيا وليماسول، هم من عملاء الموساد الإسرائيلي، وأن مجموعات كثيرة منهم يتكلمون اللغه العربية وذات أسماء عربية، وأنهم وصلوا إسرائيل .

وعلى العكس ما قدرت أجهزة المخابرات القبرصيه أن يكون هؤلاء يشكلون فرق اغتيالات اسرائيليه ستتجه الى لبنان لتنفيذ عمليات اغتيال ضد قيادات وكوادر حزب الله وفوجئت المخابرات القبرصيه بان هذه المجموعات لم تتجه إلى لبنان، ولكن انتقلت الى العراق عبر تركيا ومن تحليل المعلومات أن الموساد يستخدم الأراضي القبرصية اليونانية والتركية على السواء لنقل عملائها إلى العراق وتحديدا الى شمال العراق ، وأن الموساد الإسرائيلي تستخدم في هذه المهمه مئات اللبنانيين من ضباط وعناصر جيش لبنان الجنوبي السابق الذي كان يقوده أنطوان لحد، وانتقلوا الى اسرائيل مع انسحابها من جنوب لبنان عام٢٠٠٠ ومنذ ذلك الوقت تحول هؤلاء العملاء الى مشكله اسرائيليه داخليه، حيث ظهر تخلي الحكومات الاسرائيليه عنهم

وهذا شان كل العملاء يحرق كورقه وترمى في المزابل مما اضطر العشرات منهم للعوده الى لبنان ومواجهة محاكماتهم بالخيانه وعقوبه السجن، في حين لجات الاجهزه الاسرائيليه الى استيعاب الف عنصرمنهم في كتائب مسلحه لمواجهة الانتفاضه الفلسطينيه فيما اعدت وحدات اخرى من جيش لحد القيام باعمال الرصد والتجسس ضمن وحدة (المستعربين)، وبعد الاحتلال الامريكي للعراق قررت اسرائيل استغلال الموقف السياسي والاستراتيجي الجديد، بالتسلل الى هذا البلد عن طريق تكثيف التعاون بين الموساد والاحزاب الكرديه العراقيه، وخصوصا كانت اسائيل تدعم حزب البارزاني ضد النظام العراقي قبل الغزو، ولجات الموساد الى تشكيل وقة(وحدة المستعربين) من جيش لحد السابق اوكلت اليها مساعدة الموساد على اختراق النطاق الحدودي العراقي والتسلل الى ايران وسوريا وتركيا لغرض القيام باعمال خرق مخابراتيه وعمليات خاصه داخل تلك الأراضي، وقد أشارت تقارير المخابرات القبرصيه الى عبور اكثر من ٧٠٠شخص من عناصر جيش لبنان السابق جيش لحد إلى شمال العراقو وهنا برزت التساؤلات حول الدور الذي ستلعبه هذه العناصر في العراق وقد تبين ان المهام التي ستقوم بها هذه المجموعات تشمل: التجسس لحساب اسرائيل-الانظمام الى وحدة المستعربين-العمل الى جانب المحقيين الاسرائيلين في استجواب المعتقلين-العمل في فرق الموت- مترجمين مع الإسرائيلين العاملين في العراق ولاسيما ان اسرائيل وجدت اخيرا في العراق فرصه لمكافأة الذين خانواوطنهم وعملوا معها وخصوا ان هذه المكافأه تصب في مصلحة اسرائيل الاستراتيجيه في العراق والمنطقة.

وكان الكثير من عملاء الموساد قد دخلوا العراق رسميا بصفة رجال أعمال وتشير المعلومات إلى أن ظاهرة توظيف قدامى المليشيات اللبنانية تحديدا المسيحية للعمل في العراق لاتقتصر على خط قبرص بل انطلقت أيضا من الولايات المتحده بعد ان هجرت عدد من عناصر جيش لحد الى امريكا ونشطت هناك لتجنيدهم للعمل في العراق وتبرز هنا المخاوف من اعدة تشكيل هذه المليشيات وزجها في لبنان او في اي بلد عربي اخر.

وقد باتت محاسبة هذه الشركات هي القضية الأبرز في واشنطن؛ خاصة أن الشركات الخاصة التي تُقدم خدمات أمنية وعسكرية خارج أراضي الولايات المتحدة لا يمَثُل العاملين بها أمام المحاكم العسكرية الأمريكية، كما أنه لا يحق للحكومة العراقية ملاحقتهم، ويكمن السبب في عدم وجود آليات لمحاسبة المرتزقة الذين يعملون لدى تلك الشركات في أن الإدارة الأمريكية عملت على توفير نوع خاص من الحصانة لهذه الشركات للحيلولة دون مثولها أمام أي محكمة، ففي يونيو ٢٠٠٤ أصدر بول بريمر، قائد القوات متعددة الجنسيات في العراق، ما يُعرف بـ القرار رقم ١٧، أو فرمان ١٧ كما يطلق عليه الجنود الأمريكيون، ويقضي هذا القرار بأن تعمل الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بحرية تامة، كما أنه ليس من حق الحكومة العراقية استجوابها أو محاكمة أعضائها، كما لا يمَثُل العاملون في هذه الشركات للقضاء العسكري الأمريكي ولا يعاملون معاملة الجنود التابعين للجيش الأمريكي. حيث ينص القرار على أن العناصر التابعة للشركات الأمنية الخاصة لا تخضع للقانون العراقي، ولا تتحمل أي التزامات قانونية خاصة بالدستور أو القانون العراقي، بل هي تابعة لقوات التحالف متعددة الجنسيات، إلا أنهم يتعهدون باحترام القانون العراقي.

أما بالنسبة للمحاكم العسكرية فيقول القرار نصًا يحظر تمامًا على القوات متعددة الجنسيات أن تُطبق قوانينها العسكرية على العناصر التابعة للشركات الأمنية الخاصة، كما يحظر اعتقالهم أو دخولهم السجن العسكري ولو لفترة مؤقتة. وبهذا النص استطاعت الإدارة الأمريكية توفير الحصانة اللازمة للمرتزقة الذين يعملون في الشركات الخاصة، ويُذكر أن القرار في بدايته قد نص على أن الدبلوماسيين يتمتعون بحصانة دبلوماسية ولا يمَثُّلون أمام القضاء العراقي وفقًا لمعاهدة فيينا المبرمة عام ١٩٦١. وعلى ذلك يكون القرار قد منح العاملين في الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة حصانة مثل الدبلوماسيين، إلا أن الدبلوماسي يخضع للقانون في بلده التي يحمل جنسيتها، أي أن هناك آليات لمحاسبته، أما مرتزقة الشركات الخاصة فيصعب وضعهم تحت طائلة القانون.

وهناك العديد من العوامل التي يرى المراقبون أنها تحول دون وضع آلية لمحاسبة عناصر الشركات الأمنية الخاصة منها:

أن عناصر هذه الشركات لا ينتمون لجنسية واحدة؛ وبالتالي من الصعب إخضاعهم جميعًا للمحكمة العسكرية الأمريكية، كما أنه من الصعب أن يخضع كلاً منهم أمام محكمة بلاده؛ خاصة أن معظم البلاد التي جاءوا منها ليست طرفًا في النزاع وليس لها قوات في العراق، وبالتالي فهي ليست ملزمة بمحاكمة مواطن يحمل جنسيتها اختار أن يكون من المرتزقة لخدمة مصالحه الشخصية.

أن أعداد المرتزقة في العراق بلغت وفقًا لأحدث الإحصائيات غير الرسمية أكثر من ١٦٠ ألفًا، وبالطبع سيصعب ملاحقتهم ومراقبتهم في ظل عدم وجود آلية محاسبة قضائية مثل التي توجد في أي جيش نظامي، حيث إن المرتزقة ليسوا تابعين لشركة واحدة وليست لديهم وحدة مركزية، هذا بالإضافة إلى أن الاقتراح الذي قُدم من قِبل أحد أعضاء الكونجرس بشأن تولي المباحث الفيدرالية المسألة واجه الكثير من الاعتراضات، حيث بدأت الأغلبية الديمقراطية في الكونجرس بمساندة بعض الأعضاء الجمهوريين فتح ملف قضية محاسبة هذه الشركات في بداية هذا العام.

ففي تقرير صدر عن الكونجرس ورد أنه من الصعب ملاحقة عناصر المرتزقة التابعين للشركات الأمنية الخاصة. حيث إن المعلومات التي تتوفر لدى الكونجرس والإدارة الأمريكية تكاد تكون غير موجودة.

ويكشف التقرير الذي تسرب من وحدة الأبحاث التابعة للكونجرس، أن قوات المرتزقة تتكون من عدد لا حصر له من الجنسيات، ويضيف التقرير أنه وفقًا لإحدى الإحصائيات التي حصل الكونجرس عليها فإن هناك أكثر من ٦٠ شركة أمنية عسكرية خاصة تعمل في العراق.

ويكشف التقرير عن أن وزارة الخارجية الأمريكية ليس لديها معلومات عن عدد المتعهدين الذين يقومون بجلب المرتزقة من بلاد مختلفة، ومعظمها بلاد نامية، ويُشكل المرتزقة من الأمريكيين حوالي ٢١ ألفًا فقط بنسبة ١٧٪، بينما يُشكل العراقيون الأغلبية في الوقت الذي تنتمي فيه النسبة الباقية إلى كل من التشيلي ونيبال وجنوب أفريقيا وبريطانيا.

ويشير التقرير إلى أن أجر فرد المرتزقة اليومي يتراوح ما بين ٥٠٠ دولار إلى ١٥٠٠ دولار، كما كلفت الشركات الأمنية الخاصة وزارة الخارجية الأمريكية ٤ مليارات دولار في عام ٢٠٠٦ وذلك في مجال إعادة البناء فقط دون برنامج حماية الدبلوماسيين.

ويقول التقرير إن هناك تعتيمًا غير مبرر من قِبل وزارة الخارجية الأمريكية حول المتعهدين من قِبل الشركات الأمنية الخاصة؛ حيث أنه حتى بداية هذا العام كان من المستحيل الحصول على أي تفاصيل عن هذه الشركات.

ويقول التقريرعن الشركات الأمنية العسكرية الرئيسية التي أفرجت وزارة الخارجية عن أسمائها، وأولى هذه الشركات هي الشركة العالمية لتوفير الحماية الخاصة للأشخاص WPPS، والتي تعتبر مظلة تعمل تحتها بقية الشركات ومن ضمنها شركة بلاك ووتر، وداين كورب انترناشونال، وترايبل كانوبي، وغيرها.

وقد رأت العديد من التحليلات أن الفوضى التي سادت عمل الشركات الأمنية في العراق سببها الرئيسي سياسة الإدارة الأمريكية الحالية؛ حيث إن التجاوزات لم تأت من جانب الشركات الأمنية فقط، بل هناك عشرات التجاوزات التي ارتكبها عناصر الجيش الأمريكي، حيث أن الوضع العام والضغط النفسي الذي تعيشه القوات الأمريكية هناك يؤدي إلى ذلك.

ويمكن القول أن عام ٢٠٠٤ كان عاماً حافلاً بحوادث اختطاف طالت العشرات من المرتزقة العاملين في العراق، وقد حاول الإعلام الغربي الإساءة إلى عمليات المقاومة العراقيّة من خلال قيامها بمثل هذه العمليات، وكذلك فعلت بعض وسائل الإعلام العربيّة، في حين تهدف المقاومة من خلال تصوير هذه العمليات وبثها عبر مواقعها على الإنترنت إلى فضح قوات الاحتلال وجرائم المرتزقة العاملين معها، والذين أجمع العالم على افتقارهم، بل وانعدام أيّة صلة بين أعمالهم وبين القيم الإنسانيّة .

وقد حذرت أغلب فصائل المقاومة العراقيّة دول العالم من مغبة قدوم مواطنيها إلى العراق كونه ساحة حرب مفتوحة يصعب التمييز فيها بين ذوي النوايا الحسنة عن غيرهم، وبين الأجانب الذين يمارسون أعمالاً تصبّ في خدمة مشروع الاحتلال عن غيرهم، وحيث أنّ الصراع بين المقاومة والاحتلال مستمر، وأنّ ما يجري من كلا الطرفين لا يشجع على البدء في إعمار ما دمّره الاحتلال في عدوانه العسكري، واستمراره في تدمير ما تبقى من خلال عملياته العسكريّة ضدّ المدن التي تشهد مقاومة مسلحة له، وعليه فإنّ واقعاً كهذا ينفي أيّ مبرّر لوجود الأجانب في العراق ما لم يكن وجوداً مسانداً للاحتلال، باستثناء بعض المنظمات الدوليّة الإنسانيّة، وهي على قلتها معروفة لطرفي الصراع، ولم يثبت استهدافها من المقاومة بل استهدفت عمدا من قوات الاحتلال وعملائه لتشويه صورة المقاومة .

إثر حادثة سحل وإحراق جثث المرتزقة الأربعة من شركة بلاك ووتر في مدينة الفالوجة بعد تدمير مركبتهم رباعية الدفع، تحدثت قوات الاحتلال عن أنّ هؤلاء من المقاولين الذين يعملون في برنامج إعادة إعمار العراق، تبيّن فيما بعد أنّهم كانوا في مهمة خاصّة وأنّهم المسؤولون عن جريمة قتل ٢٦مواطناً من عائلة واحدة. ورافق تلك الحادثة حملة إعلامية مكثفة تصدّت لها وسائل الإعلام الأمريكي والغربي، إضافة إلى شبكة الإعلام العراقيّة، منددة بما اعتبرته جريمة تمثيل بشعة، في الوقت الذي كانت فيه مستشفيات الفلوجة قد أعلنت عن مقتل أكثر من ٦٠٠ مواطن

وإصابة نحو ١٤٠٠ آخرين معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال دون تنديد، ولم يكن هؤلاء المرتزقة الأربعة مقاولين جاءوا لإعمار العراق، بل إنّهم (مرتزقة بوش وقتلته المأجورون من مجموع ما يقارب خمسة عشر ألف عنصر من هؤلاء المتوحشين موجودين في العراق، وغالبيتهم من الفاشلين في المجتمع، وممن خدم في الجيش وراق له طعم الفشل فاستساغه، ومن جنوب أفريقيا على سبيل المثال يتمّ تأجير عناصر مجرمة بكلّ معنى الكلمة من بقايا النظام العنصري، عن طريق شركات أمنية خاصّة وإرسالهم إلى العراق لإعادة الأمن والاستقرار كما يدعون، وخلال وجودي في كيب تاون قبل فترة قصيرة شاهدت بنفسي إعلانات في الصحافة لهذه الشركات).

وفي أعقاب مقتل هؤلاء الأربعة قامت قوات الاحتلال بعملية انتقامية راح ضحيتها ثلاثمائة مواطن في الفلوجة في يوم واحد بقصف بري وجوي عشوائي .

اتخذت أعمال شركات الحماية الأمنية طابعاً قتالياً أسوة بالجيوش النظامية على الرغم من إصرار قوات الاحتلال على عدم مسؤوليتها القانونيّة عن الأعمال الإجرامية التي يقوم بها مرتزقتها، وإن كان ثمة محاكم يفترض أن يقدموا إليها، فيجب أن تكون في موطنهم الأصلي وليس في العراق مكان ارتكاب الجرائم .

يعتبر المرتزقة فصائل المقاومة العراقيّة هي العدوّ الأول لهم في العراق، مما جعلهم يخوضون صراعات ضارية معها، رغم عدم التكافؤ في التسليح والدعم اللوجستي والمعنوي من الطرفين، وبالأخص الدعم الإعلامي المكثف الذي يشكّل غطاءً يحول دون الكشف عن جرائمهم ضدّ المدنيين العراقيّين، كما أنّ الفوضى الأمنية وغياب سلطة الدولة تماماً، أو تواطؤها سهّل كثيراً مهمة تبرير جرائم المرتزقة، التي حتّى وإن تمكّن مواطنون عراقيون أو أفراد من منتسبي بعض وحدات الشرطة من إلقاء القبض على مرتزقة متلبسين بجرمهم، فإنّ قوات الاحتلال سرعان ما تقوم باستلامهم والإفراج عنهم ليعودوا ثانية إلى ارتكاب المزيد من

الجرائم، إذ أنّ السلطات العراقيّة لا تمتلك الحقّ في الاحتفاظ بهم أو التحقيق معهم طبقاً للأمر الإداري رقم ١٧ الذي أصدره الحاكم المدني بول بريمر .

ليس بعيداً عن الأذهان قيام الشرطة العراقيّة بإلقاء القبض على ثلاثة أشخاص كانوا يقومون بزرع عبوات ناسفة قرب مقرّ أحد الأحزاب في مدينة البصرة في مارس ٢٠٠٦، وبعد التحقق من هوياتهم تبيّن أنّهم (جنود بريطانيون متنكرون بزيّ عربي، وأنّ قوات بريطانية قامت على الفور باعتقال عناصر الشرطة العراقيّة ومعهم البريطانيين الثلاثة الذين أفرجت عنهم وأبقت على عناصر الشرطة العراقيّة قيد الاعتقال). وهو مايشير بأصابع الاتهام إلى أنّ هؤلاء من المرتزقة وليسوا من القوات البريطانية النظامية، كما يثير تساؤلات حول السياسة البريطانية في العراق وأهداف عمليات كهذه لا صلة لها بمهام جيوش الاحتلال المسؤولة أمام المجتمع والقانون الدولي عن حماية المدنيين والبنى التحتية في البلد المحتل !

وفي ٨ مارس ٢٠٠٦ ألقت السلطات المحلية القبض على شخص يحمل الجنسية الأمريكيّة وبحوزته أسلحة وتجهيزات عسكرية لتحديد المواقع في سيارته بي إم دبليو أثناء تجواله في حي القادسية بتكريت، ولم تتخذ الحكومة العراقيّة أيّة إجراءات ضده، وحسب قول أحد ضباط الشرطة المحلية فإنّ هذا الشخص من المتعاقدين الأمنيين، أي من المرتزقة، دون أن يكشف الشركة التي ينتسب إليها، وتندرج هذه الحادثة في إطار مسلسل ينفذه الاحتلال لإثارة الفتنة الطائفية من خلال إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار .

يستشهد العراقيون برواية المزارع الحاج حيدر أبو سجاد من مدينة الحلة كلما دار الحديث حول ما تتعرّض له المقاومة العراقيّة من محاولات لتشويه صورتها، ومحاولات إشعال فتيل الحرب الأهلية، ففي ١٦ مايو ٢٠٠٦ روى الحاج حيدر حادثة قيام جنود أمريكيين في حاجز تفتيش جنوب شرق بغداد بزرع عبوة ناسفة بين صناديق الطماطم الذي كان يريد بيعها في سوق شعبي مزدحم وسط بغداد، إلاّ أنّ حفيده الذي كان يرافقه نبهه بعد مغادرتهم حاجز التفتيش بقليل إلى أنّ جندياً

أمريكياً استغل انشغاله مع جندي آخر يقوم على تفتيشه شخصياً وقام بوضع شيء ما في سيارته، وتبيّن للحاج حيدر بعد التحقق من كلام حفيده أنّها قنبلة موصولة إلى مؤقت كهربائي تمكن من التخلص منها وإلقائها في حفرة عميقة على أحد جانبي الطريق، وإنّ إقدام قوات الاحتلال على أفعال كهذه تطرح تساؤلات عن الحدود الفاصلة بين أعمال القوات النظامية والمرتزقة!

تبقى ماثلة في الأذهان صورة شاهد العيان الذي أفاد بأنّ صاروخاً أطلق من مروحية أمريكية على حشد من المواطنين يتجمعون أمام مبنى مركز شرطة الكرخ راح ضحيته أكثر من ٢٥ شخصاً، وتحدثت حينها وسائل الإعلام العراقيّة خصوصا والعربية عموما عن سيارة مفخخة يقودها انتحاري من التكفيريين فجّر نفسه، فيما أكّد بشجاعة مهنية مشهودة مراسل صحيفة الغارديان البريطانية في بغداد واقعة إطلاق الصاروخ الأمريكي كما رواها له أكثر من شاهد عيان!

من أشهر حوادث اختطاف المرتزقة، عملية اختطاف أربعة إيطاليين يعملون لحساب شركة حماية أمنية أمريكية في ١٢ ابريل ٢٠٠٤، تمّ الإفراج عن ثلاثة منهم فيما قتل فابريزيو كواتروتشي الذي يعمل بصفته مستشاراً أمنياً على يد خاطفيه، وعلى الرغم من المخاطر الجمة التي يتعرّض لها المرتزقة العاملون في العراق، إلاّ أنّ الأجور المرتفعة التي يتقاضونها تغريهم في مواصلة العمل، وقد قتل منهم ٢٤٠ مرتزقاً حتّى تاريخ ٢١ابريل ٢٠٠٥ آخرهم ستة من المرتزقة العاملين في شركة بلاك ووتر قضوا في حادث تحطّم المروحية البلغارية .

إنّ الأرقام الرسمية الأمريكيّة لأعداد القتلى لا تشمل الموظفين الأمريكيّين التابعين لوزارة الخارجية والبالغ عددهم أكثر من ثلاثة آلاف في السفارة الأمريكيّة ببغداد فقط، وعناصر المخابرات والمتعاقدين الأمنيين (المرتزقة)، وحتّى الجنود غير الحاصلين على الجنسية الأمريكيّة، ويقدّر تقرير نشرته وكالة رويتر (عدد المتعاقدين الأمنيين في العراق بـ ١٠٠ ألف متعاقد بمن فيهم السائقين، والمترجمين وأخصائيي الكهرباء والطهاة والمنظفين وغيرهم من الذين يعملون بشكل شخصي

منفصل عن الشركات، ووفقاً لوزارة العمل الأمريكيّة بلغ عدد القتلى من هؤلاء حتّى تشرين الثاني ٢٠٠٥، نحو ٤٢٨ قتيلاً و٣٩٦٢ جريحاً) . وبذلك يرتفع عدد القتلى إلى ٦٤٧ قتيلاً استناداً إلى تقرير سابق لوكالة رويتر، وهؤلاء القتلى لا يدخلون ضمن الأعداد التي يعلن عنها البنتاغون .

وفي الوقت الذي قتل فيه المئات من المدنيين العراقيّين فيما يوصف بتدابير وأعمال دفاعية من قبل عناصر شركات الحماية الأمنية، فإنّ فصائل المقاومة العراقيّة تمكنت من الاقتصاص منهم في أكثر من موقع، فبالإضافة إلى المرتزقة الأربعة الذين سحلوا في الفلوجة، فقد تعرّض رتل من المركبات رباعية الدفع صباح ١٤نوفمبر٢٠٠٥ إلى انفجار عبوة ناسفة في منطقة الصالحية قرب السفارة البريطانية أدت كما أفاد ضابط في الشرطة العراقيّة إلى (تدمير مركبة رباعية الدفع ومقتل ثلاثة وجرح اثنين من العاملين في شركات الحماية الأمنية، ويعتقد أنّهم من الأمريكان، حيث تمّ إخلاؤهم من قبل القوات الأمريكيّة إلى المنطقة الخضراء القريبة من مكان الانفجار) ، وأعلن الجيش الأمريكي عن مقتل متعاقد أمني يحمل الجنسية الأمريكيّة يعمل لحساب وزارة الخارجية نتيجة هجوم صاروخي في مدينة البصرة دون أن يعلن عن اسمه).

تولي قوات الاحتلال اهتماماً بالغاً بالمتعاقدين الأمنيين في العراق، حيث واصلت هذه القوات بمشاركة قوات عراقية عمليات بحث واسعة عن خمسة متعاقدين اختطفوا يوم ١٨ نوفمبر٢٠٠٦ عندما توقفت قافلة إمداد مكونة من ٢٣ شاحنة نقل ثقيلة وست مركبات أمنية رباعية الدفع قادمة من دولة مجاورة عند نقطة تفتيش وهمية بدت وكأنها تعود للشرطة العراقيّة على الطريق السريع بالقرب من مدينة صفوان العراقيّة الحدودية، ثمّ (استولى الخاطفون الذين كانوا يرتدون زي رجال الشرطة على ١٩ شاحنة ومركبة أمن واحدة، بعدها اقتيد ١٤ من طاقم قافلة الإمداد، أطلق سراح تسعة منهم لاحقاً وجميعهم من السائقين الآسيويين) .

وقد بات مؤكداً صلة المرتزقة بفرق الموت وبالتفجيرات ضدّ المدنيين، فقد نشر موقع البصرة في ٢سبتمبر٢٠٠٤ خبراً عن (تمكّن المقاومة العراقيّة من قتل عدد من جنود الاحتلال وبينهم اثنين من المرتزقة تمّ الإعلان عن اسميهما، ونشر صورتهما في وسائل الإعلام الغربيّة، وهما فرانسوا ستريدوم وديون جيوس، تبيّن فيما بعد أنّهما من المطلوبين للعدالة لارتكابهما أعمال قتل منظمة خلال العشرين عاماً الماضية، كما أوضح القاضي ريتشارد جولدستون الذي عمل رئيساً سابقاً لمحكمة جرائم الحرب التي شكلتها الأمم المتحدة في يوغوسلافيا ورواندا، الذي شعر بالفزع عندما تعرّف على صورتي الرجلين، ونقل عنه قوله : إنّ الأمر مفزع أن يعمل مثل هؤلاء الأشخاص لصالح الولايات المتحدة الأمريكيّة في العراق) .

ولا يمكن تناول موضوع المرتزقة وفرق الموت دون التوقف قليلاً عند أهم مهندسي عمل هؤلاء. ففي أبريل ٢٠٠٤ عينت الولايات المتحدة جون نغروبنتي سفيراً لها في بغداد تمهيداً لنقل السلطة للعراقيين في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤، ومعروف عنه تاريخه الدموي في فيتنام حيث أشرف على تسليح وتدريب وتمويل فرق الموت المتخصصة في التعذيب والتحقيق والاغتيال والقتل لأكثر من ٤٠٠٠٠ من المقاومين الفيتناميين، ثمّ عمل في الفيليبين والمكسيك قبل انتدابه إلى العراق .

كانت فترة عمل نغروبونتي سفيراً في هندوراس عام ١٩٨٠ محطة لا تقل أهمية عن عمله في فيتنام والسلفادور، حيث عمل على تشكيل فرق موت أهمها وأشهرها الفرقة ٣١٦ للمساعدة في قمع انتفاضة شعب هندوراس ضدّ الجنرال مارتنيز، وأسّس فرقاً مماثلة في السلفادور قامت بعمليات ذبح وحشية للمئات من المزارعين المدنيين، وأخيراً نقل سفيراً إلى العراق بتوصية من وكالة المخابرات المركزية للقيام بذات الأفعال الإجرامية التي تمرّس عليها طيلة تاريخه الدموي من أجل إرهاب المقاومين أو المتعاطفين معهم من العراقيّين .

فرق الموت، تبقى اللغز الأكبر في واقع عراق ما بعد الاحتلال، إلى من تنتمي؟ من يقف وراءها ؟ من هم عناصرها ؟ ما هي أهدافها ؟ وأسئلة أخرى تبدو الإجابة عليها مقنعة لنسبة من العراقيّين فقط، إلاّ أنّ الخطر الذي يشكّله وجودها على نسيج المجتمع العراقي الذي ظل متماسكاً لعشرات القرون، دفع الكثير من الباحثين للتصدّي لهذه المهمة خاصّة بعد أن بدأت بعض المعلومات التي لم تستطع الولايات المتحدة والحكومة العراقيّة الحفاظ على سريتها تتسرّب إلى وسائل الإعلام لضخامة المهام الموكلة إلى هذه الفرق وكثرة عملياتها، وكذلك ثبوت ارتباطها بشكل أو بآخر بشخصيات عراقية معروفة متصارعة مع شخصيات أخرى .

وكان العراق قد عرف أول فرقة من فرق الموت بعد الاحتلال (التي شكلها زعيم حزب المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي تحت اسم أحرار العراق، ويبلغ عددهم حوالي ١٠٠٠ عنصر تدربوا في هنكاريا والولايات المتحدة، وأغلبهم ضباط وجنود عراقيون من الجيش السابق تم أسرهم خلال حرب الكويت عام ١٩٩١ أو فروا منها، وكانت البداية من معسكر رفحا للأسرى العراقيّين). وهذه الفرقة مسؤولة عن عمليات نهب المتاحب العراقيّة والآثار، والسطو على البنك المركزي العراقي بمساعدة وحدة خاصّة في الجيش الأمريكي يديرها ضابط من أصل يهودي .

وكشفت مصادر عراقية رفضت الكشف عن اسمها عن وجود لواءين من القوات الخاصّة الإسرائيليّة في العراق مكلفين بتنفيذ عمليات الاغتيال والخطف والتفجيرات ضدّ من تعتبرهم إسرائيل أهدافاً لها، وأفادت بأنّ مجموعة أفراد اللواءين يربو على ٢٤٠٠ عنصر من قوة يطلق عليها (سرية مقتل) تتخذ من نادي الفارس قرب مطار بغداد الدولي مقراً لها، ويبدو أنّ من بين أهداف هذه القوة اغتيال الكفاءات العلمية والعسكرية، والعمل على تشويه صورة المقاومة العراقيّة من خلال القيام بسلسلة تفجيرات في مواقع عراقية يروح ضحيتها عراقيون أبرياء لإلصاق صفة الإرهاب بها، وتصعيد حدة التوترات الطائفية . وقد رصد (أحد مواقع الإنترنت) بناء على معلومات من الداخل ستة مواقع تتواجد فيها القوات الإسرائيليّة الخاصّة، وهي نادي الفارس وفندق الرشيد ومدن أربيل وسامراء وبعقوبة وكركوك .

ظلت العقول والكفاءات العراقيّة هدفاً للمخابرات الإقليمية والدوليّة وللمرتزقة العاملين في شركات الحماية الأمنية والشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة، فخلال الأشهر السبعة الأولى بعد الاحتلال تمّ اغتيال سبعة من كبار الضباط العاملين في جهاز المخابرات العراقي السابق، ومن العلماء العاملين في الأسلحة والصواريخ، ومن الكفاءات الطبية، وقال مصدر موثوق به (إنّ الموساد الإسرائيلي يقف وراء هذه الجرائم بالتنسيق مع قوات الاحتلال وبتشجيع منهم، وبالتعاون مع فريق الثعالب الرمادية الأمريكي حيث استهدف ضباط مخابرات كانوا يعلمون في شعبة إسرائيل، وإنّ أحدهم هو مثنى الألوسي مسؤول متابعة الشؤون العلمية الإسرائيليّة في المخابرات العراقيّة، وقد اغتيل بمسدس كاتم للصوت في سوق تجاري مزدحم، كما جرى اغتيال الدكتور محمد الراوي أحد أكثر الكفاءات الطبية العراقيّة شهرة بسلاح مماثل في عيادته الطبية ببغداد) .

وتحاول قوات الاحتلال والحكومات العراقيّة المتعاقبة نفي كلّ التقارير التي تشير إلى وجود إسرائيلي بشكل ما في العراق، مع أنّ هناك الكثير من الأدلة تؤكّد هذا الوجود، كما أنّ الأساليب المتقنة في تنفيذ عمليات الاغتيال تشير بأصابع الاتهام إلى إسرائيل، وفي إطار المصالح المتبادلة تبدو الحاجة الأمريكيّة إلى خبرات الجنرالات الإسرائيليّة في مجالات حيوية تسهل مهمة القضاء على المقاومة العراقيّة مستفيدة من خبراتهم في مواجهة المقاومين الفلسطينيّين، وفي انتزاع الاعترافات من المعتقلين بأساليب تعذيب وحشية .

ويمكن ملاحظة أوجه الشبه الكبير بين الأسلوبين الأمريكي والإسرائيلي في حصارها المدن ومطاردة المقاومين من خلال المداهمات والإنزالات الليلية وتفتيش المنازل دون استثناء أثناء فرض الحصار الكامل على المدن والأحياء، وكذلك استخدام الطائرات الحربية في قصف المنازل المشتبه بإيوائها للمقاومين وملاحقتهم ورصدهم عبر الطائرات المسيرة الموجهة عن طريق الأقمار الصناعية، واستخدام طائرات الأباتشي على غرار ما يحدث في فلسطين حيث تتمّ عمليات

اغتيال قيادات حماس والجهاد الإسلامي وشهداء الأقصى في منازلهم أو أثناء تجوالهم بسياراتهم، وكثيراً ما تمّ إسقاط قنابل من الوزن الثقيل أو صواريخ مدمرة يروح ضحيتها عشرات المدنيين الإبرياء في فلسطين والعراق .

لعب الجنرال الأمريكي جيمس ستيل دوراً في عملية تطوير قوات مغاوير الداخلية، وهو ضابط سابق في القوات الخاصّة الأمريكيّة، دشّن خبرته في فيتنام قبل تحوله إلى إدارة المهام الأمريكيّة في السلفادور في ذروة الحرب الأهلية هناك، وهو مسؤول عن اختيار عناصر فرق الموت المتسببة بأكثر من ٦٠ ٪ من الإصابات في إطار مكافحة التمرّد، وهم في حقيقتهم ليسوا سوى مدنيين عزل .

أمّا زميله الجنرال ستيفن كاستل، أقدم مستشار أمريكي في وزارة الداخلية العراقيّة، فقد اكتسب خبرته في أمريكا اللاتينية أثناء حروب كولومبيا ضدّ المخدرات في التسعينات، كما عمل مع القوات المحلية في بيرو وبوليفيا، وأشرف بالتنسيق مع السفارة الأمريكيّة في بوغوتا على تشكيل فرقة الموت الكولومبية المسماة (أي يو سي) المسؤولة عن أكثر من ٨٠ ٪ من أخطر حالات انتهاك حقوق الإنسان، ومعروف عن الجنرال كاستل تصريحاته التي ينكر فيها الاتهامات الموجهة إلى الشرطة العراقيّة بارتكاب جرائم خطف واغتيال بقوله : (إنّ الحالات القليلة التي حققنا فيها وجدنا أنّها إما إشاعات أو دسائس) .

أو كل السفير نيجروبونتي إلى الجنرالين مهمة تنفيذ ما أسس له عبر فرق الموت التابعة لشخصيات عراقية والتي مولت وسلحت ودرّبت على أعمال القتل والاغتيال والانتقام، وهي لا تدين بأيّ ولاء للحكومة العراقيّة بل إلى الشخصيّات التي تتبناها.

قارن القائد السابق للعمليات الخاصّة في الجيش الأمريكي الجنرال داونينغ بين الميليشيات العراقيّة وفرق الموت الممولة أمريكياً في السلفادور في ثمانينيات القرن الفائت قائلاً : (إنّ أمريكا قررت القيام بالشيء ذاته في العراق منذ عام ٢٠٠٤

والاعتماد على الخيار السلفادوري) . وتضيف المجلة بأنّ (هذه الميليشيات تتساكن مع عصابات أخرى أقلّ عدداً وأهمية، وأنّ إياد علاوي يشرف شخصياً على ثلاث منها الأولى تمّ إنشاؤها في نوفمبر ٢٠٠٤ وهي فرقة المثنى ومقرها في أحد مطارات بغداد السابقة والثانية حماة بغداد تمّ إنشاؤها في يناير ٢٠٠٥ بقيادة حسين الصدر والثالثة حماة الكاظمية مهمتها حماية الروضة الكاظمية) .

يبلغ تعداد فرقة حماة بغداد ٢٠٠٠ شخص يقودهم اللواء فؤاد فارس، تمّ تحويلهم إلى مهمات حماية في المنطقة الخضراء بعد ارتكابهم جرائم ضدّ الإنسانيّة في معارك الفلوجة بحجة ملاحقة المقاومة العراقيّة، وتؤكّد ذات المجلة على أنّ القائد في هذه الفرق اللواء سعيد مالك المسؤول عن منطقة الدورة يقوم بتصفيات واغتيالات لحساب قوات الاحتلال مقابل عقود ضخمة، وهذه القوات تسعى إلى خلخلة نسيج بناء المجتمع العراقي لإثارة المزيد من الأحقاد عن طريق (قيام هذه الميليشيات التي يقدر قوامها بأكثر من ٥٠ ألف عنصر بعمليات قتل ودمار وتطهير عرقي دون حسيب وتحت أنظار قوات الاحتلال) للتسريع في وقوع الحرب الأهلية كي (تتفق خطط قوات الاحتلال مع الأهداف المعلنة لواحد من أقوى الشخصيّات العراقيّة موفق الربيعي مستشار الأمن القومي المعينّ من الولايات المتحدة) .

في إطار خطط قوات الاحتلال الأمريكي عمدت هذه القوات على اتباع استراتيجية التفجير المتوازن، ففي مقابل اغتيال قيادي شيعي يتمّ اغتيال قيادي سني للإيحاء بأنّه رد فعل على الفعل الأول، ومقابل كلّ تفجير في حي بأغلبية شيعية يتمّ إرسال فرق الموت إلى الأحياء السنية لقتل مواطنين منها للإيحاء أيضاً بأنّه رد فعل على الفعل الأول، وتجاوز الفعل حدود السنّة والشيعة إلى المسلمين والمسيحيين، فقد طالت تفجيرات متزامنة خمس كنائس في يوم واحد بعد يومين فقط من قيام قوات الاحتلال بالاعتداء على أحد عشر مسجداً في مدينة الرمادي، لتوحي بأنّ تفجير الكنائس المسيحية رد فعل على الاعتداء على مساجد المسلمين لنشر ثقافة العنف والعنف المضاد بين العراقيّين، وصولاً إلى حالة عدم إمكانية التعايش بين المكونات

المتباينة في كيان سياسي واحد لتقسيم العراق إلى ثلاث دول كردية وشيعية وسنية كهدف أمريكي تسانده قوى عراقية وأخرى إقليمية.

وفي العراق لا يمكن إطلاق صفة الجيش أو الشرطة على الكتائب التي شكلت بعد الاحتلال، إنّ الأسس العرقية والطائفية المعتمدة وعقيدتها التي تدربت عليها والتي انعكست على أسلوب عملها وطبيعته لا يختلف عن عمل فرق الموت أو المرتزقة أو الميليشيات، ولم يدر بخلد القائمين على شؤونها الالتفات إلى توفير الأمن الجمعي للشعب العراقي، أو العمل للحفاظ على سيادة حدود الوطن، بل كان الهدف الأساسي هو ما يعرف بالقضاء على الإرهاب وفق المفهوم الأمريكي له، وكان أول شعار أقسم به المتدربون هو سنقطع حناجر الإرهابيين أي المقاومين، ومن أشهر تلك الكتائب الكتيبة ٣٦ واللواء ٤٠ ولواء الأسد ولواء الذئب، وفرقة القوات الخاصّة المؤلفة من عشرة آلاف عنصر بقيادة اللواء عدنان ثابت تعتبر من أشرس هذه الكتائب، وتمّ اختيار عناصرها على أساس طائفي ليكونوا في طليعة قوات الاحتلال التي تقتحم مدن المقاومة ذات الأغلبية المختلفة عن الانتماء المذهبي لعناصر تلك الكتائب، بقصد واضح يهدف إلى بثّ الفرقة الطائفية والقومية وتصعيد احتمالات قيام الحرب الأهلية، وقد شاركت بعضها في الهجوم على الفلوجة إضافة إلى فرقة الحرية ومجاهدي الحرية اللتين كونتهما قوات المارينز ودربتهم على اقتحام البيوت بأساليب همجية، والتعمّد في الإساءة إلى العوائل وعدم احترام الآخر أو مراعاة الحرمات الخاصّة للمنازل والنساء والأطفال.

وبعد مضيّ أشهر على تشكيل تلك الكتائب، بدأت الساحة العراقيّة تشهد ظاهرة غير مسبوقة يدور حولها جدل واسع حتّى اليوم حول الجهات التي تقف وراء عشرات الجثث التي يعثر عليها بمعدل خمسين جثة يومياً في أنحاء متفرقة من بغداد لأشخاص تمّ اختطافهم من بيوتهم أو من مقرات عملهم أو من المساجد أو من قبل نقاط تفتيش أثناء تنقلهم بين أحياء بغداد، وتتمّ هذه العمليات على أساس هوية الانتماء الطائفي وهم في غالبيتهم المطلقة من العرب السنّة، وبات اختطاف أحدهم يعني بالنسبة

لذويه الموت المؤكد وبداية مرحلة البحث عنه في ثلاجات حفظ الموتى التي لم تعد عملية البحث آمنة بسبب سيطرة الميليشيات عليها، ويتمّ العثور على تلك الجثث ملقاة في مبازل الصرف الصحي والأنهر ومناطق رمي النفايات، وتشترك جميع الجثث تقريباً في كون الضحايا مقيدي الأيدي ومعصوبي العيون مع إطلاقة في الرأس من الخلف، ووجود آثار تعذيب وحشي على مناطق مختلفة من أجساد الضحايا المضروبة بالسياط وأدوات حادة ولسعات كهربائية، وأحياناً تبدو عليها آثار آلات كهربائية حارقة أو تهشيم عظام الضحية بالمثاقب الكهربائية أو بآلات حديدية حادة.

وعلى الرغم من أوجه الاختلاف بين المرتزقة من جهة وبين قوات الأجهزة الأمنية والميليشيات، فإنّ قادة هذه الأجهزة والميليشيات عادة يرتبطون بوكالة المخابرات المركزية أو مخابرات دول إقليمية مجاورة، ويمارسون نشاطاتهم بالتنسيق مع القوات الخاصّة الأمريكيّة، وتحت إمرة القادة الأمريكيّين لملاحقة المقاومة العراقيّة، ومن (بين صفوف المجاميع السياسية الرئيسية، وهي المجلس الأعلى وحزب الدّعوة والحزبان الكرديان والمؤتمر الوطني والوفاق الوطني، تمّ تشكيل مديرية جمع وتحليل المعلومات ومهمتها الأساسية هي تحويل المعلومات الأولية إلى أهداف يمكن استخدامها في العمليات ضدّ المقاومة العراقيّة، وفي البداية كانت هذه العمليات تنفذ من قبل وحدة شبه عسكرية مكونة من ميليشيات من المجاميع الرئيسية الخمسة المذكورة).

وبعد توسع مهام هذه الوحدات شبه العسكرية، أو الميليشيات وتطور أجهزة الدولة، تمّ تشكيل جهاز المخابرات الوطني، ليضاف إلى مديرية جمع وتحليل المعلومات بشعبتيها العاملتين، في وزارتي الداخلية والدفاع، وتمّ في أعقاب ذلك تشكيل مستشارية الأمن القومي برئاسة موفق الربيعي للإشراف على المديريات الثلاث في أبريل ٢٠٠٤ (والربيعي يقال عنه بأنّه قيادي شيعي معتدل عمل مع مؤسسة الخوئي وهي منظمة خيرية موالية للولايات المتحدة كانت توزع الأموال نيابة

عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكيّة، ولها وشائج مع الصندوق الأمريكي القومي للديمقراطية من خلال ليث كبة الذي هو الآخر كما هو الربيعي مملوك قديم لوكالة المخابرات المركزية الأمريكيّة) .

تعتبر عناصر قوة حماية المنشآت في العراق مرتزقة من الطراز الأول، وهذه القوة تمّ تشكيلها في زمن السفير بول بريمر، ويعتقد أنّها تعمل خارج سيطرة قوات الاحتلال والحكومة العراقيّة (وهي تمتلك إمكانات كبيرة، وتوجد لدينا أدلة على تكشف عن تورط ميليشيات حماية المنشآت في عمليات العنف الطائفي في العراق كما حمل وزير الداخلية الحالي جواد البولاني قوة حماية المنشآت المسؤولية عن عمليات قتل جماعية، وأنكر في تصريح لمراسل صحيفة الواشنطن بوست في بغداد تورط قوات الداخلية والدفاع في هذه العمليات، على الرغم من اعترافه بتسريح أكثر من ستة الآلف عنصر من وزارته في إطار حملة تطهير العناصر الإجرامية أو المتهمة بالفساد الإداري .

واعترف للمراسل بأن الاعتقالات كشفت عن وجود أفراد من القوات المسلحة النظامية بين عصابات القتل، وان التحقيق غالبا ما يكشف عن انتمائهم إلى قوة حماية المنشات التي يبلغ تعدادها نحو ١٥٠ ألفا أسستها قوات الاحتلال منذ عام ٢٠٠٣، وهي تعادل قوات الاحتلال مجتمعة، وأن الكثير منهم يعمل في فرق الحماية الخاصة بالمسؤولين.

وتتبادل أجهزة الدولة والمقاومة العراقيّة الاتهامات فيما يتعلّق بجرائم القتل المنهجي، فوزارة الداخلية تدّعي بأنّ عناصر المقاومة العراقيّة يرتدون أزياء مغاوير الداخلية الرسمية أو الشرطة للإيحاء بتورط الأجهزة الأمنية في جرائم القتل، كما حدث في حي الجهاد التي راح ضحيتها أكثر من خمسين مدنياً من العرب السنة، وهم من نفس الطائفة، التي ينتمي إليها المقاومون، وهي التهمة التي كذبها شهود العيان الذين أكدوا قيام ميليشيات مرتبطة بقوى إقليمية بارتكاب تلك الجرائم،

بمساندة من الأجهزة الأمنية التي تخضع للسيطرة المطلقة من قوى معروفة بعدائها للمقاومة العراقيّة وبمشاركتها مشروع الاحتلال في أهدافه، بالإضافة إلى قيادتها الحكومة الحالية والتي سبقتها، وهي تنتهج نهجاً طائفياً وتقوم بتنفيذ سياسات تصبّ في خدمة قوى إقليمية، وهو أمر لا يحتاج إلى تفسير أو أدلة على مسؤولية الحكومة مباشرة عنها، ولكن المشكلة تكمن في أنّ كلّ التقارير (تغيب عنها وبشكل مريب أيّ محاولة جدية لتمحيص الدور الذي تقوم به الدولة العراقيّة الجديدة أو قوى الاحتلال) .

وينقل الكاتب ماكس فولر عن وكالة رويترز قولها (إنّ أهمّ شيء في مغاوير الداخلية أنّها تشكلت برعاية وإشراف الأيادي المجربة للمقاتلين المخضرمين من قوات مكافحة التمرّد الأمريكيّين، ومنذ البداية نفذت قوات المغاوير عمليات مشتركة مع وحدات القوات الخاصّة الأمريكيّة السرية جداً) .

تحوّل مبنى وزارة الداخلية إلى مكان تمارس فيه أقسى صنوف التعذيب الوحشي ضدّ المقاومين أو المشتبه بصلاتهم مع المقاومة، وكانت أخطر التجاوزات تلك التي كشفتها مجموعة من الجنود الأمريكيّين في ٢٩ يونيو ٢٠٠٥ الذين وجدوا مجموعة من عناصر الأجهزة الأمنية يرتدون ملابس مدنية وهم ينهالون ضرباً على سجناء موثوقي الأيدي ومعصوبي العيون ومحرومين من الماء والطعام لمدة ثلاثة أيام، وتمّ الاتصال بين الجنود الأمريكيّين وبين الجنرال ستيفن كاستل للتداول حول هذه التجاوزات، وبعد ساعات من التفاوض انسحب الجنود الأمريكيون تاركين الضحايا بأيدي عناصر الأجهزة الأمنية استجابة لأوامر الجنرال كاستل المعروف برعايته للمرتزقة وفرق الموت وبتاريخه الدموي في كولومبيا، وفي العراق تحديداً " فإنّ استراتيجية التضليل على جرائم فرق الموت هي مصممة ليس فقط للتستر على المدبرين الاستراتيجيين الحقيقيين لجرائم الإبادة لكنها تبدو كذلك موجهة نحو خلق ذات الاستقطابات الطائفية التي تتبرقع بها هذه الجرائم" .

وكشف تقرير جديد في الولايات المتحدة أن حراس شركة بلاك ووتر الأمنية الخاصة متورطون فعلياً في ما يقرب من ٢٠٠ عملية إطلاق نار في العراق منذ سنة ٢٠٠٥.

وفي أغلب الحالات كانوا يطلقون النار من مركباتهم من دون أن يتوقفوا ليعدّوا قتلاهم أو يساعدوا جرحى رصاصهم، طبقاً لتعبير التقرير الصادر من الكونغرس.

وأشار التقرير الذي نشرت تفاصيله صحيفة النيويورك تايمز الى وجود أكثر من حالتين، دفعت فيها الشركة مبالغ لعوائل مغدورين اشتكت ضد الشركة وطالبت بالقصاص لضحاياها.

وكشف التقرير ان مسؤولين في وزارة الخارجية قاموا بتصديق الدفعات المالية على أمل غلق القضايا المرفوعة ضد حراس الشركة. وفي حالة واحدة السنة الماضية ساعدت الخارجية الأميركية في ايصال حارس للشركة الى خارج العراق بعد تورطه في قتل حارس شخصي لنائب رئيس الجمهورية (عادل عبد المهدي) عشية أعياد الميلاد ٢٠٠٦.

وقالت صحيفة النيويورك تايمز إن التقرير صدر تحديداً من لجنة مختصة تمثل الأكثرية الديمقراطية في مجلس النواب الأميركي، معطياً وزناً حقيقياً لشكوى المسؤولين العراقيين، وضباط الجيش الأميركي، والشركات المنافسة لشركة بلاك ووتر التي تنتقد الطريقة الهجومية العدوانية لحراس الشركة التي تصرفوا بموجبها مراراً وتكراراً من دون اي اعتبار لحياة العراقيين.

وانتقد التقرير بقسوة وزارة الخارجية لعدم ممارستها اية ضوابط عملية لتقييد عمل شركة امنية يبلغ عدد العاملين فيها ٨٦١ حارساً في العراق. وأكد التقرير: "ليس هناك اي دليل في الوثائق التي اطلعت عليها لجنة مراجعة مجلس النواب ان الخارجية الاميركية قد استخدمت قيوداً عميلة ضد شركة بلاك ووتر، مما

يرفع درجات القلق بشأن سلسلة عمليات اطلاق النار التي تورّط في البدء بها حراس الشركة المحجوزون حالياً للتحقيق معهم".

وبصدد مذبحة ١٦ سبتمبر في ساحة النسور أشار التقرير الى مطالبة الحكومة العراقية بإلغاء عمل الشركة في العراق بعد ان اتهمتها بارتكاب جرائم وحشية ضد العراقيين الذي قتل حراس (في الأقل ثمانية منهم بدم بارد).

يشار الى أن وزارة الخارجية الأميركية كانت قد اعلنت انها تدير ثلاثة تحقيقات منفصلة بشأن بلاك ووتر، وانها ارسلت فريقاً الى العراق لجمع الأدلة حول الجرائم التي ارتكبها حراس الشركة.

وأكدت "نيويورك تايمز" أن الخارجية وشركة بلاك ووتر رفضتا التعليق على التقرير الصادر من الكونغرس بـ ١٥ صفحة، ولكنهما قالا إن ممثلين لهما سيجيبون عن كل الأسئلة بشهادتهم الثلاثاء امام لجنة مجلس النواب التي تشرف على الإصلاح الحكومي. تأسيساً على تقارير داخلية لشركة بلاك ووتر وتقارير اخرى للخارجية الأميركية، اكد تقرير لجنة الكونغرس ان حراس الشركة استخدموا القوة بشكل متكرر ومكثف مما ادى الى وقوع اصابات مهمة وخسائر في الممتلكات.

وبين اولئك الذين سيدلون بشاهداتهم الثلاثاء (إيرك برنس)، جندي البحرية السابق الذي أسس شركة بلاك ووتر قبل عقد من السنين وعدد من كبار مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية.

وقالت صحيفة النيويورك تايمز ان تقرير اللجنة يضع لوم سجل الشركة الأسود على وزراة الخارجية التي دفعت لها اكثر من ٨٣٢ مليون دولار مقابل خدمات امنية في العراق واماكن اخرى تحت بند حماية الدبلوماسيين مع شركتين اخريين، هما (دينكورب انترناشيونال) و(تربل كانبوي).

وفي حالة الجريمة التي ارتكبت عشية احتفالات أعياد الميلاد يقول التقرير إن مسؤولاً في السفارة الأميركية في بغداد اقترح دفع مبلغ ٢٥٠ الف دولار لعائلة حارس نائب رئيس الجمهورية، لكن مسؤولا اقل رتبة قال ان مبلغاً مرتفعاً كهذا يمكن أن يحفز رجالاً كثيرين لمقاتلة الأميركان لضمان مستقبل عوائلهم إذا ما قتلوا". ولهذا دفعت شركة بلاك ووتر في النهاية مبلغاً قدره ١٥ ألف دولار فقط.

وفي حادثة أخرى، أستشهدت بها لجنة الكونغرس، حث مسؤول غير معروف في الخارجية الاميركية شركة بلاك ووتر على دفع مبلغ ٥ آلاف دولار فقط لعائلة أحد ضحاياها. وهذا المسؤول كتب يقول: " آمل أن نستطيع وضع هذه القضية المؤسفة وراء ظهورنا بسرعة ".

واستشهدت اللجنة أيضا بثلاث عمليات اطلاق نار اخرى استخدم فيها مسؤولو الشركة تقارير مضللة أو حاولوا التغطية على جرائم حارس بأنكارها نهائياً.

وطبقاً لمسؤولين في الخارجية الأميركية فإن شركة بلاك ووتر ادارت حماية ١٨٠٠ قافلة دبلوماسية اميركية وكذلك مسؤولين رفيعي المستوى هذه السنة وحدها وقام حراسها بافراغ اسلحتهم لأكثرمن ٥٧ مرة.

وكانت الشركة متورطة في ١٩٥ عملية إطلاق نار سابقة منذ سنة ٢٠٠٥ إلى أوائل شهر سبتمبر عام ٢٠٠٦. وذكر التقرير أن معدل استخدامها لاطلاق النار يبلغ ١,٤ اسبوعياً، وفي ١٦٣ حالة من هذه الحالات كان هي حراس الشركة المبادرين أولا بإطلاق النار.

ويكشف التقرير أيضا أن حراس بلاك ووتر تورطوا أيضا في عمليات هجومية إلى جانب عسكريين نظاميين في الجيش خارقين بذلك بنود العقد الذي وقعوه مع الخارجية الأميركية، الذي يجبر حراس الشركة على استخدام اسلحتهم فقط لأغراض دفاعية.

ولاحظ تقرير الكونجرس أن عقد الشركة يخول حراسها استخدام القوة القاتلة فقط لمنع خطر جسيم وشيك، عليهم أو على الأشخاص الذين يحرسونهم. وفي اغلب التقارير التي اطلعت عليها اللجنة كان الحراس يبادرون الى اطلاق النار ضد عربات أو افراد يزعمون أنها أو أنهم في وضع مريب.

كما استشهد تقرير الكونغرس –طبقاً لصحيفة النيويورك تايمز– بحادثتين اخريين تورط فيها حراس بلاك ووتر في المشاركة بعمليات عسكرية في النجف سنة ٢٠٠٤ لمساندة قوات اميركية واسبانية وفي وقت لاحق ساعدت مروحية تابعة للشركة مجموعة جنود اميركان كانوا يتعرضون لنيران قناص كامن في احد المساجد.

وأوضحت الصحيفة الأميركية أن شركة بلاك ووتر طردت ١٢٢ من مستخدميها خلال السنوات الثلاث الماضية بسبب سوء استعمالهم لأسلحتهم أو بسبب استخدام المخدرات أو الإفراط في الكحول، أو لقيامهم بتصرفات فاسقة أو بسبب سلوكهم العنيف.

ووافق مجلس الشيوخ الإثنين الماضي (٩٢ صوتاً ضد ٣) على مشروع قرار سياسة الدفاع الذي يتضمن تأسيس لجنة مفوضية مستقلة تحقق في اعمال شركات المقاولات الخاصة العاملة في العراق وافغانستان. وقالت الصحيفة إن هذا التشريع الذي يجب ان يوحد مع تشريع اخر اصدره مجلس النواب، يواجه بتهديد الفيتو من الرئيس الأميركي جورج بوش.

بعد أيام من قرار رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" بسحب ١٦٠٠ جندي بريطاني من العراق، كشفت صحيفة "سكوتس مان" أن الحكومة البريطانية تخطط لكي يحل المرتزقة محل القوات البريطانية، التي ستنسحب من العراق.

وقالت الصحيفة – على موقعها الإلكتروني اليوم –: إن مسئولين من وزارتي الخارجية والدفاع، سيلتقون قريبًا بممثلين عن الشركات الأمنية الخاصة؛ لمناقشة الخيارات حول زيادة حجم مهمات هذه الشركات في العراق، خلال السنوات القادمة، ويناقشون معهم عقودًا بمئات الملايين من الجنيهات.

وأوضحت صحيفة "سكوتس مان" أن الحكومة البريطانية سبق وأن دفعت "١٦٠" مليون جنيه، للشركات الأمنية الخاصة، مقابل خدمات متعددة منذ اجتياح العراق، وإن كانت وزارة الدفاع البريطانية تنفي أن تكون قد دفعت أية مبالغ للشركات الأمنية، مقابل أية خدمات ولكن مسئولين من الوزارة سينضمون إلى مسئولين في وزارة الخارجية، للمشاركة في اجتماع القمة المقبل مع ممثلي الشركات الأمنية.

وقالت الصحيفة: إن المنظمة الخيرية - "الحرب على الحاجة" - تتهم الحكومة البريطانية بأنها تعمدت توسيع الدور الذي تلعبه الشركات الأمنية فى العراق، منذ بداية الاجتياح عبر تزويدها بعقود بملايين الجنيهات، وكطريقة تمهد بها للانسحاب العسكري، وستعمد الآن لاستخدامها للمساعدة في تسريع انسحاب الجنود.

ونقلت عن المدير العام للمنظمة "جون هيلاري" قوله: هناك مخاوف حقيقية، من كون الحكومة تسعى لخصخصة النزاع فى العراق، لقد سمح الاحتلال للمرتزقة بجني أرباح هائلة، كيف يمكن لـ"تونى بلير" أن يأمل في إعادة الأمن والسلام إلى العراق، في الوقت الذي يسمح فيه لجيوش المرتزقة بالعمل خارج القانون كليًا.

ويأتي ذلك بالتزامن مع صدور تقرير لمنظمة الأمم المتحدة، تستنكر قيام شركات أمنية غربية، بتجنيد مرتزقة من الدول الفقيرة، من أجل إرسالهم إلى مناطق خطيرة مثل العراق؛ حيث قتل المئات منهم منذ بدء الحرب - غير الشرعية- في مارس ٢٠٠٣.

وقال تقرير أعدته مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول استخدام المرتزقة: إن عناصر الحرس الخاص - الذين تستخدمهم هذه الشركات - يشكّلون القوة الثانية في العراق، بعد القوة الأمريكية، أي أن عددهم أكبر من عناصر القوات البريطانية.

سياسية: المرتزقة في حرب العراق جيش ضل لا يخضع للقوانيين.

من يخطر له أن الولايات المتحدة أرسلت ١٦٠ ألف جندي إلى العراق فقط عليه أن يعيد النظر في اعتقاده. فهناك مئتا ألف متعاقد يعملون إلى جانب الجيش النظامي هناك، لكنهم خارج الإطار القانوني بكل ما في الكلمة من معنى، أي أن وجودهم على الأرض لا يسري عبر القنوات الإدارية والدستورية، مما يجعلهم مجرد مرتزقة يتكسّبون من الحرب ولا يدخلون في نطاقها المعلن. حتى القتلى بينهم لا ترد أعدادهم في النشرة الرسمية لقتلى الحرب في العراق. وهذه السابقة التي أسست لجيش الظل للمرة الأولى في الازمنة المعاصرة، باتت مكشوفة على امتداد الخريطة الأميركية عبر تدفق المعلومات التي رافقت إعلان الرئيس بوش حربه العالمية على الإرهاب. منذ ذاك، أي بعد أحداث ١١ سبتمبر صرفت الإدارة الأميركية بلايين الدولارات لتمويل شركات التعاقد العسكري مثل بلاك واتر ودينكورب وتريبل كانوبي وإيرينيس وأرمور غروب وغيرها، حتى فاق عدد المتعاقدين عديد الجنود النظاميين وبات المتعاقد يحصل على عشرة أضعاف راتب الجندي العادي. بل يبلغ الدخل اليومي لبعض افراد النخبة من التعاقدين ألف دولار مقابل أقل من مئة للجندي النظامي. من عناصر "بلاك ووتر" يقول السفير الأميركي السابق في العراق جوولسن: "هناك خطر يتربص بخزينة الدولة بسبب السرية التي تكتنف تشغيل المرتزقة في العراق، وبالتالي هناك تأسيس غير مسبوق لظاهرة استعمال القوة من دون حسيب أو رقيب ومن دون التحسب لولاء أولئك المرتزقة".

ويعتقد كثيرون في الكونغرس وفي صفوف العاملين في المجال الإعلامي أن المواطن الأميركي يبذل ٤٠ سنتاً من كل دولار ضريبي لتمويل المرتزقة علماً أن الولايات المتحدة تصرف بليوني دولار أسبوعياً في العراق. وليس جديداً أو طارئاً توظيف "المتعاقدين" في الحرب على العراق بل يعود وجودهم إلى بدء الإجتياح الأميركي عام ٢٠٠٣. فبينما كانت نسبة المرتزقة في حرب الخليج الأولى ٦٠ إلى ١، سجل شهر تموز (يوليو) عام ٢٠٠٧ وجود ٦٣٠ شركة للمتعاقدين العسكريين تضم ١٨٠ ألف

عنصر لأكثر من ١٠٠ دولة ما يعني أن عدد هؤلاء فاق عدد الجنود النظاميين بمئة وستين ألفاً. إلا أن المشكلة التي تواجه التحقيق في هذه الظاهرة تكمن في السرية التامة المحيطة بالأموال المبذولة على شركات التعاقد.

ويقول جوزيف ويلسن أن غياب الإشراف الدولي ترك الحبل على غاربه أمام إدارة بوش لتستفيد من الفساد والمحسوبية وسياسة "تحت الطاولة" لحساب الذين يحققون مكاسب سياسية ومالية من بطانة البيت الأبيض. والأخطر، يضيف ولسن، أن الولايات المتحدة ما عادت قادرة أن تجمع جنودها من أبنائها في الحروب المقبلة. ويلحظ المراقبون أن قوى المرتزقة باتت قابلة للتوظيف في أي صراع كان، لأن أحداً لا يذكر ضحاياهم ولا يراقب تصرفاتهم ولا يعاقبهم.

فخلال السنوات الأربع الماضية – منذ الغزو - لم يتشكل أي نظام للمحاسبة والمراقبة على أعمال أولئك المرتزقة ولا وجود لقوانين عسكرية أو مدنية تطبق عليهم، فبصرف النظر عن أي جرائم يرتكبونها تراهم يتمتعون بحصانة ضد المحاسبة. وهذا الواقع يطرح السؤال: ماذا يفعل هؤلاء عملياً في العراق؟

ويقول عضو لجنة التفتيش في البرلمان الأميركي جان شاكوسكي: "لو أردت الاطلاع على أي اتفاق موقع عليّ أن أدخل إلى غرفة سرية ولا أستطيع أن آخذ أي ملاحظات أو أكتب أي شيء، وحتى لو استطعت لا يحق لي أن أطلع أحداً على شيء".

في المقابل، شاهد الأميركيون على شاشات الانترنت وبعض شاشات التلفزة مرتزقة يستعملون أفراداً عراقيين كأهداف للرماية. مع ذلك، يجري تهريب المتهمين والمتورطين في مثل هذه الجرائم إلى خارج البلاد بسرعة، علماً أن ٦٤ جندياً أميركياً نظامياً اتهموا بجرائم قتل وأحيلوا على المحاكم العسكرية عدا جرائم الاغتصاب والإسراف في استعمال العنف. ويسري قول مأثور بين المرتزقة: "ما يجري هنا اليوم يبقى اليوم هنا"، مما يعني أن احداً لا يجب أن يعلم بجرائمهم.

ويقول هانز فون سبونيك، الديبلوماسي لدى الأمم المتحدة، الذي ترأس وفدها إلى العراق قبل الإجتياح: "هناك دول كثيرة بدأت تعبر عن قلقها حيال الفلتان القانوني الذي يمارسه المسلحون المأجورون في العراق: خذ بندقية وقاتل براتب كبير، ذلك هو القانون الوحيد الذي يحكم أرض العمليات في العراق اليوم. ولعل ما يقلقنا أكثر أن تلك المجموعات لا تخضع لأي مساءلة من أي كان بما فيها الدول الأم التي أرسلتها. هكذا تحولت الحرب إلى مسألة تجارية عوض أن تكون مسألة سياسية ناتجة من خلاف بين بلدين أو أكثر. وبالتالي، سيؤدي هذا الواقع إلى تهميش الدور القانوني والرسمي وإبطال معنى المعاهدات الدولية وتغيير خريطة العلاقات بين الأمم". ويشهد العراق اليوم توافد أعداد من المرتزقة جرى تجنيدهم في تشيلي، ومعظمهم ينتمي إلى جيش الجنرال بينوشيه واستخباراته العسكرية.

ويقول عالم الاجتماع التشيلي تيتو تريكوت: "هناك انحراف واضح في مدى استعمال المرتزقة في حرب العراق لأن التدخل الخارجي يؤدي إلى خلق بورصة مناقصات بين المتعاقدين من بلدان مختلفة، فالمتعاقد الآتي من بلدان العالم الثالث يحصل على أقل من ثلث ذلك الآتي من بلدان العالم الأول.

واللافت في جميع الأحوال أن الشعب العراقي غير وارد في هذه المعادلة". ويضيف تريكوت أن حرب العراق كونت نظاماً جديداً في العلاقات بين الدول الفقيرة والدول الغنية حوّل المجندين من الدول الفقيرة إلى ذخائر حية وخفف إلى حد كبير من الإصابات في صفوف جنود الدول الغنية.

ويلفت تريكوت إلى أن المتعاقدين العراقيين يتعرضون للموت والإصابة أكثر من غيرهم ويتقاضون رواتب أقل من الجميع، علماً ان معظم هؤلاء يعملون حراساً ومرافقين ومترجمين وعمالاً مياومين. أخيراً، حصل أحد المحققين الأميركيين المستقلين على وثيقة من الاستخبارات الداخلية تفيد أن واشنطن تصرف ٤٢ بليون دولار سنوياً على الجواسيس والمخبرين المتعاقدين، أي المرتزقة.

ويشكل هذا الرقم نسبة ٧٠ في المئة من مجموع موازنة الاستخبارات الأميركية. حتى التقرير الاستخباري اليومي الذي يتلقاه البيت الأبيض تحضره شركة خاصة. وتفيد تقارير أخرى أن صيادي المرتزقة في كولومبيا وبوليفيا يعملون تحت ظل "الحرب على المخدرات" فيجمعون مجرمين ولصوصاً ومهربين ويجندونهم للمشاركة في الحرب العراقية. ويحصل أمر مماثل في أفريقيا، خصوصاً في الصومال والكونغو والسودان. وتكشف لائحة بأسماء القتلى في صفوف المتعاقدين جرى تسريبها أخيراً عبر البريد الإلكتروني وجود عرب (من بلدان مختلفة) وعدد كبير من الفيليبينيين والباكستانيين والفيجيين والاتراك والنيباليين وغيرهم في صفوف المرتزقة على أرض العراق اليوم.

وكشفت تقارير غربية أن ألمانيا التي عارضت حرب العراق وترفض حتى الآن إرسال عسكريين إليه لم تتحفظ في إرسال مرتزقة من باب خلفي للعراق على غرار ما تفعله شركة بلاك وتر ويتم ذلك في مكتب يقع في منزل يقوم صاحبه بترتيب إرسال مرتزقة ألمان إلي العراق حيث تعني هذه الرحلة للعراق كسب المال الوفير أو رحلة سفر دون عودة.

ما عجز عنه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بإقناع ألمانيا المشاركة في حربه الخاصة في العراق يقوم به مكتب صغير في مدينة ألمانية حيث يعد صاحب المكتب المرتزقة الألمان بأجور عالية.

وتفيد المعلومات بهذا الشأن أن بعض المرتزقة الألمان قتلوا والبعض لم يعودوا حتي في صناديق خشبية لأنه لم يتم العثور علي جثثهم. صاحب الشركة أيضا خسر بعض معارفه لكنه بالتأكيد ليس الوحيد الذي يعمل في أقذر تجارة في العالم. هناك عشرات الأشخاص يديرون شركات المرتزقة والزبون الأول: الاحتلال الأمريكي في العراق.

وتحت اسم شركة خدمات الأمن التي تعد بتأمين الحرس للحماية الشخصية، اكتشفت سوقا جديدة مع ازدياد حاجة الاحتلال الأمريكي إلى مرتزقة يحلون

مكان الجنود الذين ينتمون إلي ائتلاف الحرب والذين تقوم حكومات بلادهم باستدعائهم معلنة انسحابها من ائتلاف الحرب بعدما خابت آمالها منها ولم تحصل علي نصيب من نفط العراق ومشاريع إعادة التعمير التي حصلت عليها من الأمريكيين في بداية الأزمة. بالنسبة للمرتزقة الألمان فإنهم يقومون بنشاطهم علي حافة القوانين الألمانية. إذ لا تعارض هذه القوانين المواطنين الألمان القتال في مناطق نزاع طالما أنهم لا يرتكبون جرائم حرب.

لكن محظور عليهم العمل كمرتزقة في حروب تجري بين دول أخرى. لكن شركات المرتزقة في ألمانيا تعرف أيضا بوجود ثغرات وطرق ملتوية وأن هناك مجموعة من الدول العربية والأفريقية تستعين بخدماتها مما يجعلها تعمل بعيدا عن مراقبة القضاء الألماني.

كما من شأن نشاطات شركات المرتزقة أن تجر الحكومة الألمانية إلي مستنقع العراق إذا شارك مرتزق ألماني في مجزرة أو وقع بأيدي المقاومة العراقية وعندها تحاول أجهزة الإعلام الألمانية الحديث عنه كمواطن ألماني تعرض للخطف علي أيدي من يوصفون بالإرهابيين!

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية ردا علي التقارير التي تتحدث عن نشاطات المرتزقة الألمان في العراق أن الوزارة تحذر كل مواطن ألماني من الذهاب إلي العراق وهذا ينطبق حسب كلامه علي الأشخاص الذين يعملون في شركات خدمات الأمن

ولم يستطع متحدث وزارة الخارجية الألمانية الإفصاح عن عدد المرتزقة الألمان الذين لقوا حتفهم في العراق، لعدم توفر معلومات للوزارة، حيث جرت العادة أن يقوم الجيش الأمريكي بنقل الجثث دون إبلاغ قنصليات الدول التي ينتمي إليها المرتزقة الذين خسروا حياتهم في بلاد الرافدين.

أصحاب شركات المرتزقة التي تتستر باسم خدمات الأمن شخصية تقليدية. إذ كغيره من أصحاب هذه الشركات وغالبية العاملين فيها كان ينتمي إلى فرقة خاصة تابعة للجيش الألماني وعمل لاحقا في شركة يملكها ألماني شرقي.

كثيرون من أعضاء جيش ألمانيا الشرقية تحولوا إلي هذه المهنة بعد نهاية عهد جمهورية ألمانيا الديمقراطية عقب استعادة ألمانيا وحدتها في عام ١٩٩٠. كما يعمل كثير من القبضايات وأصحاب السوابق في هذه المهنة ويستثمرون عضلاتهم في الحصول علي المال الوفير.

يقول صاحب الشركة الذي رفض ذكر اسمه إن الدول العربية تتصدر قائمة الزبائن، ولا تتردد شخصيات عربية بالاتصال بشركات الأمن الخاصة والحصول علي حرس شخصي. بالنسبة للعراق تعمل شركات المرتزقة بحماية الأشخاص العاملين في الحكومة وأيضا الأشخاص المنتدبين للعمل في شركات أجنبية. لكل منطقة أسعارها والعمل في بغداد يكلف الزبون مبالغ طائلة إذ تقع في العاصمة العراقية انفجارات وأعمال قتل بشكل يومي غير منقطع.

وأصبحت بغداد بعد الاحتلال وانسحاب جنود ينتمون لدول ائتلاف الحرب إلى مرتع لشركات المرتزقة. في الغضون يبلغ عدد العاملين بهذه المهنة ١٨٠ ألف شخص وهو عدد يزيد عن عدد الجنود الأمريكيين في العراق. ٣٠ ألف مدني يعملون في مجال الأمن تحت إمرة جيش الاحتلال منهم يتقاضون رواتبهم من شركة المرتزقة التي ارتكبت الكثير من الفضائح (بلاك ووتر) التي تعمل في العراق بعقد مبرم مع الإدارة الأمريكية.

ولا أحد يعلم بالتحديد عدد الألمان الذين يعملون ضمن هؤلاء المرتزقة. عقب الكشف عن جرائم (بلاك ووتر) قررت الحكومة العراقية حماية نفسها من غضب المواطنين وطلبت من شركات المرتزقة أن تقوم في المستقبل بتسجيل سياراتها والحصول من الحكومة علي إذن بحيازة السلاح.

لكن الكثير يقولون إن هذه الشركات لا تهتم بما تقوله الحكومة العراقية والمهم ما يقوله الجيش الأمريكي. وأصبحت شركات المرتزقة طرفا في الحرب. في سبتمبر- أيلول الماضي قتل مرتزقة ينتمون إلي شركة (بلاك ووتر) ١٧ من المدنيين العراقيين وكل ما فعلته أمريكا أن وزارة الدفاع الأمريكية قالت إنها سوف تزيد الرقابة علي عناصر الشركة.

يحصل صاحب شركة المرتزقة علي ألفي دولار يوميا عن كل عنصر تابع له، ويحول من ثمانمائة دولار إلى ١٢٠٠ للعنصر. يقول صاحب الشركة إنه يتعامل مع ألمان وأحيانا يستخدم نمساويين. يأتي الغالبية من قوي الأمن والقوات المسلحة وجنود سابقون في القوات الخاصة KSK والشرطة الجنائية.

بينما العنصر التابع للفرقة الخاصة KSK على سبيل المثال يحصل على راتب قدره ٢٥٠٠ يورو قبل استقطاع الضريبة فإنه يجمع ثروة صغيرة لقاء المجازفة بحياته. غالبية المرتزقة الألمان يقيمون في مخيمات تابعة للجيش الأمريكي. ويقول صاحب الشركة إن رجاله تعلموا تحويل رواتبهم علي الفور إلي الخارج لضمان الحصول علي الثروة الصغيرة عند نهاية الخدمة.

في الغالب يحولون رواتبهم علي حسابات في مصارف في موروشيوس أو الفلبين والاستمتاع بهذه الأموال بعد نهاية العيش في جحيم العراق وقضاء إجازة طويلة على الرمال الذهبية وأشجار جوز الهند. لكن لا تكتب نهاية سعيدة لكل مرتزق، فالبعض يعود بصندوق خشبي والبعض لا يحصل أحد علي جثته. في الغالب لا أحد يعرف بمصيرهم غير عائلاتهم.

وتنشر أكاديمية الأمن في مدينة لوبيك حيث يعيش الكاتب الألماني المعروف غونتر غراس علي موقعها الإلكتروني طلبات التدرب التي تخفي النوايا الحقيقية وهي الذهاب بعد التدرب علي العمل في ظروف قاسية إلي العراق. وتجد شركات حماية الأمن الخاصة في ألمانيا في حرب العراق تجارة مربحة جدا.

منذ عام يعتبر المرتزق النمساوي بيرت نوسباومر البالغ ٢٥ سنة من العمر في عداد المفقودين ويحتمل أنه قتل. آخر مهمة قام بها نوسباومر الذي كان يعمل رسميا لشركة المرتزقة الأمريكية كان مرافقة أربعة من زملائه الأمريكيين كانوا يرافقون موكب لمهندسين وتعرض الموكب إلي هجوم أسفر عن اعتقال نوسباومر ورفاقه وقيل لاحقا أنه تم إعدامهم.

كما قتل الجندي الألماني السابق كارل سافيل (٣٣ سنة) في مايو عام ٢٠٠٦ في تفجير انتحاري وقع في بغداد. وكان سافيل يعمل لشركة مرتزقة (دنوبيا) المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية يقع مقرها في مدينة بوخارست عاصمة رومانيا.

وقالت أرملة سافيل إن الشركة أبلغتها أنه قتل في حادث وقدمت لها التعازي. في رسالة سابقة بعثها إلي زوجته كتب سافيل: أحيانا يصاب المرء بالرعب عند الخروج إلي الشارع لكننا نفكر دائما بالرواتب العالية التي نحصل عليها. تحصل أرملة سافيل وابنه الصغير علي راتب سنوي قدره ١١٠ آلاف دولار لأن وزارة العمل الأمريكية تدفع تعويضات للأشخاص الذين يلقون مصرعهم في العراق، من أجل أمريكا!

يأتي هذا في الوقت الذي تبدو فيه الشركة على وشك " البرطعة " في دولة عربية أخرى بمباركة أمريكية، وربما أيضاً تحت غطاء الأمم المتحدة، وفرقها الدولية المتجهة إلى السودان !!

والشركة لم تخف منذ وقت مبكر رغبتها فى دخول السودان، حيث تسعى حاليا لتشكل جزءً من "قوات حفظ السلام" في دارفور، بدعاوى أن رؤية الشركة تتمثل في "دعم الأمن والاستقرار والديمقراطية والسلام والحرية في أي مكان في العام، من خلال شركاتها التسع المتخصصة في مجالات متعددة مثل التدريب والحراسة الخاصة والاستشارات الأمنية واتيام القفز بالبارشوت والطائرات وغيرها من المجالات الأمنية التي تتطلب تدريبات خاصة ونوعية بالإضافة إلى الاستثمارات في مجالات النفط والغاز الى جانب انشطتها فى التدريب والدعم بالمعدات العسكرية ونشر عساكر محترفين للقيام بعمليات نوعية لتحقيق أهدافها" .

وقد كان ولا تزال مطامع الشركة للعمل فى جنوب السودان حديثا دائراً منذ شهر مارس من عام ٢٠٠٦، يشترك فيه سياسيون وخبراء عسكريون أجمعوا على أن مثل هذا التصرف في حد ذاته ضد اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب، وسيعد استهزاء بالسيادة الوطنية، وتثبيت لعدم الثقة وعدم الوطنية، وخطراً محدقاً بالأمن القومى السوداني فى حال حدوثها فالمسألة في مجملها جريمة كبري، لأن الشركة الأمريكية أصلاً عينها على دارفور، وكل ذلك سيكون ضمن مهددات الأمن القومي الرئيسية .

لا يمكن الفصل بأي حال من الأحوال بين جرائم إدارة الرئيس بوش، وجرائم شركات الأمن الخاصة الأمريكية، وعلى رأسها شركة بلاك ووتر المخضبة بدماء الضحايا الأبرياء، الذين اغتالتهم جيوش مرتزقها، وقتلتهم بدم بارد !!

وفي كتابه الذي يحمل عنوان " شبكة كارلايل " يعرض الصحفي الفرنسي فرانسوا ميسان بعضاً من الحقيقة على الدور الخطير الذي اختارته لنفسها إدارة الرئيس بوش وفريقه من المحافظين الجدد بالإجازة لنفسها باختيار ما يحلو لها من وسائل وأدوات مجرمة بغية تسعير النزاعات والحروب حول العالم، في إطار مخططها نشر الفوضى المدمرة لتحقيق هدفين اثنين الأول استكمال مشروعها للسيطرة على العالم بما يخدم المشروع الصهيوني والثاني خدمة الشركات الأميركية المصنعة للسلاح لتسويق منتجها عبر صفقات بيع الأسلحة وإرسالها أفواج المرتزقة إلى تلك البؤر المشتعلة مقابل مبالغ طائلة من البنتاغون.

ولعل كما يقول الصحفي الفرنسي فرانسوا في كتابه إن مجزرة بلاك ووتر الأخيرة في العراق التي دفعت بالحكومة العراقية إلى إصدارها قراراً بوقف خدمات تلك الشركة مع إمكانات مقاضاتها أمام المحكمة هو في الواقع جانب من الحقيقة التي اعتمد عليها فريق بوش المهووس بحبه لاسالة المزيد من الدماء هنا وهناك.

لكن الصحفي الفرنسي يضيف أنه عندما أراد التوسع في كشف المزيد من الحقائق بهذا الجانب للكشف عن أوجه فريق بوش مع اتساع دائرة الخلاف بين تلك الشركة الأمنية الأميركية وبين شركة فرنسية مثيلة لها في تقديم تلك الخدمات المأجورة وجد نفسه أمام العديد من الاسماء اللامعة في مجتمع النخبة الأميركية في مقدمتهم مديرون لشركات تصنيع السلاح ومديرون لشركات مرتزقة أمنية وشخصيات من الصف الثاني في البنتاغون ويشكلون معاً أشبه بسلسلة واحدة لها عدة حلقات وكل حلقة منها تعرف ما هو مطلوب منها.

كما أن هذه السلسلة إحدى حلقاتها منوط بها بمجموعة من السياسيين المرموقين في إدارة بوش والمتهافتين مع غيرهم من الفريق العسكري في تلك الإدارة على تحقيق أكبر مكاسب في أقصر الآجال من خلال اختيارهم المصادر الأفضل لتحقيق تلك الغايات في سيطرتهم على النفط وتجارة السلاح.

لقد ازدهرت تجارة الاعتماد على شركات المرتزقة بشكل غير معقول في ظل إدارة الرئيس بوش ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط وعقب أحداث سبتمبر في واشنطن عام ٢٠٠١ ومع بدء احتلال افغانستان والعراق وقد تعددت تلك الشركات ومهامها واداؤها حسب الحاجة الفعلية والتطبيقية لفريق إدارة بوش لكن أبرز تلك الشركات الأم برز اسم تشركة (فينيل) التي كانت المستثمر والمزود الحقيقي لشركة كارلايل من أجل المزيد من إحداث الفوضى والخراب في دول العالم وتعد فينيل اليوم من أكبر الشركات العالمية المصدرة للعمالة المتخصصة لخدمة المشروع الأميركي الفوضى الخلاقة وكان العراق بالفعل المسرح العملي والتجريبي لها والحقل للرماية والاختبار لخططها وتجاربها.

لقد عمد فريق بوش المهووس بحب القتل والسيطرة على تطوير صناعة الأمن العالمي من خلال تبنيه إحداث العشرات من الشركات الأمنية لخدمة أهدافه المهووسة تلك واعتمد هذا الفريق وبشكل أساسي على استخدام قدامى العسكريين الأميركيين وغيرهم من جنسيات مختلفة وأصحاب الخبرات في قيادة الطائرات وفنون البحار

ولاسيما ممن شاركوا في حرب البوسنة وغرانادا وسيراليون وغيرها كي يكونوا في خدمتهم وخدمة مشاريعهم الهمجية لتدمير البشرية وتطلعاتها الإنسانية.

لقد سبق لرؤساء أميركيين آخرين أن أولوا لمثل تلك الشركات الأمنية الخاصة اهتماماً كبيراً كالرئيس دوايت ايزنهاور الذي حذر في خطبة رحيله عن البيت الأبيض من تنامي حجم المجتمع الصناعي العسكري والضرر الذي قد يسببه على الحياة الديمقراطية في الولايات المتحدة وهو ما حصل اليوم بالفعل بفضل تشابك المصالح بين هذا المجتمع مع مصالح الفئات العليا الحاكمة في المجتمع الأميركي على حساب مصالح الشرائح الأوسع من الشعب الأميركي.

وقد لعبت الكنائس الإنجيلية المتطرفة التي يتنامى عدد المنتسبين إليها في الوسط الأميركي الحاكم اليوم ولاسيما في الولايات الأميركية الجنوبية دوراً كبيراً وأثرت تأثيراً مباشراً على صناع القرار داخل الفريق الأميركي الحاكم في البيت الأميركي وتحديداً على فريق المحافظين الجدد وعلى رأسهم ديك تشيني الذين حصروا جميع اهتماماتهم بمنطقة الشرق الأوسط والذين طالبوا مراراً وما زالوا الرئيس بوش الابن بتوسيع دائرة الصراع وشن المزيد من الحرب ولاسيما باتجاه إيران وسورية.

وفي إطار هذه الصورة نجد أن تجارة السلاح الأميركي ازدهرت ازدهاراً جنونياً في السنوات العشر الأخيرة وحققت الرقم الأعلى في الميزان التجاري الأميركي وبلغت حصة الولايات المتحدة من تجارة السلاح العالمي إلى بلدان العالم الثالث نسبة ٤٥،٥ بالمئة من تجارة السلاح العالمية في العام ٢٠٠٤.

ويقول معنيون بهذا الشأن إن سببب هذا الازدهار لتجارة السلاح الأميركي عن غيرها من سلاح الدول الأخرى يعود إلى انفلات هذه التجارة من أي رقابة داخلية نظراً لما يتمتع به أصحابها من ميزات واستثناءات من المحاسبة أو الرقابة ومن الضوابط التي تطبق على غيرهم.

وهذا بالطبع يصب بالنهاية في خدمة فريق الصناعات العسكرية والفريق السياسي الحاكم باعتبار الفريقين يشكلان بالنهاية شركة متحدة في الأهداف والأرباح.

ويؤكد الصحفي الفرنسي فرانسوا ميسان في كتابه "شبكة كارلايل" أيضاً أن الشركات الأمنية المرتزقة في الساحة الأميركية تتميز في تخصص الخدمات التي تقدمها ولاسيما في الساحة العراقية والأغلب منها متخصص في إثارة الفوضى واللعب على الوتر الطائفي والمذهبي وأعمال الخطف والاغتيالات عبر وسائل مفخخة كالتي تجري في شوارع مدن العراق اليوم كي يشوهوا من خلالها الوجه المقدس للمقاومة العراقية المتنامية.

كما أن مهمات تلك الشركات الأمنية الأميركية ذات الوجه البشع والقذر كما يقول الصحفي الفرنسي فرانسوا ميسان لم تنحصر في ذاك الدور الرخيص حيال الشعوب بل هي أيضاً تحظى باحترام وتقدير العديد من الدول رغم سوقية دورها ووظيفتها وعلى هذا كما يقول امتدت خدمات تلك الشركات لتستعين بها عدة دول لأغراض أمنية وتدريبية.

كما أن الزبون الأكثر دسامة لهذه الشركات هي القوات الأميركية في العراق نفسها التي تستعين بخدماتها في الكثير من الأعمال الأساسية كحماية أنابيب النفط داخل العراق وخارجه وعمليات الاغتيال والتخريب والتفجير والحراسة ارتكاب المجازر.

ولعل الصحفي الفرنسي فرانسوا ميسان محق في تأكيده على أن المرتع المخصص والأوفر حظاً لتلك الشركات المرتزقة هو الشرق الأوسط باعتباره يمثل المخزون النفطي العملاق كما أن الإدارة الأميركية الحالية التي تحتفظ بعلاقات استراتيجية مع العديد من دول المنطقة فإن تلك العلاقات أو المصالح لكليهما تسند مهمة حمايتها والحفاظ عليها لتلك الشركات المرتزقة.

وكم من العقود التي أبرمت ما بين تلك الشركات وبين العديد من هذه الدول في عهد إدارة بوش بغية الحفاظ على استمرار المصالح الأميركية وقواعدها في المنطقة.

فهل آن الأوان كي يرفع الغطاء عن تلك الشركات وقواعدها التي تحكم من وراء الحجاب وترفع وتلهو بما تيسر لها وكما تشاء في قوت ومصير الشعوب أم أن المجزرة سوف تستمر بحقهم ؟!

وعندما كثر الحديث حول قوات المرتزقة والدور الذي تقوم به في العراق، ومع تفاقم الأوضاع وزيادة حدة الانتقادات للحكومتين الأميركية والبريطانية بدأت المعلومات تتسرب وتتناولها الصحف، كما ظهرت تصريحات لمسؤولين سياسيين وعسكريين تحمل الكثير من الاتهامات المباشرة وغير المباشرة لواشنطن ولندن عن جرائم ارتكبتها فرق المرتزقة التابعة شكلا لقيادة قوات التحالف والتي جلبتها للعراق بموجب تعاقدات خاصة من خلال شركات حماية أمنية وزاد عددها ونفقاتها عن القوات العسكرية البريطانية والأميركية النظامية، في حين خرجت اتهامات كثيرة لهذه الفرق من المرتزقة حول جرائم ارتكبت في أماكن أخرى في العالم مثل أفغانستان والبلقان وأفريقيا، الأمر الذي جعل المراقبين يصورون المرتزقة على أنهم السلاح الجديد والغامض في الحروب القادمة.

فقد وجه نائب رئيس الأكاديمية الجيوسياسية في موسكو المارشال الروسي ليونيد إيفاشوف اتهامات مباشرة لأجهزة الاستخبارات الأميركية والبريطانية بإشعال الفتنة بين السنة والشيعة في العراق عن طريق عمليات هجومية على الطرفين تقوم بها فرق المرتزقة الخاضعة لإشراف هذه الأجهزة، ويقول إيفاشوف " لا الحكومة الأميركية ولا البريطانية ولا قيادتهما العسكرية تملكان السيطرة على هذه القوات من المرتزقة التي يزيد عددها الآن في العراق عن مئة وعشرين ألف فرد مقاتل مأجور معظمهم ليسوا بريطانيين ولا أميركيين، ويصل أجر الفرد منهم ثلاثة

أضعاف الجندي النظامي، ويحملون جنسيات مختلفة، وكثير منهم من أميركا اللاتينية من عصابات مافيا المخدرات والسلاح، ومنهم أوروبيون من صربيا وأيضا من روسيا ومنهم عرب ومسلمون من دول مختلفة" .

ويقول إيفانوف إن البنتاجون الأميركي تعاقد مع هؤلاء المرتزقة عبر الكثير من الشركات والمكاتب المختصة بنشاط الحماية الأمنية، وذلك فور دخول القوات الأميركية العراق في مارس عام ،٢٠٠٣ ثم بدأ ترحيلهم إلى العراق بعد سقوط بغداد مباشرة"، وأضاف إيفاشوف لوكالة الأنباء الروسية نوفوستي قائلا "إن هؤلاء المرتزقة أصبحوا حقيقة واقعة منذ عدة سنوات، وخصوصاً منذ حرب البلقان في التسعينات من القرن الماضي، وأنهم يمارسون أعمال الإرهاب والقتل وإثارة الفوضى والفتن بين الطوائف والأعراق، وأنهم سيصبحون السلاح الخطير والغامض في الحروب القادمة والذي يصعب إخضاعه لأي قوانين دولية أو محلية " .

وتأتي هذه التصريحات من شخصية عسكرية روسية مرموقة مثل المارشال إيفاشوف على إثر تسرب معلومات لوسائل إعلام روسية يقال إنها من مصادر موثوق بها في الخارجية الروسية تقول إن فرق المرتزقة الخاضعة للبنتاجون الأميركي هي التي قامت بخطف الدبلوماسيين الروس الأربعة في يونيو من عام ٢٠٠٦ وقامت بإعدامهم، وليس تنظيم إسلامي متطرف ولا منظمة مقاتلين شيشان في العراق كما أذيع آنذاك .

وكتبت صحيفة ريا نوفوستي الروسية تقول "إن الخارجية الروسية كانت تعلم ذلك ولهذا لجأت مباشرة لواشنطن تطالبها بالتوسط والسعي للإفراج عن الدبلوماسيين الروس ولكن لم تستجب واشنطن للطلب" .

وتقول الصحيفة إن عمليات خطف وإعدام الدبلوماسيين في العراق والتي يشاع أن تنظيمات إرهابية تقوم بها هي في الحقيقة عمليات تتولاها فرق المرتزقة التابعة للقوات الأميركية والبريطانية وتهدف للضغط والابتزاز السياسي للدول التابع لها

هؤلاء الدبلوماسيين" . ويقول السفير السابق والمحلل السياسي الروسي فيتشسلاف ماتوزوف "إن الدبلوماسيين الروس الأربعة تم خطفهم على بعد مئة متر من مبنى السفارة الروسية داخل المنطقة الخضراء الخاضعة للحماية المشددة، وهو الأمر الذي جعل الخارجية الروسية توجه اتهاماتها غير المباشرة للقوات الأميركية" .

الحديث في هذا التوقيت بالتحديد عن فرق المرتزقة في العراق يأتي في التوقيت الذي بدأ فيه الكونجرس الأميركي مناقشة هذه القضية بجدية في محاولة لوضع حد لها قبل انتشار فضائحها، خصوصاً بعد ظهور الكثير من المقالات والتقارير في الصحف الأميركية التي تناولت هذه القضية واعتبرتها فضيحة سياسية كبيرة للولايات المتحدة تهبط بسمعتها للحضيض لمخالفتها للقوانين الدولية والأميركية ولاتفاقيات جنيف الخاصة بتحريم التعامل مع المرتزقة دوليا باعتبارهم عصابات إجرامية تمارس الجريمة من أجل المال .

ونشرت صحيفة "شيكاغو صن تايمز" بتاريخ السابع من فبراير عام ٢٠٠٦ مقالا للزعيم الزنجي القس جيسي جاكسون تحت عنوان "خصخصة الحرب" وهو المقال الذي فجر أزمة في الكونجرس الأميركي حول هذه القضية لاحتوائه على معلومات خطيرة تشكل فضيحة لإدارة الرئيس بوش .

ويقول جاكسون في مقاله : "إن الإدارة الأميركية تعاقدت بعقود سرية خاصة مع بعض الشركات التي تعمل في مجال الحماية الأمنية مثل شركة "دانيكور" التي كانت متورطة في فضائح حرب الصرب والبوسنة عام ١٩٨٠ وأن هذه الشركات قامت بجلب الآلاف من المرتزقة من داخل أميركا وخارجها من مختلف أنحاء العالم من عصابات الجريمة والمافيا العالمية، وأن هؤلاء المرتزقة لا يخضعون للقانون الأميركي ولا للقيادة العسكرية الأميركية في العراق، وسلطاتهم وأنشطتهم بلا حدود ولا قيود، والعقود معهم لا تخضع لقانون حرية المعلومات الأميركي ولا للكونغرس، وأن حجم نشاطهم حتى عام ٢٠٠٦ تجاوزت نفقاته أربعمئة مليار دولار ذهب جزء كبير منها كعمولات لجهات أميركية سهلت جلبهم وتدريبهم وترحيلهم للعراق" .

ويقول جاكسون إن هؤلاء المرتزقة هم الذين نفذوا عمليات التعذيب في سجن أبو غريب ولم يخضع أي منهم للتحقيق بينما خضع الجنود الأميركيين النظاميين للتحقيق في هذه العمليات.

وكتبت صحيفة واشنطن بوست في الخامس من ديسمبرعام ٢٠٠٦ تقول : " البنتاجون الأميركي هو أشهر زبائن شركات جلب المرتزقة، ومن أشهر شركة داين كورب الأميركية التي تولت جلب ونقل المرتزقة إلى منطقة البلقان ليقوموا بعمليات إبادة وذبح في البوسنة وكوسوفو نسبت معظمها زورا للصرب، وكانت النتيجة تقسيم البلقان ويوغوسلافيا لجمهوريات صغيرة، وهو ما يجري الآن في العراق نفسه لتقسيمه إلى ثلاثة أقسام أكراد وسنة وشيعة ".

واللجوء للمرتزقة يحقق مميزات كثيرة فهو أفضل وسيلة للهروب من جميع القوانين، كما أنهم يقومون بعمليات قذرة يرفض العسكريون النظاميون القيام بها لتعارضها مع القيم الإنسانية وشرف الخدمة العسكرية، وأيضا التعاقدات السرية معهم تتيح الفرصة للجهات التي تجلبهم في الحصول على مبالغ من المال خيالية لا تخضع للمراقبة والتحقيق، كما أن موت أو فقدان المرتزقة في الميدان لا يشكل مشاكل اجتماعية ولا تذمر في المجتمع لأنهم بلا هوية ولا أقارب ولا أحد يهتم بهم أو يسأل عنهم، كما أنهم لا يكشفون أسرار العمليات القذرة التي يقومون بتنفيذها وإذا كشفوها فلا أحد يصدقهم لأنهم مجرمون وسيئو السمعة، والخطورة الكبرى أن استخدام المرتزقة أصبح شائعا في النزاعات والحروب في أماكن مختلفة من العالم بالشكل الذي جعل منهم سلاحا خطيرا يصعب مواجهته وتستخدمه بعض الدول لتهديد وابتزاز دول أخرى لإخضاعها لطلباتها وشروطها وإلا تحول مجتمعاتها إلى جحيم مثل ما حدث في البلقان وما يحدث الآن في العراق وأفغانستان.

ولأنه أينما يوجد الأمريكان يوجد بالطبع اليهود، فلا يزال الاختراق الصهيوني للعراق مستمراً .. فمنذ سقوط النظام العراقي السابق والشركات الصهيونية

الأمنية والمرتزقة ترتع في أرض العراق تبث فيه سمومها وترتكب العديد من الجرائم والمذابح والمجازر في إطار تنفيذ ودعم مخططات الاحتلال الأمريكي.

صحيفة "معاريف" كشفت حديثاً عن أن أكثر من سبعين شركة صهيونية تسللت إلى العراق منذ اللحظات الأولى لاحتلاله، بزعم الاستيراد والتصدير إلا أن الصحيفة أخفت الهدف والدور الحقيقى لهذه الشركات ولم تقم بكشف قناعها، حيث أن العديد إن لم يكن جميع الشركات الصهيونية في العراق شركابت أمنية ومرتزقة تدعم الاحتلال الامريكي.

أميركا ومنذ أن احتلت العراق وبسبب المقاومة العراقية المتزايدة تحاول التقليل من اعتمادها على جنودها النظاميين وفي المقابل تعتمد على شركات الحماية الامنية الأجنبية فقد كشفت تقارير عن أن قوات الاحتلال الأمريكي أبرمت عقوداً قيمتها مائة مليون دولار عام ٢٠٠٤ فقط لحماية المنطقة الخضراء وحدها.

وتحاول الولايات المتحدة أن تخدع العالم بتصوير هؤلاء المرتزقة بأنهم مقاولون أو متعاقدون تقتصر مهامهم على أعمال الحراسة وتأمين حماية المنشآت، في حين أنهم يقومون فعلياً بمهام قتالية ضد المقاومة العراقية إضافة الى ارتكابهم جرائم ضد المدنيين العراقيين يمكن تصنيفها قانونياً بأنها جرائم حرب ضد الإ نسانية.

العراق يحتوى الآن على عدد هائل من المرتزقة مما جعل بغداد المحتلة عاصمة عالمية لشركات الحماية الأمنية أو المرتزقة ويشير الخبراء الى وجود الاف الشركات التي توفر المرتزقة في العالم تتواجد في العراق وأغلبها شركات امريكية وبريطانية وصهيونية ومن هذه الشركات دايني كروب وكيلوج براون ورت وآرنيس للخدمات الأمنية وساندلاين انترناشيونال وبلاك ووتر وفينيل كورب وكوستر باتلز للخدمات الأمنية ولوبال ريسكس استراتيجز وآرمور كروب انترناشيونال لعمليات الأمن الدفاعي والتدريب وستيل ماونديش وايجيز ديفنس سيرفيسيز وإيرفيز وكونترول ريكس كروب.

كما حرص الكيان الصهيوني منذ احتلال العراق على اتخاذ مقرات له يخطط منها وينفذ عملياته مثل وجود لواءين من القوات الخاصّة الصهيونية في العراق مكلفين بتنفيذ عمليات الاغتيال والخطف والتفجيرات وأنّ مجموعة أفراد اللواءين لا يقل عن ٢٤٠٠ عنصر من قوة يطلق عليها (سرية مقتل) تتخذ من نادي الفارس قرب مطار بغداد الدولي مقراً لها، ويبدو أنّ من بين أهداف هذه القوة اغتيال الكفاءات العلمية والعسكرية، والعمل على تشويه صورة المقاومة العراقيّة من خلال القيام بسلسلة تفجيرات في مواقع عراقية يذهب ضحيتها عراقيون أبرياء لإلصاق صفة الإرهاب بها، وتصعيد حدة التوترات الطائفية .

المرتزقة الصهاينة اتخذوا بالفعل ستة مقرات لهن على الأقل في العراق وهي نادي الفارس وفندق الرشيد ومدن أربيل وسامراء وبعقوبة وكركوك.. وقد ظلت العقول والكفاءات العراقيّة هدفاً للمخابرات الإقليمية والدوليّة وللمرتزقة العاملين في شركات الحماية الأمنية والشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة، فخلال الأشهر السبعة الأولى بعد الاحتلال تمّ اغتيال سبعة من كبار الضباط العاملين في جهاز المخابرات العراقي السابق، ومن العلماء العاملين في الأسلحة والصواريخ، ومن الكفاءات الطبية، وقال مصدر موثوق به (إنّ الموساد الإسرائيلي يقف وراء هذه الجرائم بالتنسيق مع قوات الاحتلال وبتشجيع منهم، وبالتعاون مع فريق الثعالب الرمادية الأمريكي حيث استهدف ضباط مخابرات كانوا يعملون في شعبة الكيان الصهيوني، وإنّ أحدهم هو مثنى الألوسي مسئول متابعة الشؤون العلمية الإسرائيليّة في المخابرات العراقيّة، وقد اغتيل بمسدس كاتم للصوت في سوق تجاري مزدحم، كما جرى اغتيال الدكتور محمد الراوي أحد أكثر الكفاءات الطبية العراقيّة شهرة بسلاح مماثل في عيادته الطبية.

الأساليب المتبعة في تنفيذ عمليات الاغتيال تشير إلى الفاعل وهو الكيان الصهيوني او ادواته العميلة وهو أمر متوقع في ظل الاحتلال الامريكي للعراق ففي إطار المصالح المتبادلة تبدو الحاجة الأمريكيّة إلى خبرات الجنرالات الصهيونية في

مجالات حيوية تسهل مهمة القضاء على المقاومة العراقيّة مستفيدة من خبراتهم في مواجهة المقاومين الفلسطينيّين، وفي انتزاع الاعترافات من المعتقلين بأساليب تعذيب وحشية.

الكيان الصهيوني وجد باحتلال العراق فرصة سانحة لكي ينفذ مخططاته في المنطقة والتي تتسق مع المخططات الأمريكية مما يدق نواقيس الخطر، إلا أنه رغم كل ذلك تقف المقاومة العراقية لهما بالمرصاد وتوقع في صفوفهم الخسائر.

وما دمنا نتحدث عن جرائم بلاك ووتر، فإنه لحرى بنا هنا أن ننقل وصف شهود عيان على مجزرة ساحة النسور التي قتل خلالها مجرمو بلاك ووتر الأمريكية ١٧ مدنياً وأصابوا ٢٤ آخرين . فقد أجمع شهود العيان على أن ما جرى على أيدي هؤلاء الجرمين كان هو "الجحيم بعينه" !!

وبررت شركة التعهدات الأمنية الأمريكية تصرف عناصرها بأنه وفق القواعد المعمول بها عند التعرض لهجوم.

وقالت "بلاكووتر" إن أفرادها ردوا بالمثل، إثر تعرض موكب دبلوماسي أمريكي كانت تقوم على حراسته، على نيران عناصر مسلحة، فيما قالت الحكومة العراقية إن القوة لم تتعرض للاستفزاز.

وبدأت الخارجية الأمريكية، تحقيقاً في الواقعة، فيما أخضع مجلس النواب الأمريكي المؤسس والرئيس التنفيذي لبلاك ووتر، أيريك برينس، للاستجواب الثلاثاء.

وكانت قافلة من أربع مركبات أمنية تابعة لبلاكووتر قد وصلت إلى "ساحة النسور" عقب نصف ساعة من تعرض المجموعة الأولى للهجوم وانسحابها، مع الموكب الدبلوماسي، إلى المنطقة الخضراء".

وقال شاهدا عيان لمحطة "سي إن إن" الإخبارية الأمريكية أحدهما رجل أمن كان ينظم حركة المرور في ساحة النسور إن عناصر بلاك ووتر صحبوا الإرهابيين

"في تلك الساعة، فيما قال الآخر، رجل أعمال قتل ابنه الأصغر برصاص عناصر الأمن الأمريكية، "جل ما أطلبه اعترافهم بالحقيقة."

وأوضح رجل الأمن، الذي عُرف باسمه الأول - سرحان - إن عناصر بلاك ووتر "التي بدت متوترة" بدأت في إلقاء زجاجات المياه على عناصر الأمن العراقي هناك، والقيادة في الاتجاه المعاكس، مما أجبر القائمين على تنظيم المرور إيقاف حركة السيارات المدنية لإفساح المجال لهم.

وأطلق عناصر بلاك ووتر ما بين خمس إلى ست طلقات تحذيرية في الهواء. مما أدى إلى مقتل شاب كان يجلس بجانب والدته في سيارتهما، وفق قول سرحان.

وأضاف قائلاً "ركضت وأنا ورجل تحري عراقي في محاولة لإيقاف سيارتهما التي بدأت في التدحرج بإتجاه موكب بلاكووتر، إلا أن الوالدة كانت متشبثة بابنها القتيل. وعندها بدوأ في إطلاق النار بكثافة علينا."

وتابع قائلاً "فتح كافة من بالمركبات الأربع النار بكثافة وعلى جميع الاتجاهات، أصابوا وقتلوا كل من كان في السيارات التي في مواجهتهم، وحتى المشاة."

وقال إن إطلاق النار استمر لقرابة ٢٠ دقيقة، ومضى "نظرنا حولنا عند توقف النيران وشاهدنا قرابة ١٥ سيارة مدمرة، وجثث الضحايا متناثرة في الشارع."

وأكد سرحان عدم تعرض فريق "بلاكووتر" للنيران مطلقاً، وعقب قائلاً "أصبحوا هم الإرهابيين، ولم يهاجموا من قبل إرهابيين."

وأضاف متسائلاً: "رأيت أجزاء من رأس امرأة يتطاير أمام عيني قبيل أن ينسف ويتفحم جسدها؟ ما هو التصرف المتوقع مني؟ هل هؤلاء يحمون البلاد؟ لا.. لو كنت أملك سلاحاً لأطلقت النار عليهم."

وإلى ذلك، تصادف مرور سيارة محمد عبد الرازق، الذي كان برفقته شقيقته وأطفاله الثلاث، بساحة النسور مع وصول فريق "بلاك ووتر" إلى هناك.

وقال عبد الرازق "طالبونا بالتوقف، ونظراً لأنها منطقة أمنية توقفنا اعتقاداً منا أنه إجراء روتيني وحتى مرور الموكب، وحتى تفاجأنا بإطلاق كثيف وعشوائي للنار.

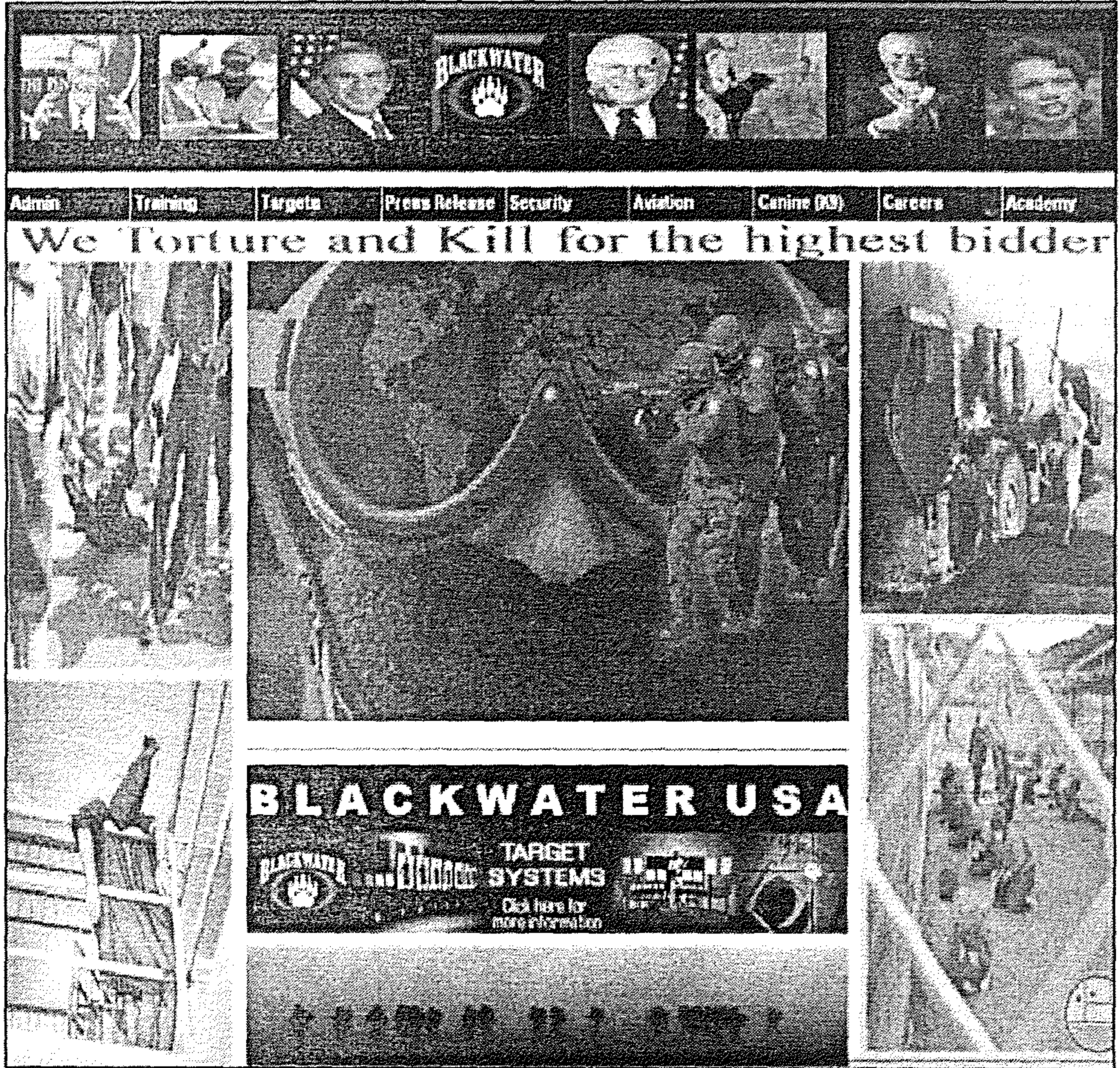
وأضاف قائلاً "كان ابني الأصغر يجلس خلفي، أصابه طلق ناري في الرأس وتناثر دماغه في الجانب الخلفي من السيارة."

وقال إن ٣٦ طلقة نارية أصابت سيارته، وتابع "رأيتهم يطلقون النار على شخص فر من داخل سيارته، أطلقوا نيرانهم وحتى ارتطامه بالأرض، إلا أنهم عادوا مجدداً لإطلاق النار المتواصل عليه.

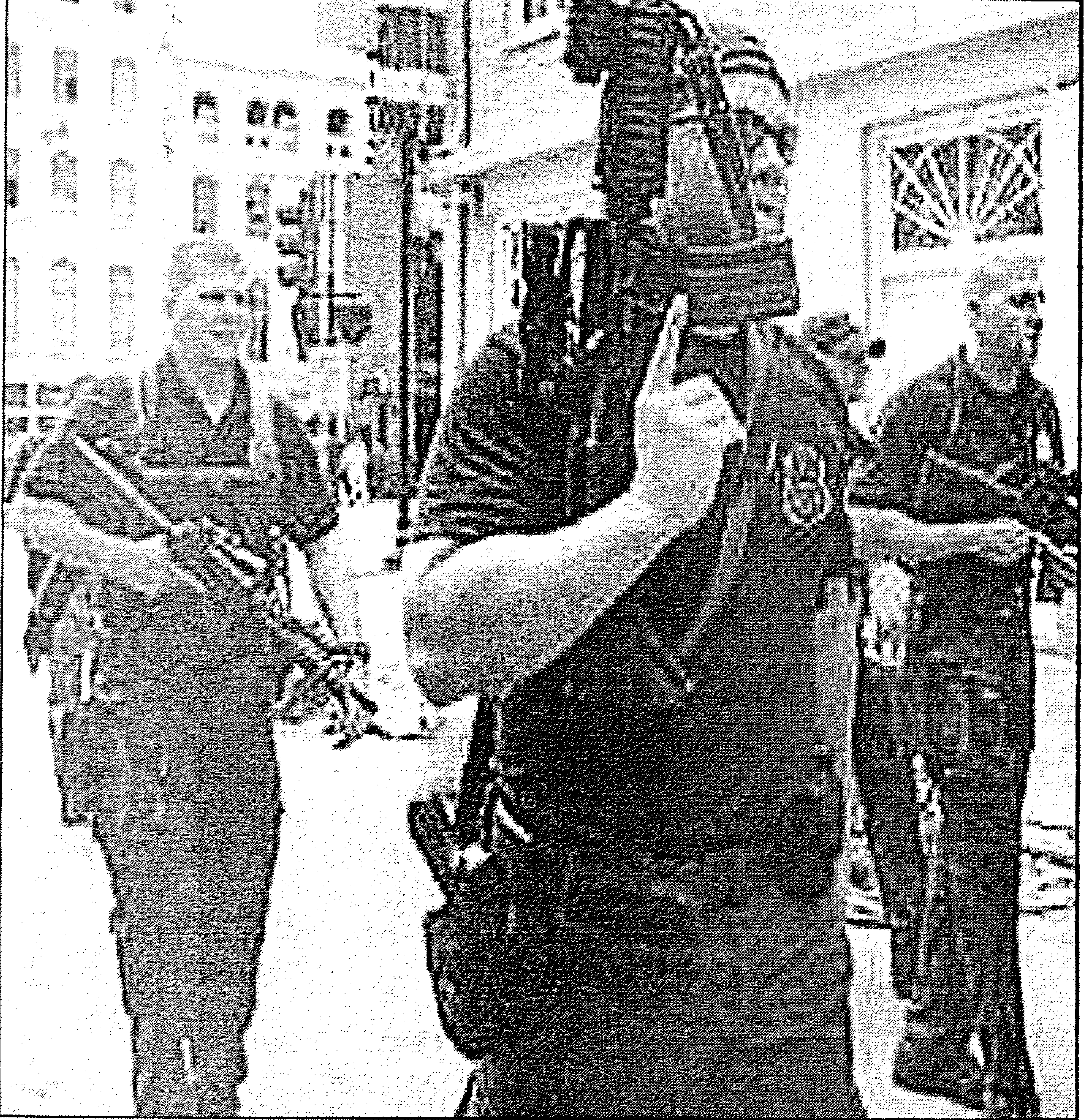
وشبه الأحداث قائلاً إنه "الجحيم بعينه، مثل المشاهد التي نراها في الأفلام."

بلاك ووتر .. جيوش الظـلام

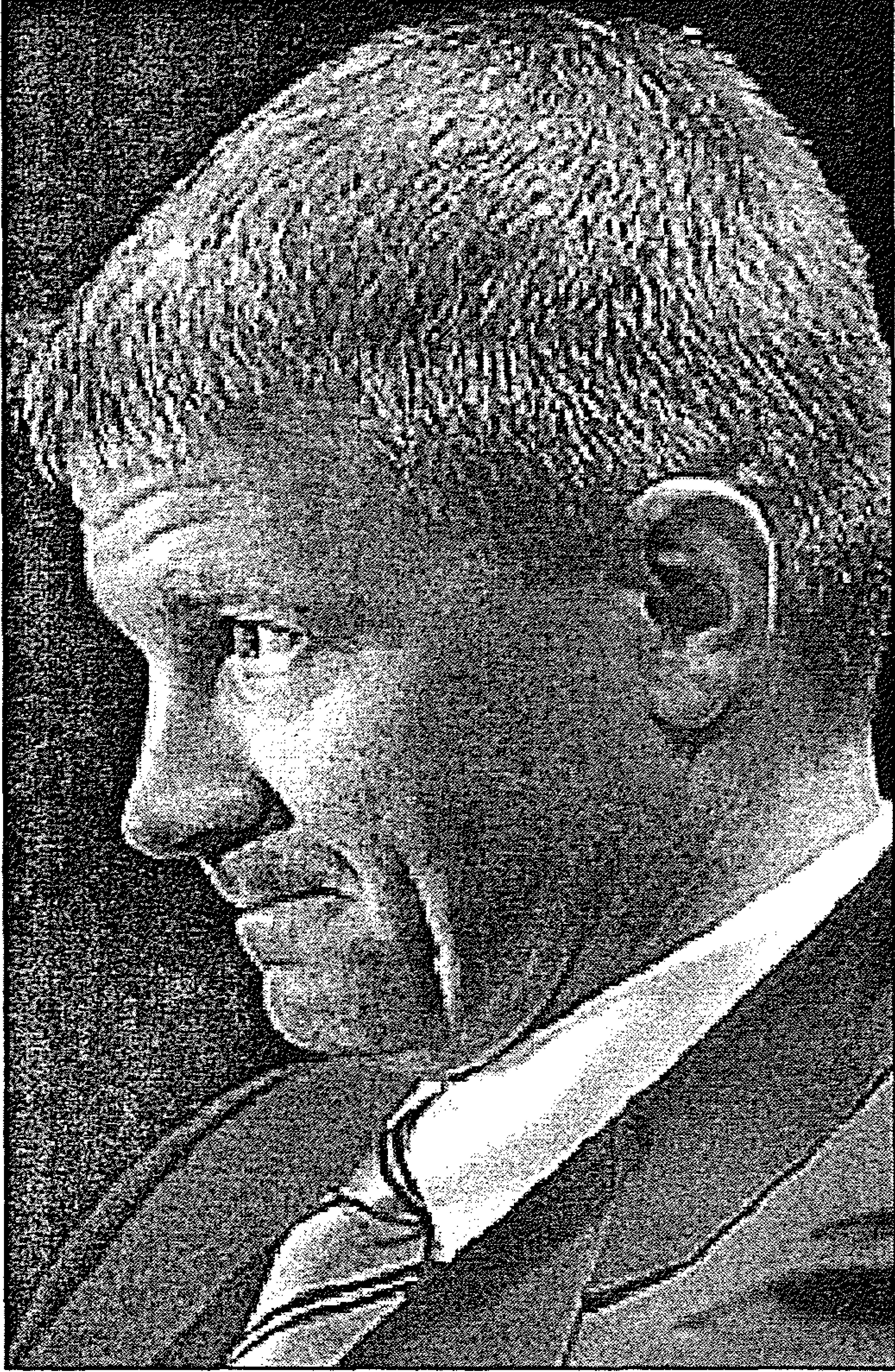
ملف وثائقي



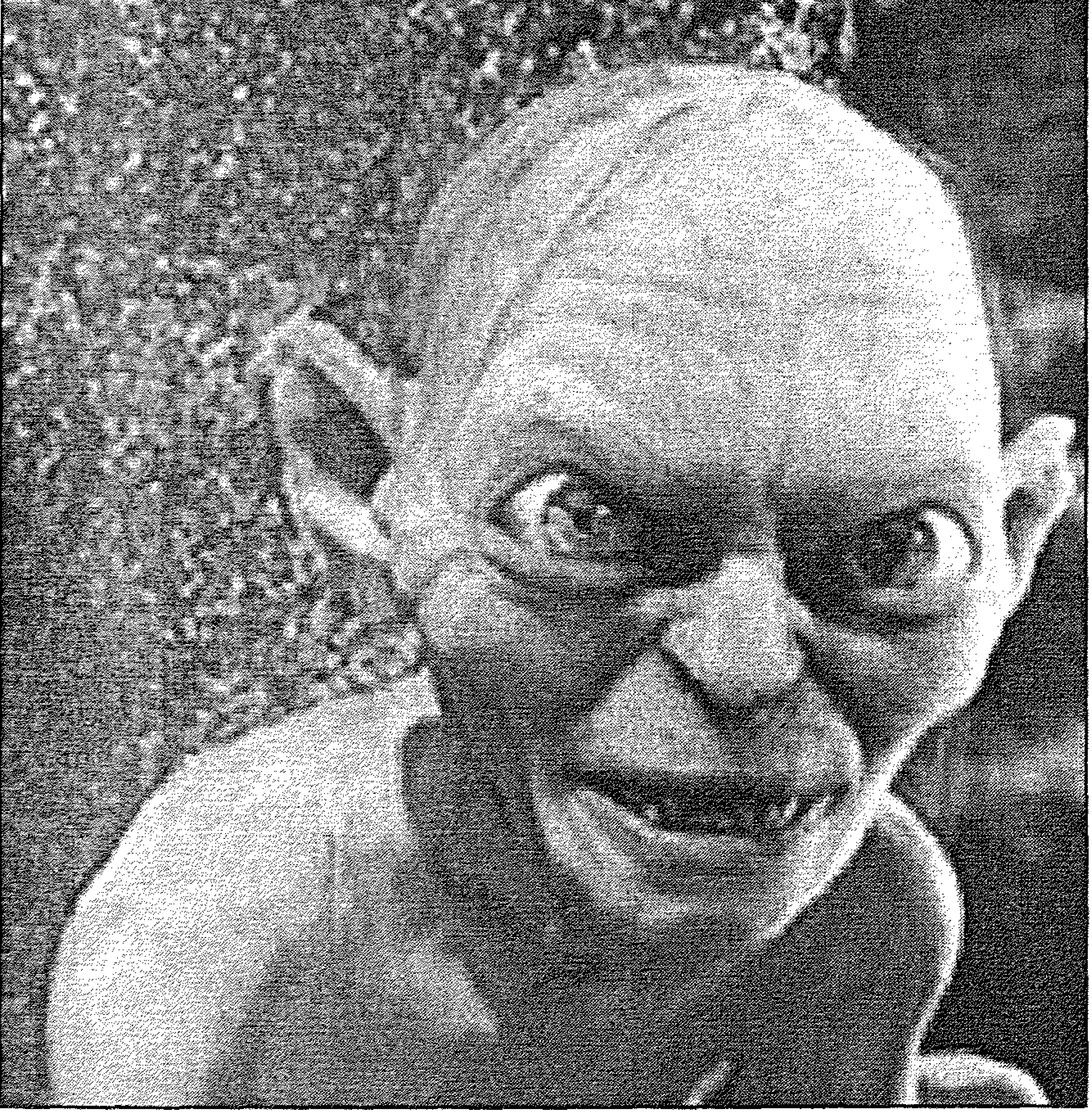
كشف جرائم بلاك ووتر - كما نشرته على هذا النحو - الصحافة الأمريكية .. أعلاه صور الرئيس بوش ونائبه تشيني ووزير دفاعه السابق دونالد رامسفيلد باعتبارهم مسؤولين عما يفعله قتلة بلاك ووتر هناك، وقد كتب تحتهم "نحن نقتل ونعذب لمن يدفع لنا أكثر .. "أسفل صورهم مسارح جرائم الشركة الدموية في "أبو غريب وجوانتانامو والعراق وأفغانستان" . وفي الوسط صورة لمرتزقيها واسم الشركة وشعارها ومقارها، ثم أخيراً الجنود الأمريكيون الذين اختطفت منهم شركات مقاولات الموت جزءا كبيرا من مهامهم !!



عدد من مرتزقة بلاك وونر .. جيوش الشيطان .. في أحد شوارع بغداد عند الفجر في طريقهم لتنفيذ إحدى مهامهم القذرة !!



اريك برنس صاحب أول شركة للقتل تعمل بترخيص رسمي ويتمتع قتلتها بحصانة تحميهم من المساءلة والحساب عن جرائمهم !!



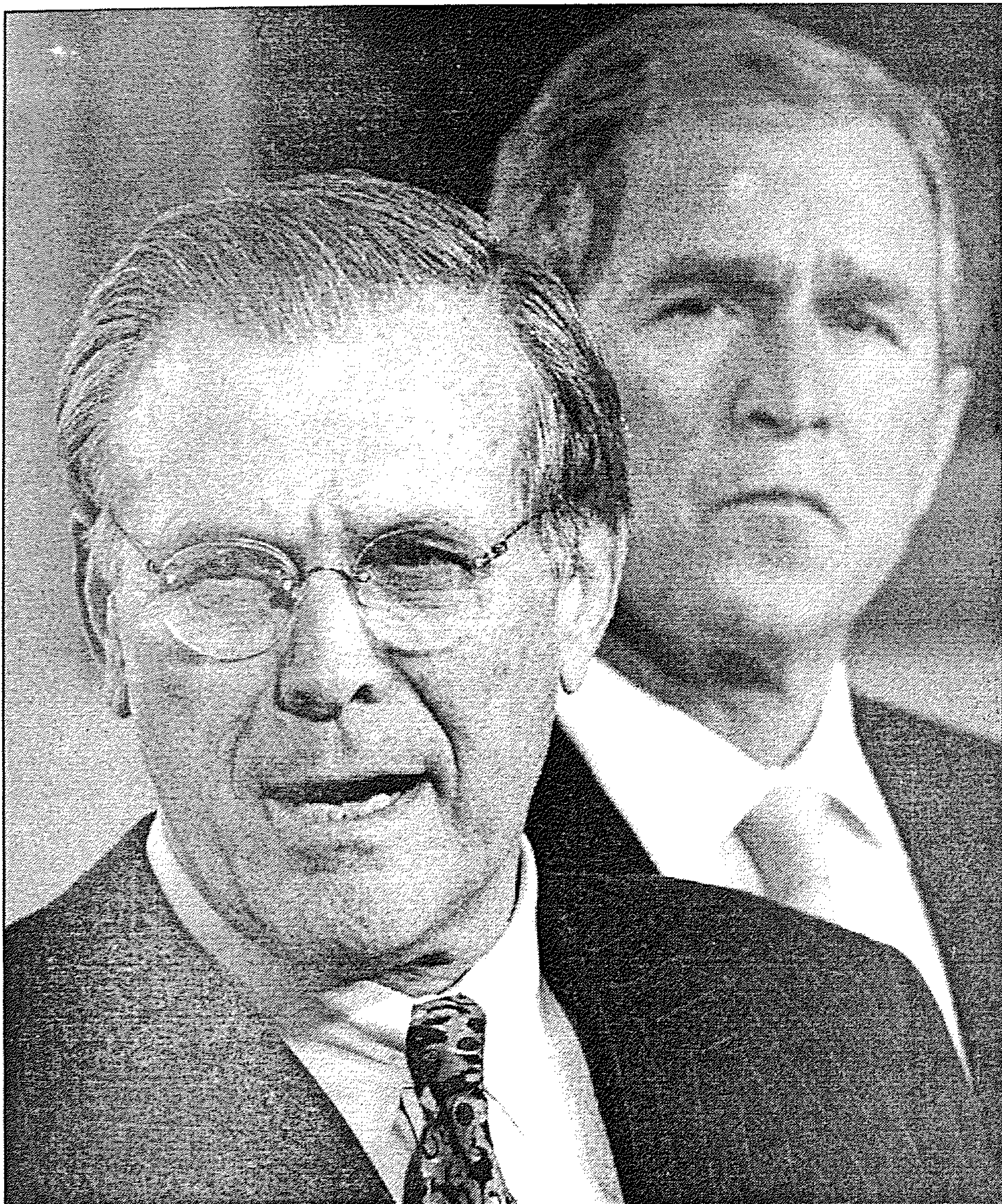
هكذا استعارت إحدى المجلات الأمريكية هذه الصورة من السينما، وكتبت تحتها هذا هو برنس صاحب شركة مقاولات الموت "بلاك ووتر"، التي نفذ قتلتها المأجورون مذبحة ساحة النسور في بغداد، التي راح ضحيتها العشرات من المدنيين العزل بينهم أطفال ونساء!



ديك تشيني نائب بوش أول من فكر في خصخصة وزارة الدفاع البنتاجون **عندما كان وزيراً للحرب في إدارة جورج بوش الأب !!**



دونالد رامسفيلد وزير الحرب السابق في إدارة بوش الابن أول من قرر **خصخصة الحرب** وبدلاً من أن تورد بلاك ووتر اللوازم والمؤن تفتتح فرعاً قتالياً تحت اسم **بلاك ووتر** للاستشارات الأمنية وتجمع المرتزقة وتبدأ بأفغانستان ثم العراق !!



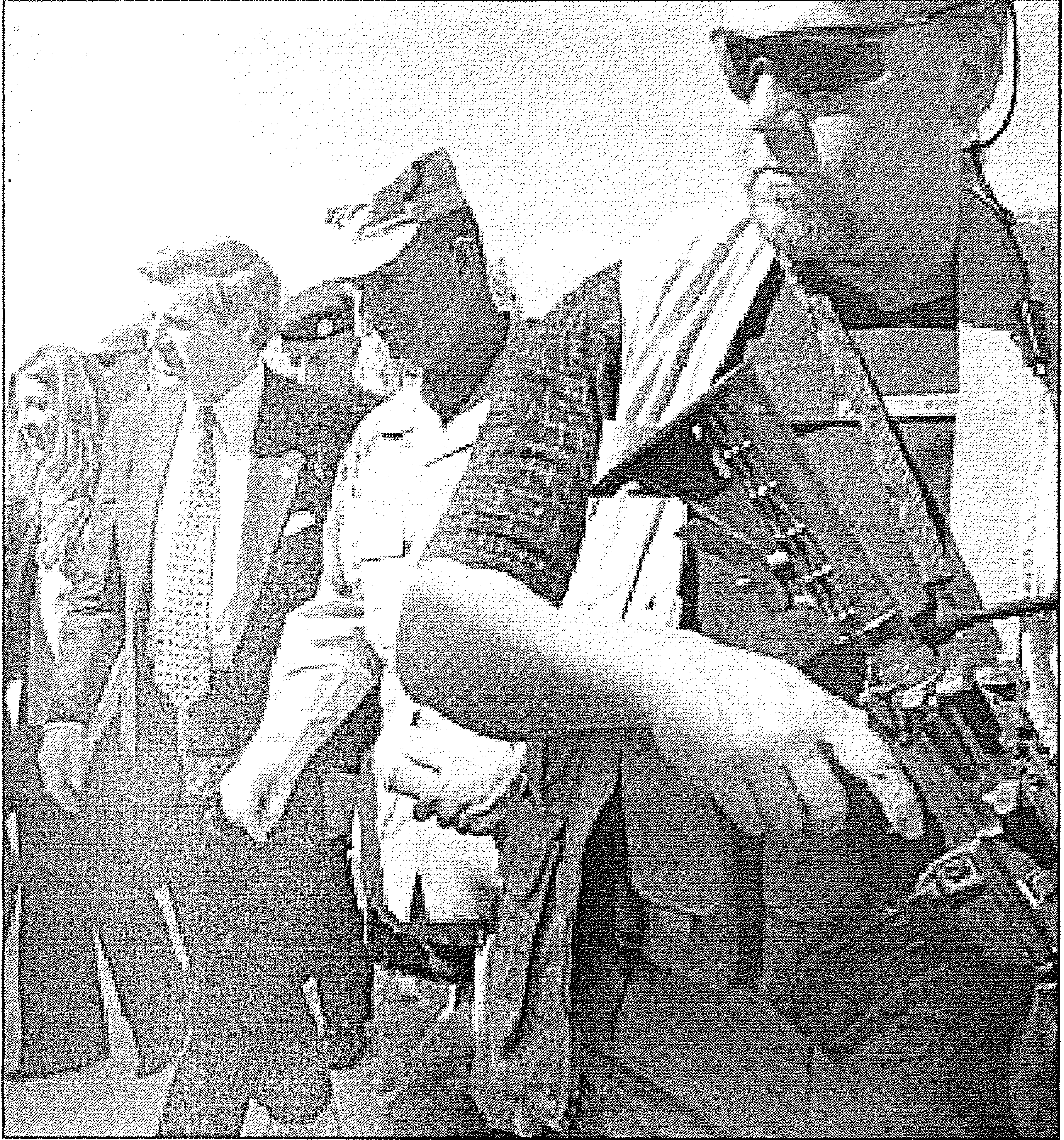
رامسفيلد يدافع أمام الصحفيين في واشنطون عن الاتهامات الموجهة له بترك الحبل على الغارب في العراق لشركات الأمن الخاصة وفي مقدمتها بلاك ووتر ، وفي الصورة بوش يراقب !!



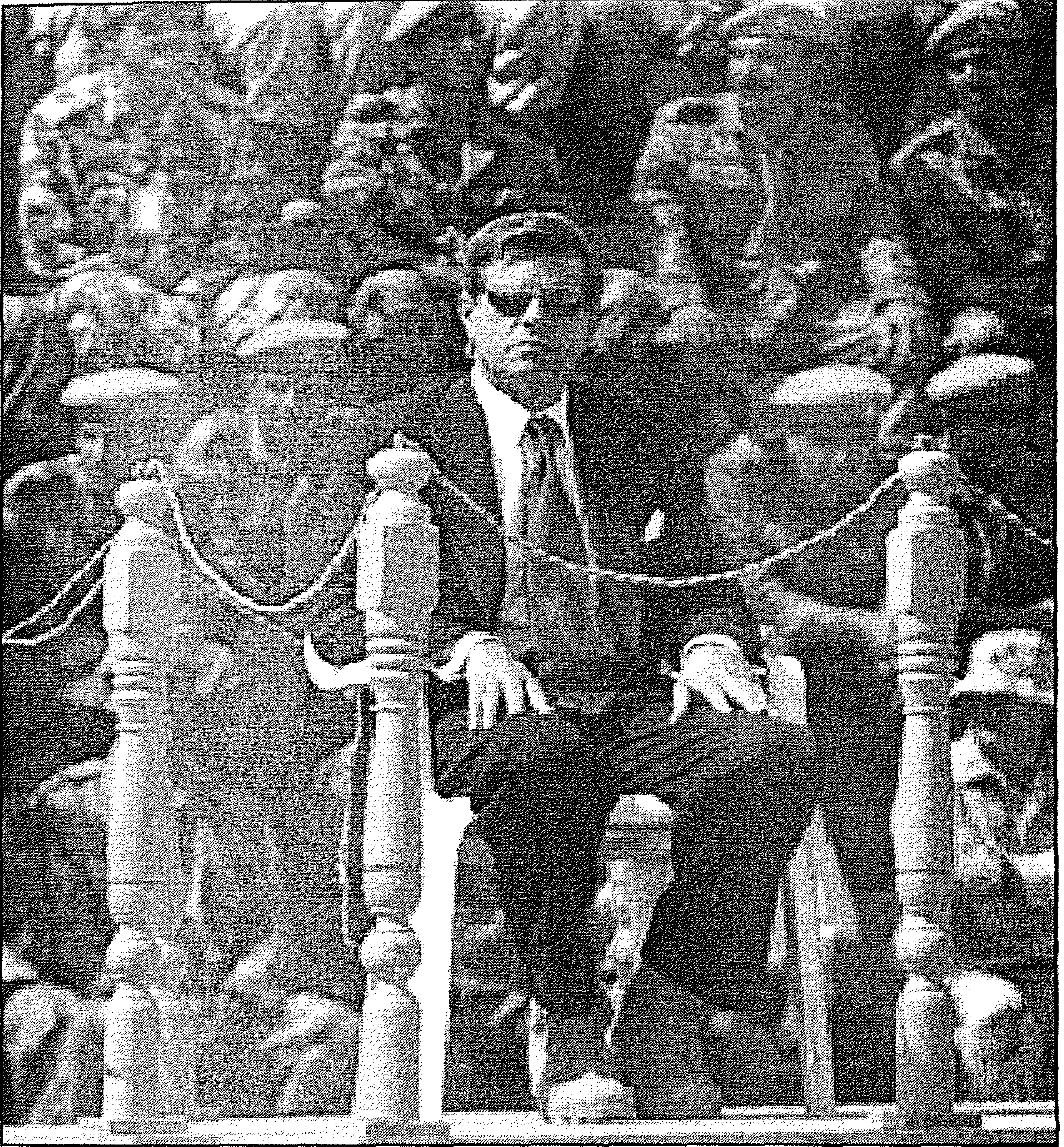
بول بريمر الحاكم الأمريكي للعراق بعد الغزو يوقع قراره المجرم بحل الجيش العراقي وأجهزة الأمن ليغرق البلاد في الفوضى الأمنية تمهيداً لترك الحبل على الغارب لمقاولي الموت الأمريكيين ، وعلى رأسهم شركة بلاك ووتر، ليجتاحوا بجيوشهم من المرتزقة والقتلة المأجورين حرمات وثروات العراق !!



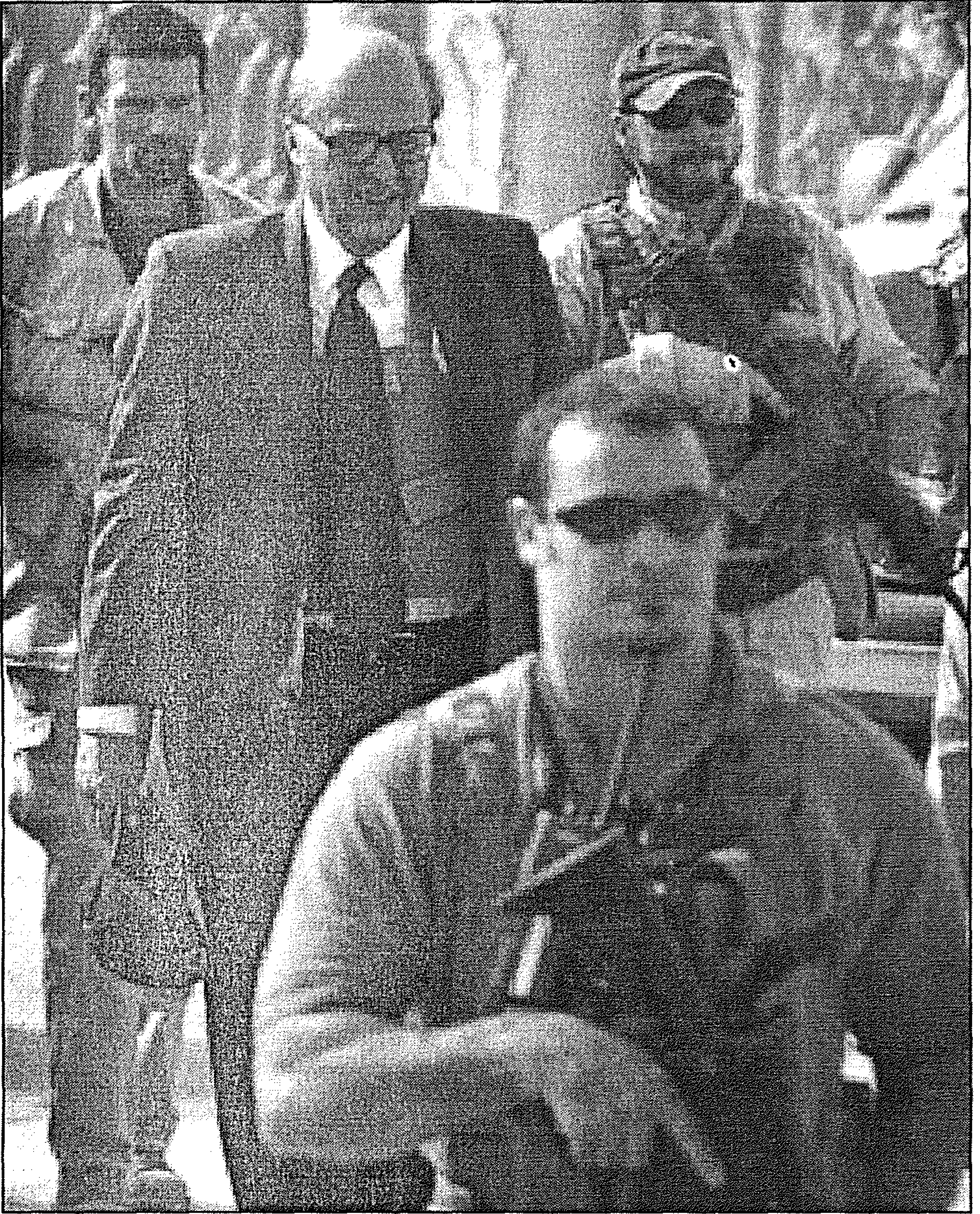
بريمر لحظة وصوله العراق لأول مرة بعد الغزو، ومعه حراسه الشخصيون من مرتزقة بلاك ووتر، على عكس المتبع والمعروف من أن قوات الاحتلال دائماً هى التي تحمي الحاكم الذي يدير الدولة تحت الاحتلال !!



حتى وهو يزور مقر قيادة جيش الاحتلال الأمريكي في العراق، وأثناء تفقده الجنود برفقة قائدهم، كان حرس بريمر أيضاً من بلاك ووتر !!



حل الجيش العراقي وقوات الأمن بمجرد وصوله والتوسيع لمقاولي الموت الأمريكيين بالانتشار في العراق باسم حراسة الحكومة وأفرادها ومؤسساتها بعد حراسته الشخصية هو، وكان أول تعاقد قدمه لشركة بلاك ووتر بـ ٢١ مليون دولار من الخزينة العراقية .. هذه الصورة له قبل عودته لبلاده، وحاول أن يداري فشله بأخذ هذه اللقطة مع بعض الجنود العراقيين الجدد الذين ثبت أنهم لم يحصلوا على أي تدريب جاد من أي نوع !!



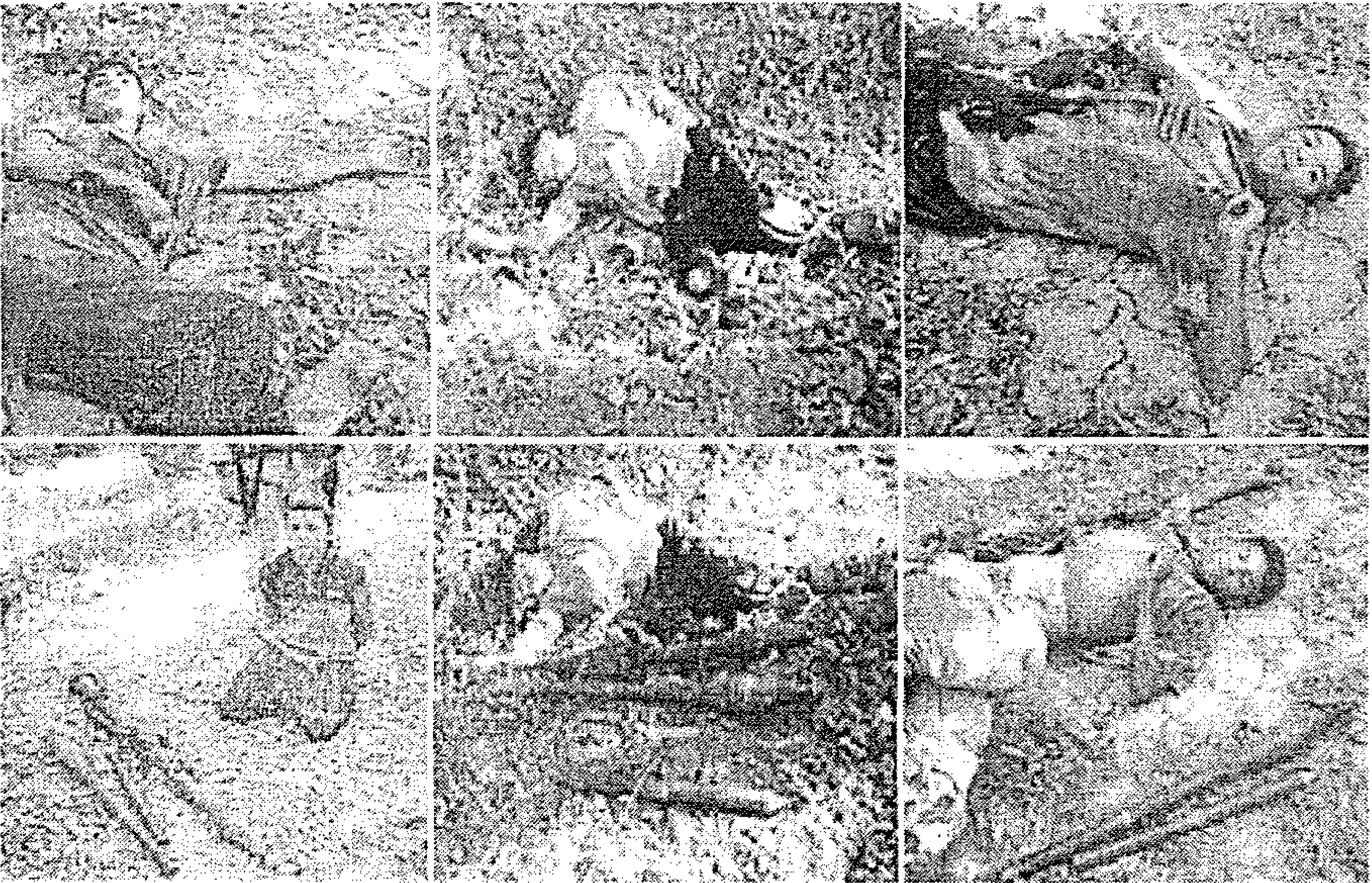
جون نجروبونتي السفير الأمريكي في العراق الذي خلف بريمر، بعد تاريخ طويل في إدارة فرق الموت في أمريكا اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات، كان حريصاً على أن يتولى مرتزقة بلاك ووتر حمايته منذ اللحظة الأولى لوصوله !!



أحد مرتزقة شركة بلاك ووتر في العراق الأربعة الذين تم رصدهم، ثم اختطافهم وذبحهم في مشهد مروع في الفلوجة، وكان سبباً في اجتياح الجيش الأمريكي للمدينة وتدميرها !!



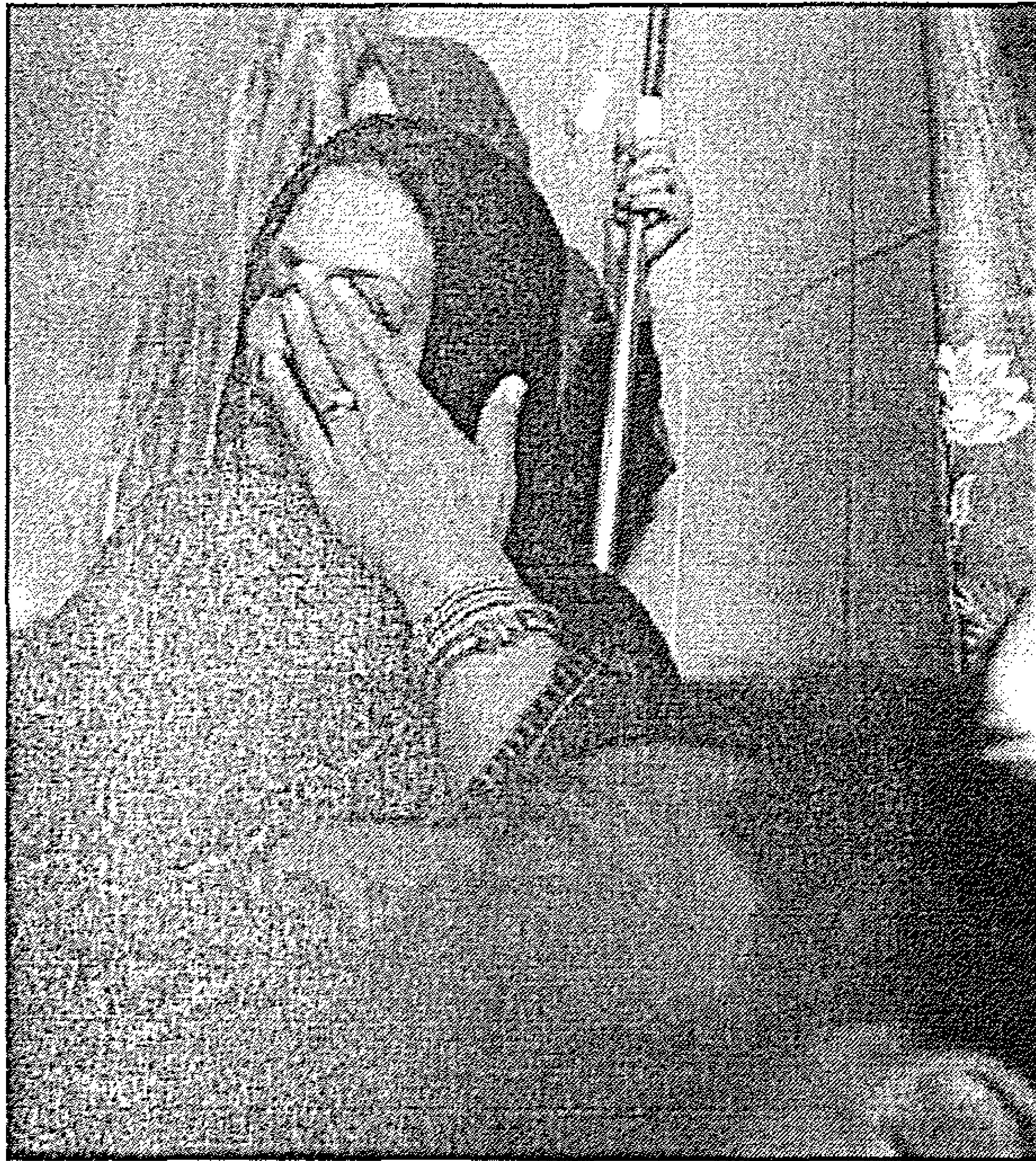
هكذا بدت الفلوجة بعد تدميرها في غارات وحشية عقب مقتل المرتزقة الأربعة !!



جثث سكان المدينة تفترش الأرض في كل مكان عقب الاجتياح الذي صاحبه أكبر عمليات اعتقال !!



هكذا بدا أحد سكان المدينة متفحماً عقب قصف بيته بصاروخ أمريكي !!



دموع العراقيين لم تطفئ النيران التي تشتعل داخلهم أسى وحسرة على ضحاياهم !!



لقطة من غارة بلاك ووتر على ساحة النسور !!

طفل مسكين فقد أطرافه في ساحة النسور !!





و هذه المسكينة شوهوا طفولتها البريئة واغتالوا منها أباها في الساحة !!

The New York Times

Copyright © 2007 The New York Times

NEW YORK, FRIDAY, JULY 6, 2007

Shadow Company

Opens today in Manhattan.
Directed by Nick Bicanic and Jason Bourque
Not rated; 86 minutes

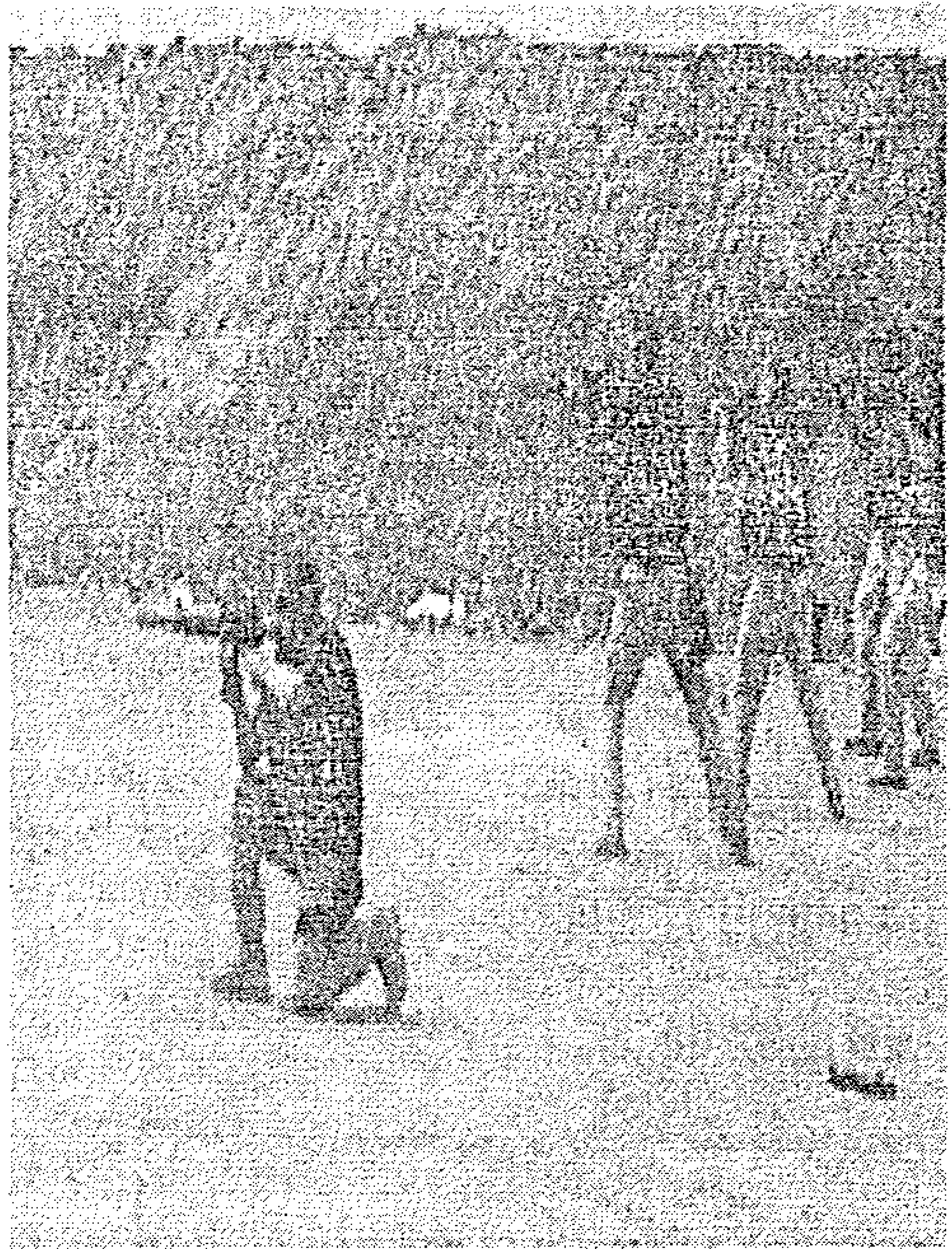
There isn't as much exposé as you might expect in "Shadow Company," a documentary by Nick Bicanic and Jason Bourque about the use of soldiers-for-hire in Iraq and other recent conflicts, but there's considerably more thoughtfulness.

The film examines the growing use of "private military companies" — the current preferred term — in international conflicts, including by the United States in Iraq. It's short on specifics, but just hearing the jargon of the people in this business is illuminating. The companies generally are brought in for one of three functions, one expert says: to train, to provide security and other support or "to change the strategic situation." Hmm.

There are intriguing discussions of the history of mercenaries, of the rules that bind or don't bind them, and of the fine line between a private soldier whose job is strictly defense (for instance, security) and one whose mandate is more active. Conflicts in which mercenaries played a role are revisited, with Sierra Leone getting a lot of attention. And a cheeky travelogue through Iraq by one private soldier provides a different view of that conflict than you'll get from the evening news.

It's a universe as dangerous as it is shady: the film estimates that 250 of these private solders have died in the current Iraq war.

NEIL GENZLINGER



Purpose Films

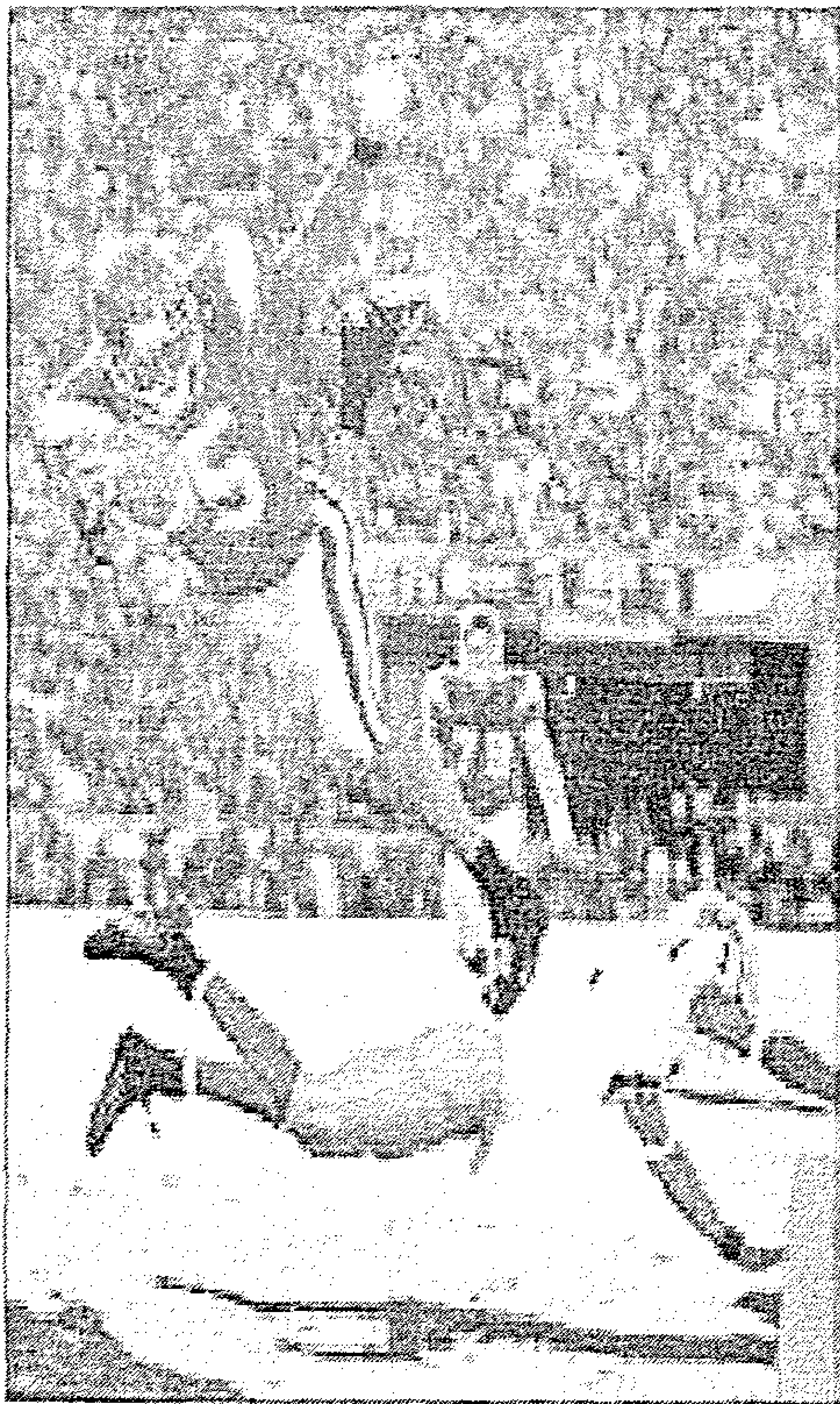
Contract security officers training in Iraq, in "Shadow Company."

تقرير في الصفحة الأولى بصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية يهاجم وجود بلاك ووتر في العراق، ويتهمها بتخريب الأمن عكس ما يزعمه بوش وإدارته . ومع التقرير صورة لمرتزقة بلاك ووتر بطلقون النار على أهداف غير معروفة هناك !!

Los Angeles Times

SUNDAY, DECEMBER 4, 2005

O.C. Race a Border Skirmish



USC Bowls Over UCLA

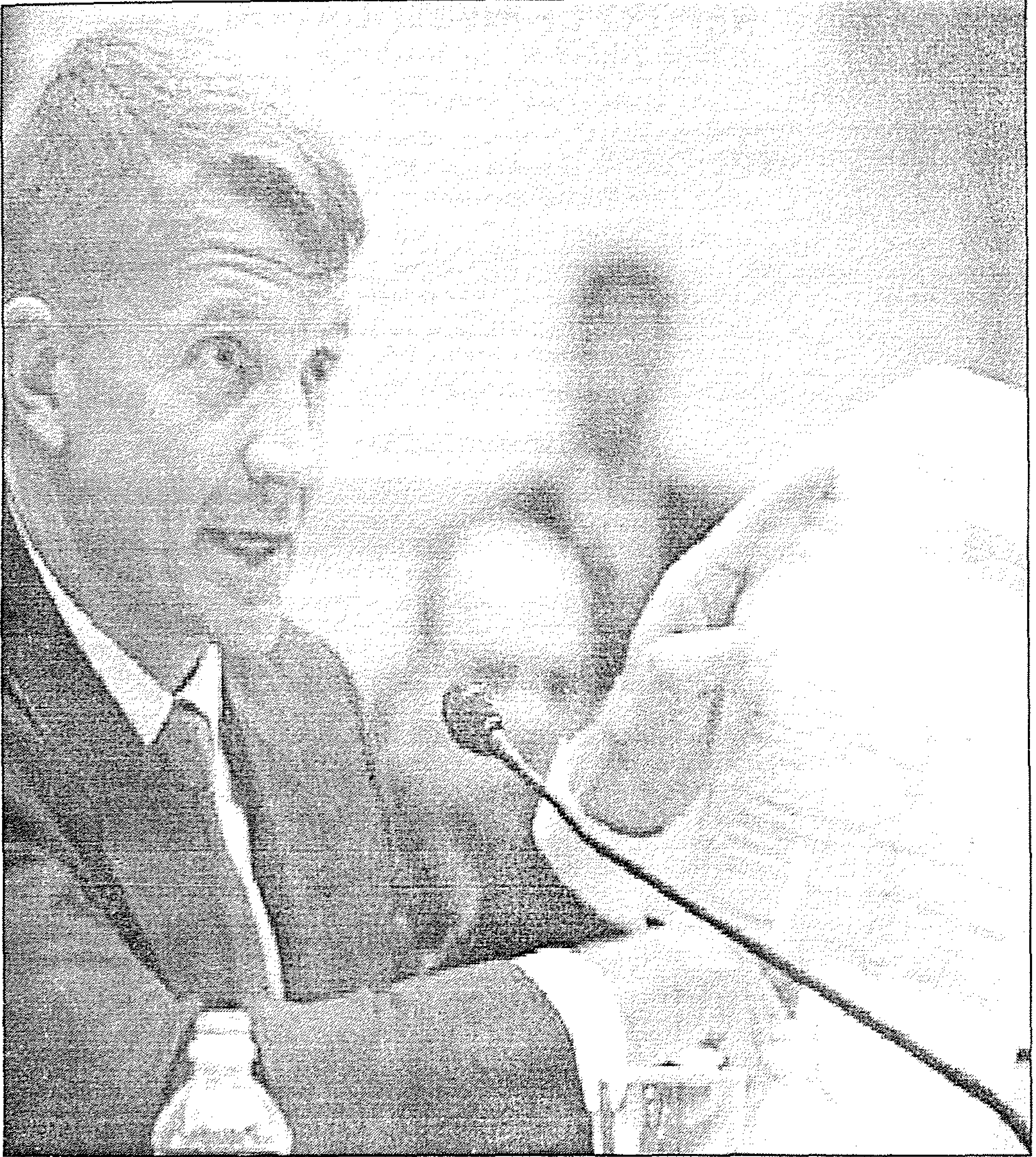
Private Security Guards in Iraq Operate With Little Supervision

Hitmakers Implicated in 'Pay for Play' Plans

وتقرير آخر في صدر الصفحة الأولى لصحيفة لوس أنجلوس تايمز "أقصى يمين الصفحة" يتهم الإدارة الأمريكية بغض الطرف عن جرائم شركات الأمن الخاصة وخاصة بلاك ووتر في العراق !!



لافتة تحملها أمريكية للمطالبة بخروج قوات بلادها من العراقن كتب عليها "الشباب ضد الحرب .. لا مزيد من الدماء من أجل النفط .. انهوا احتلال العراق" وبجانبها لافتة أخرى لمتظاهر ضد شركات الموت الخاصة التي تتربح من الحرب في العراق "!!



إريك برنس مؤسس وصاحب بلاك ووتر يرد بمنتهى التبجح أثناء استجوابه في الكونجرس حول مذابح شركته في العراق !!



REPORT OF INVESTIGATION

Title (Name and address)	Type of Investigation	Type of Report
John G. Roberts' Missing File Ronald Reagan Presidential Library and Museum, 40 Presidential Drive Simi Valley, California, 93065	Criminal	☒ Final ☐ Supplemental
Social Security Number: N/A	☐ Employee ☐ Non-employee ☐ Former Employee	
Date of Birth: N/A — Date Entered on Duty: N/A	Position and Grade: N/A	
Post of Duty: N/A	Organization and Office: N/A	
Period of Investigation: August 16, 2005 through September 16, 2005		

BASIS FOR INVESTIGATION

On July 18th and 19th, 2005, [redacted] were granted special access pursuant to the Presidential Records Act to review White House Counsel's office files from 1981 to 1986 held at the Ronald Reagan Presidential Library and Museum, 40 Presidential Drive, Simi Valley, California, 93065. On July 21st or 22nd, 2005, while attempting to locate a file contained in the above record group to respond to a Freedom of Information Act (FOIA) request, a file contained in the John G. Roberts, Jr., collection entitled "Affirmative Action Correspondence" was discovered missing. Library staff assumed the file would be located during the refoldering process of this collection, which began on July 23, 2005, and ended on July 31, 2005.

On August 10, 2005, [redacted], National Archives and Records Administration, was advised by the Library the "Affirmative Action Correspondence" file was missing, but the Library was still searching for it. On August 10, 2005, [redacted], National Archives and Records Administration, [redacted], that a file from the Library was missing but the Library was still searching for it. In a letter dated August 15, 2005, [redacted] advised [redacted] the "Affirmative Action Correspondence" file was missing and attempts to locate the file were unsuccessful. On August 16,

Distribution	No.	Case Number	Signature of Special Agent Making Report:
Office of Inspector General	1	[redacted]	
National Archives and Records Administration	2	Signature of Person Examining Report:	
Assistant U.S. Attorney			
Other (specify)		Title: Inspector General	Office/City: College Park, MD
		Division Office: Headquarters	Date of Report: 9/27/05

NARA - OIG Form OI 213 (Rev. 04-2005)

Office of Inspector General
National Archives and Records Administration

OFFICIAL USE ONLY

THIS DOCUMENT IS PROVIDED FOR OFFICIAL USE ONLY. ANY REQUEST FOR DISCLOSURE OR FURTHER DISSEMINATION OF THIS DOCUMENT OR INFORMATION CONTAINED HEREIN SHOULD BE REFERRED TO THE OFFICE OF INSPECTOR GENERAL, NATIONAL ARCHIVES AND RECORDS ADMINISTRATION

تحقيق لجنة الكونجرس في مجازر بلاك ووتر في العراق !!

ONE HUNDRED TENTH CONGRESS

Congress of the United States

House of Representatives

COMMITTEE ON OVERSIGHT AND GOVERNMENT REFORM

2157 Rayburn House Office Building

Washington, DC 20515-6143

www.oversight.house.gov

MEMORANDUM

October 1, 2007

To: Members of the Committee on Oversight and Government Reform

Fr: Majority Staff

Re: Additional Information about Blackwater USA

On October 2, 2007, the Committee will hold a hearing entitled, "Blackwater USA: Private Military Contractor Activity in Iraq and Afghanistan." The hearing will examine the mission and performance of Blackwater USA and its affiliated companies in Iraq and Afghanistan. Erik Prince, the owner of Blackwater will testify at the hearing, as will three State Department officials: Ambassador David M. Satterfield, Special Adviser, Coordinator for Iraq; Ambassador Richard J. Griffin, Assistant Secretary, Bureau of Diplomatic Security and Director of the Office of Foreign Missions; and William H. Moser, Deputy Assistant Secretary for Logistics Management.

The hearing will provide members the opportunity to address three key questions: (1) Is Blackwater's presence advancing or undermining U.S. efforts in Iraq? (2) Has the State Department responded appropriately to shooting incidents involving Blackwater forces? And (3) what are the costs for U.S. taxpayers of the reliance on Blackwater and other private military contractors?

The Committee has received new information, which is summarized below, bearing on all three of these questions.

Blackwater Shooting Incidents. Incident reports compiled by Blackwater reveal that Blackwater has been involved in at least 195 "escalation of force" incidents in Iraq since 2005 that involved the firing of shots by Blackwater forces. This is an average of 1.4 shooting incidents per week. Blackwater's contract to provide protective services to the State Department

تقرير لجنة تحقيق الكونجرس في جرائم بلاك ووتر الذي لم يسفر عن أي شيء ملموس لإقرار العدالة ضد القتلة !!



وبوش استقبل نوري المالكي رئيس وزراء العراق في واشنطون، وتم احتواء الأزمة وانتهى الأمر، ليظهر أمام العالم أن الشركات الأمنية الخاصة، أو جيوش الشيطان – كما تعرف – فوق المحاسبة بسبب الحصانة التى انتزعتها لها إدارة بوش !



أحد إعلانات شركة بلاك ووتر على موقعها على الإنترنت !!



لافتة تحذير بعدم الاقتراب عند مشارف تبة ضرب النار التابعة لمركز تدريب أفراد شركة بلاك ووتر في ولاية فرجينيا !!



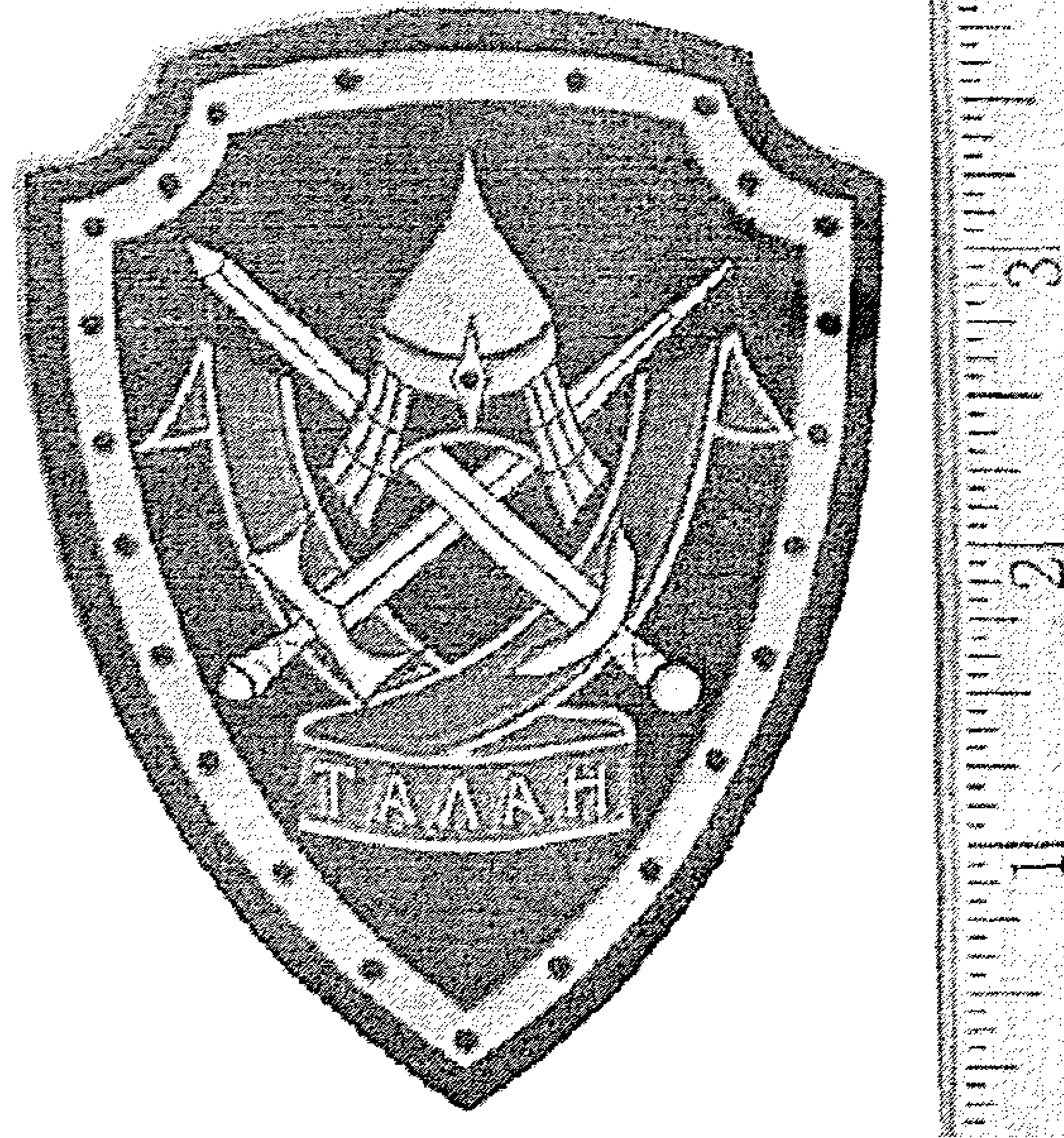
شعار بلاك ووتر على عملة تذكارية قبل أن يتوالى ظهور شركات الموت !!



وشعار مجموعة تيميز للأمن ومقرها ولاية فلوريدا !!



وشعار شركة لاس كروسيس الأمنية الخاصة !!

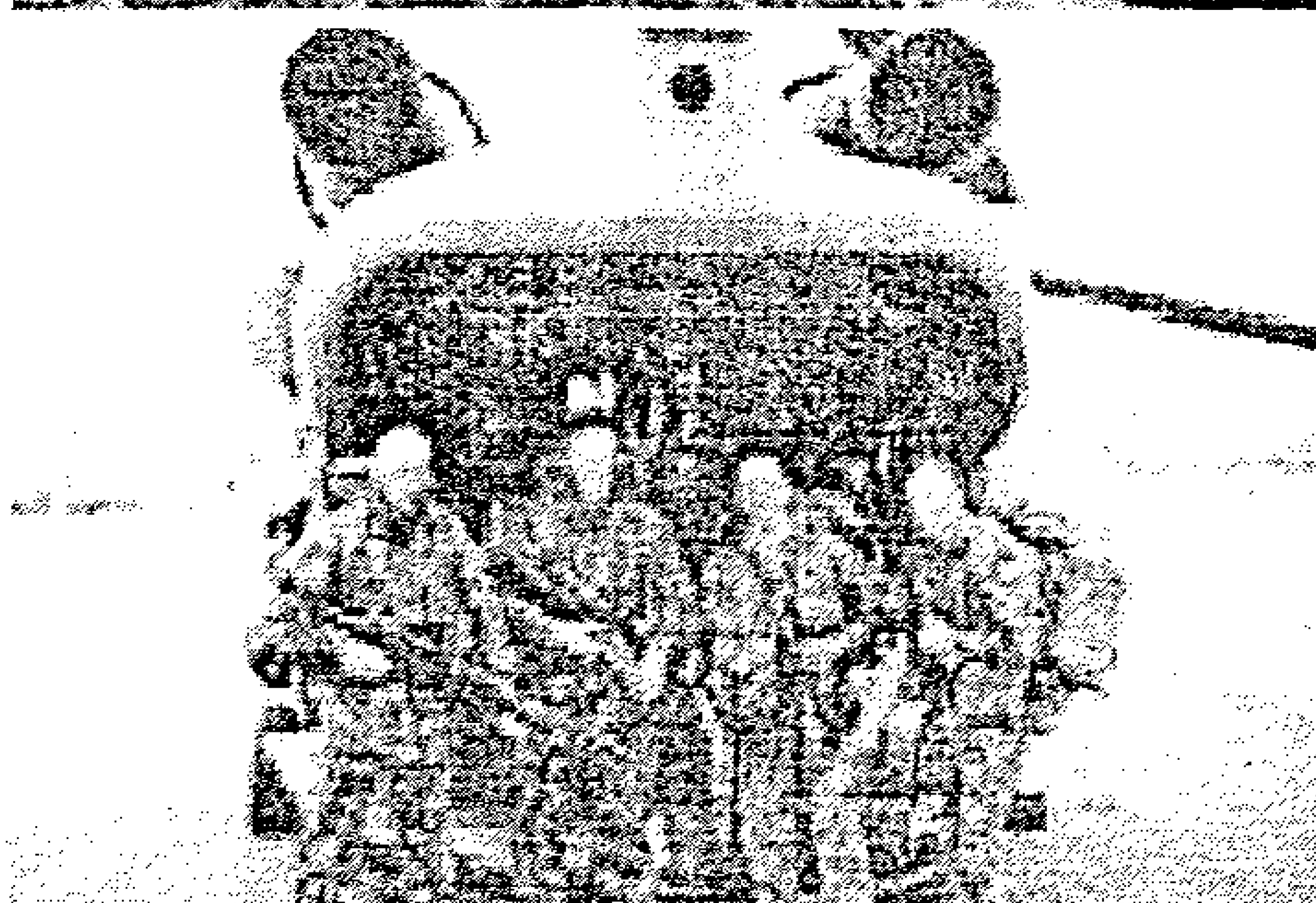


وشعار شركة تانا لخدمات الأمن الخاصة !!



أحد مرتزقة بلاك ووتر بالزي التقليدي لهم .. إنه الشكل الذي ارتضاه هؤلاء القتلة قبل أن ينطلقوا لتنفيذ عملياتهم الدموية مقابل أجر !!








مجموعات من قتلة بلاك ووتر في مواقع مختلفة وأثناء التدريبات !!



وصورة لمجموعة أخرى في لقطات تذكارية إحداها مع جنود أمريكيين من جيش الاحتلال في العراق !!

LAYERS OF COSTS

Here's a look at one small item in the war in Iraq: the daily cost of one security guard for a food convoy.

Jerry Zovko Security guard from Ohio	$600/day
PLUS	
Blackwater North Carolina security company	$215/day plus all expenses*
PLUS	
Regency Hotel Kuwaiti middleman	Overhead and profit
PLUS	
ESS German food contractor	Overhead and profit
PLUS	
Halliburton Texas general contractor	Overhead and 2% profit
TOTAL	To be paid by U.S. taxpayers

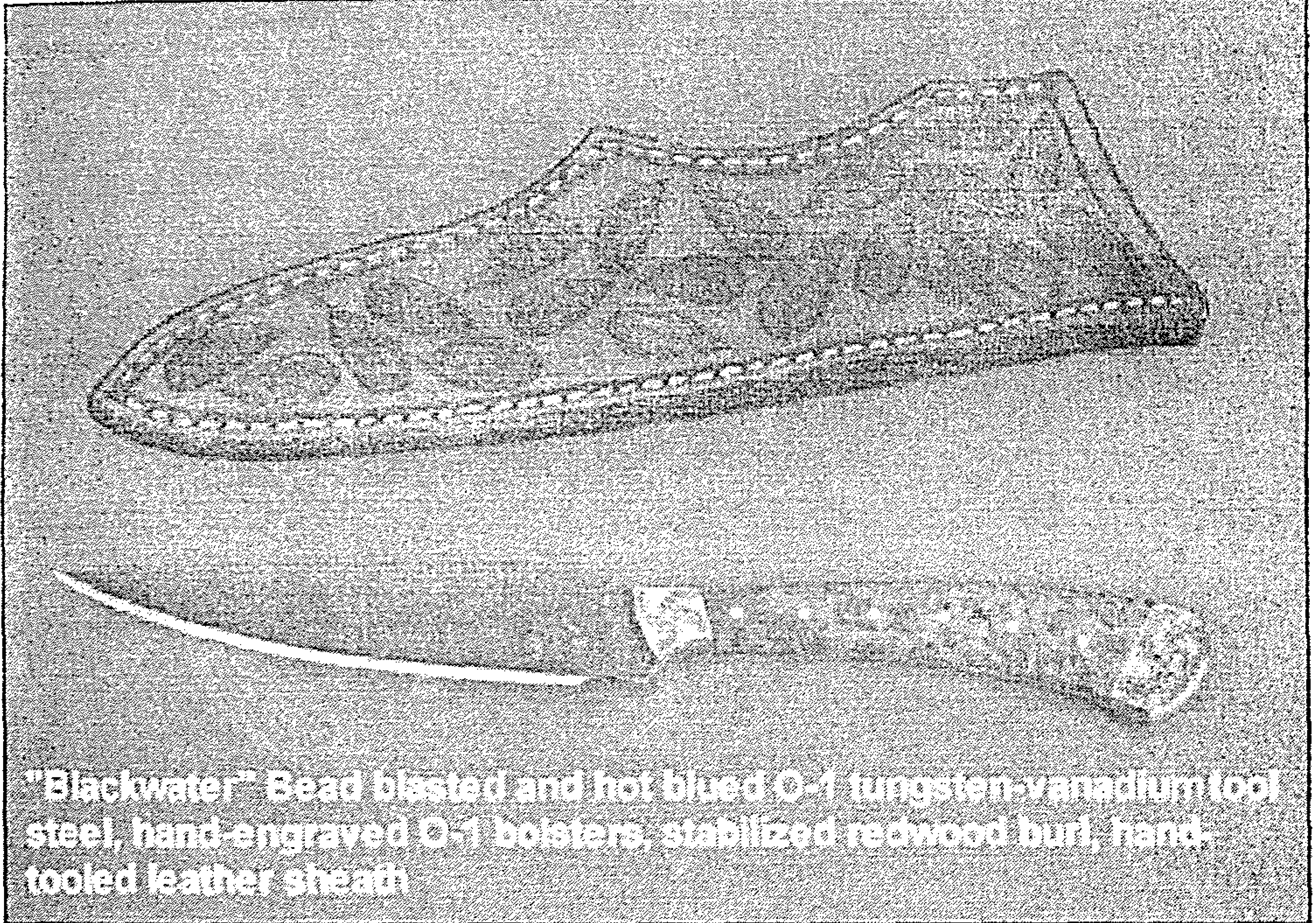
* Room and board, insurance, travel and all overhead

Source: Blackwater contracts, LOGCAP contracts — The News & Observer

كشف بحساب نفقات فرد المرتزقة الواحد في شركات الأمن ويظهر فيه حساب تكلفة طعام الفرد في بلاك ووتر بـ ٢٥٠ دولاراً يومياً !!



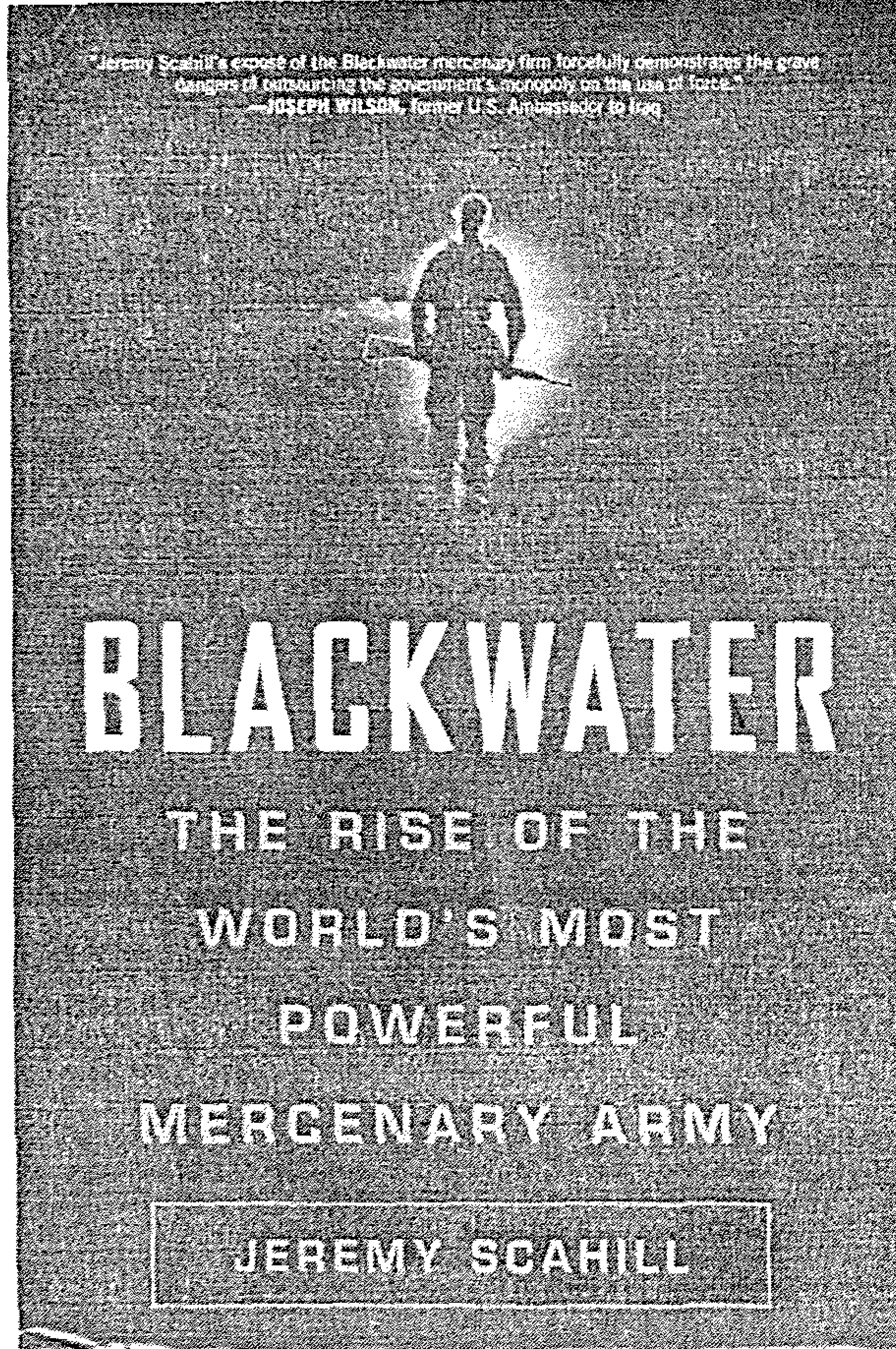
حتى الاسلحة النارية التي تستخدمها فرق الموت التابعة لبلاك ووتر اصبحت تصنع خصيصاً، وتحمل ماركة "بلاك ووتر" !!



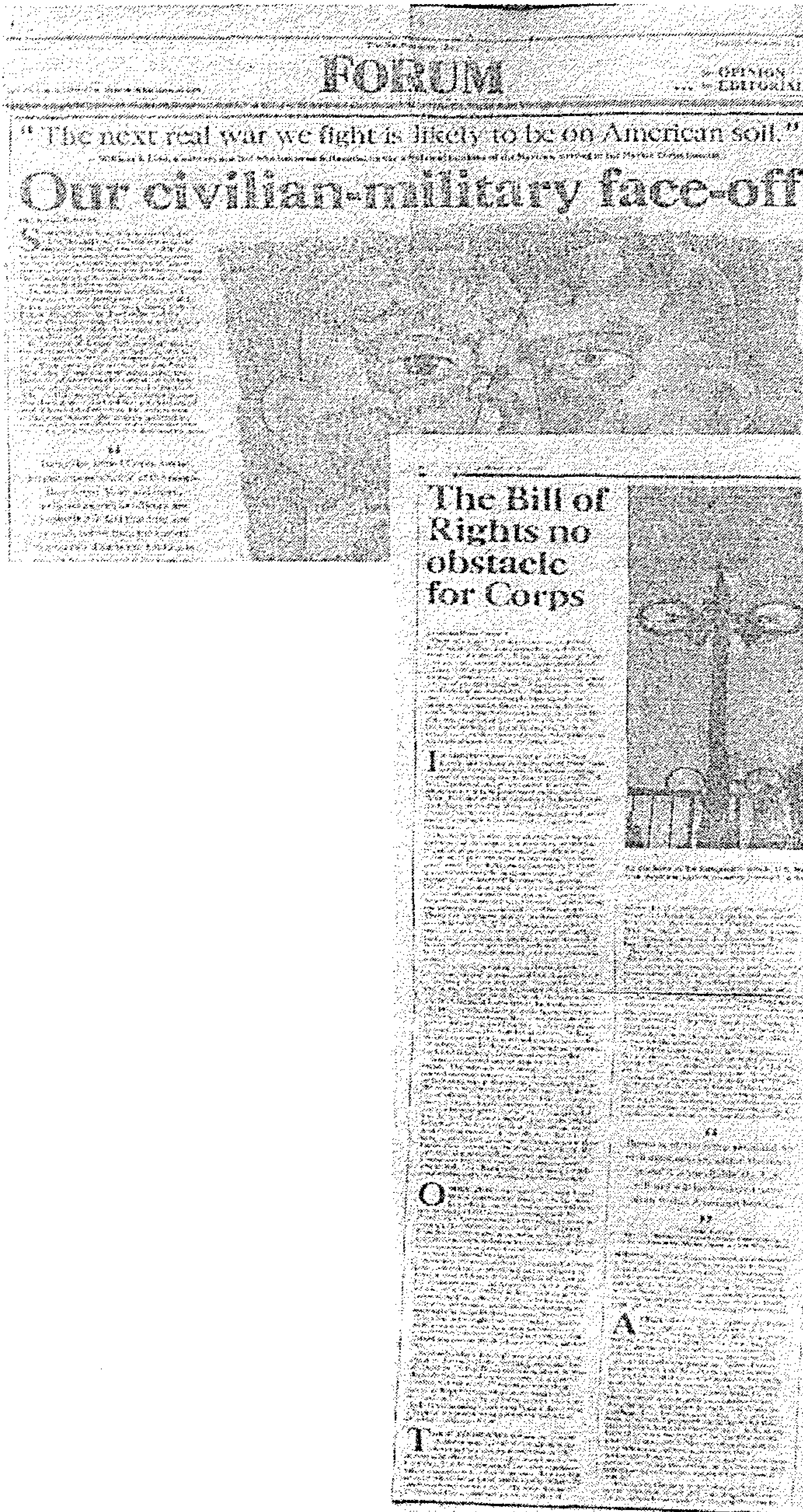
سلاح أبيض ماركة "بلاك ووتر" .. تم تصنيعه بمواصفات خاصة من أجل أن يستخدمه مرتزقة الشركة ، وأصبح يحمل اسمها !!



هذه إحدى المروحيات التي يستخدمها مرتزقة بلاك ووتر، ويعرفها العراقيون جيداً!!



كتاب جيرمي سكاهيل الذي يكشف فيه بعض جرائم شركات الأمن الخاصة، وفي مقدمتها بلاك ووتر !!



FORUM

OPINION
EDITORIAL

"The next real war we fight is likely to be on American soil."

Our civilian-military face-off

The Bill of Rights no obstacle for Corps

افتتاحية صحيفة "سكرامينتو" الأمريكية التي كشفت فيها أن شركة بلاك ووتر قامت بشراء قاذفات قنابل برازيلية !!

المصادر والمراجع

١ - المرتزقة وجه آخر للجيش الأمريكي- رياض باحاج - موقع الورشة على الإنترنت - الأحد ٤ نوفمبر ٢٠٠٧

٢ - مرتزقة "الماء الأسود" في العراق : جرائم فوق المساءلة - نيوزنت - ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧

٣ - خصخصة الحرب والتفويض الخارجي للمهام الخارجية - موقع اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر الدولي على الإنترنت - ٢٣ مايو ٢٠٠٥

٤ - البنادق المؤجرة في العراق - أميمة عبد اللطيف - مجلة العصر - أول مايو ٢٠٠٤

٥ - المرتزقة الجدد والقانون الدولي - محمد شريف- ٢٧ أغسطس ٢٠٠٤

-٦ منشآت الأمن الخاص تسيء للعراقيين - بتقرير - بي بي سي - ٣٠ يناير ٢٠٠٦

٧ - المرتزقة جيش الإمبراطورية - تقرير - أسوشيتدبرس - ١٥ أغسطس ٢٠٠٧

٨ - جيش ظلَ من البنادق المأجورة - تقرير - صحيفة المؤتمر أول أكتوبر ٢٠٠٧

٩ - من أمريكا اللاتينية إلى العراق:الأمم المتحدة تتحرى في تجارة المرتزقة- دانييلا استرادا وغوستافو غونثاليث سنتياغو- ا ب - ٣ يوليو ٢٠٠٧

١٠ - خصخصة استخدام القوة وتجنيد المرتزقة- تقرير - شبكة البصرة - نصر شمالي

١١ - شبكة البصرة - ٧ سبتمبر ٢٠٠٧

١٢ - تحقيق حول مُرتزق"سويسري سابق في بلاك ووتر - سويس انفو - ٨ نوفمبر٢٠٠٧

١٣ – قصة المرتزقة الأربعة في الفلوجة - وليم أولتمان - ٢٠٠٤

١٤ – وكالة رويتر - تقرير خاص – ١٠ أكتوبر ٢٠٠٦

١٥ - المرتزقة الجدد - تقرير لوكالة قدس برس – ٣ سبتمبر ٢٠٠٦

١٦ – البنتاغون يمول عصابات الموت والقتل على الهوية - مجلة ماريان الفرنسية – ٢١ مارس ٢٠٠٦

١٧ – فرق الموت والعقول المدبرة للفتنة- ماكس فولر – واشنطون بوست – ٦ مارس ٢٠٠٦

١٨ - جيوش المرتزقة وحروب المستقبل - بسام العسلي - مجلة الحرس الوطني – ١ أغسطس ٢٠٠٥

١٩ - المرتزقة في العراق - مجلة ذي إيكونومست - ترجمة محمد علي حريصي – صحيفة " السفير " اللبنانية – ٨ نوفمبر ٢٠٠٦

٢٠ - القانون الدولي والشركات العسكريّة والأمنية الخاصّة- موقع الصليب الأحمر الدولي على الانترنت – ١٣ مايو ٢٠٠٦

٢١ - مسؤولية الدول التي تنشأ عليها الشركات الخاصّة - موقع الصليب الأحمر الدولي على الانترنت – ٢٣ مايو ٢٠٠٥

٢٢ - الترجمة الكاملة لفضائح وجرائم مرتزقة الحكومة الأمريكية ووزارة حربها البنتاغون- ترجمة بصراوي

٢٣ - تقرير الكونغرس يكشف فضائح شنيعة للشركات الأمنية - -الملف برس – ٢ أكتوبر ٢٠٠٧

٢٤ - لاتينيو الولايات المتحدة.. حطب نار العراق - مقال للصحافي الكوبي إدلبرتو لوبيث بلانش- مجلة لا ربليون الإسبانية - ترجمة مروة عامر – موقع مفكرة الإسلام على الانترنت - ١٧-مايو ٢٠٠٧

٢٥ - شاهد عيان عراقي عن حادث بلاكووتر: كان الجحيم بعينه - الشرق الأوسط - ٢ نوفمبر ٢٠٠٧

٢٦ - الأمريكان والبريطانيون يعيدون تجربة المرتزقة الالمان- عبر بلاك ووتر- البرفسور سام حمود - ترجمة كهلان القيسي - الحوار المتمدن - ٢ أكتوبر ٢٠٠٧

٢٧ - وثيقة منظمة العفو الدولية رقم : AFR ٢٤/٠٠٤/٢٠٠٤ - - ١٩ مارس ٢٠٠٤

٢٨ - ألمانيا ترسل مرتزقة للعراق على طريقة بلاك ووتر ومكتب خاص في برلين يعد الراغبين بالمال الوفير- - وكالة الصحافة العراقية - ٢١ نوفمبر ٢٠٠٧

٢٩ - ثلاثة أنواع من المرتزقة يعملون في العراق - - د. ثائر دوري - محاورات المصريين - ١٦ سبتمبر ٢٠٠٤

٣٠ - الموت مقاولة والحرب خصخصة - وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ) ٣ نوفمبر ٢٠٠٧

٣١ - خصخصة الحروب وخلاص العراق - د. أحمد يوسف أحمد - صحيفة الاتحاد- ١٤ أكتوبر ٢٠٠٧

٣٢ - بعد سجل إجرامي حافل في قتل العراقيين.. (بلاك ووتر) تتجسس بالإيجار - اتجاهات الأحداث - ١١ نوفمبر ٢٠٠٧

٣٣-الشرق الأوسط - ٩ نوفمبر ٢٠٠٦ - ٣٣- دونالد رامسفيلد : منظر الحرب

محمد جمال عرفة - ٢١ أكتوبر ٢٠٠٧

٣٤ - ستون ليمتد" الاسم الحركي لبلاك

٣٥ - تحقيق حول "مُرتزق" سويسري سابق في "بلاك ووتر" - سويس انفو - ٨ نوفمبر ٢٠٠٧

٣٦ - جيوش الظلام - جنود المصائب (المرتزقة) الشركات الامنيه الخاصة في العراق عددها وادوارها ودور الصهاينه ودور جيش لبنان السابق في العراق - دراسة - الباحث اللواء الركن مهند العزاوي - منتديات الفكر القومي العربي - ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧

٣٧ - كتاب "شبكة كارلايل : جيوش المرتزقة صناعة أميركية" - فرانسوا ميسان - ٢٠٠٦

٣٨ - المرتزقة جنود الشيطان - دراسة - مركز "الخليج" للدراسات - ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧

٣٩ - المرتزقة أخطر أسلحة الحروب الحديثة - مغازي البدراوي - صحيفة الوقت البحرينية -٢ أبريل ٢٠٠٧

٤٠ - المرتزقة الصهاينة في العراق وكشف الأوراق- اراس الناصري بغداد - واع - ٣ أغسطس ٢٠٠٧

٤١ - هذا هو المستقبل : حين تصبح الحرب أكثر الأعمال ربحًا، علينا أن نتوقع المزيد منها- دراسة - تشالمرز جونسون - ترجمة بثينة الناصري

٤٢ - ثلاثة أنواع من المرتزقة يعملون في العراق - - د. ثائر دوري - موقع محاورات المصريين - ١٦ سبتمبر ٢٠٠٤

٤٣ - تصميم أكثر رقة لـ لوجو شركة بلاك ووتر بول فون زيلْباور- نيويورك تايمز- ٢٣ أغسطس ٢٠٠٧

٤٤ - عندما ينقلب مرتزقتنا علينا - كريس هيدجيز - صحيفة فلاديليفيا إنكوايرير الأمريكية - ٣ يونيو ٢٠٠٧

٤٥ - عالم الشركات الأمنية الخفي - كين سيلفر ستين.. مجلة هاربرز- ترجمة الهادر المعموري- ٠٢ أكتوبر ٢٠٠٦

٤٦ - دولـة عابـرة للقـارّات أشبـه بجيـش إمبراطـوري... بإمـرة جورج بوش - بيتر أندروز ـ رويترز - ١٢ مايو ٢٠٠٤

٤٧ - شركات المرتزقة الأمميّة: بلاك ووتر نموذجاً - أ ب - فنسان الغريّب ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٧

٤٨ - كتاب الأمبراطورية الأميركية - كيفن فيليبس - ٢٠٠٦

٤٩ - مرتزقتنا في العراق - مقال - جيرمي سكاهيل - صحيفة لوس أنجلوس تايمز - ٨ أبريل ٢٠٠٧

٥٠ - مرتزقة "الماء الاسود" في العراق .. جرائم فوق المساءلة-نيوزنت - ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧

٥١ - جيوش المرتزقة وحروب المستقبل - بسام العسلي - مجلة الحرس الوطني - ١ أغسطس ٢٠٠٥

٥٢ - المرتزقة في العراق، مجلة ذي ايكونومست - ترجمة محمد علي حريصي - صحيفة السفير اللبنانية - ٨ نوفمبر ٢٠٠٦

٥٣ - البنادق المؤجرة في العراق - أميمة عبد اللطيف - مجلة العصر ١ مايو ٢٠٠٤

٥٤ - منشآت الأمن الخاص تسيء للعراقيين - تقرير - بي بي سي - ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦

٥٥ - كتاب سادة العالم الجدد: العولمة - النهابون - المرتزقة - الفجر - جان زيغلر - ترجمة وتحقيق: محمد زكريا إسماعيل - مركز دراسات الوحدة العربية تاريخ النشر - ٢٠٠٤

٥٦ -كتاب: بلاك ووتر.. المرتزقة قادمون- جيرمي سكيل - ترجمة فاطمة نصر وحسام إبراهيم - دار سطور - القاهرة - ٢٠٠٧

٥٧ - صعود اقوى جيوش المرتزقة في العالم - ترجمة: امل الشرقي - جريدة العرب اليوم - ١ يونيو ٢٠٠٧

٥٨ - شركة بلاك ووتر .. أكبر مقاولي الحرب في العالم - إسلام نيوز - ٢٣ مايو ٢٠٠٧

٥٩ - " بنادق للإيجار" - تيد كوبيل - صحيفة نيويورك تايمز - ٢٢ مايو ٢٠٠٦

٦٠ - قصة (جيش بوش الخفي).. ثاني أكبر قوة بالعراق - حيان نيوف - موقع العربية على الانترنت - ١٨ مايو ٢٠٠٧

٦١ - بلاك ووتر في العراق - كريستيان ميللر - لوس انجلوس تايمز - ٢٧ شهر مايو ٢٠٠٤

٦٢ - كتاب سنواتي في العراق - بول بريمر

٦٣ - شركة بلاك ووتر .. أكبر مقاولي الحرب في العالم - إسلام نيوز - ٢٣ مايو ٢٠٠٧

٦٤ - المرتزقة العسكريون وخصخصة الحروب - د. محمد عزت محمد علي

٦٥ - اليهود كمستوطنين ومرتزقة- الدكتور عبدالوهاب المسيري - مجلة العربي

٦٦ - صحيفة " ليموند " الفرنسية - ٢٨ يناير ٢٠٠٠

٦٧ - صحيفة "لافيجارو" الفرنسية ١٦ مايو ٢٠٠٠

٦٨ - نصوص اتفاقيات جنيف والبروتوكولان الإضافيان- ١٩٩٨

٦٩ - ندوة خصخصة الأمن .. الحال والمآل - مركز المستقبل - رصد: التقي محمد عثمان - ١٤ نوفمبر ٢٠٠٧

٧٠ - الخصخصة الأمنية ومرتزقة العصر الجدد- غسان العزي

٧١ - خصخصة مسؤوليات الدولة الأمنية .. أصبحت واقعاً ! - سويس انفو - ٦ يوليو ٢٠٠٥

٧٢ - لجنة أممية تحذر من استخدام المرتزقة في النزاعات - سويس انفو - ٢٨ سبتمبر٢٠٠٧

٧٣ - محاولة جديدة لتقنين عمل المرتزقة - سويس انفو - يان هامل - ترجمة محمد شريف- ١٧ أكتوبر ٢٠٠٧

٧٤ - كتاب خصخصة الحرب - جرام جوما - ٢٠٠٤ - عرض : لواء متقاعد / حسام سويلم - الأهرام - ٢٧ أغسطس٢٠٠٤

٧٥ - شركة بلاك ووتر .. أكبر مقاولي الحرب في العالم - إسلام نيوز - ٢٣ مايو ٢٠٠٧

٧٦ - بلاك ووتر في العراق - كريستيان ميللر - لوس انجلوس تايمز - ٢٧ شهر مايو ٢٠٠٤

٧٧ - كتاب سنتي في العراق - بول بريمر

٧٨ - "بلاك ووتر".. تجارة لقتل الأبرياء - علي عبدا لعال - منتدى مصر - مايو١٧ ٢٠٠٧

٧٩ - خصخصة الحرب.. العراق نموذجا! - د. هشام الحديدي - الأهرام - ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧

٨٠- شركات عسكرية خاصة في خضم الفوضي العراقية - المركز النظامي المشترك للأبحاث حول السلام والدراسات الاستراتيجية - باريس- ٢٠٠٤

٨١- الخيار السلفادوري - مجلة " نيوزويك " في ٨ يناير ٢٠٠٥) .

٨٢ - مرتزقة الأمن الجدد بيار كونيسا - لوموند ديبلوماتيك - عدد أبريل ٢٠٠٣

٨٣ - تجارة المرتزقة في العراق- خوان كارلوس ديات جيريرو - وكالة "برينسا لاتينا" الكوبية - ٢٣ فبراير ٢٠٠٧:

٨٤ - الجيش السري للمرتزقة في العراق- صحيفة " المانفيستو " الإيطالية - مانليو دينوتشي

فهـرس الكتاب

تقديم 5

الفصل الأول 9

المرتزقة الجدد .. جيوش الظلام

وحروب القرن الـ٢١ !!

الفصل الثاني 63

بلاك ووتـر .. القصـة الدامية لصعود أكبـر

جيوش المرتزقة فـي التاريـخ!!

الفصل الثالث 103

بلاك ووتر وقضية خصخصة الحرب !!

الفصل الرابع 135

بلاك ووتر والمرتزقة الجدد

والقانون الدولـي !!

الفصل الخامس 207

فن خصخصة الحرب .. العراق نموذج !!

الفصل السادس 253

جرائم بلاك ووتر .. وأخواتها !!

مصادر ومراجع 361



بلاك ووتر .. جيوش الظـلام

لعقود طويلة ظل (مثلث الرعب بأضلاعه الثلاثة) التاجر والمبشر والعسكري يحكم أمريكا من ناحية، وعلاقة أمريكا بالعالم من ناحية أخرى. و مع ذلك فقد شهدت الآونة الأخيرة اختزال أضلاع المثلث الثلاثة في ضلع واحد (التاجر)، الذي لن ينتظر من العسكر تمهيد الأرض له في الدول المستهدفة، وتنصيب الحكومة العميلة، لتسهيل عملية نهب ثرواتها، كما لن ينتظر البركة الدينية من أحد فهو في نفس الوقت المبشر الذي يحمل معه مخططاته، التي يؤمن بها لدرجة الموت. وعندما غزت أمريكا العراق، أبلغت شركاتها التجارية باصطحاب جيشها الخاص معها لحمايتها. هذا الجيش الخاص هو فرق الموت (جيوش المرتزقة) التابعة للشركات الأمنية الأمريكية الخاصة، وفي مقدمتها شركة بلاك ووتر وأخواتها موضوع هذا الكتاب. وقد ولدت فرق الموت من رحم إدارة الرئيس الأمريكي بوش، التي قررت خصخصة الحرب، والاستعانة بشركات مرتزقة، بترخيصات رسمية، و توفر لها الحصانة، التي تحمي قتلتها من أية مساءلة، مهما ارتكبت من مذابح، كما حدث مؤخرا في العراق، لكي تسهل لها القيام بالمهام القذرة نيابة عن جنودها، كمخرج من الكابوس الإعلامي، الذي يلاحقهم، وضمير العالم الذي يدين جرائمهم. و في هذا الكتاب نحاول بالبحث و الدراسة تأصيل ظاهرة بلاك ووتر وأخواتها، لنتعرف على السر في ظهور مثل هذه الشركات، التي تستنزف ثروات العراق بتعاقدات فرضها عليها الأمريكان لحماية منشآتها، وتدريب قواتها الجديدة، بينما الواقع يقول إنها تنفذ مخططات شيطانية، منها إشعال الحرب الأهلية بين السنة و الشيعة. كما سنتعرف أيضا على سر العلاقة المقدسة، التي تربط هذه الشركات بتيار المحافظين الجدد، وحلفائه في تيار اليمين المسيحي المتطرف، وإدارة الرئيس جورج بوش الابن، المتحدث الرسمي باسميهما. في هذا الكتاب سنكتشف معا أن بلاك ووتر وأخواتها أكبر وأخطر من مجرد جيوش مرتزقة بالمعنى الذي كنا نعرفه، و إنما هى فكرة التف حولها، واستمات من أجل تحقيقها سياسيون فاسدون، ورأسماليون انتهازيون، وعسكريون سابقون منحرفون، وجميعهم من اليمين المسيحي المتطرف في أمريكا !!





I.S.B.N. 977-376-357-9



دمشق - القاهرة